M O H A M M A D   A L - Y O U S I F I

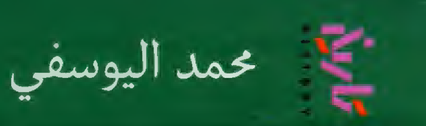
الكويت

من الدستور إلى الاحتلال

تاريخ
HISTORY

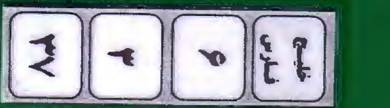
محمد اليوسفي





محمد اليوسفي

الكويت من الدستور إلى الاحتلال



KUWAIT FROM CONSTITIOTION TO INVASION



الكويت

من الدستور إلى الاحتلال



"قطع الأعناق...
ولا قطع الأرزاق"

(صدام حسين، ١٧ يوليو ١٩٩٠)

هذا الكتاب هو الجزء الثاني من سلسلة مكونة من ثلاثة أجزاء تتناول في مجموعها تاريخ الكويت السياسي منذ النشأة حتى نهاية العام ٢٠١٢، ويتحدث هذا الجزء عن الفترة الممتدة من بداية اجتماع «المجلس التأسيسي» وتشكيل «لجنة الدستور» في بداية العام ١٩٦٢ إلى تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في ٢٦ فبراير ١٩٩١.

ISBN 978-614-419-365-5





الكويت

من الدستور إلى الاحتلال

الكويت من الدستور إلى الاحتلال/ تاريخ
محمد اليوسفي/ مؤلف من الكويت
الطبعة الأولى، 2013



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص. ب 5460-11 ، هاتفاكس 752308 / 751438 1 00961

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص. ب 9157 ، هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
E-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الألكترونيّ : www.airpbooks.com
تصميم الغلاف: **الفنان محمد شرف** ms@sharaf-inc.com
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر**
التنفيذالطباعيّ : **ديمو برس / بيروت ، لبنان**

«جل من لا يسهو»
لإبداء الملاحظات على الكتاب والتواصل مع الكاتب يمكن مراسلته على العنوان التالي:
alyousifimohammad@gmail.com

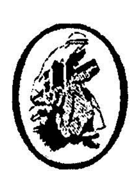
ISBN: 978-614-419-365-5

تاريخ
HISTORY

الكويت

من الدستور إلى الاحتلال

محمد اليوسفي





﴿فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لأُولِي الأَلْبَابِ﴾

إهـــداء

إلى روح

من رآني وعرفته
و
من لم يرني ولم أعرفه
و
من رأتني ولم أعرفها
و
من رأيته ولم يعرفني
و
من رأتني وعرفتها
و
انفطر قلبي لفراقها

حسين . . .

سيد محمود . . .

قُورجية . . .

عيسى . . .

خانم . . .

المحتويات

شُكر

كتبت المئات من المقالات قبل أن أبدأ بكتابة هذا الكتاب ، وكان ظني يوحي إليَّ دائما بسهولة هذا العمل ، لكن الانخراط في التجربة أجبرني على الاعتراف بأن كتابة الكتاب أصعب بكثير من كتابة المقال ، وأصعب ما في ذلك هو الاضطرار للحفاظ على «سرية» العمل لفترات طويلة ، ففي المقال أنت تكتب وتنشر وتحصل على الردود والتعليقات - والانتقادات - الفورية على انتاجك الفكري .

لكن طبيعة العمل في الكتاب ، تحتاج إلى سنوات من البحث والإعداد والتوثيق الذي لا تتمكن من إظهاره للجماهير ، وبالتالي لا تحصل على ما اعتدت عليه من ردود وتعليقات وانتقادات فورية تستفز خلاياك النائمة ، وتشعل حماستك الضامرة ، وهذا ما يعرض الكاتب - دائماً - إلى نوبات اليأس والكسل ، التي تمكنت بالفعل من وأد الكثير من الأعمال الكتابية قبل ولادتها .

ولذلك ، لا أجد غضاضة في الاعتراف بأني أيضاً كنت أصاب بالكسل والملل واليأس خلال السنوات الأربع التي قضيتها في كتابة هذا الكتاب ، ولم أكن لأتمكن من نفض النعاس من عيني لولا تشجيع الأصدقاء ، وإلحاح الأحبة عليَّ بمواصلة العمل حتى النهاية كي يتمكنوا من رؤيته ، والاستمتاع بقراءته ، وهذا ما يجعلني أخصص هذه الصفحات لـ شكرهم بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن «الكتاب» الذي لم يكن ليكون بين أيديكم في هذه اللحظة ، وبهذه الجودة ، لولا دعمهم ، سواء كان هذا الدعم مادياً أو معنوياً ، صادقاً أو مجاملة ، مقصوداً أو مصادفة ، بطلب مني أو مبادرةً .

وبذلك ، وبالرغم من انفراد اسم «محمد اليوسفي» على غلاف هذا الكتاب ، فإن هناك العشرات من الأسماء التي تستحق مشاركته ، وأخص بالذكر الأستاذ الفنان محمد شرف ، الذي تطوع لتصميم أغلفة الكتاب الثلاثة ، وكل من الأستاذ خالد ربيعي والأستاذ ابراهيم مطر ، اللذين قاما بالتصحيح اللغوي للكتاب ، ولا

أنسى هنا العاملين بالمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، وعلى رأسهم الأستاذ ماهر الكيالي ، على التصدي لطباعة ونشر الكتاب .

أيضاً كل الشكر لوالدي الدكتور عبدالله اليوسفي ، الذي حصلت منه على أرشيف كامل من الوثائق المتعلقة بفترة الثمانينيات ، والأستاذة ديمة الغنيم ، التي لم تبخل على الكتاب بمصادر فترة الستينيات ، والأستاذ الكبير حمزة عليان ، الذي قدم للكتاب مصادر فترة التسعينيات ، واشترك في ذلك الأستاذ محمد الحسيني ، والأستاذ عمر مسوح ، والأستاذ مشعل بوحمد ، والأستاذ عبدالله الصايغ ، والأساتذة الأصدقاء عبدالرحمن المناعي ، وصقر الغيلاني ، وهاني الجزاف ، وعدنان البصير ، وعماد العلي ، وعبدالله جراغ ، وخالد الجاسم ، وباسل بو رضا .

بالإضافة إلى الأستاذة إلهام العمر ، والأستاذة زينب معرفي ، والأستاذة خلود العازمي . وكل الشكر لمن قدم لي المشورة والنصائح الثمينة ؛ الدكتور فيصل الصفي والدكتور حسين جراق ، والأستاذ الروائي عبدالوهاب الحمادي ، والأستاذ الكاتب حسن رمضان ، وأقاربي الأستاذ أحمد الموسوي ، والأستاذ ياسر أبل ، والأستاذة الصديقة شروق مظفر ، والأستاذة الروائية ميس العثمان ، والأستاذ محمد زوربا .

وقد كان لهذا الكتاب الحظ في الحصول على دعم أصدقاء لم يقرؤوه ، لكنهم آمنوا به وبي فدعموه ، الأستاذة الصديقة أماني البداح ، والأستاذة نوف الهاجري ، والأستاذة بيبي الناصر ، والأستاذة حنان العوضي ، والأصدقاء الأساتذة عامر الهلال ، وعبدالعزيز العتيقي ، ومشعل الغانم ، وحسين أسد .

ولا يفوتني هنا أن أشكر كل من قصّرت في حقه بسبب انشغالي بكتابة الكتاب ، وعلى رأسهم عائلتي الصغيرة والكبيرة وزملائي في العمل . وأخيراً وليس آخراً ، أتقدم بالشكر «مقدماً» لكل من سيقرأ الكتاب ، ويتكلف على نفسه التواصل معي لإبداء الملاحظات التصحيحية ، والانتقادات المنطقية ، التي ستنعكس إيجاباً على الطبعات القادمة إن شاء لي الله ذلك .

مدخل

لم يكن يشعر بالوقت يمر من حوله ، والسنوات تتراكض بجانبه ، تطرق نوافذه دون أن ينتبه لها ، فقد أشغل نفسه بالأحداث المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة ، فهذا احتقان داخلي ، وذاك صراع إقليمي ، وآخر هناك إسلامي ، ومؤتمر هنا قومي ، فيعقبه انهيار عالمي ، كلها تشغله ، ولا تنشغل به ، فقد جنّد نفسه للتفاعل معها ، وهي لم تستأذنه ، هكذا مرت حياته ، بين فعل هنا ، ورد فعل هناك ، حتى نسيَ نفسه ، ولم يعد يعرفها ، بل إنه لم يهتم بالاقتراب منها ، فهو لا يرى نفسه ، ولا يشعر بقيمتها ، بعيداً عن مرآة الأحداث المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة . . .

مع مرور الأيام ، والرضوخ لعوامل السن ، أصبح يتلقى ضربات الزمن ، يستقبلها من حيث لا يعلم ، فيرتفع ضغط دمه حيناً ، ويتكاثف سُكّره أحيانا ، فيشترك قلبه بالحفلة ويضطرب ، تعب من تخاذل أعضائه ، بعد أن أتعبها بملاحقة الأحداث ، وصار أسيراً للأمراض المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة ، يهدأ رأسه ، فتشتعل معدته ، يستقر ظهره ، فتتشنج رقبته ، أخباره سيئة ، ولا يبتسم حظه ، فلم يعد أمامه سوى زيارة الطبيب . . .

احتار فيه الطبيب ، واحتار هو مع الطبيب ، فقائمة العقاقير طالت ، ومواعيد جرعاتها ازدحمت ، فهذا أنسولين للسكر ، وذاك ديوفان لضغط الدم ، وبعدها أسبرين للقلب ، إضافة إلى مدرات البول المزعجة ، فهو لم يعد قادراً على النوم بسبب حاجته المستمرة لزيارة بيت الراحة ، ولهذا قرر التوقف عن تعاطي الدواء ، حتى حل به البلاء . . .

مر الأسبوع الأول بهدوء ، لكن الهدوء لم يتغلب على الأسبوع الثاني ، فضاق صدره في الليل ، واختنقت أنفاسه ، تسارعت حركة قفصه الصدري في البحث عن جزيئات الأوكسجين ، هب قلبه مزمجراً ، يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، تسارعت دقات قلبه ، الذي اجتهد للسيطرة على الأوضاع ، يضخ الدم هنا

وهناك ، بلا جدوى ، تصاعد ضغط دمه ، وتجاوزت ضربات قلبه المئة وستين ضربة . . . في الدقيقة . . .

أخذ وعيه بالاعتدال ، وأصبح من الصعب إبقاؤه على وعيه ، فسقط مغشياً عليه ، وجاءت الإسعاف لنقله ، وفي الإنعاش أهبطوا جسده ، فهبط معه قلبه ، دخل عليه الأطباء ، تربكهم ربكة قلبه ، ما بال هذا الرجل ، وما بال جنون ضغطه ، يداعب السقف ويتجاوزه ، تارة ٢٠٠ ، وتارة ٢٥٠ ، أما النبض ، فيتأرجح بين مئة وخمسين مرة ، ومئة وستين مرة ، تزاحمت الأحداث على الطبيب ، وتسارعت تطوراتها ، فلم يفحص صاحبنا ، ولم يسأل عن تاريخ مرضه ، فلم يرَ قائمة الدواء ، ومواعيد جرعاتها المتزاحمة ، فأصبح أمامه حل واحد للسيطرة على دمه ، وسط الأحداث المتسارعة . . .

طلب له الأندرال ، ليضع حداً لضغطه ، حاول قلبه المقاومة ، وكافح ليستمر في أداء مهامه ، إلا أن العقار انتصر ، فانسحب القلب من المواجهة ، وهبط الضغط إلى السبعين ، ومنها إلى عشرين ، ثم ارتفعت الراية البيضاء ، واستوت القراءة على الشاشات ، خطوط مستقيمة لا تتوقف ، تعلن عن نهاية المعركة ، وسط تزاحم الأطباء ، ودوران الأحداث المتسارعة . . .

تشبه حالة الكويت حال هذا المريض ، فمنذ النشأة وهي تنهك نفسها بالأحداث المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة ، حتى تكالبت عليها الأمراض المزمنة ، ومع كل مرض يأتي الدواء ، ومع كل دواء تأتي أعراض جانبية ، يضرب كل منها الآخر ، صراع إقليمي ، وانقسام داخلي ، فضياع حكومي ، وانفلات أمني ، أصبحت البلد حلبة ، يضرب كل من فيها من فيها ، وعند اللجوء إلى الطبيب ، يسارع بوصف المزيد من الدواء ، دون أن يفحص ، دون أن يُشخِّص ، دون أن يقرأ تاريخ المريض ، متى نشأ ، وكيف ترعرع ، وما هي التجارب التي مرّ بها ، وما هي الأدوية التي حاول أن يعالج نفسه بها ، بماذا استفاد ، وبماذا زاد سوء أحواله سوءاً . . .

هذا الكتاب ، ببساطة ، هو الملف الطبي للكويت ، سيجد فيه الطبيب كل ما يتعلق فيها ، متى نشأت ، وكيف ترعرعت ، وما هي العوامل التي ساهمت في ازدهارها ، ثم العناصر التي داومت على تهديدها ، سواء جاءت من الخارج ، أو كان من الداخل انتشارها ، منذ أن كانت قرية ، وأصبحت مدينة ، فحولتها الأقدار إلى دولة ، تحديات كل مرحلة ، ومميزاتها أيضاً . . .

معرفة هذا التاريخ ، وقراءة هذا الملف ، ستوفر على الطبيب إعادة اكتشاف العجلة ، وإعادة وصف الأدوية الفاشلة ، فهنا ستقرأ عن المرض ، وستعرف من أين بدأ ، وكيف تفاقم ، حتى وصل إلى ما وصل إليه اليوم ، وبهذا يتسنى لك فحص الأسباب قبل النتائج ، الجذور قبل الفروع ، ليكون تشخيصك أكثر دقة ، وعلاجك أكثر فاعلية . . .

أما ما يميز الكتاب عن غيره من الكتب - المختصة في تاريخ الكويت السياسي - فهو الآتي :

١- تتخصص أغلب كتب التاريخ بمعالجة فترات أو أحداث محددة ، أما هذا الكتاب (بأجزائه الثلاثة) فيغطي تاريخ الكويت السياسي منذ وصول العتوب (آل صباح) إلى «القرين» في العام ١٧٠١م إلى نهاية العام ٢٠١٢م ، وهي فترة لم يغطها كتاب آخر .

٢- يتميز الكتاب بتناول الأحداث بالتسلسل الزمني لحدوثها بدلاً من التسلسل الموضوعي الذي تتبناه الكتب الأخرى ، وهذا ما سيسهل على القارئ فحص الأحداث وفق منظومة الفعل ورد الفعل ، أيضاً يساهم هذا الأسلوب في تقليل عملية تكرار الأحداث ، فنتجاوز بذلك إصابة القارئ بالملل .

٣- إمكانية قراءة الكتاب كاملاً ، أو قراءة كل فصل على حدة ، فالفصول ترتبط تاريخياً ، إلا أن كل فصل يعالج مرحلة مستقلة عن المراحل الأخرى .

٤- يركز الكتاب على الحدث دون إلحاقه بتعليقات الكاتب وتحليلاته ، حتى لا يفسد على القارئ متعة التحليل والاستنتاج الذاتي .

٥- رغم اختصاص الكتاب في تاريخ الكويت السياسي ، فإنه يركز أيضاً على الأحداث العالمية والإقليمية ذات الانعكاسات المحلية ، وبذلك سيطلع القارئ على الأبعاد المحلية للحدث الإقليمي ، والأبعاد الإقليمية للحدث المحلي .

٦- استخدام المصادر الحديثة التي لم تكن متوافرة - بسهولة - للكُتاب في السابق ، كالمقابلات التلفزيونية والوثائق البريطانية ووثائق الويكيليكس ومواقع الإنترنت .

٧- الميل - قدر الإمكان - نحو نقل الحدث بلسان شهوده ومعاصريه في وقت وقوعه ، حتى يتمكن القارئ من معايشة الحدث بكل أبعاده وتفاصيله

للزيادة في الفهم ، والكمال في الإحاطة .

٨- التركيز على البُعد السياسي للحدث ، دون إهمال الأبعاد الأخرى المؤثرة على الحالة السياسية بطريق غير مباشر .

٩- عدم الاعتماد على الروايات الشفهية والحرص على المصادر المكتوبة والمُوثَّقة فقط .

وقد تسببت النقطة الأخيرة في امتناعي عن ذكر الكثير من الروايات المتداولة بشكل شفهي (دون توثيق) حرصاً على مصداقية المعلومة ، أيضاً تسبب ذلك في عدم الاستناد على المقابلات الشخصية كمصدر للمعلومة ، مع الإقرار بأن هذا «قد» يُعتبر أحد نقاط الضعف في الكتاب ، وعند الحديث عن نقاط الضعف ، فمن الممكن الإشارة إلى الملل الذي «قد» يصيب القارئ من جراء قراءة الخطابات الرسمية المطولة الموجودة في متن النص ، وقد حاولت قدر الإمكان اختصارها وذكر الفقرات المهمة فيها ، مع استبعاد العبارات الإنشائية المزخرفة .

وتأتي أهمية بعض الخطابات الرسمية كالخطابات الأميرية وغيرها من أن أصحابها لم يكتبوا مذكراتهم أو يعلقوا على الأحداث وأسباب مواقفهم منها ، فلم يعد أمامنا سوى الخطابات الرسمية التي يمكن أن نستخلص منها وجهة نظر هذا الطرف أو ذاك حول الحدث .

وقد حرصت على عدم ذكر أي معلومة في الكتاب دون ذكر مصدرها ، مع التشديد على أن وجود «مصدر» لا يعني بالضرورة صحة المعلومة ، ولذلك حرصت على التأكد من بعض المعلومات من أكثر من مصدر ، وحرصت أيضاً على الإشارة إلى ضعف المصدر أو وضع ملاحظة عليه عند الحاجة ، أما أهم الملاحظات على المصادر فهي الآتي :

١- يعتمد الكتاب على التاريخ الميلادي بشكل أساسي ، ويذكر التاريخ الهجري عند الحاجة فقط .

٢- في حال وجود أكثر من طبعة للمصدر ، وعدم ذكر رقم الطبعة في الهامش ، فعلى القارئ أن يعلم تلقائياً بأن النسخة المستخدمة هي الطبعة الأولى ، وفي حال استخدام الطبعات الأخرى سيتم ذكر ذلك في الهامش .

٣- تم تعديل بعض الاقتباسات وإعادة ترتيبها حتى تكون أكثر وضوحاً وانسجاماً مع السياق العام للحدث ، (بطبيعة الحال تم ذلك بالحد الأدنى

ودون التأثير على المعنى العام للاقتباس) .

٤- أغلب الصور المرفقة بالنص ترتبط مباشرة بالحدث المصاحب ، لكن ذلك لا ينطبق عليها كلها ، فبعض الصور لم تؤخذ في وقت وقوع الحدث ، لكنها تخدم المعنى ، وقد خضعت نسبة كبيرة منها للمعالجة من حيث التوضيح وإعادة الترتيب .

وأعترف هنا بأنني ترددت كثيراً في ذكر بعض الأحداث والمعلومات والأسماء ، لمعرفتي المسبقة بما سأتعرض له من متاعب وانتقاد نتيجة ذكرها ، إلا أنني تحيزت دائماً إلى «حق» القارئ في معرفة المعلومة المتكاملة ، دون تهذيب أو تشذيب ، وبذلك انتصرت رغبتي في إشباع شغف القارئ على مخافتي من التعرض للنقد والمتاعب ، أقول ذلك مع التأكيد والتشديد على أني لم أقصد بأي شكل من الأشكال الإساءة إلى أي شخص أو فئة أو عائلة تم ذكرها في الكتاب ، وأنا على استعداد تام لتقبل النقد وتغيير أي معلومة غير صحيحة - في الطبعات المقبلة - حال تأكدي من عدم صحتها ، وسأكون سعيداً بوضع هامش توضيحي حول أي معلومة وردت في الكتاب من وجهة نظر واحدة ، وتم إقناعي بوجود وجهة نظر أخرى تستحق الذكر حول نفس المعلومة .

أقوم بذلك لأني أسعى دائماً للكمال ، ولرغبتي الدائمة في أن يكون عملي بلا عيوب أو نواقص ، فليس سهلاً على الإنسان صرف جل وقته ، وكنز صحته ، والتضحية بعلاقاته ، وأوقات راحته ، من أجل شيء لا يستحق أن يمثله ، ويعبر عن فكره ، ولولا ثقتي بالأثر (الإيجابي) الذي سيتركه هذا العمل على المحصلة المعرفية للقارئ لما تكلفت القيام به وقضيت أربع سنوات من حياتي في تجهيزه .

وعند الحديث عن القارئ ، يأتي سؤال مهم وهو لمن هذا الكتاب؟

إجابتي عن السؤال هي أن هذا الكتاب للجميع ، إلا أن أهميته ستزداد عند الفئات التالية :

١- كل شخص لديه اهتمام بالتاريخ ، وتاريخ الكويت خصوصاً .

٢- كل شخص لديه اهتمام بالسياسة ، والسياسة في الكويت خصوصاً .

٣- كل شخص لديه اهتمام بالكويت ، وتاريخها السياسي خصوصاً ، وهو يصلح لأن يكون مرجعاً سياسياً تاريخياً لطلبة الجامعات والمدارس وأعضاء السلطة

التشريعية والتنفيذية على حد سواء ، ولا سيما الطامحين لخوض غمار المجال السياسي ، أيضاً سيكون للكتاب أهمية كبرى عند الأشقاء الخليجيين والعرب المهتمين بالشأن السياسي والتاريخي ، وبخاصة المتحمسين لنقل تجربة الديموقراطية الكويتية إلى ديارهم .

وفي الختام ، أتمنى أن أكون قد وُفقت في إثراء المكتبة الكويتية بهذا العمل ، ونجحت من خلاله برد جزء - بسيط - من الجميل الذي أدين به للكويت ، وطني الحبيب الذي أتمنى له العزة والتقدم والازدهار .

محمد اليوسفي ، ٢٠١٣

مقدمة

الكويت
من الدستور إلى الاحتلال

هذا الكتــاب هو الجـزء الثـاني من سلسلة مكونة من ثلاثة أجـزاء تتناول في مجموعها تاريخ الكويت السياسي منذ النشأة حتى نهاية العام ٢٠١٢ ، ويتحدث هذا الجزء عن الفتـرة الممتـدة من بداية اجتـماع «المجلس التأسيسي» وتشكيل «لجنة الدسـتور» في بداية العـام ١٩٦٢ إلى تحرير الكويت من الاحتـلال العراقي في ٢٦ فبراير ١٩٩١ ، ولا يخفى على القارئ الأهمية الكبرى لهذه المرحلة بكل ما فيها من أحداث محلية وإقليمية .

وينقسم هذا الكتاب إلى أربعة فصول يبدأها الفصل الأول بالتركيز على دستور دولة الكويت والطريقة التي صيغَ بها ، ويتميز هذا الفصل بأنه يضع المادة الدستورية بصيغتها النهائية أولاً ، ثم يعرض للقارئ النقاشات التي تمت حول هذه المادة قبل الموافقة عليها في «لجنة الدستور» و«المجلس التأسيسي» ، وبعد ذلك يضع شرحها - إن وُجد - في المذكرة التفسيرية ، وبذلك يتمكن القارئ من معرفة المادة الدستورية وفهم خلفياتها الفكرية والقانونية بشكل متعمق .

وفي نهاية الفصل الأول سنذكر تفاصيل «الأزمة الوزارية» الأولى التي واجهت الحكومة والمجلس في نهاية العام ١٩٦٤ ، ومنها سيفهم القارئ الفرق بين علو النص وانحدار التطبيق ، سمو الحلم وقسوة الواقع ، فوضع المواد الدستورية السامية لا يكفي لتقدم الدولة وتطورها السياسي ، وبذلك ينتهي هذا الفصل باستقالة رئيس مجلس الأمة اعتراضاً على ممارسات أعضاء مجلسه ، وانسحاب الشيخ عبدالله السالم من المشهد السياسي بوفاته في نهاية العام ١٩٦٥ .

ويبدأ الفصل الثاني باستقالة أعضاء «التيار القومي» من المجلس ، ثم الاستعداد لانتخابات مجلس الأمة القادم في العام ١٩٦٧ ، إلا أن هذه الاستعدادات لم تأت

بالنتيجة المطلوبة بسبب قيام «السُلطة» بتزوير الانتخابات ، ثم ينتقل الفصل إلى أحد أهم الأحداث الإقليمية على الإطلاق ، وهي حرب الـ١٩٦٧ التي سُميت بـ«النكسة» بسبب الهزيمة النكراء للجيوش العربية أمام القوات الإسرائيلية التي تمكنت من استكمال احتلالها لكامل الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى صحراء سيناء وهضبة الجولان ، وسنرى كيف تفاعلت الكويت مع هذا الحدث الكبير وتأثيره المباشر على تماسك التيار القومي المعارض .

ويستمر هذا الفصل في تناول الأحداث الإقليمية كانسحاب القوات البريطانية من الخليج واستقلال إماراته الصغيرة التي أصبحت في مواجهة مباشرة مع التعملق الإيراني ، ومن بعدها نعود للحدث المحلي بحل الأمير لمجلس الأمة في العام ١٩٧٦ وتعطيل مواد الدستور وتشكيل لجنة لتنقيحه ، ثم ينتهي الفصل الثاني بوفاة الشيخ صباح السالم المبارك الصباح وانتقال الحكم إلى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح .

يبدأ الفصل الثالث بنقل تفاصيل عملية انتقال الحكم إلى الأمير الجديد والكيفية التي تمت فيها إعادة تشكيل التوازنات الجديدة داخل الأسرة الحاكمة ، بعد ذلك ينتقل الفصل سريعاً إلى الحدث الإقليمي الذي يفرض نفسه بقوة بأحداث الثورة الإيرانية وسقوط الحكم الملكي للشاه محمد رضا بهلوي ، بالتزامن مع انتقال مصر إلى المعسكر الغربي بعد توقيع الرئيس المصري محمد أنور السادات «اتفاقية السلام» مع إسرائيل ، و قد كان لكلا الحدثين انعكاسات عميقة في البنية الفكرية للإنسان الكويتي .

وتستمر الأحداث الإقليمية باشتعال الحرب العراقية الإيرانية ، فتحاول السلطة الهروب من الاضطراب الإقليمي نحو الانفتاح الداخلي فتسمح بعودة العمل بالدستور وعقد انتخابات مجلس الأمة في العام ١٩٨١ بعد إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وزيادة عددها ، وقد نجح هذا المجلس في إكمال دورته حتى العام ١٩٨٥ ، وكانت الكويت قد شهدت في تلك المرحلة أحداثا مرعبة بدأت بالتفجيرات واختطاف الطائرات ومخططات الاغتيالات التي توجت بمحاولة اغتيال أمير البلاد في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨٥ .

وفي العام ١٩٨٦ عاد الاضطراب إلى العلاقة بين الحكومة والمجلس فقرر الأمير حل المجلس وإيقاف العمل بالدستور ، فقرر نواب المجلس المنحل وجماهيرهم الاعتراض على هذا الحل والمطالبة بعودة المجلس من خلال حركة شعبية أطلق عليها

اسم حركة «دواوين الإثنين» ، لكن رد السلطة عليها لم يكن مشجعاً حيث استبدلت «مجلس الأمة» بمجلس آخر أطلق عليه اسم «المجلس الوطني» .

ومع انعقاد المجلس الوطني ينتهي الفصل الثالث ليبدأ الفصل الرابع بنقل أحداث الاتهامات العراقية للكويت بسرقة النفط العراقي وتعمد ضرب الاقتصاد العراقي من خلال زيادة انتاج النفط لتخفيض أسعاره ، وبعد مفاوضات عقيمة قرر العراق احتلال الكويت وتحويلها إلى محافظة عراقية ، وسنقرأ في هذا الفصل كيف استعد الكويتيون لمواجهة هذه الكارثة وكيف تصرفوا بعد وقوعها ، بالإضافة إلى المواقف العربية والدولية اتجاهها ، وينتهي الفصل - والكتاب - بنجاح قوات التحالف في تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ .

الفصل الأول

الدستور

«العضو بلا حصانة كالمصلي بلا وضو» .
(النائب سعود العبدالرزاق - محضر الجلسة الرابعة من المجلس التأسيسي)

بدأ المجلس التأسيسي أعماله بانتخاب السيد عبداللطيف ثنيان الغانم رئيساً له بالتزكية ، ثم قام بانتخاب الدكتور أحمد الخطيب نائباً له ، وفي الجلسة السادسة تم انتخاب لجنة إعداد الدستور بعضوية رئيس المجلس عبداللطيف الغانم ، وعُضوي المجلس النائب يعقوب الحميضي والنائب سعود العبدالرزاق ، ووزير العدل حمود زيد الخالد ، ووزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله الذي كان يمثل الأسرة الحاكمة في اللجنة ، بالإضافة إلى الخبير القانوني الأستاذ محسن عبدالحافظ الذي عمل مع المجلس في البداية ثم انضم إليه الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان[1] .

لم يكن للمجلس التأسيسي خط واضح قبل البدء بمناقشة الدستور ، فـ«لم يكن المستوى الثقافي أو الروح العامة للأعضاء على مستوى عال . لاحظ أحد المراقبين أن الأعضاء البدو كانوا سعيدين بمدخولاتهم العالية وسياراتهم الفارهة ، مما جعلهم لا يوجهون أسئلة تمس بحكمة الحكومة . أما أعضاء المجلس من عائلات التجار فقد ركزوا على مصالحهم الاقتصادية فقط ، وبينما ركز القوميون على معارضتهم لكل ما تنجزه الحكومة . كان هنالك ترابط ضعيف بين نواب المجلس باستثناء الأعضاء القوميين»[2] .

وفي الجلسة السابعة طرح الدكتور أحمد الخطيب عدة اقتراحات تتعلق بثورة الجزائر من ضمنها «اعتبار يوم الاتفاقية عيدا وطنيا والاقتراح على جامعة الدول العربية بجعل هذا اليوم عيدا للعرب جميعا» ، أما النائب يوسف المخلد ، فقدّم في

---

(١) بالإضافة إلى السيد علي الرضوان ، الأمين العام للمجلس التأسيسي وسكرتير لجنة الدستور .

(٢) مريم جويس ، الكويت ١٩٤٥-١٩٩٦ رؤية إنجليزية - أمريكية ، ص١٧٧ .

الجلسة العاشرة اقتراحاً بتشغيل أبناء البلاد العربية في البنوك الكويتية لتحقيق مكسبين هما :

«١- المحافظة على لغتنا .

٢- تشغيل العاطلين من أبناء البلاد العربية .

لو تفضل أحدكم واشترى أي حاجة من محلات شركة «شيفروليه»- الغانم - أو مراد بهبهاني - يرى أن البيع والشراء يكون باللغة العربية ، وبعد دفع القيمة يكتب الوصف في اللغة الانكليزية فقط .

وهذا على ما أعتقد تقصير في حق اللغة العربية .

لهذا أقترح أن يتبنى مجلسكم الموقر قانونا :

أ) يحرم توظيف الأجنبي الذي لا يعرف القراءة والكتابة في اللغة العربية .

ب) أترك لمجلسكم الموقر أن يفرض عقوبة على من يستعمل غير اللغة العربية في مراسلاته الرسمية والتجارية داخل حدود دولة الكويت» .

ورغم عدم وضوح ملامح هذا المجلس فإن قوة التيار القومي وزعيمه الدكتور أحمد الخطيب كانت واضحة ، فالتيار القومي كان الأكثر احترافاً ودفعاً لتحقيق أهدافه الأممية بينما تسيطر القضايا المحلية على بقية النواب ، وبرزت بعض الخلافات بين الأعضاء بقيادة القوميين والوزراء من أبناء الأسرة الحاكمة حول عدة مواضيع ، أهمها حصانة النواب وعضوية الوزراء في لجان المجلس ، وقد عقدت لجنة الدستور أول اجتماعاتها في ١٧ مارس ١٩٦٢ ، واستمرت في الاجتماع على مدى ٢٣ جلسة تم فيها النقاش والبحث المكثف حول كل مادة من مواد الدستور .

كانت آلية العمل في اللجنة تعتمد على عرض المادة أولاً ، ثم شرحها من قبل الخبير الدستوري والخبير القانوني ثانياً ، فـ مناقشتها مع أعضاء اللجنة ثالثاً ، وبعد الاتفاق عليها - إلا ما ندر - يتم عرضها على المجلس التأسيسي الذي تتكرر فيه نفس الخطوات الثلاثة السابقة ، عرض للمادة ، شرح الخبير ، ثم نقاش الأعضاء ، ومن بعدها الاتفاق عليها أو التصويت لحسم الخلاف في حالة إصرار كل طرف على رأيه .

ويهمنا هنا الإشارة إلى أن وزراء المجلس التأسيسي كان يحق لهم التصويت على مواد الدستور ، وسيعرض هذا الفصل الجزء الأهم من مواد الدستور بصورتها النهائية ، ثم عرض النقاشات التي دارت حولها سواء في لجنة الدستور أو في المجلس

التأسيسي ، مع العلم بأن ما سيتم عرضه مُقتبس مباشرة من محاضر تلك الجلسات ، مع ملاحظة عدم التراتب الزمني لهذه الاقتباسات بسبب تكرار النقاش حول بعض المواد على عدة جلسات ، وقد تم اختصار هذه النقاشات ما أمكن ، مع عدم الإخلال بالمعنى أو الفكرة المحورية لها .

«بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبدالله السالم أمير دولة الكويت ،

رغبة في استكمال أسباب الحكم الديموقراطية لوطننا العزيز ، وإيمانا بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية .

وسعيا نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية ، ويفيء على المواطنين مزيدا كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد ، وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره . وبعد الاطلاع على القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بالنظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال . وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي .

صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه» .

لجنة الدستور:

الأستاذ محسن عبدالحافظ(الخبير القانوني) : ان شكل الدولة هو الأساس ويجب بحثه أولا .

الشيخ سعد العبدالله : هل ترون أن النظام البرلماني هو الذي يجب أن يطبق ، وهل معنى ذلك أن المجلس له حق سحب الثقة من الوزارة؟ انني شخصيا أعارض هذا النظام لأنه سيجرنا لمشاكل كثيرة ترونها في المستقبل .

الدكتور عثمان خليل : ولهذا يمكن التفكير في عمل تزاوج بين النظامين يهدف إلى تحقيق مزايا كل منهما وتجنب عيوب هذا أو ذاك على السواء وقدر المستطاع .

الدكتورعثمان خليل : تحقيقا للاستقرار المطلوب دون فقدان المظاهر البرلمانية الشعبية ينص أولا على أن رئيس الدولة ذاته مصونة ولا يوجه لشخصه أي سؤال أو نقد ، وكذلك يمكن أن نحتفظ بقدر من الاستقرار لرئيس الوزراء إذا لم يتول وزارة

بالذات فيمكن أن توجه إليه الأسئلة من أعضاء البرلمان ولكن لا يترتب على هذه الأسئلة والرقابة سحب الثقة منه أو إسقاطه كذلك يمكن القول بعدم إسقاط الوزارة في مجموعها وبكامل هيئتها وإنما يكون سحب الثقة من الوزير الذي يرتكب من الخطأ ما يستوجب هذه المسئولية فيخرج هو من الوزارة دون غيره من الوزراء أي دون الوزارة في جملتها وبهذا الوضع لا نكون قد أخذنا بالنظام الرئاسي ولا بالنظام البرلماني البحت ، وإنما تخيرنا الموقف الوسط بينهما مستوحى من واقع الكويت .

المذكرة التفسيرية:

«امتثالا لقوله تعالى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ واستشرافاً لمكانة من كرمهم في كتابه العزيز بقوله «وأمرهم شورى بينهم» وتأسياً بسنة رسوله ﷺ في المشورة والعدل ، ومتابعة لركب تراثنا الإسلامي في بناء المجتمع وإرساء قواعد الحكم» .

«ومن هنا جاء الحرص في الدستور الكويتي على أن يظل رئيس الدولة أباً لأبناء هذا الوطن جميعا ، فنص ابتداء على أن عرش الإمارة وراثي في أسرة المغفور له مبارك الصباح (مادة ٤) ، ثم نأى بالأمير عن أي مساءلة سياسية وجعل ذاته مصونة لا تمس (مادة ٥٤)» .

«اقتضى الحرص على وحدة الوطن واستقرار الحكم أن يتلمس الدستور في النظام الديمقراطي الذي تبناه طريقا وسطا بين النظامين البرلماني والرئاسي مع انعطاف أكبر نحو أولهما لما هو مقرر أصلا من أن النظام الرئاسي إنما يكون في الجمهوريات» .

«لذلك كله كان لا مفر من الاتعاظ بتجارب الدول الأخرى في هذا المضمار ، والخروج بالقدر الضروري عن منطق النظام البرلماني البحت برغم أن نظام الإمارة وراثي» .

«وفي تحديد معالم ذلك النهج الوسط بين النظامين البرلماني والرئاسي» .

«وقد عمل الدستور على تحقيق هذا التوفيق بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج التالي :

أ- جعل الدستور حجر الزاوية في كفاية الاستقرار في الحكم متمثلا في الأمور الآتية :

١- كون نظام الإمارة وراثيا (كما سبق البيان) .

٢- عدم النص على إسقاط الوزارة بكاملها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة» .

«وصدر قرار المجلس بعدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء لم يترتب على ذلك تنحيه (والوزراء بالتالي) عن الوزارة كما هو مقرر بالنسبة للوزير ، وإنما يكون الأمير حكما في الأمر ، إن شاء أخذ برأي المجلس وأعفى الوزارة ، وإن شاء احتفظ بالوزارة وحل المجلس» .

وحول مشاركة أبناء الأسرة الحاكمة في الحياة السياسية والوزارة تقول المذكرة التفسيرية :

«وهذا هو الطريق الوحيد لمشاركتهم في الحكم نظرا لما هو معروف من عدم جواز ترشيح أنفسهم في الانتخابات حرصا على حرية هذه الانتخابات من جهة ، ونأيا بالأسرة الحاكمة عن التجريح السياسي الذي قلما تتجرد منه المعارك الانتخابية من جهة ثانية» .

«الأسرة الحاكمة من صميم الشعب تحس بإحساسه ولا تعيش في معزل عنه . كما يشفع له أيضا كون عدد سكان دولة الكويت قد استلزم الأخذ بنظام المجلس الواحد . فلم يعد هناك مجلس ثان (مجلس شيوخ أو مجلس أعيان) يمكن لأعضاء البيت الحاكم الإسهام عن طريق التعيين فيه في شئون الدولة العامة» .

«كما أن تجريح الوزير ، أو رئيس مجلس الوزراء بمناسبة بحث موضوع عدم الثقة أو عدم التعاون ، كفيل بإحراجه والدفع به إلى الاستقالة ، إذا ما استند هذا التجريح إلى حقائق دامغة وأسباب قوية تتردد أصداؤها في الرأي العام» .

«وقد بلغت هذه الحساسية أحيانا حد الإسراف مما اضطر بعض الدساتير الحديثة للحد منها حرصا على القدر اللازم من الاستقرار الوزاري» .

(مادة ١)

الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها .
وشعب الكويت جزء من الأمة العربية .

لجنة الدستور:

يعقوب الحميضي : لماذا قالت المادة (١) «الكويتيون» ولم تقل «شعب الكويت» .

الدكتور عثمان خليل : لأن كثير من المفكرين العرب يتمسكون بأن العرب

مرسوم اميرى رقم (٣) لسنة ١٩٦٢

بتعيين الوزراء

نحن عبد الله السالم الصباح امير دولة الكويت

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٧ من يناير سنة ١٩٦٢ باعادة تنظيم الوزارات .

رسمنا بالآتي

(المادة الاولى)

عين : —

جابر الاحمد الجابر الصباح	وزيرا للمالية والاقتصاد
جابر العلي السالم الصباح	وزيرا للكهرباء والماء
حمود الزيد الخالد	وزيرا للعــــدل
خالد عبد الله السالم الصباح	وزيرا للجمارك والموانيء
سالم العلي السالم الصباح	وزيرا للاشغال العامة
سعد عبد الله السالم الصباح	وزيرا للداخلية
صباح الاحمد الجابر الصباح	وزيرا للارشاد والانباء
صباح السالم الصباح	وزيرا للخارجية
عبد العزيز حمد الصقر	وزيرا للصحة العامة
عبد الله الجابر الصباح	وزيرا للتربية والتعليم
مبارك الحمد الصباح	وزيرا للاوقاف
مبارك عبد الله الاحمد الصباح	وزيرا للبريد والبرق والهاتف
محمد احمد الجابر الصباح	وزيرا للدفــاع
محمد يوسف النصف	وزيرا للشئون الاجتماعية والعمل

(المادة الثانية)

يعمل بهذا المرسوم من اليوم .

امير دولة الكويت
عبد الله السالم الصباح

صدر في قصر السيف ١١ من شعبان سنة ١٣٨١
الموافق ١٧ من يناير سنة ١٩٦٢ .

مرسوم تعيين الوزراة الأولى
(الكويت اليوم)

العدد ٣٦٢
السنة الثامنة


الجريدة الرسمية لحكومة الكويت
تصدرها وزارة الارشاد والانباء

الاحد
١٥ شعبان ١٣٨١
٢١ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٢

مرسوم اميرى رقم (١) لسنة ١٩٦٢

بدعوة المجلس التأسيسى الى الانعقاد

نحن عبد الله السالم الصباح امير دولة الكويت

بعد الاطلاع على القانون رقم « ١ » لسنة ١٩٦٢ بالنظام الاساسي للحكم في فترة الانتقال .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بالآتي

المادة الاولى

المجلس التأسيسي مدعو للانعقاد يوم السبت ١٤ من شعبان سنة ١٣٨١ الموافق ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٢ الساعة العاشرة صباحا .

المادة الثانية

على مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم .

امير دولة الكويت
عبد الله السالم الصباح

صدر في قصر السيف في ٨ من شعبان ١٣٨١
الموافق ١٤ يناير ١٩٦٢

مرسوم الدعوة لانعقاد «المجلس التأسيسي»
(الكويت اليوم)

شعب واحد ، ويتأذون من اعتبار أبناء كل دولة شعبا ، فرغبة في تفادي هذا الصدام الفكري استعملت لفظ «الكويتيون» .

يعقوب الحميضي : أنا أعترض على كلمة «الأمة» الواردة في الفقرة الثالثة من مقدمة الدستور وأطلب استبدالها بكلمة «الشعب» لأننا لسنا أمة إنما نحن جزء من أمة عربية واحدة .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : هذه الكلمة فنية ودستوريا تستعمل في جميع الدساتير وكلمة أمة لا تعني أننا لسنا جزءا من أمة عربية واحدة .

الدكتور عثمان خليل : لامانع من التعبير إذا قصد بالشعب مجموع ممن يمارسون الحقوق السياسية في دولة الكويت بالذات ولكن سبق أن بينت الاعتراضات العاطفية العربية على هذا اللفظ باعتبارنا شعبا عربيا واحدا .

وبعد المناقشة أيدت الأغلبية لفظ «الشعب» وقام السيد الدكتور عثمان خليل بتغيير العبارة على النحو الآتي : « . . . . . . مع المحافظة على وحدة الشعب واستقراره» .

سعود العبدالرزاق : أنا أعترض على عبارة «الكويتيون جزء من الأمة العربية» وأطلب استبدالها بعبارة «الشعب الكويتي جزء من الأمة العربية» لأننا شعب منفصل ولنا كياننا منذ ثلاثة قرون رغم أننا جزء من الأمة العربية .

الدكتور عثمان خليل : الدستور المصري والدستور السوري ينصان على أن الشعب المصري أو العربي والشعب السوري جزء من الأمة العربية وقد أثارت هاتان العبارتان مناقشة في الرأي العام العربي وانتقادا كبيرا من بعض المفكرين العرب على أساس أن الأمة العربية أمة واحدة والشعب العربي شعب واحد وليس هناك شعوب عربية إنما شعب واحد وقد ناقشني في هذا الموضوع طويلا ذات مرة الأستاذ ساطع الحصري معترضا أشد الاعتراض على استعمال لفظ «شعب» داخل كل دولة عربية على حدة ويرى أن في ذلك تسجيلا لفوارق غير صحيحة في الشعب العربي الواحد .

سعود العبدالرزاق : نحن شعب منفصل منذ ثلاثة قرون ونحن جزء من الأمة العربية بلا شك .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : ان دستورنا هو أحدث دستور في البلاد العربية يجب أن يكون دستورا مثاليا بين الدساتير العربية ولذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار جميع الانتقادات التي وردت على الدساتير العربية الأخرى كما يجب أن يكون دستورنا متجاوبا مع الأفكار الحديثة والشعور القومي العربي .

وبعد المناقشة وافق جميع أعضاء اللجنة على المادة كما وردت في المشروع ما عدا السيد سعود العبدالرزاق .

المذكرة التفسيرية:

«وقد استعمل في الفقرة الثانية من هذه المادة اصطلاح «وشعب الكويت» بقصد تسجيل أن للكويت كيانها السياسي المتميز منذ قرون مما يجعل من الكويتيين شعبا بالمعنى الدستوري ، ولكنه جزء من الأمة العربية ، فوجب ألا تدخل عليه أداة التعريف حتى لا يكون في هذا المزيد من التخصيص مما يجافي وحدة هذه الأمة الشاملة ، ولذلك كان الاصطلاح المذكور أفضل من اصطلاح «الشعب الكويتي» وأكثر تجاوبا مع القومية العربية» .

(مادة ٢)

دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع .

لجنة الدستور:

حمود الخالد (وزير العدل) : كانت في المشروع الأول الذي وزع علينا عبارة تقول : «والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» . ولكنها غير موجودة في المشروع الثاني وهذه العبارة مهمة خصوصا عندنا .

الدكتور عثمان خليل : خشيت من وضعها بصيغة المصدر الرئيسي أن تحدث لبسا في المستقبل وتسبب متاعب في صدد القوانين غير المأخوذة عن الشريعة أو التي قد تكون محل خلاف في الشريعة ، فالقانون الجنائي مثلا لا يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك قد يقال هذا بالنسبة لنظم المصارف والتأمين ، والقروض وغيرها فإزاء هذا اللبس المحتمل آثرت أن يكون مكان العبارة في القانون المدني كما فعل القانون المدني المصري .

الدكتور عثمان خليل : إذا شئتم الإبقاء عليها في الدستور فلا مانع إنما يحسن أن نستعمل عبارة أكثر مرونة فنقول «والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» بمعنى وجود مصادر رئيسية أخرى غيرها .

سعود العبدالرزاق : العبارة التي وردت في المادة تنص على أن «الشريعة

الإسلامية مصدر رئيسي» من مصادر التشريع وأنا أطلب إضافة كلمة «هي» فتصبح العبارة «الشريعة الإسلامية هي المصدر» الذي يؤخذ به لأننا لا نريد أن نهمل ديننا .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : استعملت في المشروع السابق الذي قدمته كلمة «هي» المصدر الرئيسي من مصادر التشريع ولو قلنا بذلك لاضطررنا لإلغاء كثير من المرافق المهمة مثل البنوك وغيرها ولمنعنا الربح لأنه ربا ولمنعنا التأمين ولقطعنا يد السارق ورجمنا الزاني فهل توافق على ذلك؟

المجلس التأسيسي:

النائب خليفة الجري : أرجو أن توضع عبارة «المصدر الرئيسي للتشريع» عوضاً عن عبارة «مصدر رئيسي للتشريع» وإني أصر وأطالب بذلك وإذا أردنا أن نتمسك بالمثل العليا فعلينا أن نقتدي بهذه المادة قولا وعملا .

الدكتور عثمان خليل : الشريعة ذاتها قد تركت بابا مفتوحا للأخذ بالجديد المستحسن في أمور الدنيا» ، «فلو أخذ بالنص الثاني المقترح وهو المصدر الرئيسي ، فماذا يكون مثلا مصير البنوك والشركات والتعامل التجاري والتأمين وقوانين العقوبات . كل ذلك غير مشرع في الشريعة الإسلامية بل وقد لا تقره .

النائب أحمد الفوزان : لا بد أن نسير على الدين الإسلامي . فالقانون يفسر ويتغير ولكن الشريعة الإسلامية ثابتة . ولذلك أرى أن نلتزم بالشريعة وأن نقطع يد السارق .

النائب أحمد الخطيب : لي سؤال حول ما اقترحه أحد الإخوان ، السارق تقطع يده . والعين بالعين . فهل يقصد بذلك التطبيق الحرفي لما يحتويه الإسلام من الشريعة؟

النائب أحمد الفوزان : أقصد أن يكون القانون مستجدا من الدين الإسلامي وما دام قطع اليد من الشريعة فأنا أومن بقطع اليد .

النائب خليفة الجري : نحن طلبنا أن توضع «الـ» التعريف على الكلمة . ولم نطلب القول «هي المصدر» لأننا إذا طلبنا ذلك كان معناه التقيد كما قال الخبير .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : التفسيرات لعبارتك التي تقترحها تمنع المشرع مستقبلا من سن قوانين لتنظيم أمور غير مقررة في الشريعة الإسلامية فهل لا تزال عند اقتراحك؟

النائب خليفة الجري : لا أزال مصراً على مطالبتي .

حمود زيد الخالد : إذا أردتم الأخذ بالشريعة الإسلامية بصفة مطلقة فما هو مصير نظام الحكم الوراثي الذي لا تعرفه الشريعة الإسلامية؟ لأن الشريعة تقول بالشورى وليس الوراثة .

عبدالعزيز الصقر : إن رأس المال الذي عند الكويتيين إنما يأتيهم في معاملاتهم مع البنوك بفائدة ٥٪ أو ٧٪ قبلا وهذا أيضا محرم في الدين الإسلامي .

المذكرة التفسيرية:

«لم تقف هذه المادة عند حد النص على أن «دين الدولة الإسلام» بل نصت كذلك على أن الشريعة الإسلامية - بمعنى الفقه الإسلامي - مصدر رئيسي للتشريع ، وفي وضع النص بهذه الصيغة توجيه للمشرع وجهة إسلامية أساسية دون منعه من استحداث أحكام من مصادر أخرى في أمور لم يضع الفقه الإسلامي حكما لها ، أو يكون من المستحسن تطوير الأحكام في شأنها تماشيا مع ضرورات التطور الطبيعي على مر الزمن ، بل إن في النص ما يسمح مثلا بالأخذ بالقوانين الجزائية الحديثة مع وجود الحدود في الشريعة الإسلامية ، وكل ذلك ما كان ليستقيم لو قيل «والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»» .

«وقد قرر أن «الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» إنما يحمل المشرع أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية ما وسعه ذلك ، ويدعوه إلى هذا النهج دعوة صريحة واضحة ، ومن ثم لا يمنع النص المذكور من الأخذ ، عاجلا أو آجلا ، بالأحكام الشرعية كاملة وفي كل الأمور إذا رأى المشرع ذلك» .

(مادة ٣)

لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية .

(مادة ٤)

الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح .

لجنة الدستور:

حمود الخالد (وزير العدل) : هذه الوسيلة السابق ذكرها هي أحسن وسيلة نحفظ بها حقوق العائلة أولا وقبل كل شيء إنا نخاف غدا أن يضعف الأمير وتغلب عليه عاطفة الأبوة فيعين ابنه وليا للعهد مع وجود من هم أكفأ وأحق منه .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : سمو الأمير يسأل وجهاء البلد ورئيس المجلس والبارزين من الأعضاء والوزراء ثم يتصرف الأمير كما يشاء ونحن كلنا نلتزم بأمره وأنا أقول افرضوا أن الأسرة أجمعت على شخص معين فمن سيقوم بالترشيح ضده كيف إذن نوجد المرشحين الثلاثة حسب الذي تقترحونه؟

حمود الخالد (وزير العدل) : نحن واضعون في أذهاننا صورة صاحب السمو الأمير الحالي وأعتقد أنه سيأتي أمير يمثل حكمته واتزانه وفي المستقبل قد تتغير الأمور وقد يأتي أمير يحارب من أجل أن يصبح ابنه وليا للعهد .

الدكتور عثمان خليل : يمكن أن ترشح العائلة ثلاثة والمجلس يختار أحدهم هل في هذا حرج . . . .؟

حمود الخالد (وزير العدل) : إذا لم نأخذ بهذا الاقتراح أسأل غدا إذا تصارع اثنان من العائلة كيف سيكون الحل؟ ومن سينهي هذا الصراع . . . ؟

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : مستحيل أن يتصارع اثنان من الأسرة الحاكمة .

يعقوب الحميضي : ليس من المستحيل أن يتصارع أبناء الأسرة الحاكمة وسعادتك موجود في الكويت وتعرف كل شيء .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : يتبادر لذهني الآن اقتراح وهو أن تقوم الأسرة باختيار ثلاثة ويختار الأمير أحدهم فما رأيكم؟

حمود الخالد (وزير العدل) : ان الأمر شركة بين سمو الأمير والشعب فيجب أن تساهم في اختيار ولي العهد كل من الأسرة وممثلي الشعب ، وهذا أحسن حل ديمقراطي ويتمشى مع روح الحرية والمشاركة الشعبية ثم إن الشعوب مندفعة إلى الأمام وخصوصا بالنسبة للكويت ونحن نرى تخفيف بعض المطالب حتى لا يحدث انفجار ليس في صالح البلد ولا الأسرة .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : قضية الترشيح صعبة . فمن الصعب أن يرشح أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر من الأسرة ويسود الأسرة جو المنافسة . فلن يحدث هذا .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : أرجو اعطائي فرصة لعرض الأمر على إخواني[1] لأن المسألة تهمهم كذلك .

(مادة ٦)

نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعا وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

المذكرة التفسيرية:

«(ومثلها المواد ٥١ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٩ وغيرها) استعمل هنا لفظ «الأمة» ترديدا لعبارة المبدأ الديمقراطي القائل : «الأمة مصدر السلطات» ودون مجافاة لكون الأمة - كما سبق في المادة الأولى من الدستور - أمة واحدة هي الأمة العربية ، ومن ثم يكون المقصود بلفظ «أمة» عند تخصيصها بدولة الكويت - كما هو الشأن في المادة ٦ ومثيلاتها - أبناء الأمة العربية في إطار دولة الكويت ، أي «الأمة العربية في الكويت»» .

(مادة ١٢)

تصون الدولة التراث الإسلامي والعربي وتسهم في ركب الحضارة الإنسانية.

(مادة ١٣)

التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه.

(مادة ١٤)

ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي.

(مادة ١٥)

تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة.

---

(١)يقصد بها أبناء الأسرة الحاكمة .

(مادة ١٦)

الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية وهي جميعا حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون.

المجلس التأسيسي:

عبدالعزيز الصقر : الكويت بلد غير صناعي ولا زراعي . فهو بلد تجاري بالدرجة الأولى .

المذكرة التفسيرية:

««رأس المال» ويقصد به حق ثم يجوز أن يتجمع الملك في صورة «رأس مال» وهو ما تتميز به الديمقراطيات الغربية عن الديمقراطيات الشعبية المعروفة في دول الكتلة الشرقية ، وبذلك يكون هذا اللفظ مكملا للركن الأول ومانعا من انحراف المجتمع الكويتي نحو الاشتراكية المتطرفة» .

(مادة ٢٣)

تشجع الدولة التعاون والادخار وتشرف على تنظيم الائتمان .

(مادة ٢٤)

العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة .

(مادة ٢٦)

الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة . ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون .

المجلس التأسيسي:

النائب خليفة الجري : هل كل من لا يحمل الجنسية الكويتية أجنبي حتى لو كان عربيا؟

الدكتور عثمان خليل : نعم هو أجنبي من الناحية الدستورية أما من ناحية العواطف والعروبة فذلك شيء آخر .

(مادة ٢٩)

الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين .

المذكرة التفسيرية:

«نصت هذه المادة على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بصفة عامة ، ثم خصت بالذكر أهم تطبيقات هذا المبدأ بقولها «لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين» وقد آثرت هذه المادة ألا تضيف إلى ذلك عبارة «أو اللون أو الثروة» - برغم ورود مثل هذه العبارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وذلك لأن شبهة التفريق العنصري لا وجود لها في البلاد ، فضلا عن كفاية نص المادة في دفع هذه الشبهة . كما أن التفريق بين الناس بسبب الثروة أمر منتف بذاته في المجتمع الكويتي ، فلا حاجة للنص على نفيه بحكم خاص» .

(مادة ٣٠)

الحرية الشخصية مكفولة .

لجنة الدستور:

(رأت اللجنة تأجيل نظر هذه المادة لتعلقها بالمادة السابقة مع التنوية بأن الحرية الشخصية مكفولة حتى لغير الكويتيين) .

(مادة ٣١)

لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون . ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة .

المجلس التأسيسي:

النائب عبدالله اللافي : لازم المجرم يعذب ويُطق ويُهان لأن هناك أناسا كثيرين يأتون للسرقة والقتل والضرب والنهب .

النائب خليفة الجري : هناك دول تتخذ هذا الأسلوب وهي عضو في الأمم المتحدة . ولا أفتكر أن الأمم المتحدة ترفض دخولنا لمجرد عدم أخذنا بهذه المادة . ففي السعودية تقطع يد السارق وهي عضو في الأمم المتحدة .

النائب أحمد الخطيب : ان بعض الدول التي دخلت هيئة الأمم قد دخلت قبل وضع شريعة الإنسان . وشريعة الإنسان لم توضع من أجل البقاء على الرفوف في أروقة المنظمات الدولية بل إن هناك لجان تحقيق مهمتها في تشريعات الدول وكيفية معاملتها للإنسان . ونحن لا نشعر بها لأنها لا تصل إلى هنا ولكن هيئة الأمم واعية لهذه الأمور ولو أخذنا تلك الآراء التي طرحت لوقعت الدولة في ورطة .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : أرى أن هذا الموضوع إنساني وتأجيلنا له وكلامنا به عيب . والله انه عيب . أن يبحث هذا الموضوع في المجلس .

ثم وجه كلامه إلى العضو أحمد الفوزان قائلاً : هل أنت تقر التعذيب؟

النائب أحمد الفوزان : نعم![1]

النائب يوسف المخلد موجها كلامه لأحمد الفوزان : إذا تريد يا سيد أحمد حقوق الإنسان فهذه هي .

(مادة ٣٢)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها .

(مادة ٣٥)

حرية الاعتقاد مطلقة ، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية على ألا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب .

---

(١) وضح النائب الفوزان في الجلسة اللاحقة أنه قصد التأديب وليس التعذيب بالمعنى الحرفي للكلمة .

لجنة الدستور:

الدكتور عثمان خليل : نريد من اللجنة وضع تفسير لهذه المادة في المذكرة الإيضاحية لأن مثل هذه المادة أدت إلى إشكالات كبيرة في مصر وتباينت وجهات النظر حولها . فقد فسرها بعض الفقهاء بأن المقصود بالأديان هي الأديان السماوية الثلاثة أما غيرها فلا يدخل تحت هذا النص .

وقال البعض الآخر إن الأديان تعني معنى شاملا للأديان السماوية وغيرها . وقد استقر الرأي على أن يفسد لفظ الأديان السماوية الثلاثة لأننا دولة إسلامية ولا يجوز أن نترك للوثنيين مثلا حرية ممارسة شعائرهم الدينية فهذا يتعارض مع الإسلام ويؤذي شعور المسلمين والكتابيين .

سعود العبدالرزاق : ما هي الأديان الأخرى التي لا تشملها المادة؟

الدكتور عثمان خليل : الوثنيون مثلا لا تشملهم هذه المادة إذا فسرت تفسير المقترح .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : من الأحسن أن لا نقصر معنى الأديان على الأديان السماوية الثلاثة .

حمود الخالد (وزير العدل) : نريد أن تصبح المادة واضحة ومعبرة عن المعنى الذي نريده ولا يصبح فيها شذوذ كذلك عما هو متبع في الدساتير الأخرى .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ولكن مثل هذا التفسير لا يحدث لنا إشكالات عملية؟ فمثلا الحكومة سبق أن سمحت للوثنيين من الهنود بحرق جثث موتاهم وهذا حق اكتسبوه فهل سيحرمون منه بهذا التفسير؟

الدكتور عثمان خليل : حرق جثث الموتى ليس بمعنى الشعائر الدينية تماما كعبادة ، ثم اننا عندما ننص على عبارة حرية ممارسة الشعائر الدينية للأديان الثلاثة فمعنى ذلك أن أهل هذه الأديان لا يجوز منعهم من ممارسة شعائرهم .

أما الآخرون أي أبناء غير هذه الأديان الثلاثة فيجوز منعهم كما يجوز للحكومة أن تسمح لهم بممارسة هذه الشعائر إذا لم تجدها ماسة بشعور الديانات الثلاث ، فأمرهم متروك للحكومة .

المجلس التأسيسي:

النائب محمد السديران : أطلب حذف كلمة «الاعتقاد» واستبدالها بكلمة «الأديان» .

الدكتور عثمان خليل : كلمة «اعتقاد» أشمل بكثير من كلمة «أديان» والأفضل أن تظل كما هي . فالشخص حر فيما يعتقد بينه وبين نفسه لا يطلع عليه إلا الله فما في السرائر لا يعلمه إلا الله ولا سلطان للحاكم عليه ولو كان بإنكار الاعتقاد بأي دين .

النائب محمد السديران : يجوز أن يعتقد أحد بغير الأديان السماوية؟

الدكتور عثمان خليل : نعم ما دام اعتقاده سراً في قلبه ولم يأخذ مظهراً خارجياً يخل بالنظام أو الآداب . فقد يوجد شخص يعتقد بدين معين أو لا يعتقد في أي دين . فالنص يشمل كل شيء ، فما دام الاعتقاد في قلب الإنسان فلا سلطة للدولة عليه إلا إذا أظهر الشخص اعتقاده إلى الخارج .

الشيخ جابر العلي : حرية الأديان والمعتقدات . . . ما المقصود بها؟ ما هي المعتقدات؟

الدكتور عثمان خليل : كلمة الاعتقاد أوسع من نطاق الأديان ولكن باقي المادة يدل على أن المقصود بصفة خاصة هي المعتقدات الدينية .

المذكرة التفسيرية:

«تقرر هذه المادة «حرية الاعتقاد» مطلقة لأنها ما دامت في نطاق «الاعتقاد» أي «السرائر» فأمرها إلى الله ولو كان الشخص لا يعتقد في دين ما . فإن جاوز الأمر نطاق السرائر وظهر في صورة «شعائر» وجب أن تكون هذه الشعائر طبقا للعادات المرعية وبشرط ألا تخل بالنظام العام أو تنافى الآداب ، والمقصود بلفظ «الأديان» في هذه المادة الأديان السماوية الثلاثة ، الإسلام والمسيحية واليهودية . ولكن ليس معنى ذلك على سبيل الإلزام منع الأديان الأخرى من ممارسة شعائرها كلها أو بعضها ، إنما يكون الأمر في شأنها متروكا لتقدير السلطة العامة في البلاد دون أن تتخذ لحريتها سندا من المادة ٣٥ المذكورة» .

(مادة ٣٦)

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون .

(مادة ٣٨)

للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها ، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

لجنة الدستور:

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : أرجو حذف كلمة «المراقبة» لأن مقتضيات أمن الدولة قد توجب مراقبة بعض الأشخاص أو الأماكن لحماية المجتمع ولا نريد أن يمنع الدستور هذه المراقبة حتى لا تشل أجهزة الأمن من مراقبة المشبوهين .

(مادة ٤٠)

التعليم حق للكويتيين تكفله الدولة وفقا للقانون وفي حدود النظام العام والآداب والتعليم الإلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون . ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الأمية . وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي .

لجنة الدستور:

الشيخ سعد العبدالله : أعترض على المادة (١٩) السابق بحثها ، إذ إن النص فيها «أن لكل شخص الحق في التعليم» ، يجب أن تستبدل بالقول بـ«أن لكل كويتي . . . » ، حتى لا يكون المجال واسعا أمام غير الكويتيين فيجبروا الحكومة على إنشاء مدارس لهم ولو كان ذلك يتعارض مع إمكانيات الدولة .

المجلس التأسيسي:

الدكتور عثمان خليل : صحيح اننا نحب تعميم التعليم ومجانيته وإنما التوسع في الإلزام تقييد لحرية الناس . فربما يريد أحد الناس إلحاق ابنه بالتجارة أو الصناعة أو الزراعة مثلا .

المذكرة التفسيرية:

«ولا ينبغي أن يتجاوز الإلزام هذه المرحلة -وهي مرحلة في ذاتها متقدمة - لأن

في التجاوز مساساً بحرية الوالدين في توجيه أولادهم ، فضلا عن تعذر تقرير هذا الإلزام للبنات في تلك السن وبمراعاة واقع تقاليدنا بهذا الخصوص» .

(مادة ٤١)

لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه .
والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ،
وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه .

لجنة الدستور:

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : قد اتفقنا على أن نرفع الأمر لصاحب السمو الأمير بناء على رغبته وبالفعل ذهبت لمقابلته وأخبرته بطريقة غير مباشرة بالنتيجة وقلت لسموه إن اللجنة لاتوافق على اعتراضات سعادة وزير الداخلية وأخبرته أن الأعضاء مثلما ان سموه حملهم المسئولية الضخمة في إعداد مشروع دستور لدولة الكويت فهم كمسئولين يرون أن المشروع المعلن هو أقصى ما يمكن التوصل إليه في التنازلات .

وكان رد سموه أنه سيرسل على سعادة وزير الداخلية للتفاهم معه حول إزالة كل العقبات وتقريب وجهات النظر بين اللجنة وبين سعادة وزير الداخلية .

وأنا «اتصلت بسعادة وزير الداخلية وأخبرته أن مصيرنا واحد وكلنا نسعى لمصلحة هذا البلد وأننا لابد أن نتفق لأن مصلحة الكويت تقتضي ذلك ولذلك سأبعث له السيد الدكتور عثمان خليل ويحلوا المواضيع المعلقة» .

الدكتور عثمان خليل : النقاط التي اعترض عليها سعادة وزير الداخلية بعضها جوهري وبعضها طلب فيه إجراء تعديلات شكلية على المشروع فبالنسبة للنقاط الأولى تنازل سعادة وزير الداخلية عن معظمها أما بالنسبة للتعديلات الشكلية التي طلبها فقد أجبته إلى طلبه بخصوصها وقد قمنا بتعديلها على هذا الأساس وإليكم ما أجريناه من تعديلات ولكم الرأي النهائي في شأنها .

وبالنسبة للمادة ٤١ من مشروع الدستور ونصها : لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه .

قال سعادة وزير الداخلية إنه نخشى أن تُفسر المادة بأن الحكومة ملزمة بإيجاد عمل لكل كويتي وهذا لا يجوز حيث إن البلد قد تمر بظروف لا تستطيع الحكومة إيجاد عمل لكل فرد من أفراد الشعب .

ويذكر في المذكرة الشارحة للدستور بصدد هذه المادة ان عبارة «لكل كويتي الحق في العمل» معناها ألا تصادر الدولة هذه الحرية أو الحق ولكن ليس معنى أن لكل فرد أن يلزم الدولة بأن توفر له عملا فالدولة لا تلتزم إلا في حدود إمكانياتها .

المجلس التأسيسي:

النائب محمد رفيع معرفي : أحب أن أضيف جملة في آخر هذه المادة وهي « . . . . . وأن لا يخالف الآداب والدين» . وذلك خوفا من أن يقيم هذا باراً وذلك مرقصاً أو أشياء أخرى .

المذكرة التفسيرية:

«ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه المادة لا تعني حق كل فرد في إلزام الدولة بأن توفر له عملا وإلا تعرضت للمسئولية ، وذلك لأن التزام الدولة بهذا الخصوص محدودا بإمكانياتها ، ولذلك قالت العبارة الأخيرة من المادة «وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين» ولم تقل «وتوفر الدولة العمل للمواطنين»» .

(مادة ٤٣)

حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى جمعية أو نقابة .

لجنة الدستور:

طلب سعادة وزير الداخلية حذف كلمة الهيئات والهيئة التي وردت في هذه المادة لأنها كلمات غير واضحة وقد تفسر تفسيرا خاطئا كما قال انه يجب تفسير عبارة على أسس وطنية الواردة في المادة حتى لا تفسر انها أسس سياسية .

حمود الخالد (وزير العدل) : ان حذف كلمة الهيئات والهيئة فيه تضييق على

الحريات العامة وأنا لا أوافق على هذا الحذف .

الدكتور عثمان خليل : نحن بحذفنا الكلمتين لا نقصد منع قيام الهيئات وانما لم نذكرها على سبيل الإلزام أيضا بل تركناها مبهمة دون حظر أو إلزام وفي التطبيق نترك ذلك الأمر للقانون وهذه ليس فيها إلا تنازل طفيف إذ بدل الأمر بالهيئات نتركها للمشرع وذلك رغبة في التصالح على النص .

المجلس التأسيسي:

الشيخ سعد العبدالله : هل معنى هذا ان الدستور يبيح تكوين الأحزاب السياسية في الكويت؟

الدكتور عثمان خليل : ان النص الحالي للمادة لا يشمل بصراحة الأحزاب السياسية . وكان هناك نص في هذه المادة قبل تعديلها وكانت به كلمة «هيئة» وكانت تعني الأحزاب السياسية ولكنها رفعت من قبل اللجنة في آخر الأمر .

النائب أحمد الخطيب : هل أفهم من النقاش أن ليس للكويتيين حقوق سياسية؟

الدكتور عثمان خليل : تُرك هذا الموضوع للمشرع دون النص في الدستور على إباحة أو تحريم فقد ترك هذا الأمر للمشرع ليضع المجلس النيابي ما يراه فإن رأي المجلس أن يجيز ذلك فله أن يفعل والأمر متروك له .

النائب أحمد الخطيب : لو أراد الكويتيون مثلا أن يعبروا عن آرائهم ضد قاسم مثلا أو عن تأييدهم للحكومة في مسألة سياسية معينة فهل يقر القانون ذلك؟

الدكتور عثمان خليل : هذا التعبير مباح في المادة «٤٤» فإذا كان المقصود مجرد اجتماع خاص لمناسبة معينة ولو الأمر سياسي فهذا يكفله مطلع المادة ٤٤ ، ويكفل باقي المادة التجمعات والمواكب والاجتماعات العامة . أما أن يتحول إلى نشاط سياسي أو هيئة سياسية في صورة حزب فقد رأت اللجنة أن الدولة ليست بحاجة الآن إلى تكوين أحزاب أو هيئات سياسية من هذا القبيل .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : الكويت لو فتحت الباب للأحزاب فمعناه أنها ستظل تسير إلى الوراء .

النائب أحمد الخطيب : أنا لا أريد أن أتكلم عن الأحزاب السياسية أنا أتكلم عن الحرية السياسية التي نصت عليها الديباجة فأين هي؟

الدكتور عثمان خليل : حق المواطن في الانتخاب والترشيح والتعبير عن الرأي وحرية الجمعيات والتجمعات والمواكب المنصوص عليها في المواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤ كل هذه حقوق سياسية يتمتع فيها المواطن .

النائب أحمد الخطيب : لم نقل الحرية السياسية في هذا الدستور . فأما أن نقول هنا وفي هذا الدستور أن للمواطنين الحرية السياسية أم لا . فقد ذكر الدستور مثلاً حرية الصحافة ، وحرية القول ، وحرية النشر ، وحرية الرأي ولكنه لم يذكر الحرية السياسية .

الشيخ سعد العبدالله : لقد وافق سمو الأمير على هذا الدستور وطلب أن نكون إخوة ولقد سمعنا ماذا يحدث في الدول الأخرى من تطاحن الأحزاب فهل يرى الأعضاء ضرورة وجود الأحزاب؟

النائب أحمد الخطيب : ما الأحزاب إلا تنظيم الجماهير على نحو يضمن لهم أن يأتي مرشحهم عاملا لخدمة المصلحة العامة لا أن يأتي لخدمة فلان وفلان من الناس .

ومع الأسف الشديد أن معظم الأحزاب في البلاد العربية لم تقم بواجبها بإخلاص . وكلها لم تسر على طريق يخدم المصلحة العامة .

فيجب أن لا نتأثر بالتجربة التي قدمتها الأحزاب العربية فقد كانت أسوأ مثل ، إن التنظيم الحزبي هو الطريق السليم لخلق مواطن واع . وإني أوافق مع الجميع على عدم تشكيل أحزاب سياسية الآن ولكن ما العمل للحياة السياسية وكيف المخرج؟

(مادة ٤٧)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون .

(مادة ٤٨)

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .
وينظم القانون إعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة .

(مادة ٤٩)

مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان الكويت .

(مادة ٥٠)

يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقا لأحكام الدستور ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليه في هذا الدستور .

المذكرة التفسيرية:

«وحكمة الحظر المنصوص عليه في هذه المادة الرغبة في مقاومة ما لوحظ من ميل المجالس التشريعية أحيانا إلى ترك مهمة التشريع في عدد متزايد من الأمور للسلطة التنفيذية مما يمس جوهر الشعبية في أخص شيء وأقربه لصميم السيادة والتشريع» .

(مادة ٥١)

السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور .

(مادة ٥٢)

السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور .

(مادة ٥٣)

السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور .

(مادة ٥٤)

الأمير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس .

(مادة ٥٥)
يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه .

(مادة ٥٦)
يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء .

لجنة الدستور:

الأستاذ محسن عبدالحافظ : أرى أنه مادام المقصود هو إبعاد الأمراء من مجلس الوزراء وليس مقصودا به التعاون فأنا أفضل أن ينص صراحة على أن عدد الوزراء من أعضاء الأسرة الحاكمة لا يزيد على النصف .

الدكتور عثمان خليل : وضع المسألة هذا الوضع غير صحيح لأنه يجعل من الأمة والأسرة الحاكمة طرفين متنازعين ويصور كمعرفة بينهما والواقع غير ذلك فوضع شروط وقيود على تعيين الوزراء مستقبلا هو النتيجة الحتمية للديمقراطية ولرغبة سمو الأمير في الحكم الدستوري .

حمود الخالد (وزير العدل) : هذا هو مقتضى حكم الشعب والنظام الدستوري ولا يمكن أن تبذر حنطة وتحصل شعيرا فعضو مجلس الأمة الذي تقدم للناخبين ونجح ممثلا للشعب لازم تستعمله وتستفيد منه .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : لا الأمة انتخبته عضوا لا وزيرا ومن يصلح عضوا قد لا يصلح وزيرا .

يعقوب الحميضي : الشخص الكفء سينجح في الانتخابات الحرة فالشعب لديه الوعي الكافي للتمييز بين الصالح وغير الصالح والذي ينجح مفروض انه صالح .

حمود الخالد (وزير العدل) : ويجوز أن تكون الكفاءة هي سبب انتخابه .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : ليس حتما .

سعود العبدالرزاق : ليس شرطا أن ينجح الأكفاء وفي الانتخابات الماضية سقط عدد كبير من الأشخاص الأكفاء ونجح آخرون .

سعود العبدالرزاق : هذا يعني أننا سنحرم أعضاء الأسرة الحاكمة من الدخول في أي وزارة خصوصا أن أعضاء الأسرة ليس لهم الحق في الترشيح للانتخاب .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : إذا كان المقصود من هذا النص كما ذكر الاستاذ محسن عبدالحافظ هو إبعاد العائلة الحاكمة من الوزارة فإني أرى إنهاء المناقشة لهذا الحد والنص على ذلك صراحة دون لف ودوران وأعتقد إذا كان هذا هو الغرض من النص انه ليس هناك داع للتعاون بيننا كما أني أرى ذلك مقصودا إنهاء المناقشة وأخذ رأي شعب الكويت فينا إذا كان يريدنا أم لا .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : أنا لا شأن لي بالمبدأ إنما أعترض على النص . وفي رأيي لو كان النص يحرم على أعضاء الأسرة الحاكمة دخول الوزارة لكان أحسن من هذا النص الذي يحاول أن يلف ويدور .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : أنا أرى أن نقف عند هذا الحد إذا كان ذلك المقصود من النص . أو أن ينص على حق أعضاء الأسرة الحاكمة في ترشيح أنفسهم للانتخابات . أنا أسأل هل تريدون دستورا يصلح للتطبيق أم دستوراً غير عملي لا يمكن تطبيقه .

الدكتور عثمان خليل : دخول أعضاء الأسرة الحاكمة في الانتخابات غير جائز دستوريا حتى لا يتعرضوا للتجريح الانتخابي ويحرجوا مركز رئيس الدولة وهو مصون ويجب الحرص على ذلك .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : الحل أن لا يوضع أي نص حول الموضوع .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : أنا أرى أن النص في المذكرة الإيضاحية على ما اقترحه السيد الدكتور عثمان خليل ولكن بعكس النص كما اقترحنا في صلب الدستور فيقال ويجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الأمة وهذا هو النص المألوف .

الدكتور عثمان خليل : أين هذا النص المألوف؟ في إنجلترا في فرنسا في إيطاليا؟ أرني أي دولة فيها نظام برلماني وتجعل صفة الوزير البرلمانية مجرد احتمال هكذا .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : هل هناك نص بالشكل الذي اقترحته في الدستور الإنجليزي؟

الدكتور عثمان خليل : هل يمكن للأستاذ محسن أن يذكر لي أي نص دستوري يؤيد وجهة نظره حتى تقول إن هذا الذي يراه هو المألوف وغيره غير مألوف؟

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : في النظام الرئاسي نصوص كثيرة .

الدكتور عثمان خليل : في النظام الرئاسي ممنوع على الوزراء كلية أن يكونوا أعضاء في مجلس الأمة والنظام الذي ابتغاه تقرير سابق من اللجنة ليس نظاما

رئاسيا بحت انما هو نظام وسط بين الرئاسي والبرلماني .

الدكتور عثمان خليل : وإذا لاحظنا واقع الحكم الآن نجد أن هذا التغيير في رأيي فيه كسب حقيقي وخسارة شكلية أما الكسب فبأن يكون التعيين من داخل مجلس الأمة وجوبيا وهو سابق في النص على التعيين من الخارج أي أنه يجب أن يكون هناك حتما وزراء من أعضاء مجلس الأمة وهذا لم يكن يتضمنه النص الأول .

يعقوب الحميضي : أنا في رأيي أنه ليس المهم أن يخرج دستور بأي شكل كان انما المهم أن نأتي بدستور يمثل الأماني التي يتطلع لها هذا الشعب وأنا لا أوافق على التعديلات التي حصلت .

حمود الخالد (وزير العدل) : وأنا كذلك لا أوافق على التعديل الذي حصل كما أني[1] أوافق على رفع عدد الوزراء كحد أقصى إلى عشرين إلا إذا رفع عدد أعضاء المجلس إلى ستين عضوا .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : الأمر متروك لكم .

حمود الخالد (وزير العدل) : هل في الإمكان اقتراح نسبة معينة كالثلث أي أن يكون عدد الوزراء بحيث لا يزيد على ثلث عدد أعضاء المجلس .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : هذا اقتراح معقول جدا وفيه حل للإشكال .

يعقوب الحميضي : لقد تنازلنا عن كل الضمانات المعطاة في الدستور ولم يتنازل سعادة وزير الداخلية عن أي من اعتراضاته التي سبق أن رفضنا بحثها .

الدكتور عثمان خليل : هذا غير صحيح إذ هناك المواد الجوهرية لم نتنازل عنها وسلم بها سعادة وزير الداخلية وإنما أعرض على حضراتكم فقط المواد التي قبلنا تعديل صيغتها .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : نحن لم نتنازل إلا عن الأمور الشكلية أما الأمور الجوهرية فقد بقيت ولانزال متمسكين بها .

المجلس التأسيسي:

النائب أحمد الخطيب : قضية الوزراء وكونهم يعتبرون أعضاء في المجلس وخطورة هذه النقطة في أن الوزراء المعينين يصبحون أعضاء في المجلس والمجلس المفروض أن

---

(١) يكون المعنى أصح لو كانت الجملة «أني لا أوافق» .

يكون منتخباً وبالتالي يشوه التعيين روحية الديمقراطية والوضع الديمقراطي الذي نسعى إليه .

عدد الوزراء ثلث أعضاء المجلس أعتقد هذا التضخيم لا محل له . وأنا في الحقيقة لم أستطع أن أفهم المقصود من هذا التضخيم . فهذه القاعدة لو أردنا أن نطبقها في بعض أنحاء العالم لوجدنا أنها فعلا تأتي بنتائج غريبة جدا ، فسوريا مثلا لو بفكرة الثلث هذه أن تصل فيها الوزارة إلى ٥٠ وزيرا ، والجمهورية العربية المتحدة عندما كان برلمانها ٦٠٠ عضو يمكن أن تصل إلى ٢٠٠ وزير وفي البلاد الثانية مثلا التي نجد عدد أعضاء مجلس الأمة فيها ١٥٠٠ عضو تصل الوزارة حسب النسبة هنا إلى «٥٠٠» .

أنا أريد أن ينص هنا أيضا : باستشارة المجلس ورئيس المجلس قبل أن تشكل أي وزارة . فمن الضروري أن تكون هناك استشارة رئيس المجلس وأعضاء المجلس وأعتقد أن هذا شيء معروف ومسلم به .

الحكم في الكويت هو نوع من الحكم الملكي . هذا الحكم يستلزم أن يكون رئيس الدولة محاطاً بهالة من الاحترام لأنه يمثل الدولة فهو رأس الدولة والولاء له . ويجب أن نبتعد عن كل ما يمسه . وهذا أعتقد أنه من الأمور السياسية في أي نظام ملكي موجود ، لأن هذه السلطة العليا للجميع وليس لأحد فالملك للحكومة كما هو للمعارضة كما هو لكل شخص فهذا الوضع يجب أن نعترف به وفي كل نظام ملكي يجب أن نتمسك بهذه النقطة .

هذه القدسية أو الهالة أو هذا الرمز يجب فعلا أن يكون فوق الخلافات فوق كل المنازعات الآن بالنسبة لهذه المادة أعتقد نحن مقبلون على كون الوزراء أو بعض الوزراء أن يكونوا من أفراد العائلة الحاكمة .

والأسس الديمقراطية الصحيحة هي أن يكون الوزراء أو الوزارة ما هي إلا مجموعة تقريبا من الموظفين المكلفين من قبل المجلس بأداء مهمة محددة معينة يقررها هذا المجلس وفي أي وقت تحيد الحكومة ، تحيد الوزارة عن هذا الخط المرسوم لها من قبل المجلس فهي معرضة للانتقاد من قبل المجلس إلى المحاسبة من قبل المجلس إلى سحب الثقة من قبل المجلس وبالطبع في أمور مثل هذه وعندما يحتد النقاش سوف يدور كلام ممكن الواحد ما يعرف حدوده فالخوف مثلا أن يكون هذا الكلام فيه مساس لهذا الشيء الذي نحن نريد أن لا يمسه أحد ، فأعتقد هذا منزلق لا وجوب له .

الدكتور عثمان خليل : المجلس النيابي في معظم التجارب البرلمانية التي مر بها العالم كان كثير التدخل في أعمال السلطة التنفيذية وذلك إلى حد التنازع البرلماني والتقاتل الحزبي للوصول إلى الحكم . ومن هنا جاءت ظاهرة تفتت الأحزاب وتفتيتها للأمة . وبالتالي أحزاب لا حد لها وقد ترتب على ذلك عدم استقرار الوزارات في الحكم وهذا هو أكبر عيب لمسه العالم في النظام البرلماني .

رأت اللجنة أن الكويت يجب أن تجمع في نظامها بين النظامين الرئاسي والبرلماني .

ووجدت اللجنة أن تأخذ بنظام وسط يأخذ من البرلمانية مزاياها وأفضل ما فيها ويأخذ من النظام الرئاسي أفضل ما فيه .

مع مظاهر الرقابة البرلمانية المتعددة في حق أعضاء المجلس النيابي في توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء ورئيس مجلس الوزراء ، وحق المناقشة وغيره من مظاهر الشعبية البرلمانية . ولكن رغبة في تفادي عيوب الإسراف في استعمال هذه الحقوق البرلمانية ، ورغبة كذلك في تحقيق قدر من الاستقرار الذي يمتاز به النظام الرئاسي والمحافظة على وحدة الأمة وهي مقدمة على أول تجربة دستورية ، لذلك كله رأت اللجنة أن تضع بعض القيود على هذه الأسس أو الأصول البرلمانية فوضعت بعض القيود على المسؤولية الوزارية من حيث الأغلبية اللازمة والإجراءات الخاصة بإسقاط الوزير أو عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء .

الشيخ سعد العبدالله : من الضروري لدوام الاستقرار في وطننا الحبيب أن تفتح الباب لسمو الأمير لأن يختار وزراء من داخل المجلس ومن خارجه فالدكتور الخطيب تطرق إلى كلام خطير جداً وقال إنه يريد منع أو حرمان دخول أو إشراك أفراد العائلة الحاكمة في الحكم فأنا أعرف أن الدكتور يعبر عن رأيه الخاص في النقطة الأخيرة فالمادة الآن أمام حضرات الأعضاء .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : إن اللجنة عندما بدأت تضع الدستور فكرت أن تضع الخطوط التي يجب أن تمشي عليها البلد بالنسبة إلى واقعها والخطوط هذه درستها دراسة متينة دقيقة ووجدت أن البلد في دور تطور وابتداء في الحكم الديمقراطي وبلدنا أهم شي يتطلبه هو الاستقرار بالنسبة إلى بلد وضعها الجغرافي ووضعها المادي أيضا تغري بعض الجهات .

يفترض أن نمشي خطوة خطوة كالسيارة الجديدة التي نمشيها ٢٠٠ كلم دفعة

واحدة بينما المفروض أنك تمشيها الأول ٤٠ كلم ثم ٥٠ ثم ٦٠ إلى أن ترسو ماكنتها مضبوطة ، وجدنا أن من الأصلح أننا لا نخدع المجلس ونضع النظم الديمقراطية المثالية ونناقش عليها بل قررنا أن نضع له الأسس التي يسألنا الله عنها ويسألنا ضميرنا عنها .

الشيخ جابر العلي : أنا آسف أن أسمع أحمد تكلم وتطرق إلى مواضيع تمس البلاد وكنا نود أن لا نسمع مثل هذه المواضيع التي تطرق لها حسب تقاليدنا الخاصة وظروفنا الحاضرة . ومسألة إنكار حقوق الأمراء والشيوخ في حقهم في الحكم . هل هذا جزاء لأن الشيوخ خدموا هذا البلد في كل مرفق من مرافقها ، أنهم ينفصلوا عن الشعب وتصبح كل فئة لوحدها؟

وأنا أريد أن أسأل : هل الشيوخ خونة متآمرين حتى يبعدوا عن الحكم . هذا الكلام الذي قاله أحمد يثير أعصابنا وما نستطيع تحمله ، فأنا أطلب من المجلس مناقشة هذه المادة وإعطاء رأيه فيها . وإلا فلنا طريقة أخرى .

الدكتور أحمد الخطيب : أنا أشعر من قراءة المواد هذه كلها أن هذا الحذر أدى إلى نتيجة معكوسة . فقد أدى إلى جعل السلطة التشريعية سلطة صورية على الإطلاق ، أول شيء عدد الوزراء الضخم في المجلس وفتح باب التعيين إلى ثلث عدد أعضاء المجلس . ثاني شيء التعقيدات في محاسبة الوزارة . ثالث شيء ربط إسقاط الحكومة في إسقاط المجلس .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : إللي ما يقبلها يرفع يده؟

فرفع السادة المحترمون الآتية أسماؤهم أيديهم :

الدكتور أحمد الخطيب

سليمان الحداد

يعقوب الحميضي

النائب سليمان الحداد : أنا عندي اقتراحات عليها .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : لا يوجد مناقشة لأن المجلس صوّت .

النائب سليمان الحداد : ما أوافق عليها .

النائب يعقوب الحميضي : بس الدكتور ما طلب التصويت على هذه المادة ، الدكتور كان مجرد تعليق عام .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : علّق وأدى واجب التعليق .

هل توافقون على هذه المادة؟ إللي ما يوافق يرفع يده؟
النائب سليمان الحداد : تسمحلي يا بو بدر (الرئيس) .
عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : نحن نعتبر موافقين على المادة .
النائب سليمان الحداد : لا . . . لا . . . أنا لا أوافق .
عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : خير .
النائب سليمان الحداد : ما هذه الطريقة هي الصحيحة .
ثم أعلن الرئيس موافقة المجلس على المادة .

(مادة ٥٧)

يعاد تشكيل الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة .

لجنة الدستور:

الأستاذ محسن عبدالحافظ : أنا أرى في هذا النص أنه لا يضيف حقوقا جديدة للأمير انما هو بالعكس يربط مصير السلطة التنفيذية بمصير السلطة التشريعية وفيه قيد على حق الوزارة في ظل المجلس .

الدكتور عثمان خليل : أنت شديد الحرص على ألاتسقط الوزارة وشديد الحرص على أن يحل المجلس ، هل في هذا استقرار سياسي؟ أنا لم أجد دولة في العالم يعيش الحاكم والمحكوم فيها كأسرة واحدة مثل الكويت وفي اعتقادي أن كل الامتيازات المعطاة لإحدى السلطتين التنفيذية والتشريعية لن تستخدم إلا نادرا ، ولكن هذا لايعني اننا نضع دستورا يحمي فقط إحدى هاتين السلطتين دون الأخرى ، ولا أعرف لماذا يريد الأستاذ محسن عبدالحافظ حماية السلطة التنفيذية دون التشريعية وعلى حسابها هذا لايجوز قانونا ولا سياسة .

الدكتور عثمان خليل : لنفرض أن عشرة من أعضاء المجلس أصبحوا وزراء ، فمعنى ذلك أننا أسقطناهم من عدد التصويت فكيف نحسب الأغلبية في هذه الحالة؟ ان العدد الباقي يكون أربعين وتكون الأغلبية اللازمة لقرار عدم الثقة واحدا وعشرين .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : بفضل الثقة المتبادلة والتعاون بين

الجميع إن شاء الله لن نحتاج إلى طرح الثقة .

يعقوب الحميضي : أنا أسجل اعتراضي للمرة الثانية على اشتراك الوزراء غير أعضاء المجلس في التصويت أو في العضوية . وكذلك لا نستطيع منع الوزير العضو الذي انتخبته الأمة من التصويت .

الدكتور عثمان خليل : أنا معك في هذا .

حمود الخالد (وزير العدل) : وأنا أقول إن الدستور بدأ يتهلهل وتسقط مفاصله واحدة تلو الأخرى .

سعود العبدالرزاق : من الأصح أن نحدد عدد الوزراء من خارج المجلس حتى لا يكون هذا العدد بلا نهاية .

يعقوب الحميضي : أنا أوافق على الاقتراح المقدم بشرط أن يكون أعضاء المجلس المنتخبون مائة عضو .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية)موجها كلامه للسيد يعقوب الحميضي : دعنا نكون صريحين أنت تفرض سوء النية في الحكومة وأنا أفترض أن الكل مخلصون وأعضاء الحكومة لن يقلوا إخلاصا عن أعضاء المجلس .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : وأنا أطلب تسجيل رأيي وإثباته في المحضر وهو أن يكون الحد الأقصى إذا كان لا بد من وضع حد أقصى لعدد الوزراء بعشرين وزيرا ومع أنه من الناحية العملية مستبعد أن تؤلف وزارة من عشرين وزيرا ولكن كاحتياط للطوارئ وللتطورات أطلب ذلك فقد تجد ظروف تقتضي زيادة عدد الوزارات لأكثر من خمس عشرة وزارة .

الدكتور عثمان خليل : التحديد خاص بعدد الوزراء لا بعدد الوزارات فيمكن إيجاد أي عدد من الوزارات فيتولى الوزير أكثر من وزارة وهذا هو الذي قرره الدستور اللبناني مثلا .

(مادة ٦٥)

للأمير حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها وإصدارها . ويكون الإصدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ رفعها إليه من مجلس الأمة وتخفض هذه المدة إلى سبعة أيام في حالة الاستعجال ويكون تقرير صفة الاستعجال بقرار من مجلس الأمة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم .

لجنة الدستور:

يعقوب الحميضي : أنا أقترح تغيير كلمة «مجلس الأمة» إلى «المجلس النيابي» وذلك مجاراة لما قررنا من أن الأمة هي الأمة العربية كلها ونحن هنا فقط شعب الكويت .

الدكتور عثمان خليل : اصطلاح مجلس الأمة أصبح متداولا في البلاد العربية كالجمهورية العربية المتحدة والمملكة الليبية فمن الأحسن أن لاتتعدد الأسماء في البلاد العربية وتتباين المصطلحات قدر المستطاع .

(مادة ٧٠)

يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فورا مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية . على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثروتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة والخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلا لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون . ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية .

المجلس التأسيسي:

الشيخ جابر العلي : في العالم اتفاقيات فيها الرشوة وفيها توزيع الغنيمة ، فإذا ألغيت السرية وأصبحت مكشوفة فما قيمتها؟

(مادة ٧٨)

عند تولية رئيس الدولة تعين مخصصاته السنوية بقانون ، وذلك لمدة حكمه .

المجلس التأسيسي:

النائب طلال الجري : أرى من الأفضل لو جعلنا له نسبة مئوية مثلا . فلو افترضنا بأن دخل الدولة أصبح ١٢ مليوناً فهل تترك مخصصاته كما هي عشرة ملايين؟ وفي حالة ثانية إذا زاد دخل الدولة إلى ٤٠٠ مليون فهل يُحرم صاحب السمو من هذه الزيادة؟

الدكتور عثمان خليل : عمل رئيس الدولة فمفروض أنه لوجه الوطن وإنما الدولة تعطيه ما يلزم لتحمل أعباء الرئاسة المالية هو والأسرة ولذلك من ناحية الصياغة المقبولة هو أن يكون مبلغاً محدداً .

(مادة ٨٠)

يتألف مجلس الأمة من خمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقا للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب . ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم .

لجنة الدستور:

الدكتور عثمان خليل : كان أصل تفكيري أن يكون العدد أكثر من خمسين عضوا وذلك بمراعاة أن ظروف الكويت تختلف عن الكثير من الدول الأخرى فكل سكانها تقريبا في منطقة واحدة بل مدينة واحدة .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : ان تجربتنا في المجلس التأسيسي الحالي أثبتت أننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من الكفاءات فهناك حاليا لجان لا تكاد تجد العدد اللازم من الأعضاء اللازمين لها ، فكلما زاد العدد في المجالس ازداد مجال الاستفادة من الكفاءات ، كما أن المجلس القادم سينشغل منه عدد من الأعضاء الأكفاء نصف عدد الوزراء على الأقل فيجب أن يتسع مجال العضوية في المجلس لأكبر عدد من الأعضاء والكفاءات .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ان مجلسنا الحالي يتكون من عشرين عضوا منتخبا وليس من صالح البلاد أن نطفر مرة واحدة إلى خمسين عضوا كما أن نسبة خمسين كبيرة بالنسبة لعدد السكان وأنا أفضل التقليل من هذا العدد .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : العدد الكبير ضروري جدا لوضع الكويت ،

خصوصا أن وضعنا لايزال عشائريا فمعظم العشائر لا تنتخب الأعضاء إلا من أبناء العشيرة مهما كانت كفاءتهم ومهما كانت كفاءة المرشح المنافس لابن العشيرة وهذا الوضع يؤدي إلى أن يأتي إلى المجلس عدد كبير من الأعضاء أصحاب كفاءات قليلة بينما قد يسقط أصحاب الكفاءات الكبيرة وبزيادة عدد أعضاء المجلس نكون قد ضاعفنا من احتمال زيادة أصحاب الكفاءات وأعطيناهم فرصة أكبر للوصول إلى عضوية المجلس وتحمل جانب من أعباء العمل فيه .

(مادة ٨٢)

يشترط في عضو مجلس الأمة :

(١) أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون .

(٢) أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب .

(٣) ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنه ميلادية .

(٤) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

لجنة الدستور:

الأستاذ محسن عبدالحافظ : لو قلنا سنة شمسية لوجب علينا أن نحسبها بدقة وهذا يقتضي أن نكون على اطلاع واسع بعلم الفلك ، وأنا أرى الابتعاد عن التعقيدات والنص على السنة الميلادية وهذا ما هو منصوص عليه في جميع القوانين التي صدرت حتى الآن في الكويت .

حمود الخالد (وزير العدل) : السنة الميلادية تحسب نسبة لميلاد السيد المسيح ونحن مسلمون وقد يحدث تمسكنا بالميلادية استياء كبيرا عندنا وقد يحدث مشاكل نحن في غنى عنها .

الدكتور عثمان خليل : السيد المسيح نبي وديننا يوجب علينا الإيمان به ولا ضير في ذلك وقد قال الرسول (ص) انه أولى الناس بابن مريم .

حمود الخالد (وزير العدل) : نحن لانريد أن نباع بيع السماح إذ يمكن لهؤلاء المتجنسين بعد عشر سنوات أن يتكتلوا ويحوزوا على الأغلبية في المجلس وبالتالي يصبح مصيرنا بيدهم .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ولكن القانون يعطي المتجنسين حق

الانتخاب والعضوية بعد عشر سنوات من صدوره ومعنى ذلك أن المتجنسين سيصبح لهم الحق في الانتخاب والعضوية وفقا لقانون الجنسية فكيف تمنع ذلك في الدستور؟

سعود العبدالرزاق : إذا قلنا «كويتي بصفة أصلية» أحسن .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : هناك أشخاص متجنسون منذ ثلاثين سنة مثلا فكيف نحرمهم من حق الانتخاب؟ ان هذا ليس عدلا .

حمود الخالد (وزير العدل) : هؤلاء في غالبيتهم إيرانيون .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : بالعكس معظمهم من العرب وخصوصا من أهل البادية . وهناك أشخاص لو قلت لكم إنهم متجنسون لن تصدقوا ذلك .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : يجب التفكير في هذه المادة خصوصا أن قانون الجنسية يقول ان الكويتيين الأصليين هم من كانوا في الكويت قبل سنة ١٩٢٠ ، وان المتجنسين من كانوا بها بين سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٤٥ ، وهناك أشخاص في الكويت منذ سنة ١٩٢١ مثلا أي الفارق بينهم وبين الأصليين سنة واحدة فقط فكيف نحرمهم من الحقوق التي نعطيها لمن كانوا قبلهم بسنة واحدة؟

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : الناس في الخارج لهم وجهة نظر أخرى وهم يطالبونا أن نعطي المتجنسين حقوقهم كاملة بعد مدة معينة . وأنا أعتقد أن أعضاء المجلس لم يتفهموا موضوع المادة بشكل سليم عند عرض هذه المادة على المجلس . ثم ماذا سيقال عنا في الخارج في الصحف العربية . والآن هناك شعور واتجاه نحو التوحد في البلاد العربية وهناك تقارب كبير بين العرب ونحن نعاملهم هنا بهذه الطريقة؟ هذا لا يجوز .

حمود الخالد (وزير العدل) : هذا ليس من صالحكم أنتم بالذات قبل غيركم وأنتم يجب أن لا توافقوا على هذا الموضوع . نحن الذين عشنا معكم ونعرفكم وتعرفونا واختبرناكم واختبرتمونا . ولا نريد أن يتدفق على البلد تيارات نحن الآن بعيدون عنها . هذه التيارات ليست في صالحكم أنتم قبلنا نحن .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : مهما عملنا لا نستطيع لا نحن ولا أنتم أن نقف أمام هذه التيارات . وإذا كنتم تريدون حرمانهم من هذه الحقوق لا تعطوهم جنسيات ، أما أنكم وقد أعطيتموهم هذه الجنسيات فليس من العدل حرمانهم من هذه الحقوق إلى الأبد .

حمود الخالد (وزير العدل) : نحن أعطيناهم كل الحقوق وعليهم جميع الواجبات

فلهم أن يتاجروا ويتعلموا على حساب الدولة ولهم كل شيء مثل ما لنا . أما أن نسلمهم رقابنا بأن يحكمونا فهذا ما لا نستطيعه . ونحن وضعنا ليس طبيعيا وليس هناك بلد في العالم الأجانب فيه أكثر من سكانه بأضعاف كما عندنا .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ستستغل المسألة ضدنا حتى دوليا . ونحن الآن في ظروف تقتضي كسب ثقة العالم . كما أننا بحاجة ماسة لزيادة عدد سكان الكويت .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : أنا شخصيا كنت ألاحظ من مدة في الجريدة الرسمية أسبوعيا قوائم طويلة بأسماء المتجنسين و كنت أشعر بمدى الخطأ والخطر الذي ترتكبه الحكومة في هذا الشأن . وكنت أفكر عدة مرات أن أعترض على هذه القضية وحتى أثيرها بالمجلس . ولكني لم أفعل ذلك لأني بصفتي رئيس المجلس لا يصح أن أكون معارضا بل محايدا كما أني لم أشأ أن أشوشر على الحكومة .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ان القانون محدد وواضح وكل الذين يصدر بهم مرسوم يأتون بطريقة قانونية بناء على القوائم المقدمة من لجان الجنسية وأمامكم أحد المسؤولين في هذه اللجنة وهو السيد/ سعود العبدالرزاق في إمكانكم محاسبته . أما من أعطوا بموجب الاستثناء الذي نص عليه القانون فعددهم قليل جدا لا يتجاوز الخمسين أو أقل .

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : نحن نرى الأخطار أمامنا . ونشعر أن هناك عددا أعطوا الجنسية وهم لا يستحقونها وهذا غير صحيح .

المجلس التأسيسي:

الشيخ سعد العبدالله : هل يجوز أن ينص في الدستور الكويتي على حرمان المتجنس من منصب وكيل وزارة دائم ووكيل وزارة مساعد؟

النائب أحمد الخطيب : نريد أن نسد أفواه الجرائد التي بدأت تتكلم عن الكويت وكأنها ليست بلداً عربياً يجب أن نكون حرصاء في بحث هذا الموضوع . الكويت بلد عربي وهذا المجلس أقر على أن الكويت جزء من الأمة العربية وسلامة الكويت من سلامة الأمة العربية . هذه الأشياء أقرها هذا المجلس ووضعت في الدستور ووقع عليه صاحب السمو وأصبح الدستور شرعيا بكل معنى الكلمة .

الشيخ جابر العلي : هناك فئتان من إخواننا العرب فئة صالحة وفئة غير صالحة

ولكن إجمالاً وافق الإخوان الآخرون على نفس الرأي وهو التعديل الذي أجرته اللجنة . هذا أولا يفقدنا الكثير من الكفاءات التي من الصعب تعويضها . وثانياً نحن



مرسوم اميري رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢

بمنح الجنسية الكويتية

نحن عبد الله السالم الصباح امير دولة الكويت

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالجنسية الكويتية والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ .

وبناء على عرض وزير الداخلية

وبعد موافقة مجلس الوزراء

٢٨ ــ جوزه نازل خلف المطيري
٢٩ ــ سعود شعوف مهدل المطيري
٣٠ ــ عنير ماجد سعيد المطيري
٣١ ــ مدلول عباس عبد الله العنزي
٣٢ ــ غايب لبجاد عواض العتيبي
٣٣ ــ مشخل ثامر العتيبي
٣٤ ــ سفر مطر سعد المطيري
٣٥ ــ عبد الله واجع عواض العتيبي
٣٦ ــ خلف عيد محمد الحربي
٣٧ ــ ناصر مسعود سليمان الشمري
٣٨ ــ محمد هيجان مرزوق المطيري
٣٩ ــ طفي مجبل لومان المطيري
٤٠ ــ عبد الله سيف سلطان الحسيني
٤١ ــ عيد نواف سالم العنزي
٤٢ ــ حمدان حمد نايف المطيري
٤٣ ــ عبد الله هادي البنا المري
٤٤ ــ علي جابر علي المري
٤٥ ــ ثقا فهد غرير الصعيدي
٤٦ ــ مطلق شفا فهد متقاب المطيري
٤٧ ــ راشد حجاب عواف العتيبي
٤٨ ــ منيزل جاسر فجري العنزي
٤٩ ــ ناوي شلعر فيحان العنزي
٥٠ ــ محمد ضاوي مصلح العتيبي
٥١ ــ خلف عبد العزيز العودان العتيبي
٥٢ ــ عبد الله محمد علي العمار
٥٣ ــ عبد الله سلمان خضير الحربي
٥٤ ــ صالح محمد فارس السبيعي
٥٥ ــ علي ظاري الكريدي العنزي
٥٦ ــ رحيم مهدي سليمان العنزي
٥٧ ــ ناصر راشد ابراهيم الرويشد
٥٨ ــ ضاوي سلمان عياد الرشيدي
٥٩ ــ فرحان عواد سرحان العنزي
٦٠ ــ دومان عوض عواض المطيري
٦١ ــ عيد عايض ثامر الرشيدي

الكويت اليوم

الجريدة الرسمية لحكومة الكويت

تصدرها وزارة الارشاد والانباء

العدد ٣٦٩

السنة الثامنة

الاحد

١٢ شوال ١٣٨١

١٨ مارس (اذار) ١٩٦٢

مرسوم اميري رقم ٩ لسنة ١٩٦٢

بمنح الجنسية الكويتية

نحن عبد الله السالم الصباح امير دولة الكويت

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالجنسية الكويتية والمعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ .

وبناء على عرض وزير الداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بالآتي

المادة الاولى

تمنح الجنسية الكويتية الى الاشخاص الآتية اسماؤهم :

١ ــ محمد حامد الكهيدي المطيري
٢ ــ حنيف حمد شحان المطيري
٣ ــ فرج سعد ابو الهوايا المطيري
٤ ــ غازي غزاي التيميس المطيري
٥ ــ كريم مهدي سليمان العنزي
٦ ــ ناجي بنيه الله البلي الرشيدي
٧ ــ محمد مبارك حمود الهاجري
٨ ــ صالح سالم ديلان العجمي
٩ ــ خلف ساير مشحي الحربي
١٠ ــ عبد الله سعد دخيل الله العدواني
١١ ــ حمد محمد هادي العجمي
١٢ ــ عبد الله مرزوق بن سعيد
١٣ ــ سلمان سالم عبيد المطيري
١٤ ــ ابداح شافي ابداح العجمي
١٥ ــ خليفة ابداح مطلق الشمري
١٦ ــ ناصر سعيد نايف المطيري
١٧ ــ فهد فدعوس عيار العجمي

٣١ ــ عبد الله خلف ساير الحربي
٣٢ ــ عبد الله منصور فلاح العجمي
٣٣ ــ غازي مرزوق عسير المطيري
٣٤ ــ سعود عيد حمود المطيري
٣٥ ــ عبد الرحيم محمد عبد الرحمن الهولي
٣٦ ــ سالم مرزوق عبد الله العنزي
٣٧ ــ جبر عطية بكوري العنزي
٣٨ ــ عبد الكريم عباس عبد الله العنزي
٣٩ ــ يوسف عباس عبد الله العنزي
٤٠ ــ محمد هجاج فلاح الميموني
٤١ ــ عبد الله مصلح فاطم الشلاحي
٤٢ ــ عبد المحسن ابراهيم العبد الله
٤٣ ــ عايض أسعد راشد العتيبي
٤٤ ــ عبد الله خزام سرور العتيبي
٤٥ ــ صالح راكان دواس العجمي
٤٦ ــ كبيج عبد الله محمد العجمي
٤٧ ــ هنيدي راكان دواس العجمي
٤٨ ــ غازي مها عبد المحسن العتيبي
٤٩ ــ علي محمد ثامن العتيبي
٥٠ ــ عوض مميض عايض الرشيدي
٥١ ــ فلاح عويضه مرزوق المطيري
٥٢ ــ سالم هزاع مطلق العتيبي
٥٣ ــ عبد المحسن دوبان رميض الشمري
٥٤ ــ هلال دوبان رميض الشمري
٥٥ ــ ناشي سليمان هوبان المطيري
٥٦ ــ شلهوب متعب شافي المطيري

قوائم التجنيس في الجريدة الرسمية
(الكويت اليوم)

في بداية دستورنا قلنا إن الشعب الكويتي جزء من الأمة العربية ، وكذلك في صحفنا وغير صحفنا ومجتمعاتنا . هل نتخذ من كلمة القومية العربية أو العروبة جوازا ندخل به البلاد العربية الأخرى وعندما نرجع إلى الكويت نلغيه في المطار وندعي أننا كويتيون بحت؟

الشيخ جابر الأحمد : نحن مؤيدون أن يكون الوكيل والوكيل المساعد كويتيين ولكن حتى لا تتأثر سمعة الكويت في الخارج وحتى لا يقال إن الكويت الآن أصبحت إقليمية بعد أن كانت هي أول من تنادي بالوحدة وتنادي بالعروبة ولا نترك مجالاً للآخرين لأن يؤولوا هذا القانون لمصلحتهم أو لعكس ما نحن وضعناه على أساسه فالحكومة رأت أن لا يوضع هكذا القانون حتى لا يؤثر على سمعتنا في الخارج .

لكن أحب أن أبين للإخوان أنه إذا شيء يأتينا من الخارج فمعناه أن ممثلي الشعب هم موافقون على هذا الأمر . ولو أن المقصود فيه شخص أو ثلاثة أشخاص ولكن هذا سيكون مبدأ للماضي والمستقبل . وأنا لا أرى حرجاً في هذا الموضوع ولا مانع لدي .

وإنما قلنا إنه حتى لا يقال في الخارج إن الكويت أصبحت كويتية وليست عربية وهذا هو الذي نتحاشاه ونتحاشى كل شيء من هذا النوع . ولكن إذا كان رأيكم ألا يهمنا هذا الكلام فلا أرى مانعاً من إصدار هذا القانون .

الشيخ صباح الأحمد : هؤلاء الناس أليس فيهم من خدم الكويت بجد وإخلاص؟ لقد قال الدكتور الخطيب إن بينهم مجرمين ، والمجرمون كما أظن يحاكمون ولا يحاسب على الجريمة سوى القانون . فإذا كان هناك مجرمون فليحاكموا أمام الرأي العام . أما هكذا كلام يقال مجرد كلام فيُزال وكلاء الوزارات !! هذا لا يجوز .

المذكرة التفسيرية:

«يلاحظ أن التفريق بين الوطني الأصلي - أو الأصيل - والوطني بالتجنس ، أمر وارد في الدساتير عام في شأن ممارسة الحقوق السياسية ، وهو تفريق تحدده أغلبية الدساتير بعدد معين من السنين تعتبر فترة تمرين على الولاء للجنسية الجديدة ، كما أن فيه ضمانات للدولة أثبتت التجارب العالمية ضرورتها» .

(مادة ٩٧)

يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمة حضور أكثر من نصف أعضائه ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة . وعند تساوي الأصوات يعتبر الأمر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضا .

لجنة الدستور:

يعقوب الحميضي : أفترض أن مشروع قانون وموضوعه لا يريد الأعضاء الموافقة عليه فيتعمدون الغياب حتى لا يصح الاجتماع .

الدكتور عثمان خليل : هذا بذاته دليل على أن الغياب معناه رفض الموضوع .

(مادة ١٠١)

كل وزير مسؤول لدى مجلس الأمة عن أعمال وزارته ، وإذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ويقدم استقالته فورا . ولا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير إلا بناء على رغبته أو طلب موقع من عشرة أعضاء إثر مناقشة استجواب موجه إليه ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه . ويكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس فيما عدا الوزراء ولا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة .

لجنة الدستور:

الأستاذ محسن عبدالحافظ : لكل نظام مساوئه ومحاسنه فنظام الانتخاب هو أحد مساوئ الديمقراطية حيث لا نضمن أن يدخل إلى مجلس الأمة كل الكفاءات ونحرم البلد من كفاءات معينة كذلك فإن تعيين المجالس كلها يعني حرمان الشعب من ممارسة حقوقه لذلك أطلب أن يؤخذ بمبدأ الانتخاب بالنسبة للعدد الأكبر والتعيين بالنسبة لعدد قليل .

يعقوب الحميضي : هذا الكلام معناه عدم الثقة بالمجالس النيابية وفيها الكثير من الكفاءات .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : بالعكس نقص الكفاءات هو أكبر عيب للمجالس الشعبية وكل الكتب تقول هذا .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : بالنسبة لظروفنا أرى من الأحسن الأخذ بمبدأ التعيين في مجلس الأمة .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : أنا لي رأي شخصي في هذا الصدد وهو أن التعيين يأتي ببعض الكفاءات إلى المجلس .

الدكتور عثمان خليل : لا المطلوب رأيك في حق الوزراء في التصويت وهم غير أعضاء بالمجلس .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : لا أوافق على حقهم في التصويت وإنما أطالب بحق تعيين أعضاء على شرط أن لا يكون التعيين من الوزراء إنما من خارج الوزارة وأنا أعرف في هذا البلد عدداً كبيراً من أقدر الناس ورغم ذلك فبعضهم لم يرشح نفسه للانتخابات والبعض الذي رشح نفسه سقط في الانتخابات لأنه غير معروف وبارز .

المجلس التأسيسي:

عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس) : إذا تسمحون لي بكلمة في الموضوع لأنه عضو اللجنة لم يكف الشرح . . . أرجو من الإخوان جميعاً أنه لازم تعرفوا أن دستورنا هذا يختلف عن الدساتير الأخرى ، فلا هو برلماني ولا هو رئاسي ، وقد رأت اللجنة أن تتحفظ وتضع موازنات فإذا أعطت الحكومة شيئاً من القوة مثلما الدكتور الخطيب في الجلسة السابقة ، كذلك أخذت من الحكومة شيئاً بأن جعلت عليها رقابة شديدة وهي أن تسحب الثقة من الوزير ، يسحبها الأعضاء الذين ليسوا وزراء .

فأرجو من الإخوان جميعاً أنهم يمشوا ما هو موجود كما هو لأن هذا فيه حكمة ، والله أعلم من يكون الوزير المسئول هل يكون أنا أو أنت أو الآخر؟

(مادة ١٠٢)

لا يتولى رئيس مجلس الوزارة أي وزارة ولا يطرح في مجلس الأمة موضوع الثقة به .

ومع ذلك إذا رأى مجلس الأمة بالطريقة المنصوص عليها في المادة السابقة عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزارة رفع الأمر إلى رئيس

الدولة وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديده أو أن يحل مجلس الأمة .

وفي حالة الحل إذا قرر المجلس الجديد بذات الأغلبية عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء المذكور اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن وتشكيل وزارة جديدة .

لجنة الدستور:

الأستاذ محسن عبدالحافظ : لي رأي فقهي وشخصي حول هذه المادة بخصوص موضوع رئيس الوزراء في الواقع وضع هذا النص لحماية رئيس الوزراء والوزارة من السقوط مع إمكان اسقاطها بإجراءات أطول . وهذا الأمر والتقييد يعيب الدستور والأوفق أن نترك الأمر محكوما بالقواعد العامة للنظام البرلماني وهي طرح الثقة برئيس الوزراء والوزارة مجتمعة بنفس الطريقة التي تطرح فيها الثقة بالوزير بدلا من هذه التقيدات الشكلية ولماذا نحمي رئيس الوزراء بالذات دون سائر الوزراء؟

الدكتور عثمان خليل : ما قاله الأستاذ محسن صحيح نظريا ولكننا وضعنا حسب رأي اللجنة هذه القيود كضمانات لاستقرار الوضع دون الطفرة إلى النظام البرلماني الكامل وهذه ليست قيودا شكلية أبدا كما ذكر الأخ محسن بل هي قيود لها أثرها النظري والعلمي في استقرار الحكم .

وقد وضعت هذه الضمانات بناء على الاتفاق الذي سبق أن حدث هنا في أول جلسة حضرت فيها إلى اللجنة وهي ليست شكلية كما ذكرت انما هي ضمانات لإبعاد الوزارة عن المناورات المتواصلة لإسقاط الوزارة وذلك بشكل مستمر وسرف غالبا فالكتل السياسية تسعى جهدها لإسقاط الوزارة القائمة لتأتي هي وتحل محلها ويكون جوهر هذا هدف المناورات الحكم لا المصلحة العامة .

فالأمير أمامه حلان : إما تنحية رئيس الوزراء وإما حل المجلس والأمير عندما يستعمل حق الحل يستعمله بطريقة طبيعية في هذه الحالة كحكم وبحسب نص المادة فليس هذا الحل استعمالا لحقه العادي في الحل كرئيس الدولة فالأمير لا يظهر في حالة التحكيم هذه بمظهر عدم الراغب في التعاون مع المجلس الذي يمثل الشعب بل بمظهر الحكم بين المتنازعين فيلجأ هو إلى الشعب ليقول كلمته وهذا الوضع يعرقل جدا إن لم أقل بمنع عملا تطبيق هذه المادة أي المطالبة بتنحية رئيس الوزارة .

طلب سعادة وزير الداخلية أن ينص في المادة على أن التصويت على الثقة برئيس مجلس الوزراء يكون علنا وبالمناداة بالأسماء .

يعقوب الحميضي : لنا ظروفنا الخاصة وليس هناك من يجرؤ على ذلك الأمر أي القول بعدم الثقة بالوزير علانية لأن الوزراء عندنا لهم سلطة أخرى غير سلطتهم كوزراء انما بصفتهم أمراء من البيت الحاكم فلن يجرؤ الكثيرون أن يقفوا أمامهم ويقولون لهم إنكم أخطأتم إذا أخطأوا فعلا .

(مادة ١١١)

لا يجوز أثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، أن تتخذ نحو العضو إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر إلا بإذن المجلس ، ويتعين إخطار المجلس بما قد يتخذ من إجراءات جزائية أثناء انعقاده على النحو السابق . كما يجب إخطاره دواما في أول اجتماع له بأي إجراء يتخذ في غيبته ضد أي عضو من أعضائه وفي جميع الأحوال إذا لم يصدر المجلس قراره في طلب الإذن خلال شهر من تاريخ وصوله إليه اعتبر ذلك بمثابة إذن .

لجنة الدستور:

حمود الخالد (وزير العدل) : قبل أن ندخل في بحث المواد المؤجلة أريد أن ألفت نظر السيد/ الدكتور عثمان خليل لموضوع مهم جدا بالنسبة للمواطنين هنا في الكويت أو في جميع البلاد العربية يعتبرونكم أنتم واضعي الدستور ويعتبرونكم ويعتبرون الدولة التي تمثلونها قدوة لهم لأن شعبكم وحكومتكم تمثل القيادة في البلاد العربية .

والذي يحدث أنه عند ظهور دستورنا على يدكم . أنهم لن يحاسبونا نحن على الثغرات الموجودة في هذا الدستور وانما سيقولون الدكتور عثمان هو السبب والجمهورية العربية المتحدة هي السبب أنتم بمركزكم تتحملون المسئولية الكبرى في الموضوع .

الدكتور عثمان خليل : إنني وزميلي الأستاذ محسن نبذل أقصى الجهد لنكون عند حسن ظنكم والله الموفق .

الأستاذ محسن عبدالحافظ : بالنسبة للناحية الفنية فإننا فعلا نتحمل المسئولية الكبرى ونحن نحاول تأدية واجبنا بكل طاقتنا . أما بالنسبة للناحية السياسية هناك أشياء لا نوافق عليها ولكنكم وجدتم أن لا بد منها والأمر متروك لكم فأنتم الذين تقررون الموضوع . ونحن نقوم بالصياغة الفنية للموضوع الذي اتفقتم أنتم عليه .

(مادة ١١٤)

يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضوا أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس ، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم .

لجنة الدستور:

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : هناك مسائل سرية لا يجوز إباحتها ولا يمكن إعطاء المجلس المستندات الخاصة بها .

الدكتور عثمان خليل : المفروض في المجلس أن يحافظ على سريتها . ونحن نثق في عضو المجلس أكثر بكثير من الموظف الإداري المحفوظة عنده هذه المستندات فالعضو ينتخب من الشعب ويمثل الشعب ويتحمل مسئولية ويتمتع بحصانة .

(مادة ١٣٤)

إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون . ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها في غير الأحوال المبينة بالقانون . ولا يجوز تكليف أحد بأداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون .

لجنة الدستور:

حمود الخالد (وزير العدل) : ما الفرق بين الضريبة والرسم .

الدكتور عثمان خليل : الرسم انما يكون مقابل خدمة مثل الرسوم القضائية أو التعليمية أما الضريبة فإنها واجب من واجبات المواطنين نحو الدولة وتكليف بحسب

ثروة الشخص ويساره ولو لم يحصل على فائدة أو منفعة خاصة في المقابل .

(مادة ١٥١)

ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ، ويكون ملحقا بمجلس الأمة ، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته .

المجلس التأسيسي:

عبدالعزيز الصقر : أنا لا أؤيد ربط ديوان المراقبة بمجلس الوزراء بل يجب أن يتبع مجلس الأمة .

النائب أحمد الخطيب : في الحقيقة أن ربط هذا الديوان بالحكومة هو نوع من جعل هذا الديوان لا يؤدي المهمة التي أنشئ من أجلها . فالمفروض هذا الديوان أن يراقب الحكومة .

(مادة ١٥٧)

السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن ، وهي جزء من سلامة الوطن العربي الكبير .

(مادة ١٦١)

ينشأ مجلس أعلى للدفاع يتولى شؤون الدفاع والمحافظة على سلامة الوطن والإشراف على القوات المسلحة وفقا للقانون .

لجنة الدستور:

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ليس شرطا أن يوجد مجلس للدفاع ولا يجب أن يذكر ذلك في الدستور رغم ان عندنا حاليا مجلس للدفاع فلو افترضنا أن جميع المشاكل المحيطة بالكويت حلت ولم تعد عندنا ضرورة لإيجاد جيش ولو أن هذا الغرض بعيد الوقوع فما الداعي لوجود مجلس دفاع في هذه الحالة وأنا أرى أن إنشاء

مجلس الدفاع حتى إذا كان عندنا مجلس الآن ليس مكان وضعه في الدستور وبصورة ملزمة .

حمود الخالد (وزير العدل) : مجلس الدفاع مجلس استشاري قد يأخذ الأمير برأيه وقد يرفضه جملة وتفصيلا ولكن الخوف من عدم وجود هذا المجلس أو عدم النص في الدستور عليه هو أن يأتي في المستقبل أمير غير صاحب السمو الأمير عبدالله السالم أطال الله عمره ويقوم بحل مجلس الدفاع ويبت في الأمور العسكرية الدقيقة دون استشارة فنيين وتحدث أمور لا تحمد عقباها ثم ان مجلس الدفاع يعينه الأمير ويرأسه الأمير ورأي هذا المجلس استشاري له فما الضرر من النص عليه في الدستور بل هناك فائدة كبيرة في النص عليه .

(مادة ١٧٣)

يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ، ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها . ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح . وفي حالة تقرير الجهة المذكورة عدم دستورية قانون أو لائحة يعتبر كأن لم يكن .

المذكرة التفسيرية:

«آثر الدستور أن يعهد بمراقبة دستورية القوانين (واللوائح) إلى محكمة خاصة يراعى في تشكيلها وإجراءاتها طبيعة هذه المهمة الكبيرة ، بدلا من أن يترك ذلك لاجتهاد كل محكمة على حدة ، مما قد تتعارض معه الآراء في تفسير النصوص الدستورية» .

(مادة ١٧٤)

للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه ، أو إضافة أحكام جديدة إليه .

فإذا وافق الأمير وأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة على مبدأ التنقيح وموضوعه ، ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة ، وتشترط لإقراره موافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، ولا يكون التنقيح نافذا بعد ذلك إلا بعد تصديق الأمير عليه وإصداره ، وذلك بالاستثناء من حكم المادتين ٦٥ و٦٦ من هذا الدستور .

وإذا رفض اقتراح التنقيح من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التنقيح فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض . ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به .

لجنة الدستور:

الدكتور عثمان خليل : يجب للتنقيح موافقة الأمير ومجلس الأمة ورفض أي طرف من الطرفين يعني رفض التنقيح أو التعديل أو حذف أي حكم من أحكام هذا الدستور .

الشيخ سعد العبدالله (وزير الداخلية) : ما هي أحكام المادتين ٥١ ، ٥٢ المشار إليهما في هذه المادة ولماذا استثنيا أحكام المادتين المذكورتين؟

الدكتور عثمان خليل : المادتين ٥١ ، ٥٢ تنصان على حق مجلس الأمة في إقرار القوانين التي لايوافق عليها الأمير بأغلبية خاصة في المرة الثانية فتصدر وقد استثنيا تعديل الدستور من أحكام هاتين المادتين حتى لا يعدل الدستور إلا بموافقة الأمير وهذه ضمانة كبيرة لرئيس الدولة في النظم الملكية .

(مادة ١٧٥)

الأحكام الخاصة بالنظام الأميري للكويت وبمبادئ الحرية والمساواة المنصوص عليها في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تنقيحها ، ما لم يكن التنقيح خاصا بلقب الإمارة أو بالمزيد من ضمانات الحرية والمساواة .

الموافقة على الدستور

تم الاتفاق على النص النهائي للدستور في ٢٧ أكتوبر ١٩٦٢ ، وقام رئيس المجلس بتقديمه للشيخ عبدالله السالم في ٨ نوفمبر ١٩٦٢ وألقى أمامه الكلمة التالية :

«إنه لشرف كبير لزملائي أعضاء لجنة الدستور ولشخصي أن نتقدم إلى سموكم في هذا اليوم التاريخي نيابة عن المجلس التأسيسي بمشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت» .

وقد قام الشيخ عبدالله السالم بالتصديق عليه في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ ، وعُقدت الجلسة الختامية للمجلس التأسيسي في ١٥ يناير ١٩٦٣ ، وفي هذه الجلسة ألقى رئيس المجلس كلمة قال فيها «ما من شك في أنه قد أثلج صدوركم حسن تقبل الأمة العربية للأسس القومية التي قام عليها هذا الدستور» .

ثم ألقى الشيخ جابر الأحمد - بسبب سفر الشيخ صباح السالم - كلمة قال في ختامها : «كلمة أخيرة أود أن أقولها في هذا المجال ، وهي أن الكويت أميرا وحكومة وشعبا يؤمن إيمانا راسخا بأن القومية العربية والوحدة العربية هما الطريق الصحيح الذي يجب أن تسير فيه الأمة العربية لتصل إلى الهدف الذي يصبو إليه كل فرد من أفرادها» .

أن أحترم الدستور

بعد إجراء الانتخابات النيابية ، عقد مجلس الأمة أولى جلساته في ٢٩ يناير ١٩٦٣ ، فأصر الشيخ عبدالله السالم على إلقاء كلمة افتتاحية أدى من خلالها القسم الدستوري رغم عدم حاجته لذلك كونه كان أميراً للبلاد :

بسم الله العلي القدير

«نفتتح الدورة الأولى لمجلس الأمة الذي نبدأ بانعقاده مرحلة العهد الدستوري في دولة الكويت المستقلة في هذه المرحلة التي تعتبر حلقة من حلقات سير دولتنا الصاعدة نحو هدفها الأعلى يسعدني أن أهنئكم بثقة الشعب بكم حين اختاركم لتحملوا أمانة تمثيله وأن أكرر وصيتي لكم - كوالد لأبنائه - أن تحرصوا على وحدة الصف في هذه الدولة العربية المتمسكة بدينها وتقاليدها .

وإنه ليسعدني في هذا اليوم الأغر من تاريخ بلادنا أن أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه .

والله ولي التوفيق» .

الاحتفال بتقديم الدستور الى سمو الأمير المفدى

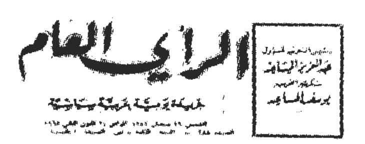
صاحب السمو يقول: يجب أن نستفيد من النظم البرلمانية



يجب أن نؤمن بالعمل لخير الشعب

ولا يعمل أحدنا لمجرد حب الظهور

الاحتفال بتقديم الدستور للشيخ عبد الله السالم
(الرأي العام الكويتية)



نتائج الإنتخابات

سمو ولي العهد يصل اليوم الى ارض الوطن

المواطنون والمراقبون يشيدون بنزاهة المعركة



مجلس الامة يجتمع يوم الثلاثاء المقبل

عقد انتخابات «مجلس الأمة» الأول
(الرأي العام الكويتية)

بعد عشرة أيام من عقد المجلس جلسته الأولى ، نفذ تحالف حزب البعث الاشتراكي والتيار القومي في العراق انقلابه الناجح على الرئيس عبدالكريم قاسم الذي كان يُشكل الهاجس الأول للشيخ عبدالله السالم ، وقد تم إعدام قاسم بطريقة بشعة فور نجاح الانقلاب ، وبسقوط قاسم سقطت مطالبات العراق بضم الكويت وتحول الخلاف إلى «خلاف حول الحدود لا الكيان»[1] ، أيضا ساهم نجاح الانقلاب وتسلم الرئيس عبدالسلام عارف للسلطة في حصول الكويت على عضوية الأمم المتحدة ، وقد حسّن عارف العلاقات العراقية المصرية وقام بتوقيع اتفاقية ١٦ أكتوبر الداعية إلى وحدة عربية بين العراق ومصر وسوريا .

حرص الشيخ عبدالله السالم على الاستفادة من كفاءة نواب التيار القومي في الحكومة وكلف رئيس الوزراء بدعوة الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي للانضمام للوزارة إلا أنهما اعتذرا عن تلبية الطلب ، ويتساءل الدكتور أحمد الخطيب في كتابه عن هذا القرار قائلاً : «هل كان رأينا متسرعاً؟ وهل فوّتنا على أنفسنا فرصة التأثير في اتخاذ القرار»؟

«هل كان ذلك الموقف دهاء سياسياً أم قصر نظر؟ وهل كان وجودنا في الوزارة ربما سيخلق مشكلات أخرى؟»[2]

زال الطاغية وانتصر العراق

سلاح الجو يدك مقر وزارة الدفاع فوق رأس الطاغية

تفاصيل الثورة المجيدة في بغداد

آخر أنباء الثورة المظفرة في العراق

ظهر الحق وزهق الباطل

فليكن مصير قاسم عبرة لكل آثم متجبر!

تنفيذ حكم الإعدام بعبدالكريم قاسم وفاضل المهداوي

تعليقات الصحافتين العربية والغربية على ثورة العراق

تعليق الصحف الكويتية على الانقلاب في العراق وإعدام عبدالكريم قاسم
(الرأي العام الكويتية)

(١) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص٤٧ .

(٢) د . أحمدالخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٢٦٨ .

مجلس الوزراء يستمع اليوم الى بيان حول مباحثات الوفد في بغداد

اللواء البكر: مياه هنا بلا مقابل

العراق يريد التعاون الاخوي البناء

فتح الحدود

واستئناف السفر والمواصلات السلكية واللاسلكية بين البلدين

عارف «للرأي العام»: لا خلاف بيننا

فتح الحدود تعبير دائم عن سياسة الاخوة

استكمال المحادثات بين العراق والكويت عبر تبادل الوفود ..

عرضت الكويت تقديم القروض الى العراق

وعرض الوفد العراقي استفادة الكويت من مياه شط العرب

تحسن العلاقات الكويتية العراقية بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم

(الرأي العام الكويتية)

الرأي العام — العدد ٨٥٣

اليوم تعلن الحكومة الجديدة

رفض نواب الاكثرية الاشتراك في الحكم

واعلنوا انهم يفضلون الخدمة الشعبية عن طريق العمل النيابي ...

رفض رموز التيار القومي (الخطيب والقطامي) المشاركة في الحكومة

(الرأي العام الكويتية)

الأزمة الوزارية

مع نهاية العام ١٩٦٤ واجه أبناء الأسرة الحاكمة من أعضاء الوزارة الأولى صعوبة كبيرة في التعامل مع النواب من خلال النظام البرلماني الجديد، وهذا ما أدى إلى استقالة اثنان منهم و«أبعد ثالث لاستعماله ألفاظاً بذيئة داخل المجلس»[(١)] ، فكان على الشيخ صباح السالم ونائبه الشيخ جابر الأحمد تشكيل وزارة جديدة فـ«تم اختيار الوزراء من غير أبناء الأسرة الحاكمة بناء على توصية رئيس مجلس الأمة السيد عبدالعزيز الصقر» ، «لكن هذه الوزارة لم تعجب جابر العلي ، إذ عدّها مؤلفة من مجموعة من التجار متعاطفة مع جابر الأحمد المنافس الرئيسي له على منصب الإمارة» ، فتحالف مع خالد المسعود «وتمكنوا من تعطيل جلسات المجلس ومنع الوزراء من أداء القسم ، وهو ما يعني ممارسة غير مباشرة لطرح الثقة الذي لم يوفره الدستور للمجلس ، لهذا استعيض عنه بتعطيل الجلسات»[(٢)] عبر انسحاب أغلبية النواب من الجلسات ، وقد تكرر هذا السلوك لعدة جلسات[(٣)] إلى أن تقدمت الحكومة باستقالتها في الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٦٤ بكتاب جاء فيه الآتي :

«حضرة صاحب السمو الأمير المعظم حفظه الله

تحية وإجلالاً وبعد . . .

تفضلتم سموكم عقب تقدمي باستقالتي واستقالة الوزارة السابقة بتاريخ ٣٠ من نوفمبر الماضي تعهدكم إلي بعد المشاورات التقليدية ، ورغم رجائي المتكرر في إعفائي من أعباء هذا المنصب برئاسة مجلس الوزراء مجدداً ، كلفتموني بتشكيل الوزارة الجديدة وعرض أسماء الوزراء على سموكم لاستصدار مرسوم تعيينهم طبقاً لنص المادة ٥٦ من الدستور .

فصدعت لأمركم ، ونزلت على إرادتكم ، وشرعت في تشكيل الوزارة الجديدة» .

«ولكن حدث أن تخلفت غالبية من أعضاء مجلس الأمة عن حضور جلسة ٨ ديسمبر ، والتي كان متوقعاً أن تدلي الوزارة الجديدة فيها ببيانها» .

«وقد ترتب على تغيبهم تأجيل الجلسة المذكورة لعدم تكامل النصاب القانوني .

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٢٦٩ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ١٤-٦-٢٠١١ ، مقال «الوزارة الشعبية» ، عبداللطيف الدعيج .

(٣) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٧٥ .

كما ترتب على انسحاب هذه الأغلبية ذاتها بجلسة ١٥ من ديسمبر رفع الجلسة ، وعدم إمكان رئيس مجلس الوزراء وزملائه الوزراء من أداء اليمين الخاصة للعضوية» .

«وخلال كل ذلك بدأت الإشاعات تتداول في البلاد حول أسباب هذا الموقف ، وحول مخالفات دستورية قيل إنها شابت تشكيل الوزارة الجديدة .

ولقد تحلت الوزارة إزاء هذه الإشاعات بالصبر والأناة ، وبأمل أن تهدأ النفوس وتنقشع هذه الغمة ، التي كادت أن تخفي وجه الحقيقة عن الناس .

وليس ثمة أية مخالفة دستورية من أي نوع ، لا في الأمر الأميري الصادر بتعييني رئيساً لمجلس الوزراء في ٣٠ من نوفمبر الماضي ، ولا في مرسوم تعيين الوزارة الجديدة الصادر بعد ذلك في ٦ من ديسمبر الجاري ، ورغم ما قيل في صدد هذا المرسوم عن مخالفة للمادة ١٣١ من الدستور[١] . مع أن هذا النص لا يمنع بحال من الأحوال من اختيار الوزراء من بين الصناع والتجار وأصحاب الأعمال أو أصحاب المهن الحرة ، وإنما يحتم عليهم جميعاً أن يتخلوا عن ممارسة صناعتهم وتجارتهم أو أعمالهم بعد توليهم الوزارة ، لا قبل تعيينهم فيها .

وكم كانت الوزارة تود بعد أن يصبح هذا كله بيناً للكافة أن يعدل حضرات أعضاء مجلس الأمة المذكورين عن موقفهم منها . وأن الوزارة لا تنكر على أعضاء مجلس الأمة حقهم في سحب الثقة من أي وزير من الوزراء ، وفي التعبير عن عدم الرغبة في التعاون مع الحكومة بكامل هيئتها ، ولكن الدستور قد رسم في المادتين ١٠١ ، ١٠٢ منه السبل والإجراءات التي يجب اتباعها في هذا الشأن .

وقد بُذلت جهود مضنية لإنهاء هذه الأزمة المفتعلة ، فلما ذهبت هذه الجهود

---

(١) تنص المادة ١٣١ من الدستور على : لا يجوز للوزير اثناء توليه الوزارة ان يلي اي وظيفة عامة اخرى او ان يزاول ، ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة او عملا صناعيا او تجاريا او ماليا . كما لا يجوز له ان يسهم في التزامات تعقدها الحكومة او المؤسسات العامة ، او ان يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس ادارة اي شركة .

ولا يجوز له خلال تلك المدة ان يشتري او يستأجر مالا من اموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني ، او ان يؤجرها او يبيعها شيئا من امواله او يقايضها عليه .

سدى حرصنا على التريث حتى تعود سموكم إلى البلاد للوقوف على وجهات النظر المختلفة»[١] .

حاول الشيخ عبدالله السالم ثني الوزراء عن الاستقالة فاشترطوا للعدول عنها «استبعاد كل من جابر العلي الصباح وخالد المسعود»[٢] ، إلا أن الأمير لم يقبل بهذا الشرط وفضل قبول استقالة الحكومة وإعادة تكليف الشيخ صباح السالم بتشكيل وزارة جديدة ، فانتصر بذلك الشيخ جابر العلي والأعضاء الموالون له بعد استبدال الوزراء التجار بوزراء آخرين ينتمون إلى فئة «كبار الموظفين» ، وهذا ما استهجنه رئيس المجلس عبدالعزيز الصقر ، فأصر «على الاستقالة لتعارض مواقف أغلبية أعضاء المجلس ورغباتهم مع طموحه وخطه السياسي»[٣] ، وقد كتب في استقالته الآتي :

«حضرات الزملاء الأفاضل أعضاء مجلس الأمة الموقر .

تحية طيبة وبعد ،

فإنني وقد شرفتموني منذ عامين باختياري بالتزكية رئيساً لهذا المجلس أرى لزاماً علي في اللحظة التي أشعر فيها بعدم استطاعتي الاستمرار في أداء هذه الأمانة الكبيرة أن أتقدم إليكم راجياً قبول استقالتي فيما يلي» .

«لقد كان من الممكن أن نستبشر بالخلاف في الرأي ولا نبتئس من أية أزمة دستورية يكون رائد الجميع فيها تلمّس أفضل السبل إلى تحقيق الخير المشترك والمصلحة العامة» .

«ولكن الأمر قد خرج بفريق من أعضاء المجلس المنتخبين عن إطار النصوص الدستورية الواضحة وحدود التقاليد البرلمانية المتعارف عليها ، فجعلوا من عدم رضى بعضهم عن التشكيل الوزاري الدستوري الذي تم يوم ٦ ديسمبر الماضي سبباً للحيلولة دون اجتماع مجلس الأمة يوم ٨ ديسمبر المذكور ، وذلك بالاتفاق على التخلف عن حضور الجلسة بدلاً من حضورها وإبداء ما قد يكون لديهم من اعتراض بالطرق الدستورية المقررة .

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٧٥ ص١٧٦ .

(٢) د . أحمدالخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٢٦٩ .

(٣) جريدة القبس الكويتية ، ١٥-٦-٢٠١١ ، مقال «هل تغيير رئيس الحكومة هو الحل؟» ، عبداللطيف الدعيج .

ولما لم تؤد هذه الظاهرة السلبية إلى نتيجة لدى الرأي العام المنصف ، استعان الفريق المذكور بالمواثيق خارج نطاق العمل الدستوري السليم داخل المجلس ، للحفاظ على تحالفه بصرف النظر عن عدم دستورية أسانيده ، وأمكن بسبب هذا الارتباط المسبق افتعال ضجة وصخب في الجلسة التالية يوم ١٥-١٢-١٩٦٤ ، لا يتفقان مع كرامة المجلس والأسلوب الدستوري السليم ولا مع روح الأسرة التي طالما حرصنا على التحلي بها ووعدنا الشعب الكريم بأن تكون رائدنا .

وبهذا الصخب وتلك الضجة مُنع رئيس الحكومة بالنيابة في الجلسة المذكورة ومنع زملاؤه الوزراء بالتالي من أداء اليمين الدستورية وتلاوة البرنامج الحكومي والدفاع عن أنفسهم وعن دستورية المرسوم الأميري الخاص بتشكيل تلك الوزارة ، في حين سمح بعض أفراد الفريق المذكور لأنفسهم بالطعن في دستورية مرسوم التشكيل متذرعين بتفسير خاطئ لإحدى مواد الدستور .

حضرات الزملاء المحترمين .

لو أن الخلاف قد صدر عن حسن نية لوجب أن ينتهي بمجرد توضيح حكم الدستور لمن غاب عنه ، ولكن استخدمت الارتباطات المسبقة المأخوذة على الأعضاء في تجمعات خارج المجلس أداة لإلزام حسني النية منهم بالإصرار على الخطأ دون النظر إلى الأضرار التي يلحقها هذا التعنت بتجربتها الديمقراطية الرائدة ، ولا إلى الأضرار المادية والأدبية التي تلحق بالدولة بتعطيل جوهر العمل للمجلس النيابي الناطق باسم الأمة والمعبر عن رقابتها للشؤون العامة ، وبتعطيل جوهر العمل الحكومي الذي ساده القلق بدل الاستقرار وضاع الكثير من وقت الوزراء القائمين عليه في الجدل وأسباب الخلاف ، واستغل بعض الصائدين في الماء العكر تلك الأزمة لتوسيع شقة الخلاف من خلال أسباب جديدة لإيقاع الفرقة بين أبناء الوطن العزيز .

وإزاء كل ذلك وضح لكل منصف أن الأمر لم يكن فقط وليد الخطأ أو الإصرار عليه ، وإنما كانت هناك أياد من بعض أعضاء الحكومة السابقة - ولا تزال - وراء هذا التعنت من فئة منتخبة كان المفروض فيها أن ترحب قبل غيرها بالتطور الشعبي الواضح في تشكيل تلك الوزارة حيث زاد عدد أعضاء مجلس الأمة المشتركين في الوزارة من جهة وزاد عدد الوزراء الشعبيين في جملته من جهة أخرى .

ولكن للأسف الشديد تبين أن هذه الضجة التي افتعلت داخل مجلس الوزراء لم ترتض التشكيل الوزاري الشعبي المذكور ، ولها من الصلة بفريق النواب المنسحبين ما

يجعلها من وراء الضجة برمتها .

ولقد تعذر عليّ وجود وسيلة لعودة الأمور إلى مجراها الدستوري الصحيح ، ولتجنيب الكويت عواقب هذه الضجة المفتعلة ، بل جرت الأمور على عكس المنطق الدستوري والروح الديمقراطية ، وجاءت على هوى الانحراف في تفسير الدستور ، انحرافاً سجله كتاب الاستقالة المرفوع إلى سمو أمير البلاد يوم ١٨-١٢-١٩٦٤ .

وإزاء ذلك كله استحال علي الاستمرار في القيام بواجبي كرئيس للمجلس في هذا الجو المشحون بالمخالفات دون توقّ للعواقب ، ومن ثم أطلب من المجلس الموقر قبول استقالتي»[١] .

وبالفعل ، وافق المجلس على استقالة الرئيس في ١٦ فبراير ١٩٦٥ وانتخب السيد سعود العبدالرزاق بديلاً عنه ، وبهذا لم يدم الشعور بالتفاؤل والاعتزاز بالدستور والمجلس طويلاً بعد هذه الأزمة[٢] ، حيث عبّر الشيخ عبدالله السالم للدكتور أحمد

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٨٠ - ١٨٢ .

(٢) يقول الشاعر الكويتي زيد الحرب في هذه المناسبة (بتصرف) :

يا مجلس الأمّه وللشعب ساده ... أنتم مفاتيح الفرج للمعاسير

وأنتم صلاح الشعب وأنتم رشاده ... وذي عادة السدره تلمّ العصافير

حنّا انتخبناكم . . نريد السعاده ... ومن الفرح خطرٍ من الطير بنطير

لاشكّ حالت بالسعاده قراده ... ولا هقينا كلّ ما صار بيصير

المال معكم ما عرفتوا عداده ... وتطالبون الشعب في لقمة شعير

هذا جزا للشعب وما كان راده ... اللي انتخبكم في كثير المناشير

شعبٍ ركض للظلّ يبغي براده ... وأثره سموم الصيف واحمى من الجير

انتوا اعترضتوا له وقلتوا مُراده ... هذا مُراده يبذّر المال تبذير

لاشك ربّ العرش يبخص عُباده ... وهو الذي بيده جميع التدابير

يعرف من له بالمطاميع عاده ... يغصّ باللقمه وهو يزرط بْعير

يبلع جمل لو كان فوقه شداده ... ويحلف ما كلته كلوه الزرازير

حنّا الحفرنا البير وشلنا نكاده ... يا كيف نطرد عنه وحنّا هل البير

واغْرف خراب الملك ويّا . . نفاده ... كثر الحسد . . والظلم . . وقلّ التفاكير

هذا بلا الربّان ضيّع سناده ... أنتوا السبب والله عليه التقادير



... استقالت الحكومة !

سمو ولي العهد يستأنف استشاراته الوزارية صباح اليوم بعد قبول الاستقالة

لا تبديل في المالية والخارجية والارشاد والداخلية والتجارة

توقع تعيين الشيخ سالم العلي للدفاع والثنيان للأشغال

خالد المسعود للتربية - الرفاعي للصحة - الجسار للعدل

الاستقالة الأولى للحكومة في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٤
(الرأي العام الكويتية)

الخطيب عن اختلافه معهم فيما يخص العلاقة بالعراق وقانون منع الخمور[١] الذي ضغط تيار الإخوان المسلمين لتمريره ، حيث اعتبر سموه هذا القانون مخالفاً للدستور «الذي ينص على حرية الأديان»[٢] .

وفي السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٦٥ ، افتتح مجلس الأمة دوره الإنعقادي بحضور الشيخ عبدالله السالم الذي اشتد عليه المرض فسقط أرضاً ، وقد وافته المنية قبل أن يكمل الشهر من تلك الحادثة[٣] ، ويقول السفير البريطاني ج . نويل جاكسون عن الشيخ عبدالله السالم :

(١) د . فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٩ .

(٢) د . أحمدالخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٢٨٤ .

(٣) عبدالله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٤٨٤ .

الرأى العام

بعد ان حقق نواب الشعب انتصارهم على الحكومة

استبعاد فكرة حل المجلس

نواب الشعب يعلنون عزمهم على صيانة الدستور وحماية الديمقراطية

المعارضون: لسنا ضد احد ولا ضد جهة وانما مع الدستور وحمايته

تجمع ال ٣١ ينقل الفيتو من وزير واحد الى الحكومة كلها

تأخرت عودة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة من بومباى

موقف الحكومة والمجلس بانتظار التطورات

النواب: اذا حل المجلس... فسنناقش الاسباب

الحكومة: اذا لم يحل المجلس... اصرار الوزراء الستة على الاستقالة

اعتراض النواب على الحكومة الجديدة وتكهنات بحل المجلس

(الرأي العام الكويتية)

استمع النواب الى مرسوم تأليف الحكومة وحاولوا دون تأدية اليمين

مشادات عنيفة بين الرئيس ونواب الاكثرية

الرئيس يسأل اذا اختلفنا فمن يحكم؟ فيرد الاعضاء المجلس

رئيس المجلس: يتهم ثلاثة ارباع المجلس بالعمل للمزايدات الشخصية



اعتراض رئيس المجلس على تصرف نواب الأغلبية (٣١ نائباً)

(الرأي العام الكويتية)

الرأى العام



اليوم ... هل تواجه الحكومة مجلس الأمة بعدان واجهت انفجاراً من الداخل !

استقالة جابر العلى وخالد المسعود

تجدد الاتصالات مع سعادة رئيس مجلس الأمة

مصادر مطلعة : رئيس المجلس يعود اذا استقال المسعود ..

التحالف القوي بين الشيخ جابر العلي وخالد المسعود
(الرأي العام الكويتية)

الرأى العام



بعد وصول صاحب السمو امير البلاد من الهند

ازمة الحكم فى طريق الحل

سمو ولي العهد يقول لـ الرأي العام

لا خلاف مطلقاً بين آل الجابر وآل السالم

عناوين جريدة «الرأي العام» تربط بين الأزمة «الوزارية» وأزمة «الحكم»
(الرأي العام الكويتية)

«أراد لشعبه أن يسيطر على الأموال الطائلة التي تراكمت بين يديه شخصياً وفق امتيازات منحت لشركة نفط الكويت . ومن مزاياه أنه لم يحتجز مالاً لنفسه ولم ينفق على نفسه مبالغ كبيرة من تلك العوائد المتوافرة . لكنه نظر بحرص وحذر أن تكون تلك العوائد بين أيدي الآخرين .

جمع بعض الأفراد من عائلته وكذلك رجال الأعمال في الكويت ثروة طائلة من غير استحقاق ولم يبذلوا جهدا لاستغلالها بشكل بنّاء . إن حالة الرخاء في الكويت التي كان عبدالله السالم مهندساً لها ، كانت في تركيبتها على قدر يسير من التعلم فنياً أو تقنياً .

كانت فرص التوظيف هائلة ، لكن الخدمات ليست منتجة . كما همشت التسهيلات المتاحة من كل نوع المواطن الكويتي العادي لتجعل منه طفيلياً دون قدرة كافية تمكنه من الوقوف على قدميه في عالم مليء بالتنافس»[1] .

الراي العـام   الاربعاء ٢٢ محرم ١٣٨٤   الموافق ٢ حزيران ١٩٦٤   العدد ٦٧٨

الحكومة تعيد مشروع قانون منع استيراد الخمور الى مجلس الامة فيحيله بدوره الى اللجان المختصة لاعتبارات قانونية

عقد مجلس الامة امس جلسة عادية ، انتقد عدد من الاعضاء طريقة اصدار القوانين بمراسيم ، رد المجلس المذكرة التي وضعتها الحكومة بشان منع سيارات الديزل لشركة المواصلات ، اعيد مشروع قانون منع الخمور الى المجلس الذي احاله الى اللجان المختصة بصفة الاستعجال لاخذ بعض الاعتبارات القانونية ، ردت لجنة المرافق العامة طلب توسيع مسافة التنظيم لقرية الجهراء خلافا لتقريرها الاول . قالت اللجنة انها وضعت تقريرها الاول بدافع الحماس ، ولكن المجلس اعاد الحماس ووافق على مبدا التوسيع .



جانب من الجلسة التي عقدها مجلس الامة امس

اعتراض الحكومة على قانون «منع استيراد الخمور» وإصرار المجلس عليه
(الرأي العام الكويتية)

---

(١) مريم جويس ، الكويت ١٩٤٥ - ١٩٩٦ رؤية إنجليزية - أمريكية ، ص١٨٣ .

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة • ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي • وادخلي جنتي
صدق الله العظيم



٨ الرأي العام ٤٠
صفحات فلسا
صاحبها ورئيس تحريرها عبد العزيز المساعيد

بسم الله الرحمن الرحيم
إن الأبرار لفي نعيم • على الأرائك ينظرون تعرف في وجوههم نضرة النعيم • يسقون من رحيق مختوم
صدق الله العظيم

سكت القلب الكبير



المناداة بسمو الشيخ صباح السالم أميراً للبلاد

اليوم تشيع البلاد فقيدها الكبير في موكب مهيب
الحزن العميق يعم العالم العربي من مشرقه الى مغربه

وفاة سمو الأمير الشيخ عبد الله السالم المبارك الصباح
(الرأي العام الكويتية)

الفصل الثاني

صباح السالم

«أنا وشعبي كل بونا جماعة ، الدين واحد والهدف أخدم الشعب ، لو ضاق صدر الشعب ما أستر ساعة ، أضيق من ضيقه وأستر لو حب» .

(أمير الكويت صباح السالم الصباح ، بعد عودته من رحلة علاج في مارس من العام ١٩٧٧)



الشيخ صباح السالم المبارك الصباح

كان الشيخ عبدالله السالم يصف نفسه دائماً - في خطاباته إلى الحكومة ومجلس الأمة - بـ«الوالد لأبنائه» ، وقد كان صادقاً بهذا الوصف ، فبعد وفاته بأقل من اسبوعين انفرط العقد بين الأبناء ، وتقدم نواب كتلة «القوميين العرب» باستقالاتهم من المجلس في السابع من ديسمبر ١٩٦٥ ، كانت النية بالاستقالة مبيتة إلا أنها تأجلت مراعاة لظروف مرض «الوالد» وحالته الصحية الحرجة ، لكن بعد وفاته وانتقال الحكم إلى أخيه الشيخ صباح السالم لم يعد هناك سبب للتأجيل ، قدم الأعضاء استقالتهم[١] المسببة اعتراضاً على تطبيق الحكومة لبعض القوانين المتعارضة مع مفهوم الديموقراطية وحرية الرأي ، كقانون المختارين الذي يخول وزير الداخلية بتعيين المختارين بدلاً من انتخابهم ، أيضاً أقرت الحكومة تعديلات في قانون المطبوعات تخولها لإلغاء امتيازات

---

(١) د . فلاح المديرس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت ، ص٦٣ .

الصحف ومنعها من التظلم للقضاء في المستقبل ، بل إنها أقرت قانوناً يعطيها سلطة فصل الموظفين إذا اقتضت المصلحة العامة ومنع جمعيات النفع العام من التعرض للمواضيع السياسية[1] ، وقد جاء نص الاستقالة[2] ببيان هذه الأسباب وتفاصيلها بالآتي :

«سعادة الرئيس . . .

كانت كل هذه الآمال تجول في أذهاننا عندما تصدينا لمهمة تمثيل الشعب والمساهمة في إنجاح التجربة البرلمانية الرائدة متغاضين عن النواقص الموجودة ، على أساس أن التجربة ستسير إلى الأمام نحو مزيد من الحرية ومزيد من المساواة ، يحدونا في ذلك واقع خدمة الصالح العام ، والامتثال لإرادة الشعب .

إلا أننا لاحظنا منذ بداية الفصل التشريعي أن هناك محاولات جاهدة لتقليص الديمقراطية وتقويض الدعامات التي تقوم على أساسها . كانت بداية تلك المحاولات فرض قانون التجمعات الذي حرم المواطنين من وسيلة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ، مجافيا بذلك نصاً دستوريا صريحاً ، وهو أن حق الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون» .

«على أن هذا الاتجاه لم يلبث أن تبلور في دور انعقاد المجلس الماضي عندما ظهر بشكل بارز تكتل أغلبية أعضاء المجلس لتوالي الحكومة وتؤيدها على حق وغير حق دون اكتراث بالمسؤولية التي حمّلها الشعب أعضاء مجلس الأمة عندما انتخبهم ، وتحولت بذلك السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات ومزيد من المكاسب التقدمية إلى أداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق الحريات الشخصية والعامة ، وأصبح الوضع في مجلس الأمة أقرب إلى المسرحيات منه إلى المواقف الجادة التي تضع مصالح الشعب نصب أعينها ، نذكر بهذا الصدد موقف أعضاء الأكثرية البرلمانية في الأزمة الوزارية المذكورة وموقفها عند مناقشة قانون المختارين ، ومن بعد الأزمة الوزارية ، وبعد أن ضمنت الحكومة أكثرية المجلس إلى جانبها لمسنا أن هناك هوى جامحاً أخذ يسيطر على الحكومة وأكثرية أعضاء المجلس

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٨٢ .

(٢) النواب هم الدكتور أحمد الخطيب ، جاسم القطامي ، سامي المنيس ، عبدالرزاق الخالد ، علي العمر ، يعقوب الحميضي ، سليمان المطوع ، راشد التوحيد .

باستغلال هذه الفرصة باندفاع وإصرار عجيبين لفرض مزيد من القوانين القسرية بهدف تضييق الخناق على حريات المواطنين ، وكان أن تقدمت الحكومة بتعديل لقوانين الوظائف العامة والجمعيات والأندية والصحافة والطباعة والنشر وأقرتها الأكثرية البرلمانية دونما اعتبار لتأثيرها السيئ على ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم وتناقضها مع المقومات التي أقرها الدستور .

ان هذه الإجراءات قد أبطلت في الحق مفعول الضمانات الدستورية وصودرت بموجبها حرية الناس في التعبير عن آرائهم وضيق الخناق عليهم ، في حين كان ينبغي والبلاد في أول عهدها الديمقراطي أن يؤخذ بيد المؤسسات والجمعيات الشعبية ومساعدتها على أساس أنها وسائل لتعميق الوعي الشعبي وإنضاج الرأي العام وتدعيم الديمقراطية ، لا أن يضيق الخناق عليها ويعتدي على حرمة مقارها ويهدّد ممثلوها» .

«وهكذا فإن إقدام الحكومة على سن التشريع يكبّل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والنشر هي من نوع ما تباشره الحكومات التي تحكم في ظل الدكتاتورية والعنت ، وتحاول تكبيل العقول والأرواح والذي يدل عن عدم السماحة وضيق الصدر لأنها قائمة على الإرهاب والتضليل والازعاج وحجرها على حرية الرأي وحرصها على ألا يرى الناس من الأشـيـاء إلا الجانب الذي تريدهم الدولة أن يروه ولا يروا غيره» .

«ولقد اكتملت هذه الحلقة السوداء من سلسلة فرض القوانين القسرية بتعديل قانون الوظائف العامة ، فقد سلب هذا التعديل الذي تقدمت به الحكومة وأقره المجلس الضمانة الأساسية للمواطن الموظف ، حين جعل مصيره معلقاً بإدارة أفراد الحكومة ، وأصبح الموظف يعيش تحت تهديد دائم ، ولم تقف سياسة الحكومة عند هذا الحد فاتخذت من الإجراءات ما من شأنه إفساد الجهاز الإداري وبدأت بشن حرب شعواء ضد كل المخلصين ، سواء كان ذلك بالضغط تمهيداً للحمل على الاستقالة أو المضايقة الخفية في الوقت الذي بوشر فيه تكتيل وتجميع وإغراء طائفة من الموظفين لا تحقيقاً للصالح العام بل لأغراض شخصية بحتة ، وأصبحت الوظائف العامة وسيلة بيد أعضاء الحكومة توزع لكسب المؤيدين وتحقيق المكاسب الشخصية ، وهكذا وصلنا إلى حالة غريبة شاذة لم يتعودها هذا الشعب النبيل ، بل فيها خرق صريح للدستور الذي يقرر أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها» .

«ولقد بات واضحاً أن الغرض الحقيقي وراء سلوك الحكومة ومؤيديها وما تم من إجراءات وتصرفات هو محاولة إجهاض التجربة الديمقراطية وتزييف إرادة الشعب والقضاء على عنصر وطني يرفض الانصياع لأوامر الحكومة ، ولقد تذرعنا بالصبر الجميل رغبة منا في أن تصفو النفوس وتستيقظ الضمائر ، وحاولنا جاهدين الوقوف في وجه هذا الاتجاه الجامح ، والتنبيه إلى مواطن الخطأ والتذكير بحكم الدستور عندما كنا نلمس أن هناك انتهاكاً لنصوصه وافتئاتاً على الحياة الديمقراطية ، إلا أن محاولاتنا هذه لم تعد مجدية أمام تمادي وإصرار الحكومة ومؤيديها» .

«هذا بإيجاز حقيقة الوضع الراهن الذي تعيشه الكويت ، وهو وضع بات السكوت عنه جريمة لا تغتفر بحق هذا الشعب ، وهي في الحق محنة رأينا أن نوجز عناصرها للمواطنين وللمجلس لأننا لم نعد نحتمل مسؤوليتها التاريخية ، وشعوراً منا بأن الحرية والكرامة الإنسانية لم يعد لها وجود على الرغم من نصوص الدستور الذي هو نقطة الانطلاق» .

«لكل ما تقدم وشعوراً منا بأن التمثيل النيابي أمانة كبرى في أعناقنا يجب أن تؤدى بكل شرف ونزاهة ، وشعوراً منا بأن القيام بهذا الواجب في ظل هذه الظروف أصبح أمراً مستحيلاً ، لذلك فإن بقاءنا في المجلس والمشاركة في أعماله هما مساهمة في تضليل المواطنين وإيهامهم بأن الديمقراطية في أمان في حين أنها تتعرض للتزييف ، وبأن الدستور مصون في الوقت الذي تتعرض فيه نصوصه لانتهاكات صارخة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا كنا قد عزمنا على الاستقالة بعد انسحابنا من الجلسة التي أقرت فيها التعديلات الجائرة لقوانين المطبوعات والنشر والموظفين والأندية في نهاية الدورة الماضية ، بيد أن شعورنا باستحالة وبعدم تصور إمكانية إعمال نصوص تلك التعديلات قد جعلنا نعدل عن تقديم استقالتنا ، ولكن بعد فض الدورة الماضية وخلال العطلة الصيفية للمجلس شرعت الحكومة تطبق تلك التعديلات ، الأمر الذي وجدنا فيه أنفسنا مضطرين لاتخاذ هذه الخطوة في أول جلسة يعقدها المجلس ، ولكن الحادث المؤلم الذي تعرض له أمير البلاد المعظم والذي أودى بحياته الغالية ، بعد ذلك قد اضطرنا إلى التأجيل والتريث .

ولقد كان يحدونا الأمل أن تأتي حكومة جديدة تصلح ما أفسدته الحكومة السابقة ، إلا أن تشكيلها على النحو الذي تم والبيان الذي قدمته إلى المجلس جعل

الاستقالة أمراً لا مندوحة منه لانتفاء كل أمل في الإصلاح وتدعيم وحدة الشعب والمحافظة على مكاسبه الدستورية .

إزاء كل ذلك ، نجد أنفسنا مضطرين إلى إعادة الأمانة إلى الشعب مصدر السلطات ، ونتقدم باستقالتنا هذه من مجلس الأمة»(١) .

وقد دافعت مجلة «الطليعة» الناطقة باسم التيار القومي عن هذا القرار بمزيد من التفاصيل قائلة :

«لقد واجهت المعارضة الشعبية الوضع الآتي ، إما أن تبقى في المجلس وتحصر نفسها في المناقشات والنقد متى ما سمحت الأغلبية ، أو أن تنسحب من المجلس وترفض المشاركة بعد أن أصبح المجلس يسير بخط مناقض لصالح الشعب .

إن البقاء في المجلس كان أسهل من الاستقالة ، غير أن أعضاء المعارضة اتخذوا قرار الاستقالة بالرغم من كون ذلك يعد من أصعب القرارات . لقد كان الاعتبار الأول أن نواب المعارضة قد جاؤوا للمجلس على أساس واضح وهو الدستور ، وبهدف واضح وهو خدمة الشعب .

وعندما اتخذ المجلس القرارات التي تتعارض مع الأساس المتفق عليه والإجماع والأهداف التي قام عليها المجلس ، فإن البقاء في المجلس أصبح غير ذي جدوى . ما هي الفائدة من المشاركة في مؤسسة أصبحت تتعارض بأعمالها وقوانينها مع مصالح الشعب وآماله ومطامحه؟

بل إن بقاء المعارضة داخل المجلس ربما تمنح الأخير شعبية ، وقد يفسر هذا على أنه مشاركة في تضليل الشعب . أما الانسحاب فسيكشف أن المجلس ما هو إلا مجموعة من مؤيدي الحكومة الذين يتخذون قراراتهم دون اعتبار للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم .

إن الانسحاب سيظهر المجلس في أسوأ صوره ، ويحث المواطنين على التكاتف والتضامن والتمحيص الدقيق في الأشخاص الذين ينتخبونهم عندما يدعون إلى صناديق الاقتراع حتى لا تتكرر المأساة .

لقد سلكت المعارضة كل السبل والوسائل - قبل الاستقالة - لتحذير الحكومة

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٢٩٨ ، ص٣٠٠ - ص٣٠٨ .

وأعضاء الأغلبية من مغبة الطريق الأعوج الذي صمموا على المسير فيه من جهة ولفت أنظار المواطنين لأخطار ومخاطر هذا الطريق اللاديمقراطي من جهة أخرى .

لقد انسحبت المعارضة احتجاجاً عند مناقشة القوانين سالفة الذكر . كما أنها انسحبت من الجلسة عندما أقرت هذه القوانين - غير أن هذا لم يردع الحكومة ونواب الأغلبية لتغيير مواقفهم الظالمة ، على الرغم من أن هذه القوانين تتعارض وروح الدستور وحريات المواطنين .

لقد سلكت المعارضة طرقاً أخرى ، وتحديداً الاتصال بالمسؤولين في الحكومة ، وكان أول اتصال في نهاية دور الانعقاد الأخير مع أميرنا الراحل المغفور له «الشيخ عبدالله السالم» . فقد طرحت المعارضة رأيها في الوضع الحالي وخطورته فيما أكد وأصر الأمير على ضرورة وجودها في المجلس خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية .

غير أن الحكومة مارست ضغوطاً على الاتحادات واتحاد الطلبة أثناء العطلة الصيفية للمجلس وصادرت نشراتهم فضلا عن إغلاق ثلاث صحف هي الطليعة وصوت الخليج والرسالة .

وكانت تلك محاولة من قبل الحكومة بمساندة نواب الأغلبية في البرلمان تهدف إلى كبت الشعب تمهيداً للانتخابات القادمة .

كما شهد الهيكل الإداري الحكومي هزات وخلخلات كثيرة بغرض إبعاد الموظفين المخلصين وتقريب المؤيدين والمستزلمين .

وبدا من ذلك أن الحكومة بالإضافة إلى إقرار القوانين الجائرة وتطبيقها كانت تهدف وتسعى إلى استغلال سلطتها لتحقيق مكاسب انتخابية دون أي اعتبار للمصلحة العامة . فقد بدأت بحصر الوظائف والمساكن والمنافع الأخرى على مؤيديها ، واستشرى بذلك داء خطير هو داء الواسطة والتزلف وهذا عمل جد خطير يتعارض مع ما أقره الدستور من مساواة المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات ويتنافى وأخلاقنا العربية .

نتيجة لكل ذلك فقد أصبح من العسير جداً على المعارضة الاستمرار في المجلس وحصر دورها في التعبير عن آرائها في الوقت الذي تخنق وتكبل فيه حقوق المواطنين . ان المجلس يتبنى القوانين غير الشعبية التي تحد من حقوق المواطنين ، فيما تقوم الحكومة بتطبيق هذه القوانين وتمارس حقها بطريقة غير دستورية لمزيد من الضغط على الشعب .

وعلى هذا الأساس وبعد مناقشات ومشاورات ولقاءات طويلة وبعد الاستقالة وبعد استنفاد كل الوسائل والسبل قرر أعضاء المعارضة أن المخرج الوحيد هو الاستقالة، والعودة بالأمور إلى الناخبين والشعب الذين هم أصحاب الحق ومنبع السلطة والشعب وحده هو الذي يستطيع أن يحكم لهم أو عليهم»[(١)] .

الرأي العام

مجلس الامة يوافق على تعديل قانون الاندية والجمعيات

اعطاء مجلس الوزراء حق تعطيل الصحف المخالفة للقانون

النواب يتهمون بعض الصحف والصحافيين بالاساءة إلى مصلحة البلاد ..

مجلس الامة يبحث استقالة الاقليين

هل تدعى البلاد لانتخابات فرعية

رئيس مجلس الامة يحاول اقناع الثمانية بالعدول عن استقالتهم

السبب الرئيسي للاستقالة التفرغ للاعمال التجارية

مصادر المجلس تعلن أن الحكومة هي الموالية للاكثرية لا العكس ...

قبلت استقالة الاقليين

رئيس مجلس الامة يطلب من الحكومة اجراء انتخابات فرعية لملء الشواغر

مجلس الوزراء يشجب التجريح ويعتبر الاستقالة تهربا من المسئولية

عناوين الصحف حول استقالة نواب المعارضة (الأقليين)
(الرأي العام الكويتية)

---

(١) د . عبدالمحسن جمال، المعارضة السياسية في الكويت، الطبعة الثانية، ص١٨٥ - ص١٨٧ .

السبل الطفولية!!

لم تشأ الحكومة ترك هذه الاستقالة تمر مرور الكرام وحرصت على الرد على النواب وانتقاد استقالتهم بعدة نقاط كان من بينها :

«ان أول ما يلاحظ على المعارضة الكويتية أنها ذات طبيعة متناقضة كل التناقض مع نفسها أولاً ثم مع إيمانها بنظام الحكم الذي تطالب به وتناضل من أجله ثانياً .

إن أعضاء المعارضة داخل المجلس ومؤيديها خارجه دائماً ما يطرحون شعارات اشتراكية وثورية متطرفة ، غير أنهم لم يطالبوا بتطبيقها من داخل المجلس .

ماذا كان بوسع المعارضة في الكويت أن تفعل بهذه الأقلية لو كانت في دولة أخرى؟ ماذا كانت ستفعل لو كان الفارق بينهما وبين الأغلبية صوتاً واحداً كما هو الحال في البرلمان البريطاني؟

إن حكومة «ويلسون» ذات الأغلبية بصوت واحد - كانت تقود السياسة البريطانية دون أن تتأثر بالمعارضة القوية والمؤثرة داخل البرلمان الإنجليزي إن المعارضة تتقبل - على مضض كل قرارات الحكومة رغم ضخامة هذه المعارضة .

لماذا لا تقدم المعارضة البريطانية استقالتها رغم أن كل ما يجري في بريطانيا رغماً عن أنفها وبأغلبية صوت واحد . . صوت واحد فقط؟!

لماذا لم يقدم (١٩٠) شيوعياً فرنسياً استقالاتهم من الجمعية الفرنسية (البرلمان) عام ١٩٥٧ عندما كان كل قرار تتخذه الحكومة ضد اتجاههم وسياستهم وخططهم وخططهم؟!

لماذا لم يقدم أعضاء الكونجرس والجمهوريون استقالاتهم عندما فشل حزبهم خلال الأعوام الخمسة الماضية؟»

«إذا تسبب عدد محدود من القوانين التي أجازتها الأغلبية في الاستقالة ، ماذا كان رد فعلهم إذا مررت الأغلبية قانوناً . يجيز اضطهاد قطاع كبير من الشعب كما هو الحال في بعض الدول العربية التي تتبنى النظام البرلماني؟ أو قانوناً يجيز للحكومة أن تكون عميلاً للاستعمار كما هو الحال في عدد من الدول الشرقية المجاورة وغير المجاورة؟

إن التناقض واضح في البيان الذي قدمته المعارضة في تفسيرها للاستقالة ففي إحدى النقاط تذكر المعارضة انها كانت تخطط للاستقالة بحلول نهاية الدورة البرلمانية الماضية .

وفي نقطة أخرى تقول : إنها كانت تتوقع تغييراً في بيان الحكومة الجديدة يسقط كافة القوانين والقرارات التي اتخذت خلال الدورة الأخيرة التي شاركت فيها المعارضة ولم تعبر عن رغبتها في الاستقالة منها مرة واحدة .

كان على المعارضة - في هذه التجربة البرلمانية والجديدة - أن تتصرف بطريقة مختلفة تتسم بالحكمة والوعي .

فهي يكفيها أن تعد نصراً أنها استطاعت الوصول إلى البرلمان بعدد كبير نسبياً من الأعضاء مقارنة بإجمالي أعضاء البرلمان في أول تجربة ديمقراطية .

ولو كانت المعارضة تتسم ببعد النظر لواصلت عملها من أجل المجلس ولا تلجأ لمثل هذه السبل الطفولية في معالجة الأمور والأوضاع .

وإذا كانت محقة في معارضتها وتؤمن حقاً بوجودها في البرلمان لوقفت بحزم في وجه أية فكرة معارضة ولدافعت عن قضيتها .

إن اعتقاد المعارضة أن عملها هذا سيزيد من مؤيديها في المستقبل هو اسلوب خاسر وسيجعل الشعب لا يثق بها أو بقدرتها على تحمل المسؤولية . وانها عاجزة تماماً ، وغير جديرة حتى باسمها»[1] .

التحالف القومي التجاري

أثار رد الحكومة جدلاً واسعاً في الأوساط المحلية فتوالت السجالات المؤيدة والمعارضة لاستقالة النواب إلى أن وافق المجلس بأغلبية ٣٧ صوتاً على الاستقالة ، وأجريت انتخابات تكميلية لإحلال نواب جدد مكان المستقيلين ، وقد شهدت هذه الانتخابات عزوفاً واضحاً من الناخبين ، فقد حصل الدكتور أحمد الخطيب على ٩٣٧ صوتاً بينما حصل النائب عبدالعزيز المساعيد على ١٥٧ صوتاً في نفس الدائرة ، وحصل جاسم القطامي على ١٠٥٦ صوتاً مقابل ٢٠٤ أصوات للنائب غنام الجمهور الذي حل محله[2] .

شكّلت هذه الاستقالة الانتصار الأخير للشيخ جابر العلي في الحكومة ، فانتصاره الأول كان في سيطرته على الأغلبية من أعضاء مجلس الأمة ، أما انتصاره

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٩٠ .

(٢) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٩٦ .

الثاني تحقق مع بقائه في الحكومة وإزاحته للوزراء التجار من التشكيلة بعد الأزمة الوزارية ١٩٦٤ ، خصوصاً بعد استقالة رئيس المجلس عبدالعزيز الصقر (المحسوب على معسكر التجار) ، أما الانتصار الثالث فهو استقالة أعضاء التيار القومي مما جعل نسبة الأعضاء الموالين له أغلبية عظمى في مجلسي الوزراء والأمة ، وهذا ما أدى إلى دق نواقيس الخطر في معسكر الشيوخ المتطلعين للحكم ، وعلى رأسهم رئيس الوزراء الشيخ جابر الأحمد ووزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله ، هذا ما جعلهما يوحدان الصفوف استعداداً للانتخابات القادمة ، أيضاً ساهمت الاستقالة في إعادة التيار القومي التقاط أنفاسه وتقييم فاعليته في المجلس ، مما دفع قياداته للتحالف مع التجار برئاسة عبدالعزيز الصقر وإزالة الفتور وسوء التفاهم الذي نشأ بينهما بعد الأزمة الوزارية ، وبذلك استعد الجميع للانتخابات القادمة في يناير ١٩٦٧[١] .

ساهم الإصرار المبكر على تحقيق النصر في الانتخابات المقبلة على تكثيف التحركات السياسية لجميع الأطراف ، فبدأت مجلة الطليعة - الناطقة باسم التيار القومي - بالتحذير من التلاعب بالانتخابات ، ونشرت تقريرا بعنوان «تزييف إرادة المواطنين» قالت فيه :

«قبل سنتين تقدمت منطقة الشامية والشويخ بعرائض مطالبة بتعديل الدوائر الانتخابية بشكل معقول يصحح الوضع الغريب الذي كان معمولاً به في الانتخابات لمجلس الأمة ، إذ لم يكن من المنطق أن تربط الشامية الملاصقة لكيفان مثلاً بالفروانية» .

«لقد كان واضحاً من التقسيم القديم أن المقصود به جعل المناطق الواعية تحت رحمة المناطق التي بها أكبر عدد ممكن من العناصر الأقل منها وعياً ، وذلك ليحرم المجلس من العناصر الواعية ، وليكون بالإمكان جلب أكبر عدد ممكن من العناصر عديمة الوعي والتي سهل قيادتها إما بالإغراء أو بالتهديد .

وفعلاً فإن منطقة الشامية وكذلك الشويخ حرمتا من حقهما في دفع عناصر واعية للمجلس» .

«إلا أنه مع الأسف الشديد فإن عناصر معينة بالحكومة لا تهمها مصلحة الكويت بقدر ما تهمها مصلحتها الخاصة . فهي تريد أن تجند لنفسها أكبر عدد ممكن

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٣١١ ص٣١٨ .

من الأزلام الذين يقدسونها ، ويأتمرون بأوامرها وينفذون لها ما أرادت ولو كان في ذلك أكبر الضرر على الكويت .

ووضع الحكومة مع الأسف الشديد يسمح بحدوث ذلك . فهناك وزراء لهم سلطاتهم على وزارتهم وخارجها ، وهناك وزراء لا سلطة لهم حتى على وزارتهم ، ومعنى ذلك هو أن يتصرف الوزير القوي على هواه ودون أية محاسبة ، وهذا ما حصل بالنسبة للتسجيل عند فتح جداول القيد مؤخراً .

فمثلاً تم نقل ألف ناخب من المنطقة العاشرة إلى منطقة أبرق خيطان وكان القصد من ذلك ضرب العناصر الواعية في المنطقة ، أي تزييف إرادة كيفان والخالدية والعناصر الواعية في أبرق خيطان . وقد حدث مثل ذلك في مناطق أخرى وكلها تهدف مع الأسف لتزييف إرادة المناطق الواعية ، حتى يتقلص أكثر فأكثر عدد العناصر المفيدة للمجلس .

فلمصلحة من يجري كل هذا إذا عرف أن دخولهم المجلس ليس في مصلحة الكويت؟

وهنا كان من واجب المسؤولين الحقيقيين التدخل الحاسم لإعادة الأمور إلى نصابها ، وتصحيح التزييف الصارخ الذي حدث والذي لم يكن الهدف منه إلا جلب الأزلام والجهلة ليمثلوا شعب الكويت .

على المسؤولين الحقيقيين أن يحاسبوا من تجرأ على تزوير الانتخابات حتى قبل حدوثها . ذلك فقد تصرف بعض المشرفين على جداول القيد تصرفاً متحيزاً بالتسجيل لخدمة الأقرباء والأصدقاء مما لا يجوز السكوت عليه . وإلا فإن الناس ستكون مقتنعة بأننا في طريقنا إلى إقامة حياة دستورية شكلية وللدعاية لا أكثر ولا أقل وأن إرادة المواطنين لا قيمة لها»[1] .

أيضا نشرت جريدة أخبار الكويت مقالا بعنوان «نزاهة الانتخابات» قالت فيه :

«التساؤل الكبير الذي لا شك سيقلق المواطن في هذا الأسبوع يدور حول الضمانات لسلامة عملية الانتخاب ونزاهتها . ولا بد أن نستدرك ابتداء لنقول ليس الهدف من إثارة هذا التساؤل هو التشكيك مقدماً في نزاهة عملية الانتخاب وإنما نعتقد أنه من الواجب أن نسمع المسؤولين على مسمع ومرأى من جماهير الشعب ما

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٠٩ .

يدور همساً بين المواطنين وما يشغل بالهم . خاصة وأن الجو معبئاً بالإشاعات . ولا شك أنه قد وصل إلى مسمع السلطة أن المواطنين يتحدثون عن صناديق للانتخاب أحضرت خِصيصاً من لبنان ومصممة بشكل خاص وعن خبراء في فنون التزوير أحضروا من بعض الأقطار المجاورة ونحن نعتقد أن في هذا بعض المغالاة» .

«كذلك لاحظ المواطنون ان بعض من يشغلون مراكز حساسة في أجهزة الحكومة قد بدر منهم ما يعتبر تدخلاً في عملية الانتخابات إما بطريق الاغراء أو التهديد على سبيل المثال أن من بين المرشحين وزراء ما زالوا لم يستقيلوا وما زال بيدهم توزيع المنافع من قسائم وبيوت للسكن ودرجات وظيفية وترقيات على المؤيدين والأتباع»[١] .

ديموقراطية الصحراء

في صباح الخامس والعشرين من يناير ١٩٦٧ ، بدأت عملية الاقتراع من الساعة الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء حين «أغلقت أبواب المراكز تقيداً بما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون الانتخابات على أعضاء اللجان والناخبين الذين كانوا في ذلك الحين داخل بعض المراكز مثل الفروانية ، خيطان ، الأحمدي ، الجهراء ، والفحيحيل . أما بالنسبة لغالبية المراكز فكان الاقتراع فيها قد انتهى في وقت مبكر في اليوم» .

و«بعد انتهاء عملية الانتخاب في اللجان الفرعية - ينبغي أن تغلق الصناديق وتُختم ويتم نقلها إلى مقر اللجنة الأصلية على أن يرافق الصناديق من مقار اللجان الفرعية إلى اللجان الأصلية مندوبين ووكلاء عن المرشحين في الدائرة الانتخابية المعينة» .

لكن ما حصل بعد ذلك هو دخول «رجال الشرطة مدججين بالسلاح إلى مقار اللجان الفرعية وصادروا صناديق الاقتراع ومنعوا غلقها ومنعوا على أحد مرافقتها أثناء نقلها إلى اللجان الأصلية ، وهذه مهزلة مخجلة ما بعدها مهزلة وما بعدها خجل»[٢] ، «ومن الطريف أن عمليات الاختطاف هذه بثت مباشرة على التلفزيون الكويتي الذي كان ينقل أخبار الاقتراع مما حدا بمراسل مجلة Time الأمريكية الموجود

---

(١) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص٩٧ .

(٢) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص٩٨ .

في الكويت لتغطية الانتخابات إلى تسمية الانتخابات بـ«ديمقراطية الصحراء Desert Democracy» كعنوان لرسالة بعثها لمجلته»[(١)] .

هكذا اتضحت معالم عملية التزوير واتضح الطرف المستفيد منه ، وهو تحالف رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، حيث أن الشيخ جابر العلي خسر نوابه الموالين من العجمان[(٢)] فطلب من حليفه خالد المسعود أن يقدم استقالته من الوزارة ففعل ذلك على الفور ، إلا أنه فشل في إقناع بقية وزرائه الموالين في الإقدام على نفس الخطوة ، على الجانب الآخر كان الدكتور أحمد الخطيب[(٣)] يتوقع فوز ٣١ أو ٣٢ عضواً من التحالف القائم بين التجار والتيار القومي ، إلا أن هذا لم يتحقق ، فتقدم ٧ من الفائزين[(٤)] بالانتخابات باستقالاتهم وقدموا بمشاركة ٣١ مرشحاً بياناً حول الانتخابات المزورة قالوا فيه[(٥)] :

أيها المواطنون

«عند بدء المعركة الانتخابية تصدى لخوضها عدد كبير من العناصر الوطنية المخلصة ، وكانت السلطة تخشى أن تأتي إلى المجلس أغلبية من المرشحين المخلصين من ذوي الصلابة في قول الحق ، لذلك عمدت إلى استعمال جميع الوسائل التي في يدها لبث الإشاعات المغرضة ضد المرشحين ومحاولة كسب التأييد باللجوء إلى توزيع الفوائد المالية وإعطاء الوعود بالوظائف والترقيات والمناصب وتوزيع البيوت والقسائم .

كما حاولت تهديد بعض المواطنين من الموظفين ممن لم ينفع معهم الإغراء ، بغية التأثير في نتيجة الانتخابات ، وإلى جانب ذلك تغاضت السلطة عن المرشحين الذين قاموا بتوزيع الأموال والفوائد المالية للتأثير في رأي المواطنين وكسب الأصوات مما يعتبر جريمة يعاقب عليها وفقاً للمادة ٤٣ من قانون الانتخابات .

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٣١٤ .

(٢) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٣١٦ .

(٣) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٢٥ .

(٤) هم عبدالعزيز الصقر ، محمد عبدالمحسن الخرافي ، راشد الفرحان ، علي العمر ، محمد العدساني ، عبدالرزاق الخالد ، خالد المسعود الذي استقال دون التوقيع على البيان .

(٥) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص٩٩ – ص١٠٢ .

ولما لم تجد كل هذه الأساليب أمام وعي الشعب وصلابته لجأت السلطة إلى التدخل المباشر في عملية الانتخابات ، فقد لمس المواطنون منذ الساعات الأولى من يوم الانتخابات من تصرفات رجال السلطة ما يدل على أن هناك نية مبيتة للتلاعب في عملية الانتخابات ، بدأت بتصرفات استفزازية وتحرشات تهدف إلى استدراج المواطنين للاصطدام برجال السلطة ، وشعر المواطنون بأن هنالك من يحاول افتعال مبرر للتلاعب في عملية الانتخابات» .

«فتدخل وكيل وزارة الداخلية شخصياً بإصداره الأوامر لرؤساء اللجان المعينين من قبل وزير العدل» ، «كذلك كان دخول رجال الشرطة مدججين بالسلاح إلى قاعة الانتخابات بدون طلب من رئيس اللجنة مخالفاً لنص المادة ٢٩ من قانون الانتخابات» .

«الذي حصل في هذه الانتخابات أن وزارة الداخلية تدخلت بنفسها ، وأمرت اللجان بعدم إغلاق فتحات الصناديق وتسليمها لرجال الشرطة وحدهم بالقوة وبالتهديد وبإطلاق النار عليهم إن هم امتنعوا ، فلقد استفزت شعور المواطنين وأدخلت القوة العسكرية عليهم وانتزعت الصندوق منهم رغم معارضتهم واحتجاجهم على هذا التصرف غير القانوني الذي أهدر حقهم ، وأضاع كل ثقة في نفوسهم ، وولد الشك فيهم مما جعل المرشحين والمندوبين والناخبين الموجودين داخل القاعة الانتخابية يوقنون بعملية التزوير ، وهذا ما تم بالفعل ، فقد نقلت الصناديق في سيارات خاصة لا يعلم أحد ما بداخلها ولا حتى رئيس اللجنة أو أحد أعضائها ، ولم يسمح لأحد منهم بمصاحبة الصندوق ، أو تفتيش السيارة وبعد أن استبدلت بغيرها أدخلت على اللجنة الأصلية لتفرز بعد غيبة غير طبيعية ، وكأن الأمر عادي وطبيعي . وقد أكد التزوير ظهور نتائج الانتخابات وطبيعة الأوراق وقت الفرز إذ إنها زورت بشكل مفضوح» .

«إن الانتخابات التي أجريت هي انتخابات باطلة لا تمثل إرادة الشعب ، ولا نسلم بنتائجها لأنها بنيت على إجراءات باطلة مخالفة للقانون وكل ما بني على باطل فهو باطل» .

«الأسف كل الأسف أن يكون الحامي للقانون هو المعتدي عليه ، والمنادي لوحدة الصف هو المفرق له بل أصبح طعن العناصر الوطنية والتقدمية وتمزيق الأسرة الواحدة بيد من ينادي بجمع شملها» .

«أيها المواطنون :

إن هذه طعنة وجهتها السلطة المسؤولة إلى صدوركم وإننا نعلم ان احتمالها صعب عليكم وعلى كل حر ذي ضمير حي ، إلا أننا في الوقت نفسه ندعوكم ونرجو منكم التزام الهدوء وضبط النفس وتحمل الصدمة حفاظاً على مصلحة هذا الوطن»[1] .

كل سر جاوز الاثنين شاع

توالت ردود الأفعال الشعبية الساخطة على التزوير وتزييف إرادة الأمة فأصدرت جمعيات النفع العام بيانات استنكار شديدة اللهجة اعتراضا على التزوير ، أيضا أصدرت الاتحادات الطلابية ومجاميع طالبات جامعة الكويت بيانا موقعا بالأسماء استنكاراً للتزوير[2] ، وهذا ما جعل وزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله يرد عليهم في مقابلة أجراها مع جريدة السياسة قال فيها :

«لقد أشرف على الانتخابات مجموعة من الضباط الشباب ، ومعظمهم ينتمون بصلة القرابة إلى المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ ، فبأي منطق يقوم هؤلاء الضباط بتزييف النتائج لغير صالح المرشحين الذين تربطهم بهم صلة القرابة» .

«لقد أشرف على الانتخابات أيضاً حوالي أربعمائة شرطي ، فإذا كانت النية مبيتة لتزوير إرادة الناخبين ، فكيف نضمن أن أحداً من الضباط أو رجال الشرطة لم ينقل للمرشح قريبه ما نوينا عمله ، فلقد قال المثل «كل سر جاوز الاثنين شاع» . ومن ثم نحن لم نفكر إطلاقاً بتزييف النتائج ، ولنفرض أننا فكرنا بذلك ، فهل من المعقول أن نقدم على تبديل الصناديق بالطريقة التي يشيعون فيها» .

«إن الحق سيظهر أمام لجنة الطعون ، ونحن سنضع أمامها كافة البيانات والحقائق حول كل الأمور بما يجلي العديد منها ، ويبين الحقيقة ناصعة البياض» .

«إن المواطنين ليس لديهم من شك في مثل هذه الظروف ، ان الإشاعات تكون دائماً لصالح مطلقيها إلى حين ، ونحن لا نشك أيضاً أن المواطنين سيقتنعون بحقيقة

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢١٢ - ص٢١٤ .

(٢) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص١٠٩ .

الأمر خاصة وان الذين سيشرفون على التحقيق في المجلس القادم هم ذووهم وأولياء أمورهم»[1] .

ورغم الزخم الشعبي الكبير حول قضية التزوير فإن القوى السياسية لم تتفق على كيفية الرد كما يقول الدكتور أحمد الخطيب : «لم يوافق حلفاؤنا على أي تحرك جماهيري كي لا يتسبب ذلك بصدامات لا يمكن التنبؤ بنتائجها . بالطبع هذا القرار لم يعجب بعض قواعدنا مما تسبب في أول انشقاق داخل الحركة»[2] ، وقد «كنا بين خيارين إما أن نوافق مع الحلفاء حتى نحافظ على التحالف ونطوره ، وإما أن ننفرد بالعمل الأمر الذي يهدد بخسارة حلفائنا» ، فـ«انتصر الرأي الأول ما أدى إلى الإحباط عند بعض العناصر النشطة» فـ«قد توقع البعض أن ننفرد بالعمل كما حصل أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ عندما رفضنا المهادنة ونزلنا إلى الشارع وانتصرنا»[3] .

النكسة

وبينما كانت أطراف الصراع تعيد ترتيب أوراقها لمرحلة ما بعد التزوير ، فوجئ الجميع بتصاعد حدة التصريحات والتهديدات بين سوريا وإسرائيل حول مياه الجولان مما أدى إلى دخول مصر على خط التصريحات ، فطلب عبدالناصر قوات حفظ السلام – التابعة للأمم المتحدة – بمغادرة صحراء سيناء في الثامن عشر من مايو ١٩٦٧ ، وفي الثاني والعشرين منه أصدر ناصر قراراً آخر بإغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية التي اعتبرته إعلاناً بالحرب عليها ويستحق الرد .

حذر الرئيس الأمريكي ناصر من مغبة هذا القرار ، إلا أن الرئيس المصري لم يتراجع عن قراره ، فقامت إسرائيل في الخامس من يونيو بشن هجمات جوية مكثفة على مطارات مصر لتسحق القوة الجوية المصرية عن بكرة أبيها وتدمر ٢٥٠ مقاتلة مصرية في الساعات الأولى من النهار مقابل ١٩ مقاتلة إسرائيلية ، أدى ذلك إلى سيطرة إسرائيلية كاملة على الأجواء الجوية لفلسطين ومصر وسوريا والأردن ، وهكذا

---

(١) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢١٧ .

(٢) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص٣١٩ .

(٣) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٢٤ .

أصبحت القوات البرية الإسرائيلية تتحرك تحت غطاء جوي فتّاك ، أتاح لها احتلال كامل الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى صحراء سيناء وهضبة الجولان في ستة أيام فقط ، وقد أطلق العرب على هذه الحرب اسم «النكسة»[1] .

لم يكن مجلس الأمة الكويتي بعيداً عن الحدث ، فعقد في الخامس من يونيو «جلسة مستعجلة تم خلالها تلاوة مرسوم إعلان قيام الحرب الدفاعية بين الكويت والعصابات الصهيونية بفلسطين المحتلة ، وتم إعلان الأحكام العرفية» ، أيضاً أيدت الكويت إغلاق خليج العقبة واقترح بعض النواب أن «تسهل الحكومة السفر لكل من يرغب في الاشتراك في المعركة ، وقد نال الاقتراح موافقة المجلس» ، وكُلِّف وزير الخارجية الكويتي بـ«إبلاغ سفراء الدول الكبرى أنه إذا تعرضت أي دولة عربية لعدوان يهودي مشترك مع أي دولة من هذه الدول فسوف تقوم الكويت بإيقاف جميع مصالح تلك الدولة المشتركة في العدوان ، وأوقفت هي والسعودية والعراق ضخ النفط إلى بعض الدول الغربية تنفيذاً لتوصية وزراء المالية والنفط العرب» .

إلا أن هذا القرار لم يستمر حيث قرر مؤتمر القمة في الخرطوم «استئناف ضخ النفط للاستفادة من الدخل لدعم الدول المتضررة من الحرب ، بالإضافة إلى ما اتخذه المؤتمر من قرارات ومنها عدم الصلح وعدم التفاوض والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه» ، وقد «قررت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وليبيا أن تلتزم دفع المبالغ التالية : الكويت ٥٥ مليون جنيه إسترليني ، السعودية ٥٠ مليون جنيه إسترليني ، المملكة الليبية ٣٠ مليون جنيه إسترليني ، تدفع سنوياً ومقدماً عن كل ثلاثة أشهر وذلك من منتصف أكتوبر إلى حين إزالة آثار العدوان» .

«عقد المجلس جلسة خاصة لإقرار هذا المشروع ، وكما جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون فإن هذا الالتزام يحمل الكويت عبئاً في هذه الفترة التي تتطلع فيها البلاد إلى مزيد من المشروعات العمرانية والاجتماعية ، ومع ذلك فقد تدارس أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروع القانون في ثلاث جلسات» ، وبعد ذلك صدرت توصية اللجنة بالموافقة على أن يؤخذ مبلغ (٥٥) مليون من الاحتياطي العام للدولة[٢] .

---

(1) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page160.

(٢) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١١١ - ص١١٣ .



الحسين : الحرب خلال يومين

الخلافات العربية دفنت الى ما بعد حل مشكلة فلسطين ..



رسالة من صاحب السمو المعظم للرئيس عبد الناصر

النفط الكويتي يدخل معركة تحرير فلسطين

الكويت تفتح باب التطوع اعتباراً من اليوم

امريكا وبريطانيا تطلبان من رعاياهما مغادرة الشرق الاوسط بعد التطورات الخطيرة

العالم العربي يعيش جو المعركة المقدسة

بعد اجتماعات ويلسون مع جونسون وبيرسون

الغرب يستعد للعدوان المسلح لمحاولة اختراق الحصار العربي

عناوين الصحف الكويتية قبل أيام من بداية المعركة
(الرأي العام الكويتية)



أميرنا العظيم يعلن الحرب الدفاعية ضد إسرائيل

كل طاقاتنا في المعركة وسندعو الشعب للفداء

جابر الأحمد حاكماً عرفياً للبلاد

أمر الحاكم العرفي بمنع الطائرات والبواخر الحربية الأجنبية من دخول أجوائنا ومياهنا

درس مجلس الوزراء آخر التطورات في جلسة إستثنائية

الكويت ترفض وقف القتال..

كل التسهيلات والمساعدات لتأمين وصول المتطوعين للجبهة

إعلان الكويت «الحرب الدفاعية» ضد إسرائيل
(الرأي العام الكويتية)

الرأي العام

قوات الزحف المقدس تكتب نهاية إسرائيل بالنار والحديد

طائراتنا تقصف حيفا وتل أبيب

الجيش العراقي يدخل فلسطين

القوات العراقية تدك المستعمرات الصهيونية

تأجيل مؤتمر وزراء الخارجية العرب عدة أيام

الطائرات تدمر لواء مدرعا للعدو في سيناء ..

المدرعات السورية تزحف لاحتلال صفد

قوافل الأبطال تستمر في مغادرة الكويت

١٩٤٨ لن تتكرر

الحرب المقدسة حتى النهاية

تيار الأخبار الإيجابية «المزيفة» لرفع الحالة المعنوية للجماهير العربية ، والتي صدمت في نهاية «النكسة» من الهزيمة النكراء

(الرأي العام الكويتية)



أميركا وبريطانيا تكرران عدوان ١٩٥٦

قطع العلاقات وتدمير مصالح الأعداء

ألوف القتلى والجرحى في إسرائيل

أميركا وبريطانيا تشتركان في سيناء

معارك ضارية على طول جبهات القتال

٤٦٠٠ أسير صهيوني في القاهرة ...

تطبيق أحكام المقاطعة على أميركا وبريطانيا

القوات الجزائرية تشترك في المعارك

وقوف القوى العظمى مع إسرائيل
(الرأي العام الكويتية)



امام ضغط الجماهير العربية وطلبات القادة العرب

عبد الناصر يعود عن الاستقالة

لممارسة مهامه في فترة محدودة يجري بعدها استفتاء عام .

سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء يعلن :

لن نحيد عن موقفنا في وقف ضخ النفط
ونفي بواجباتنا كاملة مهما كانت التضحيات

استقالة الرئيس جمال عبد الناصر بعد الهزيمة وعودته عنها أمام ضغط الجماهير ، والكويت تعلن وقف ضخ النفط
(الرأي العام الكويتية)

الرأى العام

صاحب السمو يتوسط لحل مشكلة اليمن وتصفية الجو العربي ..

قررت سوريا مقاطعة المؤتمر



عبد الناصر يفرج عن الارصدة السعودية المجمدة ويزور الرياض في تشرين الاول

الكويت والسعودية وليبيا تلتزم بـ ١٣٥ مليونا للدول المتضررة

سوريا تنتقد مقررات المؤتمر والجزائر تعلن استمرار الحظر على ضخ النفط لاميركا وبريطانيا

استئناف ضخ النفط والتركيز على العمل الدبلوماسي

قرارات مؤتمر الخرطوم واستئناف ضخ النفط للدول الغربية
(الرأي العام الكويتية)



رئيس مجلس الوزراء بالنيابة يعلن في تصريح خاص للراى العام

سنرد العدوان مهما كانت النتائج

اذا لم تنسحب قوات العدو الى مواقع ما قبل الخامس من حزيران

القسط الاول من التزامات الكويت المالية للدول المتضررة يدفع هذا الاسبوع

مجلس الوزراء يطلع على شرح مفصل لما دار في المؤتمرات والزيارات ..

الحكومة تبحث عن السبل لتأمين ال ٥٥ مليون دينار

جابر الأحمد: الكويت ستفي بالتزاماتها كاملة نحو الشقيقات

فرض رسوم لدعم الجيش والطيران والمقاومة الفلسطينية

مجلس الامة يستأنف مناقشة مشروع قانون المرافعات المدنية والتجارية

سحب اقتراح بخصم ١٠٪ من رواتب الموظفين للمجهود الحربي

محاولات الكويت للبحث عن سبل تأمين مبلغ الـ٥٥ مليون دينار المطلوبة لإعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب
(الرأي العام الكويتية)

محتلة أم احتلت!؟

كان وقع الهزيمة قاسياً على الجماهير العربية والتيار القومي الذي أُرضعَ خطابات الزعيم «الأوحد» وعاش على قصص بطولاته التي ستقضي على إسرائيل وترجع أرض فلسطين للعرب لتتوحد الدول العربية وتعيد أمجادها السابقة ، وعاشت هذه الجماهير حالة «إنكار» أمام هذه الهزيمة المخجلة ، وهذا ما دفع عبدالناصر للتنحي عن رئاسة الجمهورية في خطاب قال فيه :

«لقد قررت أن أتنحى تماماً . . . ونهائياً . . . عن أي منصب رسمي وأي دور سياسي . . . وأن أعود إلى صفوف الجماهير أؤدي واجبي معها كأي مواطن آخر» .

إلا أن الجماهير رفضت قرار الزعيم وطالبته بالبقاء ، فلم يشأ أن يخيب آمالها وقرر البقاء في المنصب ، ثم أعلن عن رفضه للدخول في أي مفاوضات تسوية مع العدو ، وأن ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة ، وهكذا دخلت مصر في حرب الاستنزاف ضد الكيان الصهيوني حتى العام ١٩٧٠ ، وقد تقدم نواب مجلس الأمة الكويتي بمشروع قانون «العمل الفدائي الفلسطيني» الذي ينص على :

«يحتفظ كل من يلتحق بالجهاد المقدس من أجل تحرير فلسطين من الموظفين والمستخدمين والعمال في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة براتبه طوال مدة جهاده ويصرف الراتب لمن يعينهم من أقاربه .

مادة ثانية : في حالة استشهاد الموظف المشار إليه في المادة السابقة يعامل من حيث المعاش وفقاً لأحكام قانون الخدمة العسكرية في شأن العسكريين» .

أيضا اقترح النواب «مشروع قانون بشأن فرض رسوم على البنزين وتذاكر السينما والمسرح والملاهي والسجائر وخدمات السفر إلى الخارج على أن تخصص هذه الرسوم لدعم العمل الفدائي الفلسطيني»[(١)] .

شكلت حرب الأيام الستة نقطة محورية في الصراع العربي الإسرائيلي ، فقد اكتسبت إسرائيل احترام وإعجاب الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تحقيقها هذه الانتصارات الضخمة في مدة قصيرة رغم إمكانياتها المحدودة ، وهذا ما جعل الطبقة السياسية الأمريكية تغير فكرتها القديمة عن إسرائيل من أنها «عبء مادي ومعنوي عليهم» إلى «الحليف القوي والأهم لتحقيق الولايات المتحدة أهدافها في الشرق

---

(١) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٢٥ ص١٢٧ .

الأوسط» ، أيضاً تسببت هذه الحرب بصدور القرار ٢٤٢ من مجلس الأمن الدولي الذي نصت مواده على الآتي :

١- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ - انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير [نص الفقرة باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية : انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير] .

ب - إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك ، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها .

٢- يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ - ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة .

ب - تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج - ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح .

العنف الثوري

وقد تسببت الفقرة (أ) من المادة الأولى من هذا القرار بلغط كبير ، حيث إن النسخة الإنجليزية منه تذكر كلمة أراض بلا «أل» التعريف مما يعني عدم إلزام إسرائيل بالانسحاب من كامل الأراضي التي احتلتها في حرب الـ ٦٧ ، أيضاً لم يطبق العرب البند (ب) من المادة الأولى ولم يعترفوا بسيادة إسرائيل على أراضيها ، أما انعكاسات الهزيمة المذلة على المستوى المحلي فقد تسببت في إضعاف تماسك التيار القومي في الكويت فـ«تبرأ عدد كبير من المناضلين من هذا التوجه ولجأوا إلى العقائد الأخرى المطروحة في الساحة . أي إلى الأحزاب الدينية أو الماركسية اللينينية»(١) .

وقد ظهر حجم الانقسام والخلاف بين فصائل التيار القومي في المؤتمر الاستثنائي

---

(١)د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٢٧ .

الذي عقدته حركة القوميين العرب في دبي بين التاسع عشر والحادي والعشرين من يوليو ١٩٦٨ حيث كان هناك رأيان :

«الأول تبناه ممثل الحركة في الكويت ويقول «بأن الكويت تتمتع بخصوصيات تميزها عن باقي المناطق ، وليس هناك إنسان في الحركة يفكر بتغيير السلطة في الكويت حيث إنه لا يوجد عناصر كادحة باستثناء البدو والعمال العرب العاملين ، وان موضوع العنف الثوري غير وارد بتاتاً في ساحة الكويت ولا نفكر فيه . . . وأنه من الغباء التصور بإمكانية تطبيق مثل هذه الخطوط الأيدلوجية والسياسية في أوضاع الجهاز الحركي الحالي في الكويت» .

أما الرأي الثاني والذي تبناه أعضاء المؤتمر ، ما عدا ممثل الكويت[١] ، فيقول «إن معركة الخليج العربي من ظفار حتى الكويت هي حركة تحرر وطني ضد القوى الطبقية المعادية للجماهير الكادحة . . . وانه لا توجد خصوصيات لأية ساحة من ساحات الخليج تبعده عن هذه الاستراتيجية» .

وقد وصف التقرير الصادر عن المؤتمر «قيادة فرع الكويت بأنها قيادة عاجزة عن قيادة نفسها وليست مستعدة لبناء عناصر ثورية ملتزمة الخط اليساري ، ولم تلتزم الخط الأيديولوجي طيلة الفترة الماضية» ، وبناء على هذه «الخلافات الأيديولوجية والاستراتيجية والمواقف السياسية التي دارت في المؤتمر ، اتخذ المؤتمر قراراً بتجميد العمل المحلي في الكويت وعدم السماح لممثل فرع الكويت من حضور جلسات المؤتمر حتى تنبثق فصائل تلتزم الخط الأيديولوجي والاستراتيجي وتمارس عملاً ثورياً حقيقياً في ساحة الكويت» ، «حيث انه من غير المبرر ثورياً أن نكون في حزب واحد ، إحدى فصائله تقاتل الاستعمار والقوى الطبقية بشراسة وعبر نضال مسلح حقيقي وسط الجماهير الكادحة مضحية بكل ما تملك . . . وفصيلة أخرى غير مستعدة أن تمارس عملاً ثورياً قد يعرضها للسجن والإرهاب أو أن تغادر مقاعدها وامتيازاتها الطبقية»[٢] .

بهذا تلقت قيادة التيار القومي في الكويت الضربة تلو الأخرى ، فمن تزوير الانتخابات إلى هزيمة ١٩٦٧ ، ومن ثم القرار المهين بالفصل من قيادة الحركة على

---

(١) الدكتور خالد الوسمي (تم الحصول على هذه المعلومة في مقابلة خاصة مع الدكتور فلاح المديرس) .

(٢) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٤٣ - ص٤٤ .

مستوى الخليج ، وكأن كل ذلك لم يكن كافياً ، أتي شهر أكتوبر ١٩٦٨ ليعلن فيه قيادات الصف الثاني (القيادات الطلابية) في الحركة عن عقد مؤتمر إقليمي قرروا فيه الالتزام بالماركسية اللينينية أولاً ، وفصل قيادة «حركة القوميين العرب» في الكويت ثانياً ، وتعيين قيادة جديدة بزعامة أحمد الربعي وناصر الغانم وحسين اليوحة ثالثاً ، ثم أطلقت هذه المجموعة مسمى جديد على الحركة هو «الحركة الشعبية الثورية في الكويت» مع الالتزام بقرارات مؤتمر دبي السابق ذكره(١) .

حاولت القيادة القديمة للتيار القومي تدارك الأمر ورأب الصدع عبر الاعتراف بالتقصير وعقد الاجتماعات التوفيقية إلا أن القيادات الشابة مضت في طريقها وعقدت في فبراير ١٩٦٩ مؤتمرها التأسيسي لـ«الحركة الثورية الشعبية في الكويت» ، وقد اتخذ هذا المؤتمر عدة قرارات أهمها الآتي :

١- ربط «الحركة الثورية الشعبية في الكويت» مع المكتب السياسي لـ«الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» .

٢- الالتزام بالاستراتيجية التنظيمية والأيديولوجية لـ«الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» .

٣- الالتزام بالعنف الثوري .

٤- تغيير اسم «الحركة الثورية الشعبية في الكويت» إلى «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» (منطقة الكويت)(٢) .

النظرة البلانكية للثورة!!

صدّقت الحركة التزامها بالعنف الثوري فبدأت أعمالها بتوزيع المنشورات الداعمة لإضرابات عمال النفط ثم «وضعت متفجرات أمام السفارة الإيرانية في الكويت وفي طريق المطار أثناء زيارة شاه إيران للكويت . وفي الذكرى الثانية لتزوير انتخابات مجلس الأمة في يناير عام ١٩٦٩ تم وضع متفجرات أمام مجلس الأمة وأمام مباني وزارة الداخلية ومنزل وزير الداخلية احتجاجاً على تزوير انتخابات مجلس الأمة في

---

(١) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٤٦ .

(٢) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٤٨ .

٢٥ يناير ١٩٦٧ ، وترافق مع هذه العمليات حملة من المنشورات التي تدعو الشعب الكويتي إلى تغيير السلطة في الكويت عن طريق القوة»[١] .

وقد تمكنت الأجهزة الأمنية من كشف الحركة والقبض على أغلب أعضائها في الشهر الخامس من العام ١٩٦٩ ، ووجهت لهم تهمة التحريض على قلب نظام الحكم ونشر مبادئ ترمي إلى هدم النظم الأساسية بطرق غير مشروعة ، فبرر أحمد الربعي[٢] ما قام به ومجموعته من أعمال عنف بـ :

«أن القضية التي نبحثها الآن قام بها شباب كويتيون من أبناء هذا الشعب ، وبالتحديد من أبناء الطبقات التي يقع عليها الحرمان والظلم كل يوم . . . ان الطبقات الدنيا من الشعب تعيش تحت كاهل وعبء الحياة وتحت رحمة نفر من الرأسماليين والمستغلين والذين لا تتضارب مصلحتهم مع مصلحة الدولة . . . ان ما حدث أيضاً ينبع من الرفض الحقيقي لجماهير ذوي الدخل المحدود لأسلوب الحياة في هذا البلد الذي تتحكم فيه الوساطة والمحسوبية . . . وشغل الكثيرون مناصب هامة وحساسة على أساس وضعهم العائلي وبواسطة المحسوبيات»[٣] .

أما المفاجأة الكبرى فجاءت من «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» اتجاه أحداث الكويت ، حيث وجهت انتقادات عنيفة للقيادات القديمة في التيار القومي الكويتي واتهمته بعدم القدرة على تسجيل «موقفاً ماركسياً لينينياً» ، وخصوصاً أن «التعليمات التي أعطيت للرفاق الكويتيين هي : أثبتوا ثوريتكم وبعدها نناقش إمكانية ربطكم بالحركة من جديد . وفي غمرة الذهول والرغبة في إثبات الثورية وأمام هذا التصور الخاطئ للثورة لم يستطع الرفاق في الكويت إلا استخدام المتفجرات ليعبئوا الجماهير ضد السلطة ، وكانت النتيجة أن عبأت السلطة الجماهير ضد هؤلاء الإرهابيين واصطادوهم بكل سهولة» ، وبعدها وجهت الحركة سهامها نحو القيادات الجديدة - التابعة لها - ووصفت ما قاموا به بالـ«ممارسات الطفولية اليسارية والنظرة البلانكية للثورة ، حيث قاموا بسلسلة من التفجيرات تحت مبررات تهييج الجماهير ولفت نظرها إلى هذه القوة الجديدة . كما أن الأحداث التي لحقت بعد ذلك

---

(١) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٤٩ .

(٢) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٣١ .

(٣) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٥٤ .

قد بينت هزالة البنية التنظيمية لجهاز الكويت وعدم قدرة عناصره على مواجهة السلطة وانهيار غالبية الأعضاء في المعتقل»[1] ، وقد تم الإفراج عن جميع المتهمين بعفو أميري لاحقاً .

الانشقاق

بطبيعة الحال لم تنجح أي من هذه الحركات الثورية في تحقيق هدفها الأساسي بإسقاط الأنظمة الحاكمة في الخليج من خلال استخدام العنف المسلح ، وكان لهذا الفشل عدة أسباب ، أهمها الانتعاش الاقتصادي الذي كانت تمر فيه المنطقة و«اشراك وطنيي الخمسينيات والستينيات والسبعينيات في الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات التي حسنت من أوضاعهم المادية» ، مما حوّل فرع الكويت «في أحسن الأحوال ، مجرد مركز للجباية المالية ومركز إعلامي لدعم الثورة المسلحة التي كانت قائمة في إقليم ظفار»[2] .

أيضا ساهمت نهاية حرب الاستنزاف وموافقة عبدالناصر على مبادرة «روجرز» في يونيو ١٩٧٠ في زيادة الانشقاق والتشرذم داخل التيار القومي الذي تحول إلى «ثلاثة تنظيمات سياسية هي الحركة الثورية الشعبية التي تمثل يسار الحركة ، ومجموعة الدكتور أحمد الخطيب التي أخذت اسم التقدميين الديمقراطيين الكويتيين ، ومجموعة ثالثة بزعامة جاسم القطامي وباسم التجمع الوطني»[3] الذي تمسك بالخط الناصري .

ونصت مبادرة «روجرز» على الآتي :

«تعلن أطراف النزاع في الشرق الأوسط ، وتنفذ وقفا محدوداً لإطلاق النار مدته تسعون يوما ، وفي هذه الفترة ينشط السفير جونار يارنج لينفذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبالتحديد فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم ، يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي ، بسحب إسرائيل قواتها من الأراضي التي احتلتها في معركة ١٩٦٧» .

---

(١) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٥٤ .

(٢) د . فلاح المديرس ، التوجهات الماركسية الكويتية ، ص٧٠ - ص٨٥ .

(٣) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٣١ .

وقد رأت الحركة الثورية الشعبية «أن هذا المشروع أتى ليثبت عدة مسائل لم يستطع أن يثبتها أي مشروع آخر، فهو في التحليل النهائي يعني تصفية القضية الفلسطينية وضرب فصائل ثورتها، لهذا ترفض الحركة الحلول الاستسلامية وأكدت أنه ليس لأي دولة عربية الحق في فرض حلول على الشعب الفلسطيني وهو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره»[1]، أيضا هاجمت مجلة الطليعة هذه القرارات «على الرغم من قبول عبدالناصر بها مما أزعج العناصر الناصرية»[2] فدار بين المنقسمين «صراع للسيطرة على بعض جمعيات النفع العام التي كانت تسيطر عليها «حركة القوميين العرب» مثل نادي الاستقلال وجمعية الخريجين والاتحاد الوطني لطلبة الكويت»[3].

وبالفعل كانت معاهدة «روجرز» نذير شؤم على المقاومة الفلسطينية، حيث شهدت الأشهر اللاحقة صداماً عنيفاً بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني أدى في النهاية إلى طردها من الأردن لتتمركز في لبنان، وقد سميت تلك الأحداث بأحداث أيلول الأسود[4].

شارك أمير الكويت بمؤتمر القمة المعقود في القاهرة لحل هذه القضية، وفي اليوم الأخير للمؤتمر ودّع الرئيس جمال عبدالناصر الشيخ صباح السالم في مطار القاهرة لتدهمه (عبدالناصر) نوبة قلبية أدت إلى وفاته في اليوم نفسه فانتقل الحكم إلى نائبه محمد أنور السادات[5].

على صعيد آخر شهدت تلك المرحلة توتر العلاقات العراقية الإيرانية بشأن شط العرب، وكانت احتمالات الحرب قائمة، فـ طالبت الحكومة العراقية الكويت باستخدام جزء من أراضيها كقاعدة عسكرية جاهزة لرد أي هجوم إيراني على ميناء «أم قصر»، وافقت الكويت على ذلك، إلا أن العراق استغل هذا الوضع وبدأت قواته ببناء بعض المنشآت على الأراضي الكويتية، ورغم اعتراض الكويت على ذلك بالطرق الدبلوماسية فإن العراق لم يكترث.

---

(١) د. فلاح المديرس، التوجهات الماركسية الكويتية، ص٦٩.

(٢) د. أحمد الخطيب، الكويت: من الدولة إلى الإمارة، ص٢٦.

(٣) د. فلاح المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، ص٦٧.

(٤) د. فلاح المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، ص٩٢.

(٥) د. نجاة الجاسم، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧، ص١٣٠.

مجلس ١٩٧١

ومع بداية العام ١٩٧١[1] ، أجريت في الكويت انتخابات مجلس الأمة الثالث ليعود فيها التيار القومي إلى الواجهة بفوز الدكتور أحمد الخطيب ، سامي المنيس ، عبدالله النيباري ، وأحمد النفيسي[2] ، أما مجموعة جاسم القطامي فأصرّت على مقاطعة الانتخابات بسبب عدم تلبية مطالبها بتعديل قانون الانتخاب لضمان حسن سير العملية الانتخابية[3] ، «بل ان مجموعة القطامي هاجمت مجموعة الخطيب ، واتهمتها بالتضليل وخداع الشعب وعدم الالتزام بمقاطعة الانتخابات»[4] ، أيضاً شهدت هذه الانتخابات عودة قوية لنفوذ الشيخ جابر العلي ، حيث أظهرت نتائج الدائرة العاشرة فوز مرشحي قبيلة العجمان الموالية له بجميع مقاعدها ، ويعلق الدكتور عبدالله النفيسي على ذلك بالقول :

«تدخل بعض أطراف النظام لصالح العجمان في الفصول التي تلت ذلك من خلال حملات التجنيس التي هُيِّأت لهم قد قلبت الموازين الانتخابية في هذه الدائرة التي أصبحت - قسراً - ذات أغلبية من العجمان»[5] .

---

(١) شهد العام ١٩٧١ تطورات كبيرة في الصراع بين التيار المدني والديني في المجتمع ، وأصبحت جامعة الكويت مسرحا لهذا الصراع في الثالث عشر من نوفمبر ١٩٧١ عندما أقام الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ندوة عن الدراسة المشتركة أو ما يُطلق عليه التيار الديني «الاختلاط» ، مع بداية الندوة امتلأت القاعة بالحضور المؤيد للتيار الديني والذي لا ينتمي أغلبه إلى جامعة الكويت فلم يسمحوا لمحاضري الندوة بالحديث وأطلقوا صيحات «يعيش محمد . . . يعيش الإسلام» ثم «هجم عدد من الحضور إلى المسرح . . . وبانفعالية مدمرة أخذوا يمزقون اللافتات المعلقة بأسنانهم . . . وهجموا على أحد شباب الاتحاد وانهالوا عليه ضربا . . . شديداً ثار له الجمع الذي كان جالسا . . . وأخذ يتحرش ببعض الطالبات» البحرانيات والكويتيات «اللواتي كن في القاعة . . . . وبمحاولة ضربهن ، وضربهن فعلا . ثم اعتلى أعضاء الهياج المنفلت منبر الندوة وأخذوا يصيحون «تعيش جمعية الإصلاح» «تعيش جمعية الإصلاح»» .

د . محمد جواد رضا ، معركة الاختلاط في الكويت ، ص٥٥ - ٥٨ .

(٢) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٣٥ .

(٣) د . غانم النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٩٥

(٤) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت١٩٢١ - ١٩٩٠م ، ص١١٢ .

(٥) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص٩٠ .

حماية عروبة الخليج

بطبيعة الحال انعكست الأحداث الإقليمية على أعمال هذا المجلس فكانت للنواب وقفة مع المساعدات الكويتية للأردن التي طالبوا بوقفها وتحويلها إلى فصائل المقاومة الفلسطينية ، أيضا طالب النائب سامي المنيس بوضع بند خاص لدعم الثورة الفلسطينية في ميزانية الدولة[1] .

ومع نهاية العام ١٩٧١ ، بدأت بريطانيا بوضع اللمسات الأخيرة لترتيب سحب قواتها من الخليج تنفيذا لقرار رئيس الوزراء هارولد ويلسون الصادر في ١٦ يناير ١٩٦٨ والقاضي باقتصار وجودها العسكري داخل المحيط الأوربي فقط[2] ، وسحب قواتها من سنغافورة وماليزيا والخليج الفارسي ، وهذا ما شجع شاه إيران على إحياء مطالبات أسلافه بالسيطرة على الجزر الإماراتية ، ففعل ذلك في ٢٧ مايو ١٩٦٩ عن طريق لقاء مستشاره أسدالله علام بوزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت حيث سأله :

«لماذا تصمم بريطانيا على المراوغة في مسألة إعادة حقوقنا في جزر الطنب وأبو موسى؟ . . لابد أن الوزير يعلم أن بريطانيا استولت على تلك الجزر بطريقة غير مشروعة ثم سلمتها وكأنها إرث لشيوخ الشارقة ورأس الخيمة الذين تدعمهم الآن حكومته ضد إيران . اننا لا نرى أي منطق في هذه السياسة خصوصاً وإن إيران سوف تصبح الحامية للإمارات بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة» .

فكان رد الوزير البريطاني مفاجئا للجميع حيث قال : «أنت محق تماما» ، «أقول لك بكل أمانة إننا نعتبر أن واجبنا التأكد من إعادة الجزر إلى إيران» ، وهكذا رتبت بريطانيا عودة إيران لجزيرة أبو موسى من خلال مذكرة تفاهم بين إيران وحاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٧١ ، وتنص الاتفاقية على :

«مع الأخذ في الاعتبار أن كلا من إيران والشارقة قد لا تعتزم التنازل عن مطالبها في أبو موسى ولا الاعتراف بمطالب الأخرى ، سوف يتم تنفيذ المطالب التالية :

---

(١) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٤٦ .

(٢) د . عبدالله النفيسي ، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ ، ص٤١ .

١- سوف تصل قوات إيرانية إلى أبو موسى ، وسوف تحتل مواقع اتفق على تحديدها وفقاً للخريطة المرفقة بهذه المذكرة .
٢- أ) سوف تكون لإيران السلطة الكاملة داخل المناطق التي سوف تحتلها قواتها وفقاً للمتفق عليه ، كما سيرفع فيها العلم الإيراني .
ب) سوف تحتفظ الشارقة بالسلطة الكاملة على باقي أراضي الجزيرة ، وسيظل علمها مرفوعاً على مركز الشرطة التابع لها لنفس الأسس التي سيرفع فيها العلم الإيراني على مقرات قواتها بالجزيرة .
٣- تعترف كل من إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة لمسافة ١٢ ميلاً بحرياً .
٤- تواصل شركة (Butes Gas Oil Company) استغلال الموارد النفطية في أرض الجزيرة ومياهها الإقليمية ، وما تحت قاع البحر في المياه الإقليمية وفقاً للاتفاق الحالي مع الشارقة ، والذي يجب أن توافق عليه إيران ، على أن تدفع نصف الحصة الحكومية من عائدات النفط المستخرج وفقاً لهذا الاتفاق إلى إيران مباشرة ، وتدفع النصف الآخر للشارقة .
٥- سوف يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية في الصيد في المياه الإقليمية لـ«أبو موسى» .
٦- سوف يتم التوقيع على اتفاق للمساعدات المالية بين إيران والشارقة» .

لم تكن هذه الاتفاقية كافية لشاه إيران ، فقام باحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، واعتبر ذلك «تعويضاً له عن تخليه عن البحرين وانطلاقا من اقتناع» بريطانيا و«الولايات المتحدة الأمريكية بأن إيران الشاهنشاهية هي القوة المنشودة آنذاك للمحافظة على مصالح الغرب في المنطقة» ، عبّر عن ذلك المعتمد البريطاني في الخليج آنذاك جيفري آرثر في إحدى حلقاته الدراسية قائلاً : ««إن العرب لا يعرفون كيف يقتسمون الرغيف» ثم أضاف قائلاً «لقد أمنا لهم تخلي إيران عن البحرين فماذا يريدون أكثر من ذلك»»[1] .

---

(١) أسماء العجمي ، دراسة بعنوان : «النزاع الإيراني - الإماراتي حول الجزر» ، منشورة في الموقع الإلكتروني لمجلس الأمة الكويتي .

أصيبت الشعوب العربية في الخليج بصدمة كبيرة جراء هذا الاحتلال وطالبت الهيئات والجمعيات الشعبية في الكويت بإعلان الإضراب و«القيام بمسيرة شعبية احتجاجاً على احتلال الجزر العربية . واستنكر البيان المواقف الصامتة للأنظمة العربية وطالبتها بتحمل مسؤوليتها القومية تجاه الخليج العربي . ورفعت «جمعية الخريجين» مع جمعيات النفع العام مذكرة إلى مجلس الأمة الكويتي تضمنت عدة مطالب وكان من أهمها قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران وبريطانيا وأمريكا ، وضرب المصالح الإيرانية في المنطقة ، وتأييد ودعم حركات التحرر الوطني في الخليج العربي وعربستان ، وتشكيل قوة عربية موحدة لحماية عروبة الخليج»[1] .

انتقل هذا الغضب الشعبي إلى مجلس الأمة ، فطالب النواب بمقاطعة إيران وبريطانيا والتشديد على هجرة الإيرانيين للكويت وبقية دول الخليج ، أما الحكومة الكويتية فنشطت في البداية لتحقيق اتحاد الإمارات التسع في الخليج بين البحرين وقطر والإمارات السبع ، لكن هذا السعي لم ينجح فبدأ تركيز الجهود على دعم ومساعدة البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة على الاستقلال والتطور من خلال بناء المدارس والمستوصفات وغيرها من المرافق الأساسية في الدولة[2] ، وخصوصا أن الحكومة السعودية اشترطت بعض الشروط للاعتراف بالإمارات «ولم تلب أبو ظبي تلك الشروط إلا في العام ١٩٧٤ من خلال تنازلها عن شريط حدودي عرضه ٢٥ كم على طول حدودها حتى التقائها بالحدود العمانية وكذلك على شريط ساحلي في منطقة (خور العديد) وعرضه ٥٠ كلم فقدت أبو ظبي من جراء ذلك حدودها مع قطر»[3] .

---

(١) د . فلاح المديرس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت ، ص٩١ .

(٢) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص٦٣ ص١١٧ ص١٥١ ص١٧٣ .

(٣) د . عبدالله النفيسي ، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ ، ص٣٠ .



بريطانيا تسحب من الخليج العربي
والشرق الاقصى قبل نهاية عام ١٩٧١

اعلان الاتحاد الفيدرالي بين دبي وابوظبي

دعوة قطر والبحرين الى التداول في مستقبل المنطقة واتخاذ عمل موحد لتأمينه

الشيخ سعد: نرحب باتفاق حكام امارات الخليج العربي
الكويت على استعداد لدعم الاتحاد وتقديم كل مساعدة

المجلس الاعلى لاتحاد الامارات ينهي دورته بتعيين رئيس واعضاء المجلس الاتحادي
المقترحات الكويتية اسهمت في انهاء الخلافات التي عصفت بالاتحاد خلال الاشهر الماضية

انسحاب بريطانيا من الخليج وبداية الاتحاد بين إمارات الخليج العربية
(الرأي العام الكويتية)



عظمة حاكم البحرين يمضي يومه الثاني بزيارة للمنشآت النفطية والصناعية بالأحمدي

المحادثات تتناول دعم عروبة الخليج واستعراض التطورات بالمنطقة

سمو حاكم رأس الخيمة يستهل يومه الثاني بزيارة صاحب السمو المعظم

الضيف الكبير يشيد بمساعدات الكويت الى امارات الخليج

تقديم المساعدات الفنية الى بلديات امارات الخليج

المشرف على مكتب الكويت يتحدث عن المشاريع المزمع تنفيذها قريبا

المباشرة ببناء ١٢ مدرسة كويتية جديدة في الخليج

تزويد الإمارات بمياه الشرب واصلاح الطرق المهمة

تفاني الكويت في دعم شقيقاتها الخليجيات حفاظا على عروبة الخليج
(الرأي العام الكويتية)

الصامتة

وفي العام ١٩٧٢ ، نشط أعضاء مجلس الأمة في التشجيع على مقاطعة إيران بسبب احتلالها للجزر الإماراتية بينما حاول نفس النواب دفع الحكومة الكويتية للتقارب مع العراق ، فانتقد النائب محمد الرشيد «بث تلفزيون الكويت دعاية للسلع الإيرانية على الرغم من مواقف إيران المعادية باحتلالها الجزر الإماراتية» ، ثم طالب الحكومة بالموافقة على مشروع مياه شط العرب قائلاً : «لأن العراقيين لنا ونحن لهم ، فنحن أبناء عم وإخوة وأصهار ، وتربطنا بهم روابط اللغة والدين والأرض ، وأن هذا المشروع يفيد الكويت صحياً وينتفع منه العراق أكثر من استفادتنا ، وسوف تستفيد الأراضي العراقية أكثر من الأراضي الكويتية عشر مرات ، وكان النائب محمد يرى

أنه لا وجود لمشكلة حدودية مع العراق لأن الرئيس حسن البكر وقع على الاتفاقية» ، أيضا رحب النائب أحمد النفيسي «بالوحدة بين الكويت والعراق وإمارات الخليج العربي»[1] .

وفي شهر مايو من نفس العام زار الكويت وزير الخارجية العراقي مرتضى عبدالباقي عارضاً مبادرة العراق لحل مشكلة الحدود بين البلدين ، وكانت بنود المبادرة تقوم على ربط الكويت بالعراق وخضوعها للوصاية العراقية في الشؤون الخارجية والعسكرية ، فكانت هذه الشروط :

أولاً : التنسيق بين الكويت والعراق في القضايا الخليجية .

ثانياً : استخدام رأس المال الكويتي في العراق .

ثالثاً : السماح بنقل الأيدي العاملة العراقية إلى الكويت بصورة مفتوحة وحرة .

رابعاً : تعاون دفاعي مشترك بين البلدين .

خامساً : إيجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت .

بطبيعة الحال لم تقبل الكويت بشروط هذه المبادرة ، وقد تزامن ذلك مع قرار العراق بتأميم شركة النفط العراقية مما أدخله في أزمة اقتصادية حادة ، ورفضت الكويت تقديم قرضاً للعراق كان قد طلبه سابقاً ، فزاد ذلك الرفض من توتر العلاقات بين البلدين وبدأ العراق بالضغط على الكويت من خلال شق طريق داخل الحدود الرسمية لدولة الكويت ، حاولت الكويت تدارك الوضع عن طريق المفاوضات إلا أن المسؤولين العراقيين كانوا يماطلون في الرد حتى فبراير ١٩٧٣ ، عندما قام وزير الخارجية الكويتي بزيارة بغداد وقابل هناك نائب رئيس الجمهورية صدام حسين ووزير التجارة طه الجزراوي الذين صارحاه بمطالب العراق وهي «ان جزيرتي وربة وبوبيان ، هما جزء من العراق ، وان لهما أهمية خاصة بالنسبة إليه ، لكونه بلداً خليجياً» ، فكان رد الشيخ صباح الأحمد بأن «الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها ، وأنه ليس في طوق أحد ، أن يوافق ، أو يقرر ذلك . وان الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية ، شمال الخليج ، بالنسبة إلى العراق ، وأنها ، لذلك ، على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق ، لكي تسهل له استخدام هذه الممرات . ولكن

---

(١) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٦٥ ١٦٦ .

ذلك يجب أن يكون بعد الانتهاء من ترسيم الحدود»[1] .

لم ييأس قادة العراق من هذا الرد القاطع لوزير الخارجية الكويتي فقدموا له مبادرة أخرى للتعاون والصداقة بين البلدين من شروطها «منح العراق حق مد أنابيب ، لتصدير النفط العراقي ، من حقول البصرة إلى الكويت . وإقامة محطات لضخ النفط وتكريره ، وبناء مستودعات لتخزين المياه والنفط ، فضلاً عن إنشاء جسور وموانئ ومطارات وخطوط للسكك الحديدية ، معفاة من الضرائب ، داخل المقاطعات الكويتية» ، كما نص المشروع على «أن يكون للعراق الحق في منح طرف ثالث . كان المقصود به الاتحاد السوفييتي ، نظراً إلى المعاهدة الموقعة بين الطرفين ، في ٩ أبريل ١٩٧٢ . حق دراسة تلك المشروعات وتنفيذها»[2] .

كان من الواضح للوفد الكويتي أن العراق يرغب بمضاعفة مساحة ممراته البحرية ثلاثة أضعاف على حساب الكويت ، فلجأ الوفد الكويتي إلى تهدئة الوضع وربط أي مفاوضات حول الممرات البحرية بانتهاء ترسيم الحدود بين البلدين ، ولم يتقبل العراق الرد الكويتي واعتبره رفضاً للمبادرات العراقية ، فقامت قوة عراقية متمركزة داخل الحدود الكويتية - منذ ١٩٦٩ - بالهجوم على مركز «الصامتة» الكويتي وتبادلت إطلاق النار مع القوات الكويتية مما أدى إلى استشهاد الملازم أول سعود السهلي والعريف زعل الظفيري ، فسارعت الكويت إثر هذا الهجوم لمخاطبة جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لوقف هذه الاعتداءات ، وبادرت دول الخليج والمملكة العربية السعودية وإيران في تأييد الكويت ، أيضا شهدت هذه الأزمة تحركات للقوات الأمريكية والسوفييتية تحسباً لتطور الأوضاع[3] .

ويذكر الدكتور أحمد الخطيب في كتابه «الكويت : من الدولة إلى الإمارة» أن «صدام حسين استدعى قادة الجيش في المنطقة وأنّبهم على ردة فعلهم الغبيّة وقال لهم : إذا «البزونة» (القطة) عالت عليك لا تقطع ذنبها وتجعلها تزعجك بصراخها

---

(١) الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان آل سعود (مقاتل من الصحراء) ، «ثانياً : التطور السياسي لأزمة الحدود الكويتية العراقية (١٩٦٨-١٩٧٩)» .

(٢) الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان آل سعود (مقاتل من الصحراء) ، «ثانياً : التطور السياسي لأزمة الحدود الكويتية العراقية (١٩٦٨-١٩٧٩)» .

(٣) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٧٧ .

يجب أن تقطع رأسها . يعني كان عليكم أن تحتلوا الكويت كلها»[١] .

أدت الوساطات العربية إلى موافقة العراق على الانسحاب من الصامتة بعد حصوله على «قرض كبير من الكويت» ، أما مطالباته بالانتفاع من جزيرتي وربة وبوبيان فلم تتوقف ، وتكرر الطلب في الأعوام ١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨[٢] .

درع وسيف

لم تمهل الأيام المحيط العربي التقاط أنفاسه بعد الصامتة ، فمع بداية مايو ١٩٧٣ شن الجيش اللبناني هجوماً كاسحاً على مخيمات الفلسطينيين وفصائل المقاومة الفلسطينية في لبنان بهدف القضاء عليها ، ثارت ثائرة جمعيات النفع العام الكويتية من هذا الهجوم واعتبرت جمعية الخريجين «ما يجري في لبنان ضد الثورة الفلسطينية هو مؤامرة ضد الثورة الفلسطينية وهو جزء من المخطط الإمبريالي الصهيوني الرجعي لتصفية القضية الفلسطينية ، وأعلنت الجمعية عن تأييدها للثورة الفلسطينية وحركة المقاومة الفلسطينية ورفضها لكافة الحلول التصفوية والاستسلامية ، وطالبت الحكومة الكويتية بأن تقطع علاقاتها مع النظام اللبناني ومقاطعة الاصطياف وسحب الودائع المالية في لبنان»[٣] .

وفي السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، وبينما كان الإسرائيليون يحتفلون بعيد الغفران اليهودي ، شنت القوات السورية والمصرية هجومين متزامنين على جبهة الجولان وسيناء ، وتمكنت القوات العربية من تحقيق انتصارات ميدانية مبكرة في الأيام الأولى من المعركة ، إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل بالتخلي عن إسرائيل وبدأت بإرسال الأسلحة إلى تل أبيب بمعدل ٢٤ شحنة في اليوم ، على مدى سبعة أيام متواصلة مما ساعد الجيش الإسرائيلي في إعادة السيطرة على الوضع ، فاجتمع وزراء النفط العرب في الكويت وأعلنوا في السابع عشر من أكتوبر قرار «تخفيض الإنتاج بالتدريج بنسبة

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٢٣٣ .

(٢) الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان آل سعود (مقاتل من الصحراء) ، «ثانياً : التطور السياسي لأزمة الحدود الكويتية العراقية (١٩٦٨-١٩٧٩)» .

(٣) د . فلاح المديرس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت ، ص٩٣ .

٥٪ شهرياً إلى أن يتم انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة»[١] .

وبعد يومين من هذا القرار وافق الكونجرس الأمريكي على مساعدة إسرائيل بمبلغ ٢.٢ مليار دولار ، فجاء رد العرب سريعاً بحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وامتد هذا القرار ليشمل هولندا ودول أخرى في الأيام اللاحقة ، فتوقفت الحرب في الرابع والعشرين من أكتوبر بموافقة جميع الأطراف على وقف إطلاق النار ، واستمرت إجراءات الحظر إلى شهر مارس من العام ١٩٧٤ .

بطبيعة الحال كان لهذه الحرب بشقيها العسكري والسياسي أثر عظيم على مستقبل المنطقة ، فعلى المستوى العسكري اعتبر جميع الأطراف أنفسهم منتصرين فيها حتى أعلن الرئيس أنور السادات في خطاب السادس عشر من أكتوبر : «أقول باختصار ، إن هذا الوطن ، يستطيع أن يطمئن ويأمن بعد خوف ، أنه قد أصبح له درع وسيف» ، أما على المستوى السياسي فقد حققت الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام ، والمملكة العربية السعودية بشكل خاص ، «بروزاً عربياً ودولياً بالغاً ومن خلال منظمة الأوبك بحيث أصبحت كل الأطراف العربية والدولية تحاول أن تكسب رضاها وتتقرب منها»[٢] .

على الطرف الآخر ، تسبب القرار التاريخي بحظر النفط وتخفيض إنتاجه بـ وجع حقيقي للاقتصاد الأمريكي والعالمي ، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تخطط جدياً في وضع آلية جديدة لحماية مصالحها في الشرق الأوسط[٣] ، أيضاً ساهمت أحداث هذه الحرب بتعزيز الدور الإيراني في المنطقة وتعزيز التقارب الإسرائيلي الأمريكي ودخول هذه العلاقة إلى مرحلة جديدة ، تقوم فيها إسرائيل برد الجميل الأمريكي عبر تنفيذ عمليات سرية لمصلحة أمريكا في حربها الباردة ، فأصبحت إسرائيل تُدرب وتُسلّح القوات المعادية للاشتراكية والتي لا تتمكن أمريكا من تدريبها وتسليحها لأسباب قانونية ، أيضاً ازداد الاعتماد الأمريكي على الدور الاستخباراتي الإسرائيلي في المنطقة[٤] .

---

(١) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص١٨٤ .

(٢) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص٤٩ .

(٣) د . عبدالله النفيسي ، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ ، ص٢١ .

(4) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page162

مع دخول العام ١٩٧٤ شهدت المنطقة عدة تطورات كان أهمها معركة الأكراد مع الجيش العراقي في شمال العراق ، واستئناف القتال بين القوات الإسرائيلية والسورية في الجولان من جهة ، وهجوم إسرائيل على المخيمات الفلسطينية في لبنان من جهة أخرى ، وساهمت هذه الأحداث في تمهيد الساحة اللبنانية للحرب الأهلية ، أيضا شهد العام ١٩٧٤ غزو الجيش التركي لقبرص واحتلاله جزءاً منها .

تنقيح الدستور

ومع بداية العام ١٩٧٥ عقدت في الكويت انتخابات مجلس الأمة الرابع ، وقد شهدت عودة قوية للمنافسة بين فريقي التيار القومي التابعين للدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي ، أيضاً شهدت الانتخابات «زيادة الأهمية السياسية لمجموعات عرقية ، وقبلية ، وحتى عائلية»[١] بسبب الاستغلال الجيد لوسيلة نقل الأصوات بين المناطق الانتخابية ، وقد رسخت هذه الانتخابات النفوذ الواضح للشيخ جابر العلي حيث استمرت سيطرة العجمان على مقاعد الدائرة العاشرة ، وتشير الإحصاءات إلى أن سنوات السبعينيات كانت الأنشط في الزيادة غير الطبيعية للسكان عبر التجنيس ، حيث قدر عدد سكان الكويت في العام ١٩٧٥ بـ ٩٩٥ ألف نسمة ، وازداد هذا العدد إلى مليون و٢٥٠ ألف نسمة في أواخر العام ١٩٧٦ ، «وبذلك بلغت نسبة الزيادة السنوية للكويتيين ٦ .٣ في المائة في الفترة ١٩٧٠/١٩٧٥ تعادل ٢٥٠٠٠ نسمة تقريباً»[٢] .

بدأ المجلس أعماله بإعادة تقديم قانون المحكمة الإدارية الذي رفضه الأمير[٣] في المجلس السابق مما أدى إلى تأزم العلاقة بين السلطتين ، وقد ظهر على السطح خلاف آخر حول تفسير المادتين ٩٨ و١٠٤ من الدستور[٤] ، حيث طالب أعضاء المجلس الحكومة بتقديم برنامج عملها إلا أنها أصرّت على أن الخطاب الأميري يغني عن تقديم هذا البرنامج ، أيضا ساهمت الأحداث الإقليمية في لبنان والبحرين بتفاقم

---

(١) د . غانم النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٩٧ .

(٢) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص١٩ .

(٣) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٥٤ .

(٤) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت١٩٢١ - ١٩٩٠م ، ص١٣٥ .

مجلس الامة يوافق على تجنيس سكان البادية بعد مناقشة طويلة

الحكومة تعارض أثناء التصويت توصية اللجنة بهذا الشأن

المجلس يسقط إقتراح حمد المشاري بتأجيل التجنيس خمس سنوات

هل يعاد النظر في قانون الجنسية على ضوء الواقع !

٣٠ الف طلب تجنيس من البادية ..

توقع مناقشة ملاحظات لجان الجنسية في مجلس الامة

مجلس الامة يوافق على فتح اعتماد اضافي بميزانية وزارة البريد والبرق والهاتف

اقتراح بوقف اعطاء جنسيات الفئة الثانية لمدة خمس سنوات

مجلس الامة يناقش موضوع الجنسية في جلسة مثيرة

اعضاء المجلس يؤيدون اقتراحات الرفاعي ويطالبون منح الجنسية لأبناء البادية

اعادة النظر في الجنسيات الممنوحة لعدد من غير الكويتيين

شغلت مسألة التجنيس بشكل عام، وتجنيس «أبناء البادية» بشكل خاص عناوين صحف الستينيات والسبعينيات

(الرأي العام الكويتية)



رسم كاريكاتيري يوضح تورط الحكومة والمجلس بالتجنيس العشوائي
(الرأي العام الكويتية)

حدة الطرح القومي داخل المجلس حيث اعتبر الدكتور أحمد الخطيب أعضاء مجلس الأمة الكويتي الوحيدين الذين يستطيعون الكلام باسم هذه الأمة وضميرها[١] ، وهذا ما جعل السلطة تتخوف من انتقال الصراعات الإقليمية إلى الكويت كونها «المرشحة لاحتلال مرتبة لبنان من حيث الحرية النسبية ، و«الوضع المريح» بالنسبة للصحافة والنشر . الشاهد أن أوساطاً كثيرة محلية وعربية وغربية أخذت تنفخ في هذه الفكرة إعلامياً حتى باتت هاجساً ملموساً»[٢] .

انتهى الدور التشريعي الأول للمجلس في العشرين من يوليو لتبدأ معه الإجازة الصيفية للأعضاء ، وقد كان الشيخ صباح السالم يعاني من المرض في تلك الفترة فقرر

---

(١) د . نجاة الجاسم ، القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ، ص٢٢٠ .

(٢) د . غانم النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص١٠٠ .

السفر إلى لندن بعد مضي شهر على إجازة المجلس ، لكن الجميع فوجئ بعودته إلى الكويت بعد ثلاثة أيام من سفره[1] وتقديم رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد استقالة الحكومة في التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٧٦ في خطاب قال فيه :

«بالرغم من احساسي بثقل المهمة الملقاة على عاتقي وعاتق زملائي ، وشعوري بأن التجارب السابقة مع مجلس الأمة لم تعد تبشر بإمكان العمل الجاد المثمر ، إلا انني في سبيل خدمة الشعب ونزولا على إرادتكم السامية قبلت هذه المهمة وشكلت الوزارة ، ولكن مع شديد الأسف بعد أقل من سنتين من تشكيل الوزارة أصبح من المتعذر علي وزملائي الوزراء مواصلة مسيرتنا نحو تحقيق الغاية التي عهدتم بها إلينا وذلك لأسباب كثيرة منها تعطل النظر في مشروعات القوانين التي تراكمت مدة طويلة لدى المجلس ولم يتيسر لأغلبها أن يرى النور» .

«وقد أصبح الكثير من الجلسات التي يعقدها المجلس تضيع بدون فائدة كما أصبح التهجم والتجني على الوزراء والمسئولين دون وجه حق هم الكثيرين من الأعضاء» .

«ولما كان التعاون يكاد يكون مفقوداً بين السلطتين ولحرصنا الدائم على صالح الوطن والمواطنين في مختلف الظروف ، أتقدم باستقالتي واستقالة زملائي الوزراء واضعاً الأمر بين يدي سموكم لمعالجته بواسع حكمتكم»[2] .

وبسرعة البرق جاء رد سمو الأمير على استقالة الحكومة بالقبول ثم أعاد تعيين الشيخ جابر الأحمد رئيساً للوزراء في اليوم نفسه ، وبعدها وجه بياناً تمهيدياً إلى الشعب قال فيه :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ، صدق الله العظيم .

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٥٥ .

(٢) عبدالله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٤٤١ .

«أبنائي الأعزاء ،

أتحدث إليكم اليوم والألم يعتصر قلبي والحزن يملأ نفسي مما ترديت إليه الأحوال في بلدنا العزيز إلى حد لم يكن يجول بخاطري في لحظة من اللحظات أن نصل إليه ولكن للأسف الشديد وقع ما لم يكن مقدرا وحدث ويحدث ما لم يكن متوقعا ونحن جميعا رجالاً ونساء شيوخا وشبابا مسئولين عن ذلك بأيدينا قدنا أنفسنا إلى هذا الوضع المؤلم .

لقد صبرنا وصبرتم طويلا وتحملنا وتحملتم كثيرا لعل الأحوال تتبدل ويعلو الحق ويعود الرشد ولكن الأمور أخذت تزداد سوءاً يوما بعد يوم حتى كدنا أن نصل إلى طريق مسدود .

وكان ما وصلنا إليه باسم الدستور الذي صدر للحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ولتحقيق الديموقراطية لهذا الشعب الوفي ، والديموقراطية السليمة براء مما هو حادث ووحدة الوطن واستقراره تتعرض إلى كل ما تتعرض له من هزات .

أبنائي :

اننا جميعا لم نقف موقفا صلبا صارما لكل ما هو حادث فإن الأمور قد تتطور إلى حد لا يعلم إلا الله مداه .

ولما كنت على رأس المسئولية في هذا البلد الطيب الأمين وقد أقسمت قسماً لا أحيد عنه بأن أحميه من كل ما يهدد كيانه ووحدته واستقراره .

ولما كنت أشعر أنني والد لكم جميعا عليّ رعايتكم وتوفير الأمن والرفاهية لكم ، لذلك أجد نفسي مضطرا في هذه الظروف العصيبة إلى أن أصدر أمرا بتنقيح الدستور لتجنب ما وصل إليه الحال في ظل دستور ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢» .

«لذلك فقد أصدرت أمرا بتنقيح الدستور وستشكل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للقيام بهذه المهمة وسنعرض بإذن الله على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار هذا الأمر والله الموفق» .

ثم أصدر سموه أمرا أميريا بتنقيح الدستور وحل مجلس الأمة :

«انه وقد مضى على العمل بهذا الدستور قرابة أربعة عشر عاما فإن الآمال المعقودة على إصداره لم تتحقق ، فقد استغلت الديموقراطية وجمدت أغلب

التشريعات واتخذ من الدستور سبيلا لتحقيق المكاسب الشخصية ولم تبذل الجهود من أجل البناء وإنما بذلت في الهدم والتعويق وإثارة الأحقاد وتضليل الناس ، ولم ينل المواطن إلا الألم العميق على هذا الصراع الذي لم يحقق له أملا ولم يسد له حاجة» .

«لذلك أصدرنا الأمر الآتي :

مادة أولى:

يوقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقرة ٣ ، ١٠٧ ، و١٧٤ ، و١٨١ ، من الدستور الصادر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٦٢م[1] .

---

(١) تنص الفقرة الثالثة من المادة ٥٦ من الدستور على الآتي :

«ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم ، ولا يزيد عدد الوزراء جميعا على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة» .

المادة ١٠٧ من الدستور :

«للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل ، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى ، وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد» .

المادة ١٧٤ من الدستور :

«للأمير ولثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه ، أو إضافة أحكام جديدة إليه .

فإذا وافق الأمير وأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة على مبدأ التنقيح وموضوعه ، ناقش المجلس المشروع المقترح مادة مادة ، وتشترط لإقراره موافقة ثلثي الأعضاء الذي يتألف منهم المجلس ، ولا يكون التنقيح نافذاً بعد ذلك إلا بعد تصديق الأمير عليه وإصداره ، وذلك بالاستثناء من حكم المادتين ٦٥ ، ٦٦ من هذا الدستور .

وإذا رفض اقتراح التنقيح من حيث المبدأ أو من حيث موضوع التنقيح فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذا الرفض . ولا يجوز اقتراح تعديل هذا الدستور قبل مضي خمس سنوات على العمل به» .

=

مادة ثانية:

يحل مجلس الأمة ، ويتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة بموجب الدستور .

مادة ثالثة:

تصدر القوانين بمراسيم أميرية ، ويجوز عند الضرورة إصدارها بأوامر أميرية .

مادة رابعة:

تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تنقيح الدستور لتلافي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي وتوفير الحكم الديموقراطي السليم والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره ، على أن يكون التنقيح متفقا مع روح شريعتنا الإسلامية الغراء مأخوذا عن تقاليدنا العربية الكويتية الأصيلة .

مادة خامسة:

على لجنة التنقيح أن تنتهي من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها ، ويعرض على الناخبين مشروع التنقيح للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات .

٢٩ أغسطس ١٩٧٦»[١] .

ولم يكتف سموه بالحل والتنقيح ، بل أصدر في اليوم نفسه أمرا أميريا بإضافة مادة جديدة إلى قانون المطبوعات تُجوِّز لمجلس الوزراء «تعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز السنتين أو إلغاء ترخيصها إذا ثبت أنها تخدم مصالح دولة أو هيئة أجنبية أو أن

= المادة ١٨١ من الدستور :

«لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون ، ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه» .

(١) عبدالله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٤٤٠ - ص٤٤٦ .

سياستها تتعارض مع المصلحة الوطنية أو إذا تبين أنها حصلت من أية دولة أو جهة أجنبية معونة أو مساعدة أو فائدة في أية صورة كانت ولأي سبب وتحت أية حجة أو تسمية حصلت بها عليها بغير إذن من وزارة الإعلام .

كما يجوز عند الضرورة القصوى أن يوقف إصدار الجريدة بقرار من وزير الإعلام لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

ولا يجوز لأي جريدة نشر أي إعلان أو بيان من دولة أو هيئة أجنبية قبل موافقة وزارة الإعلام»[١] .

سقطت هذه الإجراءات كالصاعقة على أبناء الشعب[٢] ، حيث لم تكن أسباب هذا الحل واضحة ، وخصوصاً أن الأجواء السياسية كانت راكدة أثناء الإجازة الصيفية وشهر رمضان المبارك ، وهذا ما جعل الجميع يتساءل عن الأسباب الحقيقية لها ، هل هي أسباب خارجية؟ أم أنها بسبب نجاح المجلس في إلغاء المعاهدة النفطية وتأميم النفط؟ أو أن هناك ترتيبات مستقبلية لا تحتمل وجود المجلس كعنصر مؤثر فيها؟

وبينما كانت حالة الصدمة تسيطر على الأجواء ، قام وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ سالم صباح السالم باستدعاء قيادات جمعيات النفع العام وحذرهم من أي ردود فعل اتجاه القرارات الأخيرة ، أيضا قامت السلطة بإغلاق جريدة الوطن اليومية لمدة شهر ، ومجلات الطليعة والهدف والرائد والرسالة لمدة ثلاثة أشهر[٣] .

كيف يواجهون أهل الكويت!؟

حاول رئيس الوزراء الشيخ جابر الأحمد تبرير هذه الإجراءت القاسية من خلال كلمة قال فيها :

«حرية الصحافة لا قيمة لها إن لم تتسم بالمسؤولية النابعة من ذاتها ، العاملة في ظل رقابة الضمير الحي ، وإن من مسؤوليات الصحافة العمل على تعزيز علاقاتنا وصداقاتنا مع دول العالم ، وبخاصة الشقيقة والصديقة منها ، وإن إطلاق حرية

---

(١) عبدالله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٤٤٧ .

(٢) د . غانم النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص١٠٣ .

(٣) د . فلاح المديرس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت ، ص١٤٨ .

الصحافة جعل من بعض الصحف أداة طيعة لخدمة أغراض غريبة عن الوطن ، تعمل لإفساد المجتمع وترويج الشائعات المغرضة ونشر التفاهات وإثارة الفتن» .

«إن الحرية غير المسؤولة قد أتاحت للكثيرين أن ينقلوا هذا الصراع إلى صحافتنا ، محاولين خلق الفتن ، وهكذا استُغل نظامنا الديموقراطي من قبل فئة سخرته لمآربها ، وفرضت من خلاله إرهاباً فكرياً حتى أصبحت ديموقراطيتنا وسيلة للفوضى واللامسؤولية» .

«إننا لا نحقد على أحد ولا نريد بأحد شراً ، ولكننا سنضرب بحزم كل من يريد الشر لهذا البلد الآمن وشعبه الطيب»[1] .

ثم قامت الحكومة بحملة إعلامية تنشر من خلالها الأخبار الإيجابية والوعود برفع مستوى المعيشة «والتوسع في توفير الخدمات السكنية ، ورفع رأسمال بنك التسليف والادخار» ، أيضاً ركزت الحكومة على استمالة الأحزاب الدينية الصاعدة في البلاد من خلال التركيز على أن تنقيح الدستور وتطويره سيتم وفقاً للشريعة الإسلامية ، وهذا ما دفع هذه الأحزاب للتحالف مع الحكومة فبدأ رجالها «ينتشرون بين الناس يلبسون رداء الغيرة على الإسلام ويبرؤونه من «رجس» الديمقراطية ، ويحاولون أن يُدخلوا في رَوع الناس أن المناخ الديمقراطي يؤدي - بالضرورة - إلى بروز اليسار «الملحد الكافر» وأن ذلك يشكل خطر على مستقبل الدعوة والإسلام في البلد»[2] ، وقد «شارك رئيس جمعية الإصلاح يوسف الحجي في عضوية مجلس الوزراء حيث تولى حقيبة الأوقاف»[3] .

وبعد أقل من ثلاثة أشهر على الحل تعرض الشيخ صباح السالم لعارض صحي سافر على إثره إلى لندن لإجراء الفحوصات الطبية وتلقي العلاج اللازم ، وبقي في لندن حتى عودته في منتصف مارس ١٩٧٧ ، لكنه لم يبق في الكويت طويلاً ، فعاد

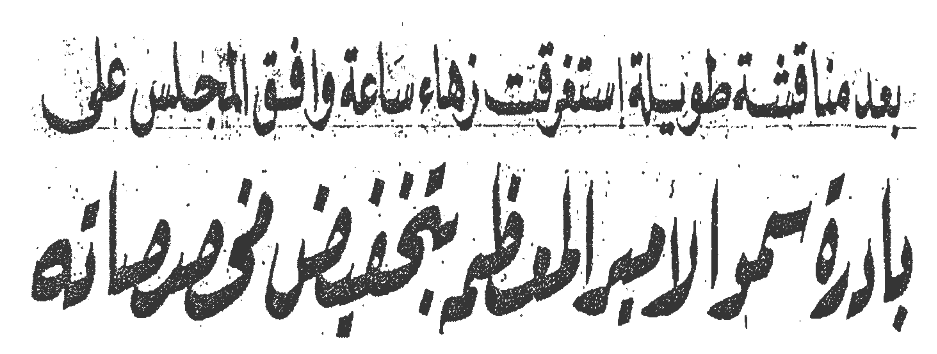
---

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت١٩٢١ - ١٩٩٠م ، ص١٤٠ ص١٤٢ .

(٢) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص١٢٠ .

(٣) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت١٩٢١ - ١٩٩٠م ، ص١٤٤ .

إلى لندن في مايو ، ثم عاد إلى الكويت في أكتوبر ، وبعد عودته بأقل من ثلاثة أشهر ازداد عليه المرض وتوقف قلبه عن الخفقان .


بعد مناقشة طويلة استغرقت زهاء ساعة وافق المجلس على
بادرة سمو الأمير المعظم بتخفيض مخصصاته

تميز الشيخ صباح السالم بتواضع جم جعله يخفض مخصصاته المالية
(الرأي العام الكويتية)

ويذكر الدكتور أحمد الخطيب في هذه المناسبة أن الشيخ صباح السالم أرسل له نايف الدبوس قبيل وفاته فقال له : «صباح السالم يسلم عليك ويقول : أنا لا أريد أن يسجل التاريخ أنه في بداية عهدي تم تزوير الانتخابات وفي نهاية عهدي تم حل المجلس ، لأن أولادي كيف يواجهون أهل الكويت؟»[1] .

بعد وفاة الشيخ صباح انتقل الحكم إلى ابن أخته وولي عهده الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، وبذلك أصبح الحاكم الثالث عشر للكويت .

---

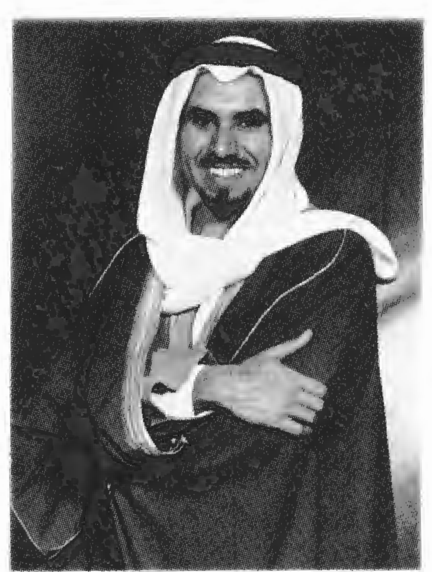
(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الإمارة إلى الدولة ، الطبعة الثانية ، ص ٢٩٧ .

الفصل الثالث

جابر الأحمد

«إن السباحة في الألفاظ غير السباحة في الأمواج ، وإن سفينة الكويت ليست على الشاطئ وإنما وسط الموج» .

(جابر الأحمد ، أمير الكويت ، يناير ١٩٩٠)



الشيخ جابر الأحمد الجابر المبارك الصباح

مع انقضاء العام ١٩٧٧ ، ودّعت الكويت أميرها الشيخ صباح سالم الصباح واستقبلت الحاكم الجديد الشيخ جابر الأحمد الصباح في اليوم الأول من العام الجديد ، وُلد جابر في العام ١٩٢٦ بعد خمس سنوات من تسلم والده للحكم ، أمضى سنواته الأولى حتى الشباب في كنف والده الذي اعتمده ممثلاً عنه في مدينة الأحمدي النفطية ، وفي العام ١٩٥٠ توفي والده وانتقل الحكم إلى خاله الشيخ عبدالله السالم .

لم يقِل اهتمام الخال بابن أخته ، وخصوصا أن الأقدار قررت إفساح الطريق أمامه لتبوؤ مكانته المهمة في الدولة ، ففي العام ١٩٥٩ توفي الشيخ فهد السالم ، وفي العام ١٩٦١ غادر الكويت الشيخ عبدالله المبارك الصباح ، وقد أفسح انسحاب القطبين من المشهد السياسي المجال أمام شباب الأسرة لتسلم زمام الأمور ، هذا ما جعل جابر المرشح الأول لولاية العهد ورئاسة الوزراء فور وفاة خاله الشيخ عبدالله السالم وانتقال الحكم إلى خاله الآخر الشيخ صباح ، الجدير بالذكر هنا أن الشيخ جابر حكم الكويت فعلياً لفترات متراوحة أثناء غياب الأمير في رحلات علاجه المتكررة خارج البلاد .

ووصفت التقارير البريطانية الشيخ جابر بالرجل الصامت الذي «يستمع بهدوء

إلى آراء الأسرة ويستمع أيضاً إلى ما يريده التجار وأبناء العائلات» ، لكن أحداً من هؤلاء لا يستطيع التكهن حول ما يدور في ذهنه «بسبب انغلاق تفكيره وتوجسه من الجميع وبسبب حصر أمور الدولة بيده» ، وبتسلم الشيخ جابر الأحمد مسند الإمارة انتقلت رئاسة الحكومة تلقائياً إلى الشيخ جابر العلي الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ، وبهذا أصبح الشيخ جابر العلي المرشح الأوفر حظاً لولاية العهد ورئاسة الوزراء ، وخصوصاً أنه كان «يعتبر نفسه ولياً للعهد في الانتظار وكان يتصرف في أمور الدولة على هذا الأساس» ، وبالرغم من تمتع جابر العلي «بتأييد جيل من السياسيين القدامى» و«باحترام بين قبائل كبيرة في الكويت» إلا أنه لم يكن محبوباً من قِبل «كثيرون في الأسرة الحاكمة وبين أبناء الكويت الأصليين» ، خصوصاً بعد الأزمة الوزارية (١٩٦٤) التي نجح فيها الشيخ جابر العلي في تحجيم نفوذ الطرفين السابقين ، إلا أنه بـ«حل البرلمان في عام ١٩٧٦ فقد جابر العلي هذه الورقة القوية ولم تعد له سوى علاقاته مع القبلية التي تمكن الأمير الجديد من السيطرة عليها عبر مشاريع وإنفاق ووعود قيمة»[١] .

هكذا جمع الشيخ جابر الأحمد «أفراد عائلة الصباح لاختيار ولي العهد وقال لهم انه يقترح ثلاثة أسماء على العائلة الأول جابر العلي والثاني سعد العبدالله والثالث صباح الأحمد وأن عليهم الاختيار . ووفق رواية السفير البريطاني وقف صباح الأحمد على الفور معلناً زهده بالمنصب وتأييده تولي الشيخ سعد المنصب قبل أن يتوجه فوراً ليقبل الشيخ سعد ويعلن ولاءه له مما اعتبر كلمة السر وتبعه أفراد العائلة وسط دهشة الشيخ جابر العلي الذي كان آخر المهنئين والمقبلين» ، و«يشكك السفير في أن يكون صباح الأحمد تصرف من دون التشاور مع غيره من أفراد الأسرة خصوصاً مع الشيخ جابر الأحمد وأنه أجرى «بروفة» لما سيفعل قبل الاجتماع الحاسم» ، وبطبيعة الحال لم تعجب الشيخ جابر العلي «الطريقة التي تم بها اختيار سعد العبدالله ولياً للعهد ، واعتبر أنه وقع ضحية «تدبير ما في الأسرة»»[٢] .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٥-١-٢٠٠٩ ، ١٥-١-٢٠٠٩ ، ٣-١-٢٠٠٩ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١٥-١-٢٠٠٩ ، ١٦-١-٢٠٠٩ ، ١٢-١-٢٠١١ .

«وكانت الخطوة التالية للأمير الجديد اختيار رئيس الوزراء مما أعطى جابر العلي بعض الأمل الذي فقده باختيار الشيخ سعد ولياً للعهد» ، إلا أن هذا المنصب أيضاً كان من نصيب الشيخ سعد ، فلم يصبح أمام الشيخ جابر العلي سوى وزارتي الداخلية والدفاع لكنه لم يحصل على أي منهما أيضاً ، وبهذا كان من الواضح أن «طريق جابر العلي أصبح مسدودا إلى المناصب العليا ، وأن اختيار الشيخ سعد ولياً للعهد رئيساً لمجلس الوزراء وعدم منح وزارتي الداخلية والدفاع للشيخ جابر العلي ، كما أراد ، يعني أن الأمير جابر الأحمد يمسك أمور العائلة بيد من حديد ويعكس رغبة بعض المؤثرين من أهل الكويت الذين يفضلون نزاهة ونظافة يد «أبومبارك» ولا يمانعون بتأييد حكمه المطلق طالما احترم مصالح الجميع» ، وبهذا لم يبق أمام الشيخ جابر العلي غير الحفاظ على منصبه السابق كنائب أول لرئيس الوزراء ووزير للإعلام ، وقد أراد الأمير وولي العهد «له البقاء في المنصب حفاظاً على تماسك العائلة ، مع التأكيد على قصقصة جوانحه عبر تعيين الشيخ صباح الأحمد في منصب النائب الثاني لرئيس الوزراء» ، خصوصا بعد دوره في اختيار الشيخ سعد» «على أساس أنه «صانع الملوك» (كينغ مايكر) ومحاولة لدفع جابر العلي إلى مغادرة الحكومة ومن ثم تكليف ملف الإعلام للشيخ صباح أيضاً»(١) .

كانت هذه التغييرات تهدف إلى إعادة ترتيب توازنات القوى الداخلية للمحافظة على استقرار القيادة السياسية على أقل تقدير ، وخاصة أن العام السابق كان من أكثر الأعوام اضطراباً على المستوى السياسي والأمني ، فقد شهد العام ١٩٧٧ ثلاث عمليات خطف لطائرات لها علاقة بالكويت ، ففي يونيو خطف لبناني طائرة تابعة لطيران الشرق الأوسط كانت متجهة إلى الكويت ، وفي يوليو قام فلسطينيون بخطف طائرة كويتية متجهة إلى بيروت للمطالبة بالإفراج عن ٢٠٠ معتقل في السجون الكويتية والسورية ، أما أكتوبر فشهد اختطاف الجيش الأحمر لطائرة يابانية كانت متجهة إلى الكويت ، و«كانت الكويت تتفاوض مع الإرهابيين وتمنحهم المال إذا طلبوا أو تؤمن ما يريدون ثم تُطلق سراحهم إذا اعتقلوا تحسباً من عمليات لاحقة» ، وقد سلكت الحكومة هذا الأسلوب المهادن بسبب «وجود نسبة كبيرة من المتطرفين

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١٦-١-٢٠٠٩ ، ١٢-١-٢٠١١ ، ١٨-١-٢٠٠٩ .

الفلسطينيين الذين يمثلون تهديداً للأمن خصوصاً أن بعضهم تدرب في لبنان وعاد لاستئناف نشاطه العادي في الكويت بانتظار صدور أوامر جديدة من الفصيل الذي ينتمي إليه»[١] .

أيضاً شهد العام ١٩٧٧ فشل المحادثات الكويتية العراقية المتعلقة بأزمة الحدود والأمن بين البلدين ، وقد زار الشيخ سعد العبدالله والشيخ صباح الأحمد بغداد لمحاولة حل الأمور لكنهما لم يحققا أي نتيجة إيجابية .

أصبحت حقيقة واقعة

على الصعيد الداخلي «نظمت «جماعة الإخوان المسلمين» حملة جمع التواقيع على عرائض تطالب «بدستور إسلامي» وتعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح «الشريعة الإسلامية المرجع الرئيسي للتشريع» بدلاً من «مرجع رئيسي للتشريع»»[٢] ، جاء هذا التحرك بتشجيع غير مباشر من السلطة التي عللت رغبتها بتنقيح الدستور على أن «يكون التنقيح متفقاً مع روح شريعتنا الإسلامية الغرّاء مأخوذاً عن تقاليدنا العربية الكويتية الأصيلة»[٣] ، بطبيعة الحال تسبب هذا التحالف بين السلطة والتيار الديني في رأب صدع التيار القومي ، خصوصاً بعد شعوره بالتهديد المحيط بالقضية الفلسطينية نتيجة زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات لإسرائيل[٤] وإلقائه خطاباً حماسياً في الكنيست الإسرائيلي قال فيه :

«أنتم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم ، وأنا أقول لكم بكل الإخلاص إننا نرحب بكم بيننا بكل الأمن والأمان» .

«لقد أعلنت أكثر من مرة أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة ، اعترف بها العالم وحملت القُوتان الأعظم مسؤولية أمنها وحماية وجودها» .

«أقول لكم أن عليكم أن تتخلوا نهائيا عن أحلام الغزو ، وأن تتخلوا أيضا عن الاعتقاد أن القوة هي خير وسيلة للتعامل مع العرب» .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٣١-١-٢٠٠٩ .

(٢) د . فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٣٤ .

(٣) د . عبدالله النفيسي ، الكويت : الرأي الآخر ، ص١١٨ .

(٤) د . فلاح المديرس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت ، ص٧٠ .

«تصوروا معي اتفاق سلام في جنيف نزفه إلى العالم المتعطش للسلام، اتفاق سلام يقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت عام ٦٧، تحقيق الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير بما في ذلك حقه في إقامة دولته، ثالثاً حق كل دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها الآمنة والمضمونة . . . . رابعاً أن تلتزم كل دول المنطقة بإدارة العلاقات فيما بينها طبقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبصفة خاصة عدم الإلتجاء إلى القوة وحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية، خامساً إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة».

رفضت الجماهير العربية هذه المبادرة فتسبب ذلك بفقدان مصر لدورها القيادي في المنطقة، وأتاح هذا الفراغ فرصة أكبر للمملكة العربية السعودية التي «بدأت تحاول لعب دور في القضايا الدولية بعد غياب مصر النسبي عن قيادة العالم العربي اثر مبادرة السادات»، وقد استخدمت السعودية «قوتها المالية للتأثير في قرارات العالم الثالث لتأييد السياسة التي كانت تعتمدها في مواجهة أعدائها أو الدول التي كانت تحاول إزاحتها عن موقعها»، وخصوصاً أن «الرياض عادة ما تتبع سياسة الحوار والمال للحصول على التأييد من المغرب العربي إلى مشرقه»، هذا «ما دفع وزير المالية السعودي إلى محاولة الاعتراض بسبب تأثير هذه الأموال في الموازنة السعودية خصوصاً مع انهيار سعر النفط»[١].

الحليف الأبدي

أيضا ساهم ابتعاد مصر عن القيادة في تعزيز الاعتماد الأمريكي على شاه إيران محمد رضا بهلوي في فرض أجنداتها السياسية في المنطقة، حتى أن وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر أطلق عليه لقب «الزعيم النادر والحليف الأبدي»، بل إن وزارة الخارجية الأمريكية ومن خلال اعتمادها على تحليلات جهاز الاستخبارات المركزية (CIA) كتبت تقريراً تتوقع من خلاله «استقرار إيران تحت قيادة الشاه . . . وأن الشاه يحكم إيران بلا تهديدات جدية في الداخل»[٢]، إلا أن هذه الادعاءات لم

(١) جريدة القبس الكويتية، «وثائق الأرشيف البريطاني»، رائد الخمار، ٣-٢-٢٠٠٩.

(2) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page 108, 111.

تتمتع بالدقة المطلوبة ، فقد شهدت تلك الفترة نمواً جيداً في الدخل القومي الإيراني ، «لكن الأموال سرعان ما تبخرت بسبب الإنفاق غير المحدود للشاه على حاشيته وبطانته ، وعلى شراء الأسلحة والدفع غير المحدود لصحف في الخليج ولبنان وحتى محاولة شراء الذمم» ، وقد تسبب هذا الإنفاق المفرط بعجز كبير في ميزانية الدولة ، هذا ما أدى إلى زيادة التضخم بنسبة وصلت إلى «٣٠ في المائة ، كما ان المشاريع الأساسية لتزويد العاصمة والمدن الكبرى بالكهرباء كانت باطلة وقاصرة بسبب الفساد الذي نهب الأموال من دون تسليم محطات عالية الكفاءة»[١] .

هكذا تسبب الفساد الإداري والمالي للشاه والمحيطين به[٢] «بزيادة النقمة على الطبقة الحاكمة وسياساتها الاجتماعية وزاد في قدرة المعارضة على تجنيد الأنصار عبر الضرب على الوتر الاجتماعي الحساس وارتفاع نسبة الفقر» ، ومع بداية العام ١٩٧٨ كانت المظاهرات الحاشدة تجتاح شوارع طهران وأسواقها ، وبالرغم من بروز العنصر الديني في هذه المظاهرات ، إلا أنها كانت تتشكل من مختلف فئات الشعب الإيراني كالطلبة والعمال والمثقفين والسياسيين والتجار ، وقد نفذ هؤلاء سلسلة متصلة من حركات العصيان المدني متحدين بذلك تهديدات الشاه وأجهزته الأمنية التي كانت تقمع المتظاهرين بوحشية ، خاصة بعد حصول المتظاهرين على «بعض الشرائط التي سجل عليها الإمام الخميني تعليماته لأنصاره المؤمنين التي تتطرق إلى مقاومة الظلم الاجتماعي والالتزام بأصول الدين ، وترى في الإسلام القوة الكبرى في مواجهة الكبت والحرمان والاضطهاد»[٣] .

ساهم تبني الخميني للثورة في إعطاء دفعة معنوية كبيرة للثوار ، وخصوصاً أن معارضته للشاه مستمرة منذ بداية الستينيات عندما قام الشاه بسجنه ثم نفيه من إيران ، هكذا بدأ رجال الدين في التأثير بشكل أكبر على الثوار ، فـ دعوا «إلى إضراب عام وتظاهرات الجمعة وإغلاق المرافق حتى يتم تقديم المسؤولين عن إطلاق النار ومن أمرهم بذلك إلى المثول أمام محكمة إسلامية» ، «ووضعوا شرطاً أساسياً هو جعل الإسلام ، وبالأسلوب الذي يفسرونه ، دستوراً للبلاد وتكليف لجنة منهم لتشريع

---

(١)جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٥-٢-٢٠٠٩ .

(2) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page 112, 113.

(٣)جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٥-٢-٢٠٠٩ ، ٦-٢-٢٠٠٩ .

دستور جديد دون تدخل من أحد من رجال الشاه» ، أما الشاه ، فقد «بدا وكأنه ضائع لا يعرف ماذا يفعل ، وأنه أصبح مشوشاً يتقوقع في قصره ويستمع إلى اقتراحات المقربين منه ، خصوصاً زوجته ، من دون أن يثق بأحد» ، وقد حاول القيام ببعض الإصلاحات من خلال إنهاء خدمات رئيس جهاز السافاك وإطلاق سراح آلاف المساجين السياسيين إلا أن كل ذلك لم ينفع ، ولم تنفعه أيضاً تصريحات الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وأجهزته التي كانت تتوقع بقاءه في السلطة لسنوات قادمة[١] ، أما السفير البريطاني في طهران فكانت الصورة واضحة بالنسبة له ، وقد كتب تقريراً قال فيه : «أعتقد أن حكم الشاه شارف على نهايته وأن الوقت أصبح قريباً لنشهد ولادة دولة تعتنق الإسلام والمذهب الشيعي لتنفيذ القانون والتعامل مع الغرب على هذا الأساس»[٢] .

تحققت توقعات السفير في السادس عشر من يناير ١٩٧٩ عندما غادر الشاه محمد رضا بهلوي إيران بداعي العلاج في الخارج ، مصطحباً معه كل ما استطاع نقله من مقتنيات ثمينة ، بالإضافة لأفراد عائلته بما فيهم جثمان والده ، وفي الأول من فبراير ١٩٧٩ استقبلت حشود من المواطنين الإيرانيين تم تقديرهم بثلاثة ملايين نسمة زعيمهم الروحي آية الله الخميني الذي عاد إلى وطنه بعد سنوات طويلة من التنقل في المنفى[٣] ، وبعد أيام قليلة من وصوله انهارت حكومة بختيار التي كانت تمثل الشاه ، بعد ذلك قامت السلطات الإيرانية بإجراء استفتاء عام يصوِّت فيه الشعب على رغبته في الانتقال من النظام الحالي إلى نظام الجمهورية التي يحكمها دستور إسلامي ، وقد جاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة وبنسبة ساحقة جاوزت الـ ٩٨٪[٤] .

سلام عادل وشامل

على الجانب الآخر من الشرق الأوسط ، توجت مفاوضات السلام المصرية

---

(1) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page 112, 113.

(٢) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٦-٢-٢٠٠٩ ، ٧-٢-٢٠٠٩ .

(3) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page 113.

(٤) الدستور الإيراني .

الإسرائيلية بالتوقيع على معاهدة «كامب ديفيد» في السادس والعشرين من مارس ١٩٧٩ ، وقد نصت هذه الاتفاقية على :

أن حكومتي جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ إذ تؤكدان من جديد التزامهما «بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفد» المؤرخ في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨ ، وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب -كل فيما يخصه- ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ، ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن ، واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه ، وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها ، وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم . . قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل :

المادة الأولى:

١- تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢- تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣- عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية:

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني ، وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ، ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة:

١- يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة :
- يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي .
- يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .
- يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢- يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣- يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال

الأفراد والسلع . كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين للاختصاص القضائي بكافة الضمانات القانونية وبوضع البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصيل إلى إقامة هذه العلاقات ، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة:

١- بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل ، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية أو الإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان .

٢- يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ، ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد ، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ، وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

وقد نص البند الخامس من المادة السادسة للمعاهدة على :

«مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة» .

تلقت الجماهير العربية والكويتية هذه المعاهدة بغضب شديد وخرجت في مظاهرات عارمة تندد وتستنكر «معاهدة الصلح المنفصل بين النظام المصري والكيان الصهيوني» ، وطالبت الجماهير «بعزل النظام المصري» وراسلت الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية لتؤكد لهم «رفض الشعب العربي لمعاهدة الاستسلام المنفردة بين النظام المصري والكيان الصهيوني ، واعتبرت توقيع النظام المصري على

المعاهدة ما هو إلا مؤامرة تتعرض لها الأمة العربية، وأكدت المذكرة كذلك أن هذه المعاهدة وما يترتب عليها من نتائج لا تلزم إلا السادات ونظامه، وطالبت الحكومات العربية أن تحدد موقفها من هذه المعاهدة»(١).

وبالفعل، اتخذت الحكومات العربية قراراً بتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، وقد قدّمت مجموعة من كبار القياديين في الحكومة المصرية استقالتها احتجاجاً على هذه المعاهدة التي أطلق عليها وزير الخارجية المستقيل اسم «مذبحة التنازلات».

لم يتقبل الرئيس المصري هذه الاحتجاجات وقابلها بجفاء وإصرار على السير في درب السلام مع إسرائيل، وخصوصاً أن هذا الطريق أكسبه مكانة عالمية مرموقة مكنته من تناصف جائزة نوبل للسلام مع رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيجن.

مسجد شعبان

بدأت الساحة الإقليمية بالتوتر في تلك المرحلة، فشهد شهر يونيو اتهامات إيرانية للعراق بانتهاك الحدود الإيرانية واتهام آخر للكويت «ببث مواد دعائية معادية للثورة الإسلامية»، تداركت الكويت الأمر وقام وزير الخارجية الكويتي بزيارة طهران في يوليو لبحث سبل التعاون وحسن الجوار مع القيادة الإيرانية الجديدة، وفي السادس عشر من يوليو ١٩٧٩ أعلن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر تقديم استقالته من منصبه وتسلم نائبه صدام حسين المجيد رئاسة الجمهورية.

بدأ صدام عهده بحملة تصفية لكل من «قد» ينافسه أو يعكر صفو حكمه للعراق والحزب الحاكم، وكان من الواضح للجميع أن طموحات صدام حسين تتجاوز العراق وتطلعاته «إلى لعب دور الزعيم الأساسي للأمة العربية خلفاً للرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر»(٢).

بطبيعة الحال ساهمت هذه التغيرات في تحريك الساحة الكويتية، فبعد نجاح الثورة الإيرانية وتمكن الإسلاميين من السيطرة عليها ترأس عالِم الدين الشيعي عباس المهري وفداً شعبياً لزيارة إيران «شارك فيه عدد من قيادة «جمعية الثقافة الاجتماعية»

---

(١) د. فلاح المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، ص٩٤.

(٢) جريدة القبس الكويتية، «وثائق الأرشيف البريطاني»، رائد الخمار، ١-١-٢٠١١، ٢٦-١-٢٠٠٩.

وبعض الصحفيين السنة ، حيث قدم هذا الوفد التهاني والتأييد للثورة الإسلامية في إيران وتم عقد لقاء مع قائد الثورة آية الله الخميني في طهران» ، وبعد أقل من ستة أشهر «دعا أحمد عباس المهري ابن عباس المهري ، إلى اجتماعات حاشدة في مسجد شعبان الذي يقع داخل مدينة الكويت» ، وقد اتصفت الحركة في بدايتها «بطابع طائفي سواء بنسبة الحضور الذي اقتصر على بعض المجاميع الشيعية في الكويت أو بنسبة الموضوعات التي طرحت في هذه الاجتماعات مثل المطالبة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات وإعطاء حريات أكثر ومساواة الشيعة الكويتيين بالسنة من حيث الحقوق على أساس أن الشيعة يشعرون بهضم حقوقهم في تقلد المناصب القيادية في الدولة»[1] .

نجحت الحركة في لفت الانتباه لها ، ولا سيما أن الوضع السياسي العام في الكويت كان يعاني من الاختناق بعد حل مجلس الأمة وفرض الرقابة على الإعلام مع إعلان النية عن تنقيح الدستور ، لذلك تدارك شباب الحركة الموقف وبدؤوا باستثمار نجاحها الإعلامي عبر توسيع شريحة المشاركين فيها والمطالب المطروحة لتشمل المطالب الوطنية كالمساواة وحرية الصحافة وإعادة الحياة البرلمانية والعمل بدستور ١٩٦٢ ، وقد ساهمت مشاركة الدكتور أحمد الخطيب[2] وناشطين - سُنّة - آخرين في هذه الحركة بلفت انتباه السلطة لما قد تصل إليه الأمور في حال استمرارها ، هذا ما جعلها تتعهد لشباب الحركة بتلبية مطالبهم الأساسية بفتح المزيد من المساجد والحسينيات ، «إلا أن هذا العرض ووجه بالرفض من قبل منظمي «حركة مسجد شعبان» على أساس أن تحرك مسجد شعبان ليست له علاقة بمطالب طائفية إنما هي مطالب وطنية تخص الشيعة مثلما تخص السنة»[3] .

و«بعد فشل الحكومة في إيقاف «حركة مسجد شعبان» بالطرق السلمية أقدمت الحكومة في التاسع من سبتمبر على اعتقال أحمد عباس المهري منظم «حركة مسجد شعبان» لمخالفته قانون التجمعات العامة والذي ينص على منع أي تجمع يزيد على أكثر من عشرين شخصاً» ، ثم قامت السلطة بمحاصرة المسجد ومنع إمامه عباس

(١) د . فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، ص٢٤ .

(٢) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٢٠٣ .

(٣) د . فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، ص٢٧ .

المهري من دخول المسجد وإقامة الصلاة ، «وعلى أثر هذا أذيع من راديو الجمهورية الإسلامية من طهران بيان لآية الله الخميني بأن يتولى السيد عباس المهري إقامة صلاة الجمعة في الكويت وهي أول صلاة جمعة يأمر بإقامتها خارج الجمهورية الإسلامية ، ودعا الخميني الشعب الكويتي للمشاركة في صلاة الجمعة . في المقابل سارعت الحكومة إلى سحب الجنسية من السيد عباس المهري وجميع أفراد عائلته البالغ عددهم ١٨ شخصاً وإبعادهم إلى إيران وسحب جوازات ثلاثة من منظمي «حركة مسجد شعبان» بتهمة تنظيم تجمعات سياسية وإثارة الشيعة في الكويت»[١] .

الأخطار الأربعة

شهدت الأيام اللاحقة تشدد السلطة في تطبيق قانون التجمعات بالتزامن مع حملة شاملة لإبعاد المقيمين المخالفين لقانون العمل الذين قُدِّرت أعدادهم بالآلاف ، أيضاً ساهمت حركة مسجد شعبان في تبدل الانطباع العام للسلطة حول المواطنين الشيعة الذين كانوا يصنفون في خانة «الموالاة» سابقاً ، يتجلى ذلك بوضوح في التقرير الذي كتبه السفير البريطاني حول أفكار الشيخ جابر العلي الذي حدد فيه «الأخطار على الديموقراطية الكويتية وعلى السلطة السياسية للأسرة في الكويت بأنها أربعة تحاول الاستيلاء على السلطة ونزعها عبر وسائل مختلفة ، ولخصها بالآتي وهي : الإخوان المسلمون ، والشيعة ، واليسار وطبقة التجار» :

«أ – يريد الإخوان المسلمون تسلم السلطة بتأييد من بعض المثقفين الحائرين بين اليمين واليسار .

ب – الشيعة الذين وضعوا برنامجاً لتغيير تركيبة الحكومة في الكويت والسيطرة عليها . ان التأثير الإيراني ظاهر بينهم ولهم تمثيل شخص معتدل جداً في الحكومة ، وفي السلك الدبلوماسي وهم يحاولون بناء مساجد خاصة بهم أكثر من السابق وبناء مدارس للطائفة .

ج – اليسار الذين لم يكونوا يهتمون سابقا بما يجري داخليا وهم يستوردون أفكارهم للحكم من الخارج وتم تنظيمهم لاستغلال مشاكل الفقراء للوصول

---

(١) د . فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، ص٢٨ .

إلى الحكم على ظهورهم .

ويحاول التيار اليساري ، الذي يضم حالياً البعث والشيوعيين وبعض القوميين العرب ، منذ فترة وشيكة اللعب على وتر الضمان الصحي والإسكان .

د - التجار الذين ليست لديهم مبادئ للحكم وتحكمهم فقط الأطماع بالربح الوفير ويمكن ضم البدو إلى هذه الشريحة الجشعة والتي لا تهتم إلا بالحفاظ على مكاسبها وعاداتها وجمع المال» .

أيضاً وضّح التقرير تخوف السلطة من «الصراع بين هذه الفئات الأربع في أي مجلس جديد وعلى حساب الاستقرار في البلاد وحتى استقرار الحكم الذي قد يقع ضحية للصراعات بينها» ، خصوصاً لو تم «استغلال المنبر النيابي لشن هجمات على بعض الحكومات العربية وفقا لتوجيهات خارجية قد يُضر بمصلحة الكويت وسياستها المتوازنة بين الجميع»[1] .

تصدير الثورة

وفي الرابع والعشرين من أكتوبر تمت المصادقة على الدستور الجديد للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، حيث أبرز هذا الدستور التطلعات الأممية للقيادة الثورية في إيران ، حيث أعلنت من خلاله مسؤولياتها اتجاه الأمة الإسلامية واستعدادها التام لدعم جهاد الشعوب المحرومة في جميع أنحاء العالم ، وتظهر هذه التوجهات من خلال التلميح والتصريح في العديد من مواد الدستور التي نذكر منها الآتي :

«إن الدستور يعدّ الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها ، خصوصاً بالنسبة لتوسيع العلائق الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبيّة حيث يسعي إلى بناء الأمة الواحدة في العالم ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم» .

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١٢-١-٢٠١١ ، ٢-١-٢٠١١ ، ١-١-٢٠١١ .

«لا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب ، بل تحمل أيضاً أعباء رسالتها الإلهية ، وهي الجهاد في سبيل الله ، والنضال من أجل بسط حاكمية القانون الإلهي في العالم» .

الفقرة ١٦ من المادة الثالثة:

تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم .

المادة الحادية عشرة:

بحكم الآية الكريمة : ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ . يعتبر المسلمون أمة واحدة ، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها ، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم الإسلامي .

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة:

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها ، وتعتبر الاستقلال ، والحرية ، وإقامة حكومة الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة ، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم ، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى .

بطبيعة الحال ساهمت هذه التوجهات «الأممية» في تعزيز شكوك الأنظمة الوراثية الخليجية اتجاه هذه الثورة ونواياها ، انتقل الشاه من مصر إلى نيويورك للعلاج فطلبت الحكومة الإيرانية من الحكومة الأمريكية تسليمه لها لمحاكمته ، رفضت الحكومة الأمريكية هذا الطلب ، فما كان من الطلبة الإيرانيين سوى الهجوم على السفارة الأمريكية في طهران ومحاصرتها واحتجاز من كان فيها كرهائن إلى حين إعادة الشاه إلى إيران ، استقبل العالم هذا الحدث بامتعاض شديد وطالب القيادة الإيرانية بإطلاق سراح الرهائن ، إلا أن قيادة الثورة رفضت التدخل في هذا الشأن ، وهذا ما

أدى إلى استقالة رئيس الحكومة الإيرانية مهدي بازركان من منصبه في السادس من نوفمبر ١٩٧٩ ، وفي الثاني عشر من نفس الشهر أعلن وزير خارجية إيران أبو الحسن بني صدر شروط إيران لإطلاق الرهائن وهي :

١- إعادة الشاه إلى إيران للمحاكمة .

٢- وقف التدخل الأمريكي في الشؤون الإيرانية .

٣- اعتبار ممتلكات الشاه في الخارج أموالاً مسروقة من الشعب الإيراني ويجب إعادتها إلى صاحب الحق فيها .

لم تقبل الولايات المتحدة هذه الشروط بحجة عدم مسؤوليتها عن النزاع بين الشاه والحكومة الإيرانية التي تستطيع أن تشتكيه أمام المحاكم الدولية بعيداً عن مسألة الرهائن ، وتعنت الطرفان في التمسك بموقفيهما مما أوصل المباحثات إلى طريق مسدود ، فبدأت الولايات المتحدة بتجميد الأصول الإيرانية المستثمرة لديها ، ثم توقفت عن شراء النفط الإيراني وبدأت في محاربة إيران دبلوماسياً حول العالم باعتبارها «محوراً للشر» يجب معاقبته .

المهدي المنتظر!!

على الجانب الآخر من الخليج ، كانت الأيام حُبلى بالأحداث المفاجِأة ، فمع بزوغ فجر العشرين من نوفمبر ١٩٧٩ والذي يصادف رأس السنة الهجرية الأول من محرم الحرام سنة ١٤٠٠ هجرية ، كان إمام المسجد الحرام ينتهي للتو من صلاة الفجر ، ومن حيث لا يعلم ظهر أمامه شخص حافي القدمين «أزاحه جانباً وتسلم المايكرفون متحكماً بالنظام الصوتي الذي يصل من خلاله إلى كل أركان المسجد»[1] ، فتسلم المايكرفون خطيب آخر وبدأ على الفور يخطب بمن في المسجد حول بعض الأحاديث النبوية المتعلقة بالمهدي المنتظر فقال :

«اعلموا أيها المسلمون أنها قد انطبقت الصفات كلها ، أنها قد انطبقت الصفات كلها . هذا المهدي الذي سوف تبايعوه بعد لحظات بين الركن والمقام . وهو موجود معنا الآن . وكذلك أخوه ، جهيمان بن محمد بن سيف العتيبي ، وهو موجود أيضاً معنا الآن . وقد كان الإخوان ، قبلُ في المدينة ، يدرسون وينصحون الناس . ثم بعد ذلك

---

(١) روبرت ليسي ، المملكة من الداخل ، ترجمة خالد العوض ، الطبعة الثالثة ، ص٣٧ .

وقع السجن ، فصرنا نطبع الرسائل ونوزعها على الناس ، لنبين للناس دينهم . فأخرجنا رسالة «أصل الإسلام» ، وبعدها «ثلاث رسائل» ، وبعدها «سبع رسائل» ، وبعدها رسالة الإمارة والتوحيد ودعوة الإخوان والميزان لحياة الإنسان .

وأما هذا الرجل ، الذي هو المهدي ، فقد صار من الإخوان منذ أكثر من سنتين . . .

ولم نجد لنا ملجأ من الأرض إلا هذا البيت العتيق ، لأننا نعلم أن الله يدافع عنه كما رد عنه أصحاب الفيل ، كما رد عنه الفيل وأصحابه . وقد كان الذين فيه مشركين ، فكيف ونحن ليس لنا ذنبٌ عند الناس إلا أننا ندعوهم إلى الرجوع إلى القرآن والحديث ، والعمل بهما ، ولو خالف الحكومة ، ولو خالف المشايخ أهل المراكز والمناصب . وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين ، لا يضرهم من خذلهم ، ولا من خالفهم ، حتى يأتي أمر الله» . رواه البخاري ومسلم .

فهذا الرجل ، الذي سوف نبايعه اليوم ، اسمه محمد بن عبدالله . وهو من قريش ، إذ أبوه من الأشراف ، وأمه من الأشراف ، من نسل الحسين بن علي ، من ولد فاطمة ، رضي الله عنهما . وجميع الصفات المذكورة في الأحاديث ، منطبقة عليه ولله الحمد والمنة . ومن أراد التثبت في أي شيء من هذا ، فالمجال مفتوح ، ونحن إخوانكم ، لا نفتخر عليكم بشيء إلا أن نقول فضل الله يُؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

ونبشركم أيضا معاشر المسلمين ، أنه قد رُئيَ في المنام المرائي الكثيرة التي لا تحصى في خروج المهدي وفي بيان أنه هذا الرجل ، وكذلك من أناس لا يعرفونه من قبل ، فلما رأوه عرفوه من رؤياهم أياهُ بالمنام ، ولعلها قد بلغتكم بعضها . وقد قال النبي ﷺ «في آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب» ، رواه البخاري . وقال ﷺ أيضا : «لم يبق من الوحي إلا المبشرات ، الرؤيا الصالحة ، يراها المؤمن أو تُرى له» ، رواه البخاري ومسلم»[1] .

ثم تسلم المايكرفون خطيب آخر بدأ بإصدار الأوامر والتعليمات لرفاقه المسلحين بتوزيع السلاح والانتشار لتأمين المكان استعداداً لمقاومة السلطات الأمنية ، كان

(١) حسن رمضان ، نقد نص الحديث ، جهيمان العتيبي واحتلال الحرم المكي كمدخل ، ص٧٠٧ .

عددهم يُقدر بالمئتين إلى ثلاثمئة شخص ينتمون إلى الجماعة السلفية المحتسبة ، وهي إحدى المجاميع التي تعود جذورها إلى حركة «الإخوان» الناشطة في المغازي والحروب في العشرينيات من القرن العشرين ، إلا أن هذا النشاط لم يتماش مع توجهات الملك عبدالعزيز الذي كان يطمح لبناء دولته بعد استقرار حكم نجد والحجاز في يده ، فكان لا بد من المواجهة التي انتصر فيها الملك عليهم في معركة السبلة ١٩٢٩ ، وفي العام ١٩٧٧ طاردت السلطات السعودية جماعة جهيمان العتيبي بشكل مكثف ، إلا أنها فشلت في القضاء عليها ، فتمكن جهيمان من إعادة تنظيم المجموعة ليخوض بها مغامرته الأخيرة ، احتلال الحرم المكي ومبايعة المهدي بين الركن والمقام ، ثم يأتيه جيش من الشام تُخسف به الأرض ، لينطلقوا بعد ذلك طالبين فتح القسطنطينية[١]!

حاصرت القوات الحكومية الحرم المكي لكنها احتارت في الأسلوب الأمثل للتعامل مع الحدث ، وصدرت تعليمات الملك خالد بن عبدالعزيز بالتأكيد على عدم الإضرار بأركان المسجد أولاً ، ثم المحافظة على أرواح الرهائن ثانياً ، والمحافظة على أرواح رجال القوات المسلحة ثالثاً ، أما الأمر الرابع فهو القبض على هؤلاء المتمردين أحياء إن كان ذلك في الإمكان .

استمرت المواجهة بين الفريقين لمدة اسبوعين قُتل فيها من القوات الحكومية ١٢٧ جندياً وأصيب ٤٦١ ، وكان عدد القتلى على الجانب الآخر ١١٧ شخصاً ، واستعانت القوات السعودية بخبرات القوات الفرنسية[٢] للسيطرة على الوضع من خلال استخدام الغازات السامة تارة ، وإغراق المكان بالماء تارةً أخرى ، إلا أن أحداً منهم لم يستسلم ، «بل كانوا ينصبون الكمائن ويحاربون بشراسة حتى النهاية المرة . لكن ، أخيراً ، ويوم الثلاثاء ، ٤ ديسمبر ١٩٧٩م ، أي بعد أسبوعين من يوم الحصار ، اندفع المهاجمون بقوة من خلال باب حديدي ليجدوا أنفسهم أمام مجموعة محتشدة من الرجال اسودّت وجوههم من أثر السخام واختلط القيء بالدم على ثيابهم الممزقة . لقد فعل الغاز فعلته فيهم . كان بعضهم يرتجف على نحو لا إرادي . لكن كان أحدهم يجلس في الخفاء بين صناديق الذخيرة وأكوام المنشورات الملونة وهو يحمل نفس

---

(١) حسن رمضان ، نقد نص الحديث ، جهيمان العتيبي واحتلال الحرم المكي كمدخل ، ص٢٩٠ .

(٢) حسن رمضان ، نقد نص الحديث ، جهيمان العتيبي واحتلال الحرم المكي كمدخل ، ص٣٥ .

النظرة الشريرة، وخائف على نحو غير عادي، وبدت عيناه مثل حيوان مفترس ضار حُشر في زاوية ضيقة.

«ما اسمك؟» سأله القائد العسكري وهو يوجّه سلاحه إلى رأسه.

«جهيمان»، جاء الرد الخاضع على نحو غريب»[1].

أصدرت السلطات السعودية أمراً ملكياً بإعدام ٦١ شخصاً كان من بينهم ثلاثة مواطنين كويتيين[2] شاركوا في احتلال الحرم مع المجموعة، ورغم انتصار السلطات السعودية في المعركة، فإنها عولّت أسباب هذا التمرد على الانفتاح الاجتماعي وابتعادها عن الإسلام الصحيح، لذلك اتخذ الملك قراراً بالاستجابة لمطالب رجال الدين في حظر نشر صور النساء في الصحف وإغلاق دور السينما وفرض وصاية المشايخ على التعليم، وبهذا تسبب موت جهيمان بانتصار نهجه.

لم تكن حادثة الحرم آخر متاعب الحكومة السعودية، فقد شهدت ليالي محرم خروج الحشود الشيعية إلى شوارع القطيف والإحساء للمطالبة بالمساواة ووقف التمييز ضدهم من قِبل السلطة، وقد رفع بعض المتظاهرين شعار «لا سنة ولا شيعة المسلمون أمة واحدة»، إلا أن آخرين رفعوا صوراً كبيرة لقائد الثورة الإيرانية آية الله الخميني، ومع تزايد حماس هذه الحشود طوقت السلطات السعودية المنطقة ودخلت قوات الحرس الوطني في مواجهة مع المتظاهرين أسفرت عن مقتل ١٧ شخصاً وإصابة مئة آخرين[3]، أيضاً تم إلقاء القبض على مائتين منهم. وفي الكويت أيضاً، شهد الثلاثين من نوفمبر تجمعاً حاشداً للمواطنين الشيعة أمام مبنى السفارة الأمريكية، وصاحبت هذه العملية مواجهة محدودة انتهت باعتقال العشرات[4].

القرآن دستورنا

أنبأت هذه الأحداث بغليان واضطرابات قادمة في المنطقة، فالثورة في إيران نسفت عرش نظام حكم عائلي، وهي تلهم وتدعم أي ثورة «عادلة» للمستضعفين في

---

(١) روبرت ليسي، المملكة من الداخل، ترجمة خالد العوض، الطبعة الثالثة، ص٥٧ ص٥٨.

(٢) حسن رمضان، نقد نص الحديث، جهيمان العتيبي واحتلال الحرم المكي كمدخل، ص٧١٣.

(٣) روبرت ليسي، المملكة من الداخل، ترجمة خالد العوض، الطبعة الثالثة، ص٧٧ ص٦٧ ص٧٣.

(٤) جريدة القبس الكويتية، «وثائق الأرشيف البريطاني»، رائد الخمار، ٢-١-٢٠١١.

العالم والجوار ، على الجانب الآخر كشفت عملية احتلال الحرم المكي عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه البعض في تطرفه الديني لتطبيق ما يؤمن به على أرض الواقع ، كان الأمر محيراً لحكام الخليج الذين لم يعرفوا الأسلوب الأمثل للتعامل مع هذه المتغيرات حتى جاء خبر غزو الجيش السوفييتي لأفغانستان في الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٧٩[١] .

جاء هذا الخبر بطوق النجاة الذي سينهي الفوضى في المنطقة ، فقد قادت الولايات المتحدة وبريطانيا حملة واسعة بين الدول العربية والإسلامية لتقنعهم فيها بأن غزو السوفييت هو حرب شيوعية ضد الإسلام ، تبنت دول الخليج هذه الفكرة وانفتحت شهية المملكة العربية السعودية لخوض هذه المغامرة التي سيكسب منها الجميع ، فالدول الغربية ستكسب انشغال السوفييت بهذه الحرب واستنزاف مواردهم المالية والعسكرية ، أما الدول الخليجية - بقيادة السعودية - فستتخلص من أبنائها المتطرفين عبر إرسالهم إلى أفغانستان للجهاد ضد الشيوعيين الملحدين ، وهذا ما أكسب هذه الأنظمة شعبية لا بأس بها بين التيارات المتشددة دينيا[٢] .

أمام هذه الضغوطات والاضطرابات المستمرة شعرت السلطة في الكويت بضرورة تخفيف حدة التوتر الداخلي عبر إعادة الانتخابات والحياة البرلمانية ، لكنها لم تكن مستعدة للتعامل مع مجلس منتخب بنفس النظام السابق ، فكان الخيار الأمثل القيام بتنقيح الدستور بطريقة تضمن بقاء السيطرة في يد السلطة ، فتم الإعلان عن تشكيل «لجنة النظر في تنقيح الدستور» في العاشر من فبراير ١٩٨٠ ، وضمت اللجنة في عضويتها ٣٥ عضوا منهم «١٣ نائباً سابقاً وخمسة محامين وثلاثة صحافيين» ، «كما أن غالبية الأعضاء فوق سن الخمسين . ولاحظ أن العائلات التجارية ذات الوزن لم تتمثل مباشرة في اللجنة التي ضمت سبعة من الشيعة»[٣] .

عارضت القوى القومية واليسارية هذه اللجنة ، وطالبت بعدم المساس بالدستور وعودة مجلس الأمة بتشكيله السابق لانتخابات ١٩٧٥ حيث إن الحل لم يكن دستوريا ، «أما «الجماعة السلفية» و«جماعة الإخوان المسلمين» ، فقد رحبتا بتشكيل

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٢-١-٢٠١١ .

(٢) روبرت ليسي ، المملكة من الداخل ، ترجمة خالد العوض ، الطبعة الثالثة ، ص١٠٨ .

(٣) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٦-١-٢٠١١ .

هذه اللجنة ، وقامتا بحملة دعائية منظمة ، وضغطتا على أعضاء اللجنة عن طريق تقديم العرائض والرسائل الشخصية وتنظيم الأنشطة العامة تحت شعار : «القرآن دستورنا» ، ونجحت هذه الحملة بالتأثير على عدد من أعضاء «لجنة النظر في تنقيح الدستور» ، حيث تقدم خمسة عشر عضواً من أعضاء اللجنة باقتراح تعديل المادة الثانية من الدستور»[1] ، علماً بأن السلطة لم تكن تعارض هذا التوجه ، حيث تشير تقارير السفارة البريطانية لعام ١٩٧٨ إلى قيام حكومة الكويت بتكليف «لجنة خبراء قانونيين مصريين بتعديل القوانين الكويتية» «لتتوافق مع الشريعة»[2] .

كان التغيير الذي تسعى إليه التيارات الإسلامية يرتكز على إضافة «الـ» التعريف لكلمة مصدر في المادة الثانية من الدستور لتتحول من «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» إلى «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»[3] ، وأشار أحد التقارير البريطانية إلى «أن المطالبة بتعديل المادة الثانية من الدستور تعني زيادة في الاتجاهات الإسلامية في الكويت بتشجيع من السعودية ، ولموازنة ما جرى في إيران التي اعتمدت اسم «الجمهورية الإسلامية» بعد ثورة الخميني»[4] . قامت اللجنة بالتصويت على تعديل المادة الثانية فجاءت النتيجة بموافقة ١٨ عضواً ومعارضة ٧ ، فقامت اللجنة الأم بتشكيل لجنة فنية من تسعة أعضاء لدراسة التعديل بشكل أعمق إلا أن قرار هذه اللجنة جاء برفض التعديل بأغلبية خمسة أصوات ضد أربعة .

بهذا اتضحت رؤية الحكومة حول عدم مرونة «لجنة النظر في تنقيح الدستور» لأداء الغرض الأساسي من تشكيلها وهو تقليص صلاحيات المجلس وتحويل دوره الرقابي والتشريعي إلى دور «استشاري» غير ملزم للسلطة التنفيذية ، حيث كانت أغلب تصورات الحكومة تدور حول إلغاء حصانة النواب وتعديل المواد ٦٥ و٦٦ و٦٩ و١١٠ و١١١ من الدستور[5] ، وأمام هذا الفشل في تمرير التعديلات عبر اللجنة ،

---

(١) د . فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت ، ص١٩ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٣٤-١-٢٠٠٩ .

(٣) د . فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت ، ص١٩ .

(٤) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٨-١-٢٠١١ .

(٥) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٠٥ .

أعلنت السلطة عن تحديد الثالث والعشرين من فبراير ١٩٨١ كموعد لانتخابات مجلس الأمة مع تغيير عدد الدوائر الانتخابية من عشرة إلى خمسة وعشرين دائرة[١] .

زمن الاضطراب (الحرب العراقية الإيرانية)

مع دخول الشهر الرابع من عام ١٩٨٠ ، بدأت التوترات تشوب العلاقة بين إيران والعراق من خلال تبادل الاتهامات حول الاختراقات الحدودية ، وفي الرابع والعشرين من أبريل أرسلت الولايات المتحدة فريقاً من الكوماندوز لتحرير رهائن السفارة الأمريكية في طهران ، إلا أن هذه العملية باءت بالفشل وتكبدت فيها الولايات المتحدة خسائر بالأرواح والمعدات والمعنويات مما أحرج الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أمام شعبه .

وبعد هذه العملية بأيام شهدت الكويت محاولة فاشلة لاغتيال وزير الخارجية الإيراني صادق قطب زادة ، فأتى الرد سريعاً على هذه العملية بإطلاق النار على دبلوماسي كويتي في طهران في الثاني من مايو ١٩٨٠ ، لم تهدأ الأمور فانفجرت قنبلتان أمام مكتب الخطوط الجوية الإيرانية في الكويت في الحادي والعشرين من مايو ، ومع بداية شهر يونيو انفجرت قنبلة أمام مكتب شركة نفط الكويت في لندن ، وبعد ثلاثة أيام تم الاعتداء على السفارة الإيرانية في الكويت وتبعتها محاولة اغتيال مسؤول منظمة التحرير الفلسطينية عوني بطاش ، وفي السادس والعشرين من يونيو تم الاعتداء على السفارة الكويتية في بيروت .

أما شهر يوليو فشهد نصفه الأول تفجير مبنى صحيفة «الرأي العام» ومقتل شخصين في هذه العملية[٢] ، وفي الرابع والعشرين من يوليو قام أردنيان بمحاولة خطف طائرة كويتية متجهة إلى بيروت ، وكتب الدبلوماسي البريطاني أيان مكلوني تقريراً «عن لقائه مع العقيد القبندي مدير الأمن العام في الكويت ، الذي أبلغه عن انزعاج الكويت الشديد من المسؤولين العراقيين بعدما تم خرق اتفاق غير معلن

---

(١) د . غانم النجار ، مدخل للتطور السياسي في الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص١١٣ .

(٢) قاد هذه العملية أحد المنتمين إلى حركة فتح ويدعى روحي النمر .

نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص ٨٥ .

بتحييد الكويت من الصراع مع إيران ، وبإطلاق صاروخين على السفارة الإيرانية في الكويت . ولاحظ القبندي أن الجانب الإيراني يبدو ملتزما مبدأ الحفاظ على علاقات جيدة مع الكويت وتجنب ـ حتى الآن ـ تشجيع أي كان على الإخلال بالأمن الكويتي»[١] .

كانت التوترات بين العراق وإيران تزداد يوما بعد يوم ، وتعرضت سفينتا شحن كويتية لاعتداءات القوات الإيرانية أثناء خروجها من البصرة ، وفي الثاني والعشرين من سبتمبر ١٩٨٠ ، اخترقت أفواج القوات العراقية الحدود الإيرانية بهدف السيطرة على آبار النفط ومصافي عبادان ، والسيطرة على شط العرب الذي تمر منه نسبة كبيرة من ناقلات النفط .

كان الرئيس العراقي يطمح بالقضاء على حكم رجال الدين الشيعة في إيران قبل أن تستقر سيطرتهم على الحكم فيها وتنتقل عدوى ثورتهم للشيعة في العراق ، أيضاً أراد صدام أن يُنصب نفسه قائداً أوحد للعرب والمسلمين السُنة ، إلا أن ما لم يكن في الحسبان هو تناسي أطياف الشعب الإيراني خلافاتهم الداخلية والتحامهم خلف قيادتهم الجديدة لرد هذا العدوان ، وبهذا تم طرد القوات العراقية ، لكن الخميني رفض التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار حتى تتمكن قواته من القضاء على صدّام[٢] .

وفي السابع عشر من نوفمبر تم اكتشاف قنبلة بجانب موقع جمعية الإصلاح الاجتماعي التابعة للإخوان المسلمين[٣] ، ومع دخول العام ١٩٨١ نجحت الوساطة الجزائرية في إنجاز اتفاقية ١٩ يناير ١٩٨١ بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية ، وقضت هذه الاتفاقية بإطلاق سراح رهائن السفارة الأمريكية في طهران مع التزام الولايات المتحدة عدم التدخل بالشأن الإيراني ورفع الحجز عن الأصول الإيرانية ، وفي اليوم التالي تم إطلاق الرهائن بالتزامن مع احتفالات تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد رونالد ريغان .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١٠-١-٢٠١١ .

(2) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page 120.

(٣) نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٠٥ .

الخميس ٩ ذو القعدة ١٤٠٠ هـ - ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠ - السنة التاسعة - العدد ٢٩٩٨ - الكويت.
AL-QABAS, Thursday, 18 September 1980, 9th Year, No. 2998 — Kuwait.

العراق يلغي «اتفاقية الجزائر» مع ايران

• صدام حسين: شط العرب عراقي

• بني صدر: بغداد تريد نفط خوزستان

نص «اتفاقية الجزائر» التي وقعها الرئيس صدام حسين وشاه ايران السابق

بداية توتر العلاقة بين العراق وإيران بسبب إلغاء العراق «اتفاقية الجزائر»
(القبس الكويتية)

مجلس ١٩٨١

في الكويت، كان العمل يجري على قدم وساق استعداداً لانتخابات مجلس الأمة القادم بعد غياب قارب السنوات الخمس، كانت التوقعات تشير إلى مفاجآت في نتائج هذه الانتخابات بسبب التطورات الإقليمية والمحلية، ولم يتوان بعض أفراد الأسرة عن إعلان معارضتهم لعودة مجلس الأمة وسط هذه الظروف، وكان أهمهم نائب رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر العلي الذي أجرى لقاء مع جريدة «الأنباء» قال فيه:

«ما سأقوله من آراء يجيء تعبيراً عن قناعاتي الشخصية، ولا يمثل في حال رأي الحكومة.. انني أنطلق من تحليلي للواقع كما أراه وأعلن هذه الرؤية بوضوح».

– هل هناك احتمال تأجيل الدعوة إلى إجراء الانتخابات بسبب ظروف المنطقة؟

«دعني أبدأ من أول السطر، أنا مع الديموقراطية، أقدر هذا المفهوم وأحترمه، أؤمن بالديموقراطية المسؤولة المتفهمة التي يدرك المتعاملون بها أوضاع وطنهم ويحركون ضمن حقائقها، الديموقراطية التي يضبطها حوار العمل، الديموقراطية التي لا تكون سبيلاً للمهاترات الشخصية وملاحقة المنافع والمصالح الفردية أو الفئوية».

– لكن ماذا عن عودة الحياة النيابية؟

«أيضاً وبصراحة ، أنا لست مع القائلين بالحاجة إلى استئناف الحياة النيابية في هذه المرحلة ، نحن اليوم أحوج ما نكون إلى عقول النخبة المجربة ، النخبة الواعية المثقفة التي يتم بها تشكيل «مجلس النخبة أو مجلس الحكماء» . ولهذا المجلس دوره الكبير ، إذ يتم عرض شؤون الدولة فيه لمناقشتها وإبداء الرأي فيها وإصدار القرارات» .

- أليست هذه الدعوة جديدة على التجربة في الشورى؟

«يخطئ من يظن ذلك ، ألم تكن شورى النخبة أو ديموقراطية النخبة هي أسلوب الحكم واتخاذ القرار في صدر الإسلام؟

هل ذهب الصحابة وأهل الرأي في مكة إلى القبائل والشعوب يسألونها رأيها في من يكون خليفة رسول الله والخلفاء الراشدين بعدها؟

هل كانوا يشاورون كل الناس في قرار الحرب والسلام وتشكيل القيادات؟ ثم ألم تكن هذه حال الدولة الرومانية؟

اني أسجل رأيي الشخصي هذا أمام الله والتاريخ ، وأطرحه للمناقشة لأقول في ختامه : «اللهم اني بلغت . . اللهم فاشهد»»[١] .

لم تنجح هذه المعارضة في ثني السلطة عن الاستمرار في مشروع إعادة المجلس ، فتمت الانتخابات في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٨١ ، «وأسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط الوجوه التقليدية الشيعية الموالية للسلطة تاريخياً ، وحل محلها وجوه جديدة تمثل التيار الشيعي الثوري»[٢] ، أيضا ساهمت الانتخابات الفرعية الطائفية التي نظمها مرشحو السنة في الدائرة الرابعة ولعب «الإخوان المسلمين دوراً كبيراً» في تنظيمها في «قطع الطريق على مرشحي الشيعة» الذين رفضوا تنظيم انتخابات مماثلة ، وهذا ما جعل عدد نواب الشيعة يهبط من عشرة إلى أربعة نواب في مجلس ١٩٨١ .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٨-١-٢٠١١ .

(٢) د . فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، ص٣٧ .

الروضان والرومي يفوزان في فرعية الدعية



• عبدالله الرومي . • ناصر الروضان .

• عدد من الناخبين .

تنظيم بعض مرشحي السنة انتخابات فرعية في الدائرة الرابعة (الدعية) لقطع طريق الفوز على مرشحي الشيعة

على الجانب الآخر خسر التيار القومي أغلب مقاعده نتيجة عدم تأقلمه مع التوزيع الجديد للدوائر الانتخابية وخلافهم مع التجار وموقف زعامته المحايد في الحرب العراقية الإيرانية ، وخصوصاً أن التيارات الإسلامية السنية استغلت مشاركة الدكتور أحمد الخطيب في أحداث «مسجد شعبان» للهجوم عليه واتهامه بخيانة المذهب السني والعروبة ، وقد استخدمت هذه التيارات محور الحرب السنية الشيعية من خلال الحرب العراقية الإيرانية في التأجيج الطائفي للحصول على المزيد من

الأصوات[1] ، أيضاً ساهم استخدام محور الحرب بين الإسلام والإلحاد لتقليل فرص نجاح مرشحي التيار القومي الذي قال عنهم يوسف الحجي (وهو من زعماء الإخوان المسلمين) بأنهم «أشخاص أرادوا أن يغيروا عقيدة هذا البلد وصبغته . . أجد وجود أولئك كان شاذاً ، ولا بد من إزالة الشاذ . . وقد زال ولله الحمد»[2] .

جاء فوز مرشحي التيارات الإسلامية تتويجاً للنهج الذي دأبت عليه السلطة في التحالف مع هذه التيارات منذ حل مجلس ١٩٧٥ ، وقد شهدت تلك السنوات نجاح تيار الإخوان المسلمين في السيطرة على اتحاد طلبة الكويت بداية من العام ١٩٧٩ ، ثم نجحت في السيطرة على جمعية المعلمين ، ومن ثم انتقلت للسيطرة على جمعية الخريجين التي تُعتبر معقل التيار القومي ، لكنها لم تحقق النجاح في هذه المعركة بسبب تصدي التيار القومي لها[3] عبر سباق تسجيل الأعضاء الذي بدأ في ١٩٨٠ ولم تنته آثاره حتى ١٩٨٥ كما يوضح الجدول التالي[4] :

السنة	عدد المنتسبين
١٩٧٩	٣٧
١٩٨٠	٣٧٢
١٩٨١	٧٥٨
١٩٨٢	٤٥٩
١٩٨٣	٥٧٠
١٩٨٤	٣٠٨
١٩٨٥	٣٧٥
١٩٨٦	٦٨

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٧٨ .

(٢) د . فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٤٠ ص٤١ .

(٣) د . فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٣٧ .

(٤) د . فلاح المديرس ، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت ، ص٦١ ص٧٢ .



رسم كاريكاتيري يوضح سيطرة «الإخوان المسلمين» (جمعية الإصلاح الاجتماعي) على جمعيات النفع العام
(الرأي العام الكويتية)

ويعاقب على المساس به

أصبح هذا المجلس بتشكيلته الفريدة من غياب للتيار القومي وحضور واضح للتيارات الإسلامية مشجعاً لتحقيق السلطة هدفها المتجدد في تنقيح الدستور، فالسلطة تريد مجلسا استشاريا بلا قدرة حقيقية على الرقابة والتشريع، أما التيارات الإسلامية فأعلنت مراراً وتكراراً عن هدفها في تغيير المادة الثانية من الدستور وهذا بالفعل ما قامت به فور بدء المجلس بأعماله، وقد «تمكنوا من الحصول على تأييد سبعة وعشرين نائباً وقدموا اقتراحاً بتعديل المادة الثانية إلى اللجنة القانونية والتشريعية ووافقت اللجنة على التعديل الذي ينص «دين الدولة الإسلام، ويعاقب على المساس به، والشريعة الإسلامية مصدر التشريع»[1]، وشكلت الحكومة لجنة رباعية «بعضوية السيد بدر العجيل والدكتور عثمان عبدالملك والسيد فارس الوقيان والدكتور خالد المذكور للنظر في المشروع، وقد جاء ردها برفض التعديلات للأسباب التالية:

«أن مجرد إدراج هذا النص يترتب عليه بطلان جميع القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية على أساس أنها ستصبح غير دستورية لمخالفتها قاعدة عليا هي نص الدستور الجامد وخاصة القوانين الجزائية وتلك المتعلقة بالشركات والتأمين والبنوك

(١) د. فلاح المديرس، الجماعة السلفية في الكويت، ص٢٢.

والقروض والفوائد وغيرها من القوانين متى ما ثبتت مخالفتها لحكم شرعي .

كذلك سيترتب وجود فراغ قانوني وهو فراغ لا يقف أثره عند حد تخلخل المراكز القانونية والإضرار باستقرار الحقوق والمعاملات فحسب بل يتعداه إلى حدوث حالة من الفوضى القانونية في كثير من المجالات .

إن التعديل المقدم سوف يضع القاضي أمام صعوبة وعقبة كأداء يستحيل عليه تخطيها ويحتاج إلى مقدرة ومرونة خاصة وإلى تكوين فقهي متين لم يتهيأ لأكثر قضاة هذا الزمن كما أن هنالك وقائع وحوادث تقتضي حلاً جديداً كأعمال البنوك والشركات بأنواعها المختلفة والتأمين .

إن الأخذ بالتعديل المقترح دون إيجاد القوانين البديلة سوف يؤدي إلى إغراق المحكمة الدستورية بسيل من الطعون بعدم دستورية القوانين وبناء على ما سبق ترى اللجنة ضرورة تنقيح القوانين القائمة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية قبل إجراء التعديل المقترح على المادة الثانية من الدستور»[١] .

الغليان

كانت الضغوط العراقية تتواصل على الحكومة الكويتية لتحمل «واجبها القومي» اتجاه العراق في حربه ضد إيران ، أما حكومة الكويت فكانت تفضل «السياسة المتوازنة ، التي تميل قليلاً إلى العراق ، وتساعده في الحرب من دون أن تثير غضب الشيعة في إيران ، ومن ثم في الكويت»[٢] ، إلا أن هذه السياسة لم تصمد أمام ضغوط العراق ، وهذا ما دفع الحكومة الكويتية لتقديم قرض بقيمة ملياري دولار يُدفع للحكومة العراقية فوافق عليه مجلس الأمة في الثاني والعشرين من أبريل ١٩٨١ ، جاءت الموافقة بالأغلبية العظمى باستثناء النواب الشيعة الذين عارضوا هذا القرض مما أجج المشاعر الطائفية ضدهم وبدأ البعض باتهامهم بالعمالة لإيران والولاء لها ، وقد تبع هذا القرض قروض أخرى ساهمت في إدخال الكويت كطرف غير محايد في الصراع العراقي الإيراني[٣] .

---

(١)جريدة سبر الإلكترونية ، «محمد هايف والمادة الثانية» ، منقول من مدونة «الدستور» ، ٢-٨-٢٠١١ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١٢-١-٢٠١١ .

(٣) د . عبدالمحسن جمال ، المعارضة السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٦٨ .

محليـــات — الاربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٨١

حوار بين «القومية» والاسلام في اربع قضايا مهمة

اقرار مشروع قانون بقرض جديد للعراق الشقيق





حكومة الكويت تدعم العراق بالقروض المالية

لم تكن بقية دول الخليج بعيدة عن تأثير الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية ، فقرر حكام هذه الدول في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١ تأسيس «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» من أجل مقاومة هذه الضغوط الداخلية والخارجية[(١)] ، ساهم هذا المجلس بدعم استقرار الأنظمة العائلية الحاكمة في الخليج وآلية التعاون بينها في المواقف الإقليمية والدولية ، وكانت هذه الكتلة حريصة على البقاء - قدر الإمكان - تحت مظلة عدم الانحياز بين المعسكر الشرقي والغربي ، فكانت أغلب مواقفها تعارض التدخل الأمريكي في الخليج سواء في النزاع العماني اليمني أو في الحرب العراقية الإيرانية .

وفي الخامس والعشرين من يونيو ١٩٨١ ، شهدت الكويت عدة انفجارات في خزانات الشعيبة النفطية ، ومع بداية شهر أكتوبر تعرضت محطة أم العيش لهجوم إيراني جوي ، وبالرغم من عدم اعتراف إيران بهذا الهجوم فإن الكويت استدعت سفيرها في طهران .

وفي السادس من أكتوبر ١٩٨١ ، كانت الجماهير المصرية تحتفل بالذكرى الثامنة ليوم العبور ، ونظمت السلطات عرضاً عسكرياً مهيباً في هذه المناسبة ، حضره كبار المسؤولين المصريين وعلى رأسهم الرئيس المصري محمد أنور السادات ، سارت الأمور على خير ما يرام ، إلى أن قام أحد الجنود بالتقدم نحو المنصة الرئاسية ، ثم صوّب

---

(١) د . عبدالله النفيسي ، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ ، ص٢٠ .

بندقيته اتجاه الرئيس وبدأ بإطلاق النار ، فأصابه بأكثر من ثلاثين طلقة توفي على أثرها السادات على الفور ، انتقل الحكم إلى نائبه محمد حسني مبارك وتم الكشف عن انتماء القاتل لجماعة الإخوان المسلمين ، فتم إعدامه في الخامس عشر من أبريل ١٩٨٢ .

مع بداية شهر يونيو من العام ١٩٨٢ فُجعت الكويت بخبر اغتيال الدبلوماسي الكويتي مصطفى المرزوق في الهند ، وفي السادس من نفس الشهر قامت القوات الإسرائيلية بغزو لبنان للقضاء على قوات «منظمة التحرير الفلسطينية» وإنهاء قدرتها على إطلاق صواريخ الكاتيوشا باتجاه المستوطنات الإسرائيلية ، جاء ذلك بمباركة بعض الأحزاب اللبنانية التي كانت تحارب المنظمة وزعيمها ياسر عرفات ، وخاصة أن نفوذه قد تجاوز الحد ، حيث إنه كان قادراً «على تحويل بيروت إلى ساحة نار ساعة يشاء كما أنه يتحكم بالأموال في المصارف اللبنانية الرئيسية وهو قادر عبر الودائع التي يملكها أن يغير في معادلة تسعير سعر صرف الليرة كما أنه ينفق بسخاء على مجموعات من قيادات الأحياء في بيروت متحدياً الزعامات التقليدية»[١] ، وفي الثالث عشر من يونيو ١٩٨٢ ، توفيَ الملك خالد بن عبدالعزيز وانتقل الحكم إلى أخيه الملك فهد بن عبدالعزيز ، وبذلك يكون خامس الحكام الجدد في المنطقة .

المناخ

لم تهدأ حرارة صيف ١٩٨٢ ، حيث شهد شهر أغسطس هبوط مؤشر سوق الكويت الموازي للأوراق المالية (المناخ) بنسبة ٣٠٪ بسبب عجز كبار صناع السوق عن سداد شيكاتهم المؤجلة ، وقد أصيب المتداولون بالذعر الشديد من ضياع أموالهم فبدؤوا بإيداع شيكاتهم الآجلة في البنوك مما فاقم المشكلة ، وكانت النتيجة تراكم أكثر من ٢٨ ألف شيك مؤجل تصل قيمتها إلى أكثر من ٩٠ مليار دولار أمريكي ، وتعود ملكيتها إلى ما يقارب الستة آلاف مستثمر ، علماً بأن الناتج المحلي للكويت لم

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ٩-٢-٢٠٠٩ .

يتجاوز الـ ٣١ مليار دولار أمريكي في ذلك العام[1] ، وأمام هذه الأزمة الكبرى شن

---

(١) يلخص النائب السابق مشاري العنجري تطورات أزمة المناخ من البداية حتى النهاية في قصيدة عامية يقول فيها :

قالوا قبل طيحة المناخ ... فيه الكنوز مكدسة
أسهم خليجية وربيع ... ومقفلات مأسسة
بايع شاري بهالسهم ... نقدي ومُدد صبح ومسا
يالله الحقونا يالربع ... ربح وترف وفسفسة
كل من دخل سوق المناخ ... وصارت العقول مكلسة
هذا الطبيب والصيدلي ... وحتى الربع بالهندسة
ضابط كبير وشرطي ومدير ... وناظر هد المدرسة
وعيوز كبيرة محندبة ... ياية تجرها آنسة
حتى الوزير ويا الوكيل ... شغلهم محد يلمسه
راح البلد وين الحماة ... سبحان ربي يحرسه
وفي يوم خميس ما فيه ونيس ... صحا النايم من نعسه
ثارت بعارين المناخ ... والي يقربها ترفسه
صارت فلوسهم كلها ورق ... حق شاي الحليب تغمسه
راحت هوامير المناخ ... كل واحد راكب فرسه
حد للحكومة ينتخي ... والكل عضو في مجلسه
يالله الحقونا يالربع ... من هالبلا والغطرسة
وينج يا فتوى أم الصِيغ ... يا أم الحلول المعوكسة
دوري لنا حل للمشكلة ... نبي مواد ملبسة
أربع قوانين متوبكة ... تحمي الربع من الكوكسة
شالوا النيابة والقضاء ... وحطوا لهم مؤسسة
قالوا صغار مستثمرين ... وفيهم من التنك نفسة
يابوا لهم صندوق ضمان ... من الاحتياطي نترسه
بس البحر مايه غزير ... محد يعبره إلا ركزه
وهذي طامة ... ما يحلها إلا القدر عل وعسا

مجلس الأمة هجوماً كاسحاً على الحكومة وسياستها الرقابية للأسواق المالية ، وخصوصاً أن قرارات الحكومة اتسمت بالتخبط والتناقض والتأخير ، حيث بدأت بالتشدد في تأسيس الشركات وإيقاف البيع بالآجل أولاً ، ثم تأسيس الشركة الكويتية للمقاصة التي أصبحت مسؤولة عن حصر التزامات الدائنين والمدينين ومن ثم تصفيتها ومطالبة المدينين بالمتبقي منها ، أما الإجراء الأخير فكان تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دينار لضمان حقوق الدائنين ، وقد شهدت تلك العملية الكثير من التجاوزات والتنفيع للمتنفذين المقربين من السلطة[١] ، وهذا ما أثار حفيظة أعضاء المجلس لسنوات لاحقة[٢] .

حمد الحمد:

المضاربة في سوق المناخ ظاهرة تثير القلق

اذا استمرت الظاهرة فسيتحول الاقتصاد الكويتي الى مجرد ارقام



● حمد الحمد

تحذيرات مبكرة من الأزمة

وكم غني أصبح فقير   وصابته لوثة ووسوسة

والله يعيننا على إلي ياي   ترى الديون ما تنسى

ليش يا بلدنا إنتي جذي   فيك القوانين ما هي مقدسة

كله بسبب حكومتنا   ما يخلى شغلها من البربسة

(١) جاسم السعدون ، مناخ الأزمة وأزمة المناخ ، ص٧٧ .

(٢) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٧٧ .



رسم كاريكاتيري يسخر من الافراط في استخدام الشيكات المؤجلة في سوق المناخ

الوطن

مجلس الوزراء: ٦ اجراءات حاسمة لانهاء التشابك بين المحالين
تخفيض الديون الاصلية من ٩ الاف مليون الى ٢٠٠ مليون فقط
شركات الاستثمار تشتري الاسهم الكويتية المتداولة وصندوق لرهن الخليجية والمقفلة واخر لشراء العقارات

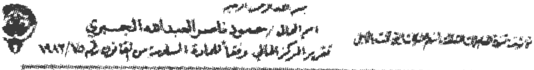
مؤسسة التسويات تلاحق الأموال المهربة والعقارات في الخارج عن طريق توكيلات عامة

جلسة برلمانية ساخنة لمناقشة أزمة السوق
الحكومة ترفض وقف فوائد البنوك عن المتعاملين
اقتراح لجنة تحقيق في شيكات المقاصة

٦٠٠ مليون دينار لدفع ديون غير المحالين للمحالين وتعويم السوق

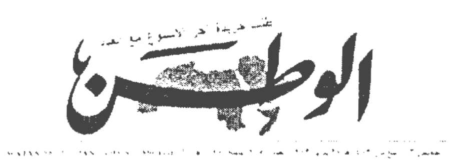
شركة مساهمة برأسمال ٣٠٠ مليون دينار لادارة العقارات والاسهم
سندات تحمل ٤٥ ٪ من موجودات المحالين قابلة للخصم





محاولات الحكومة لحل - أو لململة - أزمة «سوق المناخ»
(صحف وسنوات مختلفة)

وفي الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٢ ، صوّت المجلس على المقترحات الحكومية لتنقيح الدستور ، إلا أن الحكومة تراجعت عن موقفها بعد ارتفاع الضغط الشعبي ضد التنقيح والإصرار على التمسك بالصيغة الحالية لدستور ١٩٦٢[١] .



اللجنــة التشريعيــة تــرفض مشــروع تنقيــح الدستــور

رفض اللجنة التشريعية مشروع تنقيح الدستور
(الوطن الكويتية)

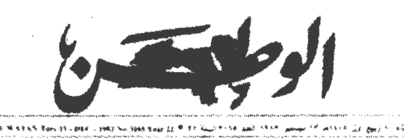
وفي العام ١٩٨٣ شهد الدخل القومي للكويت انخفاضاً حاداً بسبب انهيار أسعار النفط ، وفي الثالث والعشرين من أكتوبر شهدت الساحة اللبنانية أكبر عملية تفجيرية ضد القوات الأمريكية والفرنسية في لبنان ، وأدى هذا التفجير - الذي اتهمت فيه مجموعة موالية لإيران - إلى مقتل ٢٤١ جنديا أمريكيا و٥٨ جنديا فرنسيا ، وبعد أقل من شهرين على هذا الحادث شهدت الكويت سلسلة تفجيرات استهدفت السفارة الفرنسية والسفارة الأمريكية[٢] ومطار الكويت بالإضافة إلى مواقع حساسة أخرى .

---

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٠٦ .

(٢) نفذت هذه العمليات مجموعة شيعية من الجنسية العراقية واللبنانية والكويتية ، وكانت تهدف إلى وقف التسهيلات الكويتية المقدمة للعراق في حربه مع إيران ، أما قائد العملية فكان يُعرف باسم إلياس صعب واسمه الحقيقي يوسف بدر الدين .

نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٦٤ .



٧ انفجارات ملغمة باسطوانات الغاز تقتل ٤ وتجرح ٦٢

ولي العهد: جريمة جبانة لن تمر دون عقاب







- الانفجارات ضربت ٣ مصالح أميركية و٣ وطنية وسفارة فرنسا
- رئيس مجلس الامة: حافز للشعب ليلتف حول بعضه

تفجير السفارة الأمريكية والفرنسية

(الوطن الكويتية)

وفي العشرين من ديسمبر ١٩٨٣ ، أرسل الرئيس الأمريكي مبعوثه الخاص دونالد رامسفلد إلى الرئيس العراقي صدام حسين ، طلب رامسفلد من صدام المساعدة في مشروع أنابيب النفط بين العراق وميناء العقبة الأردني الذي تقوم به شركة بكتل الأمريكية ، أما صدام فطلب من الأمريكيين مساعدته في حربه ضد إيران ببيعه طائرات الهليوكبتر الحديثة وتزويده بخرائط الأقمار الاصطناعية الكاشفة لتحركات القوات الإيرانية ، وقد حاز الاتفاق موافقة الطرفين(1) .

حرب الناقلات وخطف الطائرات

وفي العام ١٩٨٤ ، ازدادت حدة توتر الحرب العراقية الإيرانية بسبب ضخامة الخسائر ، وبما أن الكويت كانت تتعامل مع الحرب بمبدأ «أنا وأخي ضد ابن عمي ومع

---

(1) Stephen Kinzer, RESET: Iran, Turkey, and America's future, Page121.

ابن عمي ضد الغريب»[1] فكان عليها تحمل تبعات هذا الموقف من خلال تلقي عدة ضربات إيرانية استهدفت ناقلات النفط الكويتية في مياه الخليج ، بدأت هذه الهجمات في مايو ١٩٨٤ بقصف الناقلتين «بحرة» و«أم قصبة» ، فوجهت الكويت اتهاماً رسمياً لإيران في الأمم المتحدة بقصف الناقلات ، وأعلنت الكويت استعدادها للدفاع عن مياهها وحدودها دون الاستعانة بالقوات الأجنبية .

لم ينجح تدويل القضية في توقف حرب الناقلات بشكل عام ، وقصف إيران للناقلات الكويتية بشكل خاص ، ففي يونيو تعرضت الناقلة الكويتية «كاظمة» للقصف من الجو ، وشهدت حرب الناقلات ضرب أكثر من ١٠٠ ناقلة من الطرفين ، وهذا ما دفع الكويت لعقد صفقات أسلحة مع بريطانيا والاتحاد السوفييتي .

ومع دخول شهر سبتمبر ١٩٨٤ ، أعلن السفير العراقي في الكويت عن توقف العراق عن المطالبة بجزيرتي وربة وبوبيان ، وفي الشهر نفسه تعرض رئيس تحرير جريدة الأنباء الكويتية لمحاولة اغتيال فاشلة ، ومع بداية شهر ديسمبر تعرضت الطائرة الكويتية «كاظمة» للخطف أثناء رحلتها إلى كراتشي وتم إنزالها في مطار «مهرآباد» الإيراني لمدة ستة أيام ، قتل الخاطفون اثنين من المسافرين الذين يحملون الجواز الأمريكي ، وكانت مطالبهم تتلخص بالإفراج على المتهمين في تفجيرات عام ١٩٨٣ المحكوم على ٦ منهم بالإعدام ، والسجن المؤبد لسبعة والبراءة للبقية ، إلا أن الكويت لم ترضخ لهذه المطالبات فـ استسلم الخاطفون في اليوم السادس واقتحمت القوات الإيرانية الطائرة للإفراج عن الرهائن[2] .

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١٠-١-٢٠١١ .

(٢) نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص١٦٩ .

السياسة

لاول مرة منذ الحرب العراقية - الايرانية

صاروخ من طائرة مجهولة يصيب الباخرة الكويتية «ام قصبة»

جلسة طارئة لمجلس الوزراء اليوم وصباح الاحمد يعلن استمرار التعليق

القصف الجوي المجهول يصيب ثاني ناقلة نفط كويتية

حملة دبلوماسية كويتية لاطلاع القادة العرب على الوضع الخطر

الكويت : خطر شديد في الخليج يهدد العرب والعالم كله

ما يهمنا حرية مرور النفط مصدر رزقنا وايقاف الحرب بين الاشقاء

اعتداء ايراني جديد على الكويت

صاروخ "سيلكوورم" يصيب محطة تحميل الناقلات العملاقة في الاحمدي

الدفاع : بدأنا باتخاذ إجراءات للتعامل مع هذه الصواريخ

سفن حربية اميركية ترافق الناقلات في الخليج

مجلس الأمن يدين الاعتداءات الإيرانية

صباح الاحمد يشيد بالقرار ويدعو لتنفيذه
بغداد تتوقع هجوما يوم الثلاثاء
وتتخذ ترتيبات لردع أي عمل ضد دول الخليج

اول ناقلة تجارية ترفع العلم الاميركي تصاب في الخليج

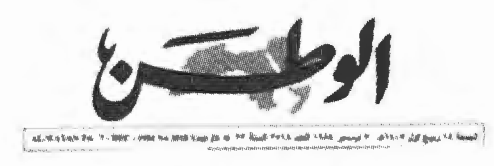
لغم بحري خرق هدوء الربع الأخير من رحلة "بريدجتون"

الكويت : نأمل ألا يكون الحادث عقبة أمام تدفق النفط

واشنطن : لن نرد حاليا وسنواصل خطة المواكبة والرحلة الثانية تنطلق ٦ اغسطس

صاروخ ايراني على الكويت اصاب ناقلة نفط داخل المياه الاقليمية

حرب الناقلات ورفع العلم الأمريكي
(صحف وسنوات مختلفة)



يوم دموي ومفاوضات صعبة مع خاطفي «كاظمة»

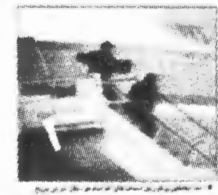
القراصنة قتلوا ٤ ركاب وقطعوا اصبع سعودي وطعنوا نبيل بالبلطة
الافراج عن ٣٠ رهينة واتصالات كويتية مكثفة مع سوريا وايران

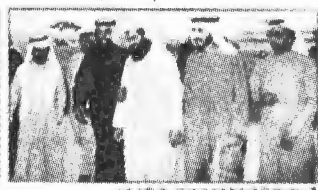
الركاب الكويتيون وطاقم "كاظمة" يعودون من طهران ظهر اليوم

القراصنة اطفأوا سجائرهم في وجوه واجسام الرهائن
واستخدموا الرصاص الفارغ والكاتش أب للايهام بقتل المسلم والمهنا

مجلس الوزراء شاكرا ومهنئا ومعزيا: نأمل الا يمر شعب بمثل هذه التجربة المؤلمة

انتهت المسرحية بعد ٦ ايام من الرعب المجنون
بيان ايراني عن اقتحام «كاظمة» واستسلام الخاطفين وانقاذ الرهائن







اختطاف الطائرة «كاظمة» واقتحام القوات الإيرانية لتحرير الرهائن
(الوطن الكويتية)

مجلس ١٩٨٥

مع بداية العام ١٩٨٥ ، كانت الكويت تستعد لانتخابات مجلس الأمة السادس في العشرين من فبراير القادم ، وقد ترشح لهذه الانتخابات ٢٦٥ مرشحا وهو عدد قليل نسبيا مقارنة بالانتخابات السابقة ، إلا أن نسبة المشاركة في التصويت ارتفعت إلى ٨٥٪ ، أما نسبة التغيير في تشكيلة المجلس فوصلت إلى ٥٦٪ كان أبرزها غياب رئيس مجلس الأمة السابق محمد يوسف العدساني .

شهد هذا المجلس عودة قوية لتيارات المعارضة التقليدية من القوميين والتجار والمستقلين بالإضافة إلى التيار الإسلامي بشقيه السني والشيعي ، وتعاون النواب

على اختيار أحمد السعدون لرئاسة المجلس . وفي الثالث من مارس ١٩٨٥ تم الإعلان عن التشكيلة الوزارية الجديدة برئاسة الشيخ سعد العبدالله وغياب الشيخ جابر العلي ، كان من الواضح أن أوضاع هذه الحكومة لن تكون بأفضل حالاتها حيث قدم وزير الشؤون الاجتماعية والعمل يوسف النصف استقالته منها بعد أقل من شهر من تشكيلها ، أيضاً شكلت عودة وزير العدل والشؤون القانونية الشيخ سلمان الدعيج الصباح سبباً لبداية التوتر في العلاقة بين الحكومة والنواب[١] .

ومنذ اليوم الأول لانعقاد المجلس شن النواب هجوماً قاسياً على الحكومة بسبب تعاملها السيئ مع أزمة المناخ[٢] والتلاعبات التي قامت بها أطراف حكومية تحت مظلة «حل الأزمة» ، وفي الثالث والعشرين من أبريل ١٩٨٥ شهدت الكويت محاولة اغتيال فاشلة لرئيس تحرير جريدة «السياسة» أحمد الجارالله ، وقد أصابته ست رصاصات لكنه نجا من الموت بأعجوبة ، ودارت الاتهامات حول مجموعة فلسطينية ترتبط بسوريا التي دأب الجارالله على انتقادها[٣] .

وفي الثلاثين من الشهر نفسه استجوب النواب أحمد الربعي ومبارك الدويلة وحمد الجوعان[٤] وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج بسبب سوء إدارته لملف أزمة المناخ واستفادته غير المشروعة منها ، ورغم محاولات الوزير للدفاع عن نفسه ومحاولات رئيس الوزراء المستميتة في حمايته من طرح الثقة إلا أن ٣٣ نائباً أعلنوا عن نيتهم لحجب الثقة عنه مما اضطره للاستقالة من الحكومة[٥] ، وبهذا تلقت الحكومة الضربة الثانية بعد شهرين من انعقاد المجلس .

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٨٥ ص٨٧ .

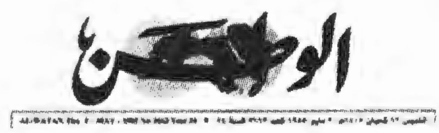
(٢) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٧٩ .

(٣) ينتمي منفذ العملية إلى مجموعة أبو نضال الفلسطينية وكان أهم أسبابها ترويج الجارالله في مقالاته للسلام مع إسرائيل ودعم الأردن .

نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٠٥ .

(٤) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولا يمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٥-٢-٢٠٠٩ .

(٥) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٨٧ .



٣٣ نائبا يحجبون الثقة عن سلمان الدعيج الثلاثاء

هل يستقيل وزير العدل؟

في جلسة استمرت حتى الخامسة وتخللتها استراحتان

مجلس الامة يستجوب وزير العدل في شيكين لولده القاصر

عشرة نواب يلتمسون طلب سحب الثقة من الوزير بعد سماع اقواله



استجواب وزير العدل الشيخ سلمان الدعيج الصباح
(الوطن الكويتية)

اليد الآثمة

وفي التاسعة والربع من صباح يوم الأحد الخامس والعشرين من مايو ١٩٨٥ ، وبينما كان أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح متوجهاً كعادته إلى مكتبه في قصر «السيف» ، اخترقت سيارة موكبه لتنفجر فيه متسببة بتهشم سيارة الأمير واستشهاد اثنين من مرافقيه[١] ، وبالرغم من قوة الانفجار وتسببه بوجود حفرة في

---

(١) نفذ هذه العملية مجموعة عراقية شيعية تنتمي إلى «منظمة الجهاد الإسلامي» المعارضة للحكم في العراق ، وهذا ما دفعهم للانتقام من الكويت الداعمة للعراق في حربها مع إيران .
نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٢٨ .

الشارع يصل عمقها إلى المتر والنصف إلا أن سمو الأمير لم يصب بأي إصابات بليغة(١) .

دانت حكومة الكويت هذا الحادث ، واتخذ مجلس الأمة موقفاً مماثلاً لمواجهة من يحاول التعدي على أمن الكويت واستقرارها ، إلا أن هذا الانسجام لم يدم طويلاً ، ففي جلسة الخامس عشر من يونيو عاد النواب لمهاجمة الحكومة وخصوصاً وزير المالية جاسم الخرافي ، وقد «وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق برلمانية لتقصي الحقائق في موضوع القرض المقدر بـ ١٥٠ مليون دينار ، الذي قدمته البنوك التجارية ، بطلب من وزير المالية ، ليصرف على دفعات إلى المدينين من غير الحالين

---

(١) علماً بأن تقريرا بريطانيا سابقا كان قد حذّر من «مواقع خطر على الأمير ، الذي يمكن أن يتعرض لأي اعتداء خلال توجهه من قصر الحكم إلى منزله ، أو خلال ذهابه صباحاً إلى قصر دسمان (. . .) وفي مواعيد محددة تقريباً .

وأشار إلى أنه أحياناً لا يتم تفتيش من يدخل ديوان الأمير من شخصيات وحتى من مواطنين عاديين ، ما يمثل خطراً كبيراً في هذه الحالات .

ونبه إلى الأخطار المتمثلة في زوار المجلس (الديوانية) ، حيث يستقبل زواره لمدة ساعة يومياً .

ومن بين ما خلص إليه التقرير أن بعثة أولية زارت قصر الحكم ، عبرت قرب اجتماع للحكومة ولم تجد عليها أي حراسة ، كما أن عدداً من البعثات الأمنية التي زارت الكويت ودخلت قصر دسمان تحدثت عن فقدان الترتيبات الأمنية المناسبة .

وشدد التقرير على أن سير روبرت ماركس (لم يذكر صفته) ، كتب تقريراً رفع فيه توصيات تناولت كيفية حماية الأمير من أخطار محتملة . . . لكن الجانب الكويتي تجاهل ما ورد فيه .

وتحدث كاتب التقرير عن زيارة إلى معسكر مجموعة التدخل في الشرطة الكويتية قرب مطار الكويت ، وكيف أن الفوضى تعمّه وعدم الانضباط واضح فيه ، وكيف أن السلاح غير محروس ولا وجود للضابط المناوب في موقعه أو أنه لا يرتدي زيه الرسمي» .

«ولاحظ التقرير عدم وجود أي تنسيق خلال الأزمات السابقة التي شهدت أحداثاً إرهابية وكان الدور الرئيسي في معالجة الموضوع يتم عبر قرارات شخصية للشيخ سعد ، من دون الاتكال على أي معلومات أو تقارير تُرفع إليه سوى من بعض الضباط الهواة الذين يقرأون تقارير ترفعها إليهم أجهزة استخبارات صديقة وتدفع الكويت ثمنها مبالغ باهظة»

(١) جريدة القبس الكويتية ، «وثائق الأرشيف البريطاني» ، رائد الخمار ، ١-٢-٢٠٠٩ .

لتغطية ديون المحالين في أزمة سوق المناخ» ، وفي جلسة السادس من يوليو فتح الأعضاء نيرانهم على القطاع النفطي واتهموا قياداته بتبديد أموال الشعب من «خلال عمليات شراء وصفقات مالية لا تحقق عوائد ، ولا تعتمد على جدوى اقتصادية ، وكشف النواب الصفقات المشبوهة والتجاوزات والعمولات التي تصل إلى عشرات الملايين وبعضها إلى المليارات»[1] .

وفي يوم الخميس ، الحادي عشر من يوليو ١٩٨٥ ، صُعقت الكويت بدَويّ انفجارين كبيرين استهدفا المقهى الشعبي الموجود بالقرب من البحر في منطقة السالمية ، والمقهى الآخر في منطقة الشرق ، وقد راح ضحية هذه العملية الإرهابية ١١ قتيلاً و٨٩ جريحاً من المدنيين والأطفال الأبرياء ، واتخذت الحكومة إجراءات مشددة بعدها ورحّلت أكثر من ٤٠٠٠ شخص من الكويت[2] .

ومع دخول شهر سبتمبر من العام ١٩٨٥ ، وصلت العلاقات الكويتية الإيرانية إلى ذروة التوتر جراء اتهام إيران للكويت بمساعدة العراق في الحرب ، رفضت الكويت هذا الاتهام وأصرت على عدم رغبتها في دخول الحرب إلا إن كانت مضطرة لذلك ، وفي الرابع من سبتمبر صادرت إيران سفينة «الوطية» الكويتية ، وفي الثاني عشر من نفس الشهر اعترضت البحرية الإيرانية سفينة «القرين» الكويتية ، ثم احتجزت أخرى في الخامس عشر من نفس الشهر ، وفي الخامس والعشرين من نوفمبر ، صادرت البحرية الإيرانية السفينة الكويتية «ابن البيطار» ، وبعد ذلك بشهر اعتدت القوات الإيرانية على السفينة الكويتية «كاظمة» .

الكويت باقية وما عداها زائل

هكذا كانت الكويت تدور في دوامة من الصراعات الخارجية والداخلية ، ومع بداية العام ١٩٨٦ ، تواصل التصعيد النيابي ضد الحكومة ووافق المجلس على انتداب النائب حمد الجوعان للاطلاع والتحقيق في ملفات البنك المركزي للكشف عن

---

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٧٩ ص١٦٨ .

(٢) نفذت هذه العمليات عناصر تابعة إلى مجموعة أبو نضال الفلسطينية .

نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢١٠ .

الرأي العام



...نا.. فداؤك الكويت

ولي العهد: لن نخضع للتهديد والابتزاز

محاول اغتيال سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح
(الرأي العام الكويتية)



الوطن

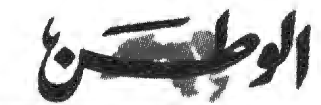
الخميس الأسود

جريمتا تفجير بالمقاهي الشعبية في الشرق والسالمية

تأكيد من مجلس الوزراء : لاتغيير في موقف الكويت الثابت

فجر اليوم : القتلى ١١ والجرحى ٨٩ • طوارىء في الصحة واغلاق المطار امام المغادرين

تفجير المقاهي الشعبية
(الوطن الكويتية)



داعيا مجلس الامن لتطبيق ميثاق الامم المتحدة



صباح الاحمد: اعتداءات ايران تهدد السلام العالمي

لم تلجأ للمجلس خوفا او ضعفا وانما عن ايمان في حل المشاكل بالحوار

في كلمة الكويت امام الجمعية العامة للامم المتحدة

صباح الاحمد: ايران حولت الخليج الى بؤرة توتر قابلة للاشتعال حريصون على ابقاء المنطقة بعيدة عن صراعات القوى الكبرى

نائب رئيس الوزراء وصل الى لندن في نهاية جولته الاوروبية

صباح الاحمد يطالب بمقاطعة ايران دوليا حتى تفكر الف مرة قبل ان تستمر في الحرب



متوقعا انعقاد القمة العربية قبل نهاية العام

صباح الاحمد: حان الوقت لمعاقبة إيران



صباح الاحمد: الكويت تدعم العراق علنا



توتر العلاقات الكويتية الإيرانية على خلفية دعم الكويت للعراق وحرب الناقلات
(صحف وسنوات مختلفة)

الرأي العام

سالم الصباح للاميركيين في واشنطن :

حلوا عن سمانا وحلوا عن بحرنا

الخليج برميل بارود والحل اللبناني خلال عام



وزير الدفاع: لن نوقع أي اتفاق لمنح قواعد وتسهيلات عسكرية

قوة درع الجزيرة مستعدة للدفاع عن دول مجلس التعاون

الكويت لن تطلب مساعدات اميركية

وسنشتري السلاح من اي مكان

دول التعاون: حصار نفطنا

يعني اعلان الحرب علينا



«الكويت ترفض القواعد الاجنبية وحوارنا مع طهران لم ينقطع»

صباح الاحمد: لا نطلب الحرب لكننا مستعدون لحماية ممتلكاتنا

خطة عسكرية خليجية لمواجهة الاعتداءات الايرانية

صباح الأحمد: الكويت ليست بحاجة إلى قوات خارجية للدفاع عنها

رفض الكويت فكرة الاستعانة بالحماية الأجنبية في البداية

(صحف وسنوات مختلفة)

المستفيدين من عقود مؤسسة التسويات ، إلا أن الحكومة عارضت هذا الطلب بحجة سرية المعلومات ، ومع إصرار المجلس على طلبه ، قامت الحكومة باللجوء إلى المحكمة الدستورية لحل هذا الخلاف ، فجاء رد المحكمة بالآتي :

«قررت المحكمة أن حق مجلس الأمة في إجراء تحقيق نيابي ، على مقتضى المادة (١١٤) من الدستور ، يشمل أي موضوع مما يدخل في اختصاصه التشريعي أو الرقابي ، ولو كان حاصلا في عهد وزارة أو مجلس نيابي سابقين ، وليس بلازم أن يكون الإجراء عن واقعة محددة ، وإنما يكفي أن يكون موضوعا محدداً واضح المعالم ، وما يجري فيه التحقيق من قيام البنك المركزي بالأعمال الموكلة إليه يقتضي اطلاع العضو المنتدب للتحقيق على كافة الوثائق والأوراق والبيانات دون التعرض لما فيه مساس بأسماء أصحاب المراكز المالية والتسهيلات الائتمانية من عملاء البنك والبنوك الأخرى ، أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين» .

بعد صدور الحكم تم تحديد موعد قيام الجوعان بهذه المهمة في الخامس من يوليو القادم ، وفي الخامس عشر من أبريل «وافق المجلس على إحالة وزير المالية (جاسم الخرافي) إلى النيابة العامة ، لعدم إدلائه بالبيانات التي طلبتها اللجنة المشكلة من المجلس للتحقيق في قرض الـ ١٥٠ مليون دينار»[1] ، ووصل الصدام بين الحكومة والمجلس إلى ذروته في السابع والعشرين من مايو ، بعد انسحاب رئيس المجلس برفقة ٢٣ نائباً من جلسة «استقلال القضاء» بسبب إصرار الحكومة على تحويلها إلى جلسة سرية .

وفي السابع عشر من يونيو ١٩٨٦ ، عادت يد الإرهاب لتعبث بالكويت ، فشهدت مجمعات النفط في منطقتي الأحمدي والمقوع عدة تفجيرات نفذها - على غير العادة - مواطنون كويتيون من الشيعة المتعاطفين مع إيران والمعترضين على المساعدات الكويتية للعراق ، تسببت هذه الأحداث وما تبعها من حملة اعتقالات ومطاردات في انتشار جو من التخوين والتمييز ضد الشيعة في الكويت ، وهذا ما أوقعهم في دائرة الاتهام الدائم بالخيانة والولاء الخارجي[2] .

---

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٨٠ ص١٨١ .

(٢) نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ٢٤١ .

أصدر مجلس الأمة بياناً يدين فيه الأعمال الإرهابية ، إلا أنه دان الحكومة وأجهزتها الأمنية أيضاً ، بسبب عجزها عن التصدي لهذه الأعمال ومنع تكرارها ، لم تتقبل الحكومة هذا البيان وهددت بالانسحاب من الجلسة ، فوافق المجلس على إعادة صياغة البيان ، إلا أن مجموعة من النواب تمسكت بإدانة الحكومة[1] ، بل إن المجلس لم يمهل الحكومة مزيداً من الوقت لتلتقط أنفاسها ، فأعلن مجموعة من النواب عن تقديم جملة من الاستجوابات حسب الجدول الآتي :

التاريخ	الوزير	مقدم الاستجواب	السبب
٢١-٦-١٩٨٦	عيسى المزيدي - المواصلات	أحمد باقر محمد المرشد فيصل الصانع	عدم تزويد المجلس بأسماء المشتركين في الخدمة الهاتفية والتفرقة في التعامل بين المشتركين
٢١-٦-١٩٨٦	جاسم الخرافي - المالية	سامي المنيس ناصر البناي خميس عقاب	سوء التعامل مع أزمة المناخ والتنفيع الذي صاحب حلها
٢٢-٦-١٩٨٦	علي الخليفة الصباح - النفط	جاسم القطامي مشاري العنجري د . عبدالله النفيسي	أمن وسلامة المنشآت النفطية وسرقة مخططات المواقع النفطية
٢٤-٦-١٩٨٦	د . حسن الإبراهيم - التربية	راشد الحجيلان أحمد الشريعان مبارك الدويلة	حجب معلومات ومخالفات في التعيينات

لم تجد الحكومة مفراً من هذه الاستجوابات ، فتقدمت باستقالتها في الثاني من يوليو ١٩٨٦ ، وفي ظهيرة اليوم التالي أصدر الديوان الأميري أمراً أميرياً بحل مجلس الأمة وتعطيل بعض مواد الدستور في كلمة نصت على الآتي :

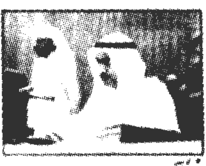
---

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٤٩ .

جلسة فريدة من نوعها شهدت حدثا مميزا

انسحاب ٢٤ نائبا احتجاجا على طلب الحكومة عقد الجلسة سرية

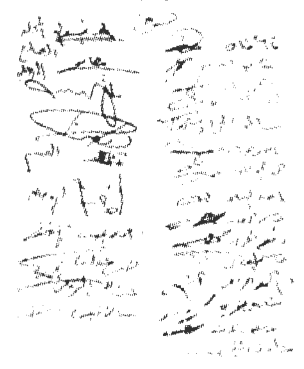
الرئيس ونائبه انسحبا بعد ان تحدثا حول الطلب وترأس الجلسة امين السر



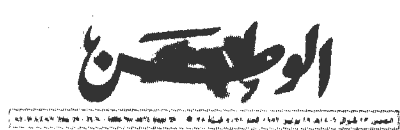





لن نشارك في مناقشة القوانين بعيدا عن رقابة الامة



انسحاب النواب اعتراضاً على طلب الحكومة تحويل الجلسة إلى سرية
(الوطن الكويتية)



وزير النفط : الحرائق نتجت عن انفجارات ولا صحة للقصف الجوي

٣ إنفجارات في مجمعين بالأحمدي وبئر نفطي بالمقوع

فرق الاطفاء ما زالت تكافح النيران وامدادات الكهرباء والماء لن تتأثر

اجتماع طارئ لمجلس الوزراء والتحريات تؤكد التخريب المتعمد

ولي العهد : الأعمال الاجرامية لن تؤثر على سياستنا النفطية

وزير النفط : الانفجارات خمسة ووقعت في ٤ منشآت

الزعماء العرب يتصلون مؤكدين وقوفهم مع الكويت

سمو الأمير : ما حدث عمل تخريبي محدود ولن يعوق الكويت عن مواصلة مسيرتها

- "خربطة" شاملة في شركة النفط تتناول المناصب القيادية
- اين صمامات العزل الذاتي.. وكيف تم اخماد الحريق؟
- السر وراء اختفاء خرائط منطقة العمليات التخريبية من البلدية

انفجارات المجمعات النفطية

(صحف مختلفة)

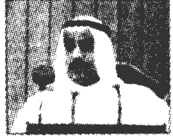
الرأي العام

٥ من حزب الدعوة و ٢ من جماعة ابو نضال

اعتقال مرتكبي الأعمال الإرهابية والتخريبية

في حوادث الاعتداء على موكب الأمير والمقاهي الشعبية ورئيس تحرير السياسة

وزير الداخلية : اعتقال مشبوهين واكتشاف عبوات في عدة مناطق



مجلس الامة استنكر الاعتداءات الآثمة على منشآت النفط وادان مرتكبيها ومن يقف وراءهم في بيان مشترك

التفجيرات تحول الجلسة الى محاكمة قاسية للحكومة

الحكومة تهاجم المجلس في النقاش وتتصلب عند «البيان» مهددة بالانسحاب

الحكومة رفضت بيانا من النواب يدين الاجهزة لعجزها عن المواجهة ومنع تكرار جرائم التفجيرات

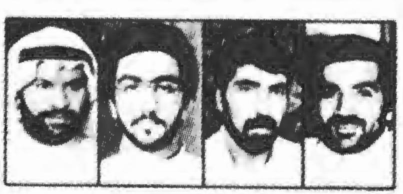
إدانة المجلس للحكومة رغم تمكنها من اعتقال مرتكبي الأعمال الإرهابية

(صحف مختلفة)



أمن الدولة: برأت ١١ وحبست ٢٢ بقضية التخريب وقلب النظام

احفظ هذه الوجوه جيداً ٠٠ وابلغ عنها فورا



حبيب شعبان علي غضنفري ـ عبد الرحيم اسماعيل محمد علي ـ باسل حسين الدشتي ـ عبدالكريم جمعة عبدالله حسين .

احفظ هذه الوجوه جيداً ، فهي لعناصر التخريب التي هزت هذه الأرض الآمنة وحاولت زرع التفجيرات في منشآتها النفطية . احفظ هذه الوجوه جيداً وابلغ اجهزة الامن فوراً اذا كانت لديك معلومات عن اماكن وجودها ، فهي للهاربين من يد العدالة المطلوبين للقصاص جزاء ما اقترفت ايديهم الآثمة وهم :

١ ـ حبيب شعبان حاجي علي غضنفري .

٢ ـ عبدالرحيم اسماعيل محمد علي عبد الرحيم .

٣ ـ عبدالكريم جمعة عبدالله حسين

٤ ـ باسل حسين الدشتي .

اذا توفرت لديك اية معلومات عن هؤلاء الجناة الفارين فاتصل بالهواتف التالية : ٢٤٨١٨٦٠ ـ ٢٤٢٧٨٩٠ ، او اقرب مخفر او دورية شرطة .

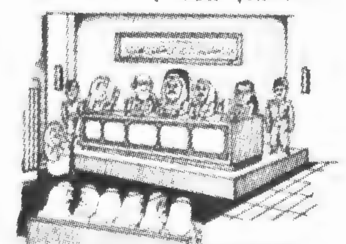
«الانباء»

قررت عقد بقية جلساتها سرية

أمن الدولة بدأت النظر في قضيتي المنشورات والتحريض على قلب نظام الحكم والتجمهر

اتهام المجموعة الثانية بتسهيل هرب المجرم (غضنفري)

١٤ متهما بينهم هاربان ومتهم مشترك بالقضيتين



قضية التفجيرات: ٦ اعدامات و٧ مؤبدات و٥ براءات

هذه اسباب الاعدام .. واسباب البراءة



أتباع المذهب الشيعي ، المتهم الأساسي في أغلب قضايا التفجيرات

(صحف مختلفة ، سنوات مختلفة)

بسم الله الرحمن الرحيم

فقد شاءت إرادة العلي القدير أن نحمل المسؤولية عن هذا الوطن العزيز ، عاهدنا الله وعاهدنا المواطنين أن نعمل على حفظ الكويت من كل سوء .

ولقد تعرضت البلاد لمحن متعددة وظروف قاسية لم يسبق أن مرت بمثلها مجتمعة من قبل ، فتعرض أمنها إلى مؤامرات خارجية شرسة هددت الأرواح وكادت أن تدمر ثروات هذا الوطن ومصدر رزقه ، وكادت نيران الحرب المستعرة بين جارتيها المسلمتين أن تصل إلى حدودها ، وواجهت أزمة اقتصادية شديدة وبدلاً من أن تتضافر الجهود وتتعاون كل الأطراف لاحتواء هذه الأزمات تفرقت الكلمة وانقسم الرأي وظهرت تكتلات وأحزاب أدت إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتعطيل الأعمال حتى تعذر على مجلس الوزراء الاستمرار في مهمته .

ولما كانت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لن ينقذها منها إلا عمل حاسم وجاد ، ولما كانت المؤامرات الإجرامية التي يتعرض لها الوطن لن يوقفها إلا اليقظة التامة والاستعداد الكامل والوحدة الوطنية الشاملة .

ولما كانت ظروف المنطقة تتميز بالحرج وتحيطها ملابسات دقيقة وخطرة ولما كان استمرار الوضع على ما هو عليه سيعرض الكويت إلى ما خشيناه ونخشاه من نتائج غير محمودة .

ولما كانت الحرية والشورى نبت أصيل نما وازدهر منذ نشأت الكويت وكانت الكويت هي الأصل وهي الهدف وهي الباقية أما ما عداها فهو زائل ومتغير وفقا لحاجاتها ومصالحها . فإن استمرار الحياة النيابية بهذه الروح وفي هذه الظروف يعرض الوحدة الوطنية لانقسام محقق ويلحق بمصالح البلاد العليا خطراً داهما لذلك رأينا حرصاً على سلامة واستقرار الكويت أن نوقف أعمال مجلس الأمة ، وأصدرنا بذلك الأمر الآتي نصه :

مادة أولى : يحل مجلس الأمة ، ويوقف العمل بأحكام المواد ٥٦ فقرة (٣) و١٠٧ و١٧٤ و١٨١ من الدستور الصادر في ١١ من نوفمبر ١٩٦٢م .

مادة ثانية : يتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة بموجب الدستور .

مادة ثالثة : تصدر القوانين بمراسيم أميرية ويجوز عند الضرورة إصدارها بأوامر أميرية .

مادة رابعة : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا الأمر ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

نحن الموقعون أدناه

لوحظ اختلاف هذا الحل عن حل عام ١٩٧٦ بعدم احتوائه على مدة زمنية محددة لعودة المجلس والعمل بالدستور ، أيضاً أصدر الأمير أمراً أميرياً بتعديل بعض أحكام قانون المطبوعات كان أبرزها حضر نشر أي إعلان «غير تجاري» بغير موافقة مسبقة من وزارة الإعلام وأحقية الوزارة في إخضاع وسائل الإعلام للرقابة المسبقة .



القبس تكشف تفاصيل قرض الـ ١٥٠ مليون دينار الذي وزع بلا ضمانات

مجلس الامة يرفض ميزانية البنك المركزي ويشكل لجنة تحقيق برلمانية

مواجهة بين ديوان المحاسبة ووزير المالية

هل يتحول النقاش إلى استجواب أكثر من وزير ؟

المحكمة الدستورية تؤيد مجلس الأمة في المادة ١١١ والحكومة في المادة ١٧٣

إقرار حق النائب المنتدب بالاطلاع على كافة وثائق البنك المركزي

لمجلس الأمة الحق في الرقابة على عقد مؤسسة التسويات ومعرفة أسماء المستفيدين

مشروع قانون لتقصي الحقائق حول ازمة المناخ ..

تكليف النائب العام بالتحقيق في الازمة ومنحه صلاحيات واسعة لاعداد تقرير شامل عنها خلال ثلاثة اشهر



نواب مجلس ١٩٨٥ يفتحون ملفات أزمة «سوق المناخ» ويحكمون الخناق على الحكومة

(صحف وسنوات مختلفة)





تصفية ١٧ مقفلة و٣ شركات مساهمة وتعديل هياكل ٢٠ شركة

وزير المالية: تسوية المقفلات تنجز الشهر المقبل

• نعيد النظر بتثمين العقارات ولن نستأجر الشقق الخالية

• الحكومة ماضية بتنفيذ الحلول لكافة المشكلات الاقتصادية

الوطن تنشر تقرير وزير المالية عن معالجة المشاكل الاقتصادية

١٧٥ مليون دينار لتصفية ٢٣ مقفلة و٤٠ مليوناً لتصفية ٨ خليجيات

لاخوف من حدوث أثر تضخمي والبنوك ستستفيد والأولوية لدفع المديونيات

برنامج تسوية المديونيات يحقق توجيهات الأمير

الخرافي: تسييل الأصول لن يؤثر على أسعار السوق

التنفيذ يبدأ أوائل الشهر المقبل والبنك المركزي يحدد الدعم والاسترداد

وزير المالية يرد في بيان على ديوان المحاسبة

٤ قرارات صدرت من الحكومة السابقة بموجب التفويض التشريعي للائحة الصندوق



وزير المالية: انا متألم على فقدان الكثير من الاخلاقيات ومستعد لاحالة الموضوع للنيابة

محاولات وزير المالية للرد على اتهامات النواب
(صحف مختلفة)

الوطن

للمرة الثانية في تاريخ الحياة النيابية في البلاد

أمر أميري بحل مجلس الأمة

قبول استقالة الحكومة وتكليف سعد العبدالله بتشكيل حكومة جديدة

سمو الأمير : أيام تاريخية في حياة الأمم ونعيش الآن يوماً منها



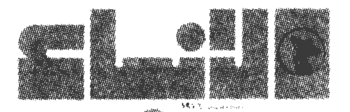
سمو الأمير قبل استقالة الحكومة

ولي العهد : الوزراء قدموا استقالاتهم بسبب تعذر التعاون مع مجلس الأمة

تعديل بعض أحكام قانون المطبوعات

تعطيل الصحف بقرار وزاري ورقيب في كل صحيفة

أمر الأمير بحل مجلس الأمة وتعطيل بعض مواد الدستور
(الوطن الكويتية)



حل مجلس الأمة وتكليف الشيخ سعد بتشكيل حكومة جديدة

تعطيل بعض مواد الدستور وتعديل قانون المطبوعات وفرض الرقابة على الصحف

الأمير : لن نتخلى عن مسيرتنا النيابية بما يكفل المحافظة على الكويت وشعبها



القرار الكويتي لم يخفض الجبين لأي جهة أو جماعة أو دولة وسيظل نابعاً من مصالح الشعب الكويتي وإرادته

أمر أميري بحل مجلس الأمة وتعطيل بعض مواد الدستور وفرض رقابة مسبقة على الصحف
(الأنباء الكويتية)

وفي اليوم التالي لصدور هذا الأمر ، أرسلت وزارة الإعلام رقيباً حكومياً إلى كافة المؤسسات الإعلامية ، وكان الرقيب يمنع أي ذكر لمجلس الأمة أو الديموقراطية أو حتى الأخبار الاجتماعية لأعضاء مجلس ١٩٨٥ ، وهكذا عادت الكويت إلى أجواء القمع المصاحبة لحل مجلس ١٩٧٥ ، وفي الثاني عشر من يوليو تم الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة مكونة من واحد وعشرين وزيراً ، كانت هذه إشارة واضحة من السلطة على عدم نيتها الالتزام بالدستور الذي حدد عدد الوزراء بستة عشر وزيراً[(١)] .

جاء رد أعضاء المجلس المنحل بعد ثلاثة أيام من تشكيل الحكومة ، فأصدر ٣٢ نائباً بياناً يعلنون فيه استقبالهم للمواطنين في دواوينهم الخاصة ، واستمرار مناشدتهم للسلطة بإعادة العمل بالدستور وعودة المجلس للانعقاد ، لم تستجب السلطة لهذا البيان فكرر ٢٦ نائباً المحاولة مرة أخرى بعد مرور شهرين على الحل مطالبينها بتطبيق المادة ١٠٧ من الدستور التي تنص على :

«إذا حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل . فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن»[(٢)] .

تكرر عدم استجابة السلطة لهذا الطلب أيضاً ، فقرر الأعضاء تكليف الدكتور أحمد الخطيب بإرسال مذكرة إلى الديوان الأميري ، لكن هذه الطريقة لم تنجح أيضاً ، وبهذا أصبحت الفجوة تتسع بين السلطة والمطالبين بعودة العمل بالدستور .

جرى كل ذلك وسفن الكويت تتعرض لسلسلة من الاعتداءات الإيرانية بسبب موقفها المؤيد للعراق[(٣)] ، أيضاً كشفت التحقيقات عن ضلوع مواطنين كويتيين – من الشيعة – في التفجيرات النفطية الأخيرة ، وعند محاولة قوات الأمن إلقاء القبض عليهم ، قام أهالي المتهمين بالتصدي للقوات والتصادم معها مما أسفر عن عدة

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٦-٢-٢٠٠٩ .

(٢) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٩-٢-٢٠٠٩ .

(٣) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ - ١٩٩٠ ، ص١٤٥ .

اعتقالات وإصابات جديدة[1] ، وفي الأول من مارس١٩٨٧ ، استقبلت الكويت وفداً إيرانياً جاء للتفاهم حول موقف الكويت من الحرب ، لكن هذا التفاهم لم يأت بنتيجة إيجابية ، مما أجبر الكويت على الموافقة على التدخل الأجنبي في المنطقة ، وقامت بتأجير بعض الناقلات السوفييتية ورفعت العلم الأمريكي[2] على ناقلاتها الأخرى .

بعد ذلك أعلنت إيران أن «الكويت هي الحليف الوحيد للعراق في الخليج»[3] ، وأن دول الخليج الأخرى لم تعلن رسمياً عن تقديمها المساعدة للعراق ، فقام متظاهرون إيرانيون باقتحام السفارة الكويتية في طهران بالتزامن مع مصادرة إيران لسفينة كويتية ، مما دفع الكويت إلى طرد ٥ دبلوماسيين إيرانيين وتقديم شكوى رسمية للأمم المتحدة ، إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح في وقف الاعتداءات الإيرانية التي استمرت حتى نهاية العام ١٩٨٧ .

ومع دخول العام ١٩٨٨ عاد النشاط لمجموعة نواب الـ ٣٢ فقرروا استغلال أجواء الاحتفالات بالعيد الوطني للمطالبة بعودة مجلس الأمة والعمل بالدستور ، هكذا تم تكليف النائب حمود الرومي بتسليم عريضة جديدة إلى الديوان الأميري ، وفي اليوم التالي من تسليمها تلقى الرومي اتصالاً من موظف الديوان الأميري عبدالرزاق المشاري يطلبه للحضور وتسلم العريضة قائلاً : «لقد عوتبت لقبولي الرسالة منك وهي حول هذا الموضوع وكنت قد توقعت أنها شكوى على إحدى الوزارات» ، وبالرغم من ذلك ، لم ييأس النواب من الاستمرار في المطالبة ، إلا أنهم قرروا إشراك الشعب فيها

---

(١) د . فلاح المديرس ، الحركة الشيعية في الكويت ، ص٣٠ .

(٢) دراسات عالمية ، إيران والعراق ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ص٣٣ .

(٣) صرح الرئيس الإيراني «بأن الكويت هي الحليف الخليجي الوحيد للعراق» ، جاء ذلك بناء على العديد من الأسباب أهمها تقديم الكويت للمساعدات المالية السخية للعراق (ما بين ١٣ و ١٥ مليار دولار) ، الدعم الإعلامي لوسائل الإعلام الكويتية للعراق ، السماح لنقل المعدات العسكرية العراقية عبر الموانئ الكويتية والسماح لسلاح الجو العراقي بقصف إيران عبر المجال الجوي للكويت ، تأييد فرض العقوبات الاقتصادية على إيران في الأمم المتحدة .

طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص١٥٦ .

هذه المرة ، فبدؤوا في مارس ١٩٨٨ بجمع تواقيع المواطنين على عريضة شعبية تطالب بعودة العمل بالدستور هذا نصها :

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

«نحن الموقعون أدناه نناشد سموكم إعادة الحياة النيابية وفق أحكام الدستور لما فيه خير وتقدم بلدنا الغالي في ظل قيادتكم الرشيدة»[١] .

الجابرية

ومع نهاية مارس ١٩٨٨ ، تعرضت جزيرة بوبيان الكويتية لهجوم إيراني أسفر عن إصابة عدد من أفراد الجيش الكويتي ، وقد تلقى رئيس الحكومة الكويتية رسالة من نظيره الإيراني حول هذه الحادثة ، وفي الخامس من أبريل ، فوجئ العالم بخبر اختطاف طائرة الخطوط الجوية الكويتية «الجابرية» أثناء رحلتها القادمة من بانكوك ، أجبر الخاطفون قائد الطائرة على الهبوط في مطار «مشهد» الإيراني ، وهناك أفرجوا عن عدد من الركاب مع الإبقاء على البقية حتى تنفذ الكويت مطلبهم في الإفراج عن بعض المتهمين في قضايا التفجيرات الأخيرة .

رفضت الكويت هذه الشروط فطلب الخاطفون انتقال الطائرة إلى مطار بيروت ، إلا أن السلطات اللبنانية رفضت استقبالها مما جعلها تتوجه إلى مطار «لارنكا» القبرصي ، هناك طلب الخاطفون تزويد الطائرة بالوقود للتوجه إلى جهة محايدة ، إلا أن تردد السلطات القبرصية في الاستجابة جعلهم يظهرون جدية تهديداتهم بقتل الرهائن ، فقتلوا اثنين منهم ثم رموهما من باب الطائرة[٢] ، وهدد الخاطفون بنسف الطائرة بمن فيها في حال عدم تلبية مطالبهم فوراً ، وقاموا بإطلاق سراح عدد من الرهائن الكويتيين - الشيعة - في إشارة واضحة إلى انتمائهم لهذا المذهب ، وهذا ما كاد يشعل فتنة طائفية في الكويت لولا تلاحم الشعب ومشاركة أهل الكويت سنة وشيعة في تشييع جثامين الشهيدين وإقامة مجالس العزاء على روحيهما .

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٩-٢-٢٠٠٩ .

(٢) الشهيد محمد حباب شبيب الخالدي ، الشهيد خالد أيوب إسماعيل أيوب .

لبّت السلطات القبرصية مطالب الخاطفين ، ثم انتقلت الطائرة إلى مطار «هواري بو مدين» الجزائري في الثالث عشر من أبريل ، هناك ازدادت كثافة المفاوضات بين السلطات الجزائرية والخاطفين ، فتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي بإطلاق سراح الرهائن مقابل عدم ملاحقة الخاطفين وتسهيل انتقالهم إلى الجهة التي يرغبون بها ، وبالفعل تم تحرير الرهائن في العشرين من أبريل ، بعد ١٦ يوماً من الاحتجاز ، خرج الخاطفون من الباب الخلفي للطائرة ولم يعد لهم وجود وسط الزحام ، وبالرغم من عدم الإعلان الرسمي عن الجهة المسؤولة عن العملية ، استقر الرأي العام الحكومي والشعبي على اتهام عناصر «حزب الله» اللبناني وعماد مغنية بتنفيذ هذه العملية لصالح جهات إيرانية[١] .



كويت ترفض مطالب الخاطفين بالافراج عن سجناء التفجيرات

"الجابرية" لاتزال في "مشهد" والقراصنة ستة يتكلمون العربية

جلسة طارئة للحكومة ووفد كويتي الى ايران





ولي العهد : طلبنا من طهران منع إقلاع الطائرة

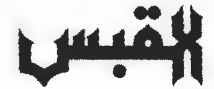
غرفة عمليات في الكويتية واستنفار أمني في المطار

خطف طائرة «الجابرية» الكويتية

(الأنباء الكويتية)

---

(١) نجيب الوقيان وصباح الشمري ، أشهر الجرائم السياسية في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٢٥٩ .



ولي العهد يهنئ الأمير .. والركاب يعودون اليوم

الإرادة الكويتيّة حَرّرت الجابريّة

■ بن جديد أبلغ الأمير بانتهاء المحنة وهنأه بسلامة الركاب ■ الجزائر تسمح للخاطفين بالمغادرة الى لبنان أو ايران









انتهاء الأزمة وتحرير الرهائن
(القبس الكويتية)

قرأت الفاتحة على الشهيدين وروادها أكدوا تأييدهم للحكومة في رفض الرضوخ للارهاب والابتزاز

حسينيات الكويت: الخاطفون لا يمتون الى الاسلام بصلة









رغم اشتعال الفتنة الطائفية في الكويت بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، ساهمت حادثة اختطاف الجابرية في توحيد الصف الكويتي

كأس السم

بعد مرور ثلاثة أشهر على اختطاف الجابرية ، أعلنت إيران عن قبولها بقرار «وقف إطلاق النار» في حربها ضد العراق ، وقد جاء خطاب الزعيم الإيراني روح الله الخميني في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٨٨ شارحاً أسباب اتخاذه لهذا القرار :

بسم الله الرحمن الرحيم

«نستعين بالله والسلام والصلاة على أنبياء الله العظام والأئمة المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين أما بعد ، ، ،

لقد أقر مسؤولونا العسكريون وقادة الجيوش والحرس الثوري وخبراؤنا العسكريون وقادة الجيوش ، «جيش الإسلام» لن يكون بمقدوره تحقيق النصر السريع ، وبناء على رأي المسؤولين العسكريين والسياسيين لجمهورية إيران الإسلامية ؛ فإنه من الآن فصاعدًا لن تجري بأي حال هذه الحرب لصالح دولتنا ، خاصة أن جبهة الاستكبار في الشرق والغرب تمول صدام بالسلاح اللازم ، وعلى ضوء رسالة قائد قوات الحرس الثوري (اللواء محسن رضائي) ، والتي هي واحدة من عشرات التقارير العسكرية والسياسية المبعوثة إليّ بعد الإخفاقات الأخيرة .

وبعد اعتراف نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وقائد الحرس الثوري والمعني بتهيئة ما تحتاجه الحرب ، وكذا المعني بإفادة القدرة للاستمرار فيها ، وبعد الاطلاع على استخدام العدو الكثيف للسلاح الكيماوي ، وعدم قدرتنا لمواجهتها فقد اتخذنا قرارنا بوقف إطلاق النار ، ومن أجل إيضاح ملابسات هذا القرار الذي أعتبره تجرع كأس السم ، فمن المفيد الإشارة إلى بعض النقاط الواردة برسالة قائد قوات الحرس الثوري المؤرخة بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٨٨م ، حيث قد أعلن فيها أن القوات المسلحة الإيرانية قد باتت عاجزة عن تحقيق أي تقدم في الحرب فإيران بحاجة على ٣٥٠ لواء مدرعًا ومشاة و٢٥٠٠ دبابة ، ٣٠٠٠ مدفع ، إضافة إلى ٣٠٠ طائرة مقاتلة ، وكذا ٣٠٠ طائرة هيلكوبتر خلال الخمس سنوات القادمة ، أي حتى عام ١٩٩٣م ، كما يجب أن نصبح قادرين على إنتاج الأسلحة الليزرية والنووية خلال الفترة القادمة ، وكذلك إضافة أن الشيء اللافت للنظر هنا ، هو ضرورة زيادة قدرات الحرس الثوري سبعة أضعاف وقدرات الجيش الضعفين لكي يمكننا مواصلة الحرب .

وأشار في رسالته كذلك إلى ضرورة إخراج الولايات المتحدة الأمريكية من

الخليج (الفارسي) ، وإلا لن نوفق . وأعرب هذا القائد عن أهم جزء في إنجاح طرحه ، ألا وهو توفير الإمكانيات والدعم ، الأمر الذي سيصعب على الحكومة والقيادة العامة توفيرها خاصة بعد إعلان رئيس الوزراء ، ووزراء الاقتصاد والمالية عن تدهور الأوضاع الاقتصادية للبلاد إلى ما تحت الصفر ، وفي هذا السياق ، يقول المسؤولون السياسيون إن الناس من هنا قد أدركوا عدم القدرة على تحقيق النصر السريع .

أيها الأعزاء ، إنكم تدركون أن هذا القرار بالنسبة لي إنما هو بمثابة تجرع كأس السم ، ولإرضاء الله تعالى وصيانة دينه ، والمحافظة على الجمهورية الإسلامية وكرامتها أقدمنا على هذا الأمر .

إننا قد ثرنا من أجل دينكم ، وكذلك حاربنا ، والآن ومن أجل هذا الدين قبلنا وقف هذه الحرب .

وليشهد الله بأننا لم نقم بالتطبيع ، ولو للحظة سواء مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي ولا أي من القوى الكبرى الأخرى ، وأننا ظللنا نقاوم عالم الشرك ، الكفر والنفاق ، وعالم المال ، السلطة والحيل ، وليكن الله في عوننا!!

وليشهد الله على أن الأنبياء والأولياء والعلماء أيضا دائما ماكانوا طوال التاريخ يتخذون جانب المجتمع في مواجهة الفساد والمفسدين . . .

وليشهد الله أننا أبناء الإسلام ، وأن ثورتنا من أجل مرضاة الله فقط ، وليس ابتغاء أي شيء آخر وأننا لا نبغي سوى الشهادة ، وأخيرًا فقد أمرنا بشرح دواعي قرارنا بقبول وقف إطلاق النار مع العراق للناس ، حتى لا يفهم الثوار نحو خاطئ ، ولاينحرف أي إنسان عن شعارات الثورة وصلاح الإسلام» .

استقبلت المنطقة هذا القرار بالترحيب لتوقف دوران آلة الحرب والقتل بين الجارتين المسلمتين ، وأعربت الكويت عن رغبتها بطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة من العلاقات الأخوية مع الجمهورية الإيرانية ، وبدأت الوفود الشعبية الكويتية بالتوجه إلى العراق للمباركة في ما اعتبره الرئيس العراقي نصراً كبيراً بعد ٨ سنوات من القتال الذي خسر فيه البلدان الأرواح والأموال .

وفي الثالث من يونيو ١٩٨٩ ، فجعت إيران بوفاة زعيمها الروحي الإمام روح الله الخميني الذي شارك في تشييعه الملايين من المواطنين الإيرانيين مما تسبب في توقف مراسيم الدفن عدة مرات قبل استكمالها ، وانتقلت بعد ذلك الزعامة الدينية إلى



أول جريدة كويتية يومية

القوة الدولية تنتشر بين العراق وايران خلال ٤٨ ساعة وآلياتها تصل عبر الكويت

تبادل الورود والقبلات بين الجنود العراقيين والايرانيين

صدام: السلام قرره العراق وليس مجلس الأمن أو ايران



انتهاء الحرب العراقية الإيرانية
(الرأي العام الكويتية)

اجتمعا بقصر المؤتمرات وتفقدا الحدود معا

الشيخ سالم بحث مع ضيفه العراقي مسألة الحدود المشتركة







الزيارات المتبادلة بين الكويت والعراق احتفالاً بانتهاء الحرب العراقية الإيرانية
(السياسة الكويتية)

المرشد الأعلى السيد علي خامنئي ، أما رئاسة الجمهورية فكانت من نصيب السيد علي أكبر هاشمي رفسنجاني .

أنت سلبتني حقي

في الكويت ، كان تجمع النواب يواصل جهوده في جمع التواقيع على العريضة الشعبية ، وشهدت هذه العملية إقبالاً كبيراً مما شجع القائمين عليها على تأسيس تجمع شعبي جديد أطلقوا عليه اسم «لجنة الـ ٤٥» ، وتمثل هذه اللجنة كافة فئات الشعب وجمعيات النفع العام فتمكنت من جمع أكثر من ٢٠٠٠٠ توقيع على العريضة وقررت إيصالها إلى سمو الأمير ، وعند اتصال اللجنة بوزير الديوان الأميري الشيخ خالد الأحمد حاول في البداية تحويل الأمر إلى ولي العهد الشيخ سعد العبدالله ، إلا أنه عاد وقبل استقبال اللجنة شريطة أن يمثلها ثلاثة أشخاص فقط ، فلم توافق اللجنة على هذا الطلب ، فعرض الشيخ خالد استقبال كامل الأعضاء على ألا «يتضمن اللقاء تقديم عريضة ، الأمر الذي رفضته اللجنة فلم يتم اللقاء»[١] .

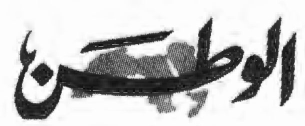
وفي الرابع والعشرين من يونيو أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها في قضايا

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٩-٢-٢٠٠٩ .

التفجيرات ، وجاء الحكم ببراءة ١١ متهماً وإدانة ٢٢ ، وكان أغلب هؤلاء من الكويتيين الشيعة ، وفي العاشر من يوليو شهد حجاج بيت الله الحرام انفجارين منفصلين بالقرب من المسجد الحرام اتُّهم فيه ١٦ حاجاً كويتياً شيعياً ، وقد أذاع التلفزيون السعودي اعترافات المتهمين بتنفيذ العملية بالتعاون مع السفارة الإيرانية في الكويت ، وقالوا بأن هدفها زعزعة الأمن وإظهار عجز المملكة العربية السعودية عن إدارة موسم الحج ، وبالرغم من ذلك ، يعتقد أغلب الشيعة في الكويت ببراءة المتهمين وكيدية هذه الاتهامات ، وقد حكم القضاء السعودي عليهم بالإعدام ، فلم تعلق الكويت على الحكم ، إلا أن إيران نفت صلتها بالمتهمين والأعمال الإرهابية ، واعتبرت الاتهامات السعودية حلقة من حلقات صراع الزعامة بين البلدين ، خصوصاً بعد أحداث موسم حج ١٩٨٧ .

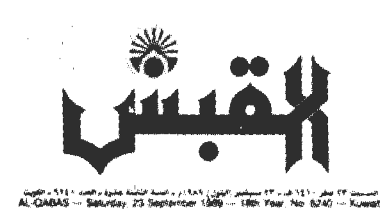
في الثالث والعشرين من سبتمبر قام الشيخ جابر الأحمد بزيارة تاريخية إلى بغداد ، وشهدت هذه الزيارة تقلد سموه «وسام الرافدين» العراقي مما أكسبها تغطية إعلامية مكثفة من الطرفين ، وفي الشهر الأخير من العام ١٩٨٩ بدأت التحركات الجدية لمجموعة نواب الـ ٣٢ ولجنة الـ ٤٥ ، ففي يوم الإثنين الرابع من ديسمبر




ادانتهم بحوادث تفجير مكة المكرمة

السعودية تعدم ١٦ كويتيا وتبرئ ٩

اعدام ١٦ كويتيا (شيعياً) بعد اتهامهم بتفجيرات مكة
(الوطن الكويتية)



AL-QABAS — Saturday 23 September 1989 — 18th Year No. 6240 — Kuwait

في أول زيارة لسموه إلى العراق منذ ١٠ سنوات

أمير البلاد يبدأ اليوم زيارة رسمية لبغداد

■ المباحثات بين الزعيمين جابر وصدام تعقد اليوم وتتناول العلاقات بين البلدين والاوضاع في المنطقة





القبس تواصل لقاءاتها بأهالي المفرج عنهم في تفجيرات مكة المكرمة

توقع وصول المشمولين بالبراءة اليوم

الزيارة التاريخية للشيخ جابر الأحمد للعراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية
(القبس الكويتية)

توجهت الجموع إلى ديوان النائب جاسم القطامي في منطقة الشامية ، ووضح النواب للجماهير أسباب حراكهم والخطوات التي سبقته من محاولات لإيصال صوتهم المُطالب بعودة المجلس والعمل بالدستور إلى السلطة ، إلا أن عدم تجاوبها معهم أجبرهم على استخدام هذا الاسلوب .

وعندما سأل أحد الحضور عن مدى قانونية هذه التجمعات برز إليه النائب حمد الجوعان قائلا : «لا أريد أن أتكلم كإنسان قانوني . . . أنت سلبتني من حقي الأساسي ، أنا أتحدث كمواطن إنسان تعرضت للاعتداء ومن حقي أن ألتقي بإخواني المواطنين لندفع معاً هذا الاعتداء . .وكون هذا الاجتماع قانوني أم لا أنا أسألك سؤال أول ، هل هنا كاعتداء على حقوقي أم لا . . . إذا كانت الإجابة نعم فاجتماعنا قانوني»[١] ، ومع نهاية التجمع أعلن المنظمون عن اجتماعهم القادم في ديوان النائب مشاري العنجري يوم الإثنين القادم .

---

(١)جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٠-٢-٢٠٠٩ .

شعرت السلطة بخطورة استمرار هذه التجمعات على نفس الوتيرة ، فقررت التعامل معها بشكل مختلف ، وعند قدوم يوم الإثنين الحادي عشر من ديسمبر ، توجه النواب باكراً إلى موقع اللقاء في ديوان العنجري فوجدوا حضوراً كثيفاً من القوات الأمنية ووحدات القوات الخاصة بصحبة الكلاب البوليسية في محيط الديوان ، هذا ما جعلهم يجتمعون في ديوان النائب حمود الرومي القريب من ديوان العنجري ، وهناك قرروا دعوة الجماهير لإقامة صلاة العشاء في إحدى الساحات القريبة ، وبعد انتهاء الصلاة قام النائب أحمد السعدون بتوجيه كلمة شكر فيها الحضور ودعاهم للاجتماع في نفس الموعد من الأسبوع القادم في مسجد فاطمة في منطقة ضاحية عبدالله السالم .

أيضاً قام النواب بإرسال كتاب احتجاج إلى الشيخ سعد العبدالله معترضين فيه على إجراءات السلطة في إغلاق الديوان وترويع حضوره بالنص التالي :

«انطلاقاً من إيماننا بضرورة وحدة الجبهة الداخلية في مجتمعنا وخاصة في الظروف الراهنة ، ومن رغبتنا نحن الموقعين أدناه في تطوير مجتمعنا الكويتي بشكل ديموقراطي ، وانطلاقاً من إيماننا بروح الأسرة الواحدة ومن التقاليد الكويتية الراسخة التي تعتمد على الحوار ، فإننا نأسف للقرار الصادر من الحكومة بإغلاق إحدى الديوانيات الكويتية اعتادت اللقاء بزوارها ، وذلك في إجراء لم يسبق له مثيل يتنافى مع ما للديوانية من معنى في قلوب الكويتيين وعاداتهم ، ومما يؤسف له أكثر أن وزارة الداخلية حشدت قواتها في مواجهة المواطنين واستعدت عليهم القوات الخاصة ، جلبت الكلاب المدربة وغيرها ، وكادت مثل هذه التصرفات أن تفجر الموقف لولا عناية الله ثم حكمة المواطنين ، ومن الغريب أن تتخذ مثل هذه الإجراءات في مواجهة مواطنين مسالمين لا هدف لهم إلا إعلاء شأن البلاد ووحدة مجتمعها والحفاظ على دستورها» .

جاء رد السلطة على هذا الكتاب باجتماع وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد مع بعض نواب الحركة معرباً عن أسفه عن الإجراءات السابقة وعدم رغبة السلطة في إغلاق الدواوين ، وأكّد لهم بأن السلطة لن تتعرض إلى اجتماع الإثنين المقبل في مسجد «فاطمة»[1] ، وبالفعل جاء يوم الإثنين فتوجه ما يقارب الثلاثة آلاف وخمسمئة مواطن ومواطنة إلى منطقة الضاحية لأداء الصلاة بهدوء وبلا مضايقة

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١١-٢-٢٠٠٩ .

تذكر من قوات الأمن ، وبعد انتهاء الصلاة أعلن المنظمون عن اجتماعهم في نفس الموعد من يوم الإثنين القادم في ديوان النائب محمد المرشد في منطقة الخالدية .

كان من الواضح أن شعبية هذه التجمعات تزداد يوماً بعد يوم ، فقد أشارت التقديرات إلى مشاركة ٧٠٠ مواطن في التجمع الأول ، ثم ٢٠٠٠ في التجمع الثاني ، و٣٥٠٠ في التجمع الأخير ، لذلك توقع الجميع أن يتصاعد العدد في التجمعات المقبلة .

وبالفعل ، شهدت منطقة الخالدية التي يقع فيها ديوان المرشد حضور ما يقارب الـ ٥٠٠٠ آلاف مواطن ، وكانت أجواء هذا التجمع أكثر أريحية من سابقيه ، حيث إن الوجود الأمني كان بسيطاً فبدأ النواب بعرض قضيتهم وتفاصيلها ، وعند بدء الدكتور أحمد الخطيب بالحديث قال :

«أنا كنت في المجلس التأسيسي ومن واضعي دستور ١٩٦٢ فلا ننفخه وايد» ، «ما كنا راضين إطلاقاً على الدستور ، قلنا في ذلك الوقت أنه دستور مؤقت ما يطوّل أكثر من خمس سنين ، وسيكون هناك دستور ثان يعطي الشعب حقوقه ليكون فعلاً مصدر السلطات ولا سلطة أخرى فوقه ، فديموقراطية وسط أو زينة هذي خرابيط ما نبيها ، نريد ديموقراطيةحقيقية تعطي للشعب كرامته» .

ثم تحدث النائب السابق مبارك الدويلة وأجاب عن تساؤلات الحاضرين حول أسباب تأخر هذا الحراك الشعبي بعد ثلاث سنوات ونصف من حل المجلس قائلاً :

«إن النواب رأوا بعد حل المجلس وجود قطاع كبير من الناس يعتقدون أن الحكومة لديها «مفاتيح سليمان» لحل مشاكل الناس ، وعلى الرغم من علمنا بأن مفاتيحهم «مْصَينَة لاتفتح حتى الأبواب ، إلا أننا قلنا نعطيهم فرصة لنؤكد ما كنا نقوله بعد حل المجلس» ، مبيناً أن ثلاث سنوات ونصف كانت كافية لتغيير قناعات الناس» .

وعند سؤاله عن مجلس الشورى الذي لمحت السلطة له أجاب الدويلة : «مجلس الشورى بالمفهوم الإسلامي نُقره ، فالشورى بالإسلام ملزمة ، لكن هل هذه هي الشورى هي المقصودة في مفهوم اليوم؟» ، مبيناً أن المقصود في ما يطرح هو مجلس استشاري يمكن تعيينه بقرار وإزالته بقرار ، وهذه استشارات مرفوضة ، فقضية دستور ١٩٦٢ أمر لا مساومة فيه»[1] ، وفي الختام حدد المنظمون تجمعهم القادم في ديوان

---

(١)جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٢-٢-٢٠٠٩ .

النائب السابق أحمد الشريعان في منطقة الجهراء ، إلا أن التجمع سيكون بعد اسبوعين بسبب عطلة رأس السنة الميلادية .

وحدة وحدة وطنية

حان موعد اجتماع ديوان الشريعان في الجهراء في الثامن من يناير ١٩٩٠ ، إلا أن الحضور الأمني عاد للظهور ، فقد اكتظت منطقة الجهراء ومداخلها بقوات وزارة الداخلية وسط إجراءات أمنية مشددة ، قامت القوات الخاصة بتطويق الديوان وتشكيل حاجز صد لمنع الجماهير من الوصول إليه ، إلا أن الحشود الكبيرة والمقدر تعدادها بسبعة آلاف مواطن لم تعبأ بهذا الطوق وحاولت اختراقه للوصول إلى الديوان ، هذا ما أدى إلى صدام استخدمت فيه الهراوات لضرب المواطنين والقنابل الصوتية لتفريقهم .

وبعد وصول الصدام إلى ذروته تدخل العميد يوسف المشاري فطلب من رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون تهدئة المواطنين وحثهم على عدم التصعيد ضد القوات الأمنية ، فوجّه السعدون كلمته للجماهير عبر ميكرفون إحدى مركبات الشرطة ، وشكر الجماهير على الحضور ثم طالبهم بالتهدئة مستنكراً أفعال قوات الأمن ، وفي الختام أعلن للحضور عن اجتماع يوم الإثنين القادم في ديوان النائب فيصل الصانع في منطقة كيفان(١) .

كان من الواضح للجميع أن تصرف السلطة في الجهراء يتناقض مع موقفها المتسامح في الاجتماع السابق ، وقد أثارت وسائل الإعلام العالمية موضوع الصراع في الكويت واستنكرت أسلوب الحكومة في التعامل مع الأمور ، أيضاً قام العديد من المواطنين والنواب بإرسال برقيات إلى القيادة السياسية معترضين على إجراءات الثامن من يناير بشكل عام ، وضرب المواطنين بشكل خاص .

وفي العاشر من يناير تلقى النائب أحمد الشريعان اتصالاً من النيابة العامة للتحقيق حول أحداث الإثنين الماضي ، وفي التحقيق شدد الشريعان على أن مهنته هي «عضو مجلس أمة» وأنه لايزال يتمتع بالحصانة النيابية التي تكفل له عدم

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٧-٢-٢٠٠٩ .

الإجابة عن أسئلة المحقق قبل تصويت المجلس على رفعها ، وقد توافدت جموع غفيرة إلى مخفر الفيحاء معربة عن تأييدها الكامل للشريعان وعدم نيتها الانصراف حتى يتم الإفراج عنه .

أمام هذا الإصرار قررت السلطة الإفراج عنه مقابل كفالة مالية قدرها ٥٠٠ دينار ، لكن الشريعان أصّر على عدم دفع الكفالة لكون الإجراءات ضده غير شرعية ، فعرضت الداخلية تخفيض قيمة الكفالة إلا أن الشريعان لم يغير موقفه ، فتم الإفراج عنه دون كفالة وعاد إلى ديوانه في الجهراء وسط مسيرة كبيرة شارك فيها أعضاء «الحركة الدستورية» وجموع المواطنين مرددين هتافات النصر[١] للدستور ومجلس الأمة فكان هذا بعض منها[٢] :

هذا انتصار ما صار	تسلم يا أحمد نصار
وحدة وحدة وطنية	مجلس أمة وحرية
لا شرطة ولا حراس	يطقون عيال الناس
أعضاء المجلس يحكون	تسلم يا أحمد سعدون
هذا الكويتي يدافع	مجلس الأمة راجع
لا ظلم لا جور	عاش عاش الدستور
عدو المجلس يا ويله	تسلم يا مبارك الدويلة
الكل للمجلس ولهان	تسلم يا حمد جوعان
المجلس ياي يا ربعي	تسلم يا أحمد الربعي
المجلس خير من يشهد	تسلم يا محمد المرشد
مطلبنا مطلب سامي	تسلم يا بن قطامي
أحمد أحمد يا خطيب	مجلسنا هو الطبيب
مجلسنا راجع باكر	تسلم يا أحمد باقر

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٦-٢-٢٠٠٩ .

(٢) كان مبارك النوت أحد أهم مؤلفي ومرددي هذه الشيلات ، وقد استشهد النوت أثناء الاحتلال العراقي للكويت بسبب رفضه نزع صورة سمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد ووضع صورة الرئيس العراقي مكانها .

المجلس راجع يا قـــومي	عـاشـوا عـيـال الرومي
مـجلس رابح مـو خـسـران	يسلم خـالد العـجـران
مـجلس رابح مـو خـسـران	تسلم يا ابن حـجـيـلان
شـعـبنا ثابت مـا يناور	تسلم يا عـبـاس مناور
ناصـر ناصـر يا صـرخـوه	مـجلسنا وين ودوه
البـرقـيـة تأتي تأتي	عـاش دكـتـور حـيـاتي
مـطـلـبـنا نـافـع نـافـع	تسلم يا فـيـصل صـانع
لجنتنا مـا ننسـاها	وكـل الشـعـب وراها
بو شـريعـان يا بو شـريعـان	انت عـزيز لا مـا تنهـان

لنذكر أننا أهل ديرة واحدة

مع قـدوم الخـامس عـشـر من يناير ، قـررت السلطة اتخـاذ إجـراءات مـشـابهـة لإجراءات الإثنين الماضي ، فانتشرت قوات الأمن على مداخل ومخارج منطقة كيفان التي يقع فيـها ديوان النائب السابق فـيصل الصانع ، وطبقت القـوات الخاصة نفس أسلوب حـصـار الديوان ومنع الحـضـور من الوصـول إليـه ، إلا أن قـيـادة «الحـركـة الدستورية» طالبت الجماهير بالتجمع في الساحة المقابلة للديوان ، هناك تحدث النائب السـابق أحـمـد السـعـدون لبعض الوقت ثم انتـقل الميكرفـون إلى الدكـتـور عـبـدالله النفيسي الذي وضح للجموع خطورة الانفراد في السلطة قائلاً :

«أيها الإخوة ، في ظل السلطة غيـر المقيـدة ينتهك المال العام ، ويتـمـهـد الطريق للتفاوت الكبير بين فئات الناس في الدخول والممتلكات والامتيازات ، ويأخذ من لا يستحقون مالاً ويحرم من يستحق ، وفي ظل السلطة غير المقيدة تنمو طبقة من الطحالب والمنافقين والسحرة الذين يزينون كل قبيح ويقبحون كل جميل ، في ظل السلطة غير المقيدة تنتهك حقوق الإنسان وحرياته ، وفي ظل السلطة غير المقيدة تتعطل استقلالية القضاء وتجرح حرمته وحياديته ، ويتوقف تنفيذ الأحكام إن كانت تنصف الضعيف من القوي ، في ظل السلطة غير المقيدة تتحول الصحافة من وسيلة إعلام للناس إلى وسيلة دعاية للنظام ، وفي ظلال سلطة غيـر المقيـدة تتحول عملية التشريع من سن للقوانين التي تحمي المصالح العامة إلى سن للقوانين التي تحمي المصالح الخاصة . أما الخيار الثاني وهو الخيار المضيء المنير الذي يبشر به هذا التحرك

الشعبي السلمي العلني ، فهو خيار السلطة المقيدة بدستور ١٩٦٢ الذي وضعه المجلس التأسيسي المنتخب مباشرة من الشعب الكويتي صبيحة ١٩٦١/١٢/٣٠ وذلك في عهد المرحوم عبدالله السالم الصباح»[1] .

بعد ذلك تمت دعوة الجماهير لاجتماع الإثنين القادم في ديوان النائب عباس مناور في منطقة الفروانية .

وفي العشرين من يناير ١٩٩٠ ، أعلنت وسائل الإعلام عن خطاب لسمو الأمير سيتم بثه في نفس الليلة ، فترقب الجميع ما سيقوله الأمير في هذا الخطاب ، وخصوصاً أن بعض الصحف نشرت تصريحات إيجابية للشيخ سعد العبدالله حول نية الحكومة لإلغاء الرقابة المسبقة على الصحف ، فجاء الخطاب بالتالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

إخواني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

من حق الكويت علينا أن نعالج قضاياها من مدخلين يتبادلان التأثير ولا يغني أحدهما عن الآخر أولهما عالمي والثاني داخلي . ذلك لأن العالم من حولنا سريع التغير فيه الآن تكتلات جديدة تتكون وأخرى تتفكك ، وتحولات في العلاقات ما بين الشمال ومع دول الجنوب وما بينها .

ولا تستطيع سفينة في بحر السياسة العالمية أن تعزل نفسها عن عصف الريح وهدير الموج ، ولا يستطيع بعض أهلها أن يستقلوا بإرادتهم عن قيادتها ومصيرها ، أو يفقدوا التعاون بينهم وهي تشق طريقها لتبلغ مأمنها .

وإن من أبرز هذه المتغيرات المعاصرة أن يقوى الحوار بين الدولتين الكبريين ، وأن يتم بينهما الاتفاق على قضايا خطيرة كمستويات نزع السلاح النووي ، مع أن أسلحة أدنى من هذا بكثير وصلت إلى دول صغيرة وضعيفة فكانت أموالها للسلاح ثمناً وأبناؤها له ضحايا .

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٧-٢-٢٠٠٩ .

لقد حدث الاتفاق بين القوتين الكبريين رغم ما بينهما من تناقضات مذهبية واختلاف في المبادئ والممارسات ، ولكن أمكن حقن الدماء وتوجيه الإنفاق إلى ما هو أجدى .

هذا الأسلوب من الحوار الحضاري تتبعه دول تغلب فيها الحكمة ، واستطاعت به أن تطور حياتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية ، وهذا هو الأسلوب الذي ارتضيناه للكويت سبيلاً .

في هذه المستويات جميعاً حاولنا أن نكون كلمة الحق ويد الإخاء والمصافحة والعون ، وساهمنا في معالجة ما استطعنا من قضاياها ، ومن أقربها إلينا العلاقات العراقية - الإيرانية ، التي نود أن يتم لها تنفيذ جميع بنود قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، وان في مبادرة الأخ الرئيس صدام حسين ما يعين على سرعة تحقيق ذلك ، ونرجو أن تلقى هذه المبادرة استجابة من الحكومة الإيرانية ، كذلك جاءت مساهمتنا في دعم الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، وفي الجهود المبذولة لإعادة الإخاء إلى الحياة اللبنانية في إطار وحدتها الوطنية ، وإننا لنشيد بما تقوم به اللجنة الثلاثية من جهود إيجابية في هذا السبيل ، بالإضافة إلى مساهمتنا في حل مشكلات الأقلية التركية المسلمة في بلغاريا .

إخواني

ولم تكن هذه المسؤوليات لتصرفنا عن أوضاعنا الداخلية ، بل إن ثمارها تصب عملياً في مجرى واحد ، هو تأكيد الشخصية الكويتية دون فصل بين الداخل والخارج .

داخليا ، كانت هناك متغيرات كثيرة ، وقابل وطننا محاولات اختراق ومؤامرات وتهديدات وإثارة العصبيات والطائفيات ، وامتد العدوان إلى المنشآت والطائرات وأرض الوطن وأبنائه هنا وفي الخارج ، لكن هذه الأمور لم تشغلنا عن التخطيط الطويل لبناء الإنسان الكويتي وتوفير مقومات نموه تحقيقاً للنقلة النوعية الشاملة في التسعينات ، وهي نقلة تمس كل مرافق حياتنا ولها ثوابتها التي يحسن بنا أن نتذاكرها حتى نستبين سبيلنا .

وأولها أننا مجتمع قام على الإيمان بالله تعالى الذي علمنا في كتابه فقال «إنما المؤمنون إخوة» ، ويجمعنا الرباط التاريخي والعقلي والقلبي فوق هذه الأرض الطيبة التي أكرمنا الله بها وجعلها لنا وطناً ، فنحن مسؤولون عن حمايته وتنميته .

والثاني أننا مجتمع قام من أول أمره وفي مساره على الحوار والتشاور بين أبناء

الجيل الواحد ، وبين الأجيال المتتابعة وبين القيادات والقواعد في احترام وتعاطف متبادلين ، فالشورى والحوار في حياتنا عقيدة وسلوك .

والثالث أن تماسكنا كان العامل الأول في قدرتنا على اجتياز العقبات التي واجهتنا وتواجهنا والالتفاف حول الصخور التي تعترض مسارنا .

والرابع ، التكيف والقدرة على التصرف الحكيم وهو الثمرة الطيبة للحوار ، ولن نستطيع أن نتابع المسيرة دون حوار ودون مرونة وشجاعة في مراجعة الذات .

هذه بعض الثوابت التي ترقى فوق الشك والجدل ، إنها قراءة تاريخنا ونبض حاضرنا ونور مستقبلنا ، لقد سبق أن قلت ، وأحب أن أؤكد ، أنني مع قاعدة الشورى والحياة النيابية والمشاركة الشعبية ، ولكن لا بد لنا جميعاً أن نعترف أن تجربتنا النيابية تعرضت لعثرات وعلينا أن ندرك أسبابها ، ويعلم الله أننا جميعاً حكومة وشعباً مشغولون بأمرها ، وأن موقفنا الثابت والمبدئي في شأنها يقوم على ركنين أساسيين .

الأول : أننا نؤمن إيماناً راسخاً بقيمة الحرية ، وهو إيمان يعكسه السلوك الكويتي وتؤكده الممارسة اليومية في علاقات الناس بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم مع من يحملون مسؤولية الحكم بينهم .

والثاني : أننا نؤمن إيماناً لا شك فيه بأن المشاركة الشعبية خير يجب أن نتمسك به ونحرص عليه ونداقع عنه ، باعتباره مبدأ أقره الدين الحنيف وجبل عليه مجتمعنا الكويتي ومارسه منذ نشأته .

وإذا كانت العثرات التي تكررت في ممارسة بعض جوانب الحياة النيابية قد اقتضت أن نتوقف فترة للتأمل وإعادة النظر ، فإن الشورى لم تتوقف أبداً ، ولم تتوقف كذلك المشاركة الشعبية بصورة أو بأخرى وظل صوت أهل الكويت وآراؤهم وتطلعاتهم تجد طريقها في سهولة ويسر إلى الذين يحملون مسؤولية الحكم حيث تلقى الاعتبار والتقدير .

ولكن الأسلوب الذي يجري الآن لطرح الآراء لن يوصلنا إلى الهدف الذي ننشده جميعاً .

إن حمل المسؤولية أمانة ، والله تعالى وصف كتابه العزيز ، وهو أعظم أمانات الوجود ، بقوله «إنا سنلقي عليك قولاً ثقيلاً» ، أي قولاً تستقر به الحياة ويستقيم مسارها .

إخواني

نحن جميعاً شركاء في بناء الكويت ، وإن آية حب الكويت أن نحافظ على وحدتها وأن نعمل على تقدمها ، ولنذكر أننا أهل ديرة واحدة صغيرة ، لا تحتمل الانقسام والخلاف ، ومن اليسير فيها الالتقاء على كلمة سواء ، تعيننا فيها النوايا الطيبة وسلامة الصدور .

نحن في أيام تحتاج إلى الحكمة أكثر من حاجتها إلى الاندفاع ، وإلى التعاون أكثر من حاجتها إلى المواجهة ، وإلى المصافحة أكثر من حاجتها إلى التحدي .

إننا في مرحلة تاريخية سريعة الخطى ، نقترب فيها من مطلع قرن جديد ، وإن مسؤوليات المستقبل هي أشد من مسؤوليات الماضي والحاضر ، وعلى قدر سعة الآمال تأتي ضخامة الأعمال .

إن السباحة في الألفاظ غير السباحة في الأمواج ، وإن سفينة الكويت ليست على الشاطئ وإنما وسط الموج تحدوها أضواء المستقبل .

إخواني

إن الكويتي الذي أنبتته هذه الأرض الطيبة إنسان عف اللسان ، أواب إلى الحق ، يحيا في إطار دينه وأعرافه الطيبة ، وإذا دفعه الغضب بعيداً ، عاد به الإخاء ، وإذا أماله الهوى ، أقامه الوفاء .

إخواني

لقد اتقينا الله تعالى في حب الكويت وأهلها ، على هذا عاهدنا الله ، وعلى هذا بعونه نسير ، انه تعالى يعلم السر وأخفى .

إن باب الحوار مفتوح ، وقنوات الاتصال ترحب بالآراء .

وطننا واحد ، ومصيرنا واحد ، فلنذكر دائماً حق الكويت علينا وإنه لكبير .

وفقنا الله جميعاً ليكون غد الكويت أكثر ازدهاراً وجمع الله القلوب والعقول على الخير دائماً ، انه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» .

إننا أصحاب قضية عادلة

ورغم الانتقاد الواضح لأسلوب حركة دواوين الإثنين في الخطاب فإن قيادة الحركة تفاءلت به وتعاملت معه بإيجابية ، فاجتمع النواب بعده مباشرة وقرروا

الاتصال لتحديد موعد لمقابلة سمو الأمير ، وقد وعدهم وكيل الديوان الأميري بتحديد موعد لهذا اللقاء ، واتفق قادة الحركة الدستورية على الرد على الخطاب الأميري ببيان صحفي يعلنون فيه قبولهم للحوار مع السلطة وتعليق تجمعات ديوانيات الإثنين - مؤقتاً -حتى يفسحوا المجال لنجاح الحوار ، إلا أنهم لم يسحبوا الدعوة لاجتماع الفروانية حيث إن الدعوة خرجت ، وليس من المستحسن إلغاؤها ، جاء ذلك في بيان قال فيه النواب :

«ان وقفة الشعب الكويتي دفاعاً عن الشرعية الدستورية وعن مطالب الشعب العادلة كانت محل إعجاب وإكبار القاصي والداني ، فلقد تحملتم بروح المسؤولية كافة الصعاب التي واجهتكم ، ولكن إرادتكم الصلبة وعزمكم الذي لا يلين من أجل الكويت وطننا الذي نحبه جميعاً ومن أجل دستورنا الذي نعمل متماسكين على عدم المساس به ، ان هذه الإرادة قد أوصلت عملنا إلى مرحلة متقدمة أصبحت فيها مسألة الديمقراطية وحرية الشعب القضية الأولى في المناقشات والمنتديات ، ولذلك فإننا نشعر بالفخر والاعتزاز لوقفتكم ودفاعكم عن قضاياكم العادلة التي لولاها لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه .

ان تطور عملنا يفرض علينا أن نعمل بوعي وإدراك كبير وتحمل للمسؤولية الوطنية من أجل حماية وطننا وحرية شعبنا ، ولقد ألقى سمو أمير البلاد ، حفظه الله ، خطابه في ٢٠ يناير ١٩٩٠ والذي دار حول ضرورة الحوار بين أبناء الوطن الواحد ، والذي أكد فيه سموه على الإيمان بقضية الحرية والمشاركة الشعبية والحياة النيابية ، واستجابة لما طرحه سمو الأمير من رغبة في فتح باب الحوار وانطلاقاً من أن شعار الحوار كان هو شعارنا طيلة عملنا منذ ٣-٧-١٩٨٦ وحتى الآن فإننا واستجابة مع هذه الرغبة الأميرية قمنا بالاتصال بالديوان الأميري بطلب مقابلة سمو الأمير لفتح حوار مع سموه لما فيه مصلحة وطننا .

إننا في الوقت الذي نؤكد فيه ما سبق فإننا نؤكد لكم أن قناعاتنا الأساسية هي قناعات ثابتة ، وأهمها ضرورة العمل بدستور ١٩٦٢ كاملاً غير منقوص ، وضرورة عودة الشرعية الدستورية وإعادة الحياة النيابية من أجل أن يتطور مجتمعنا بصورة ديمقراطية سليمة .

إننا نؤكد لكم أنكم أصحاب القضية الأساسية وأنه لولا توفيق الله ثم وقفتكم والتفافكم لما استطعنا التقدم ، إننا أصحاب قضية عادلة ونحن دعاة للحوار ونبذ الخلاف مهما كان مصدره ، وإننا نمد يدنا بكل إخلاص إلى كل يد مخلصة تريد

التـقـدم والتطور لهـذا الوطن ، ونعـدكم أننا سنوافـيكم أولاً بأول بكل التطورات وأن دواويننا ودواوينكم مفتوحة بشكل دائم للحوار في قضية الديمقراطية .

ولما كانت ديوانية الأخ الفاضل عباس مناور مقررة مسبقاً ، فلقد رأينا أنها فرصة يمكن من خـلالهـا توصيل هذا الرأي إلى أكـبـر قـدر ممكن من المواطنين ، وتأجـيل اللقاءات القادمة في الديوانيات لإعطاء المجال للحوار في أن يأخذ مداه .

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد»[1] .

ما بين شورى ودستور شتان

لم تنشر الصحف هذا البيان مما أشعر نواب الحركة بالريبة ، لكنهم قرروا التمسك بما جاء فيه من استعداد للحوار مع السلطة ، وفي اليوم التالي والمقرر فيه الاجتماع في ديوان النائب عباس مناور ، شهدت منطقة الفروانية تحركات كثيفة للقوات الأمنية التي وضعت الحواجز حول الديوان وزرعت نقاط التفتيش في مداخل المنطقة حتى تتأكد من عدم تمكن الجماهير من دخولها ، وحاصرت قوات الأمن صاحب الدعوة في ديوانه ومنعته من الخروج ، ومع اقتراب موعد التجمع بدأ هجوم القوات الخاصة على الحشود لإبعادها عن الديوان مما جعل الكثيرين منهم يهرعون من المواجهة للتجمع في مكان آخر ، فلجأ عدد كبير منهم إلى مسجد «الدويلة» ومسجد «الخرينج» القريبين من الديوان طلباً للحماية ، إلا أن ذلك لم يوقف الهجوم فتم قذف المسجد بالقنابل المسيلة للدموع ورشه بالرغوة وخراطيم المياه الساخنة .

قاوم المجتمعون في مسجد «الخرينج» هذه القنابل بصيحات التكبير وإغلاق نوافذ المسجد ، وبينما هم في هذه الحالة وصلتهم رسالة من النائب عباس المناور يشكرهم فيها على الحضور ويعتذر عن عدم قدرته على استقبالهم في ديوانه بسبب إجراءات السلطة ، وبعد أن استقرت الأوضاع خرج المواطنون تباعاً وتوجهوا إلى ديوان النائب أحمد السعدون في منطقة الخالدية ، هناك أوضح النواب استنكارهم لأحداث الفروانية وأوضحوا للجماهير حقيقة بيانهم الذي لم ينشر ، وفي ختام هذا التجمع

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٨-٢-٢٠٠٩ .

شدد النواب على أن تعليق تجمعات دواوين الإثنين لا يعني عدم استقبال المواطنين في دواوينهم بالشكل المعتاد[1] ، وكانت حركة دواوين الإثنين تستخدم كافة الوسائل المتاحة للدفاع عن قضيتها ، سواء بتصوير الأفلام وتوزيع المنشورات أو بتأليف القصائد والزهيريات الداعمة للحركة التي نذكر منها الآتي[2] :

هذي الكويت تئن اليوم من الألم
وتشتكي بلسان الشعب قاضيها
من يحجب النور عن أبنائها عودا
مثل الحريص على إنكار ماضيها
إن كان جدي قد أقام أساسها
هضت بنيه تصد من يلغيها
لا يلزم الأمر أن تنزل عساكركم
هل أجرم الشعب في آراء يبديها
ان الأمور إذا ما استحكمت عظمت
ومن الجهالة حاولتم تخطيها
ماذا أقول لابني حين يسألني
إن كان دستورنا بالنص يحميها
إن كان دستورنا صيغت لوائحه
فأين قبتنا الكبرى وبانيها
أين المكاسب بل أين ما سطروا
منا الأوائل تشريعا بأيديها
نحوا الغشاوة عن أهداب أعينكم
تلك الحقيقة لا يمكن تجافيها
لا يطمس الحق في تحطيم منبرنا
لا يحجب الشمس إنسان ويخفيها

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١٩-٢-٢٠٠٩ .

(٢) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص٩٧ الى ١٠٣ .

ويقول آخر:

يا دار لا تبكين حنا عيالك
وإللي حصل يا دار شدة وتنزاح
إللي قضبوهم كلبوهم[1] رجالك
والموت عند الرب قصاف الأرواح
إللي تستر بالنفاق وحكا لك
لا تحسبينه ناوي الخير لا صاح
هذاك يلقاله بديل بدالك
يطوي فراشه كان برق الخطر لاح
وغلا الرشيدي لا دعيتيه جالك
عندك خبر كم من فقيدن لنا راح
والله ما نطمع بكثرة حلالك
كل الهدف يا دار مطلب ونرتاح
دستورنا إللي من زمانه شكالك
تلعب به الأمواج من بين الأرياح
يا دار لو ضحوك صعب منالك
لا خير فينا كان دستورنا طاح

ويقول الشاعر الرشيدي في قصيدة «تجديد الولاء»:

ياشيخ حنا كلنا ربع عباس
وخوان مريم ربعنا دايم الدوم
زارك يسلم وانقلب منك منحاس
عندك لحق الضيف تقدير وسلوم
أصله رشيدي والرشيدي من الناس
إللي تحاميلك ليا ثاروا القوم

---

(١) كلهم.

كلمـــتك في ربعك ترى تجـرح إحـســـاس

مـــا قلتـــهـــا للي لحق فـــعله اللوم

إللي ظهـــر من لابتـــه ريحـــة خـــيـــاس

يدخل وزارتكم مـــعـــزز ومـــحـــشـــوم

مـــاضي الرشـــيـــدي بالوفـــا يرفع الراس

دون الصـبـــاح الـعــمـر نرخص به السـوم

حـضـر وبدو وليـضـرب أخـمـاس بأسـداس

يشـــهـــد لنا التـــاريخ في صـــادق اعـــزوم

إللي عليكم في يده يرفع الفـــــاس

تلقـــاه بيـــدينا على الوجـــه ملطوم

حـنـا لـكـم جـنـد ولـلـدار حـــــراس

شـــرع الصـــبـــاح إللي نطالب به اليـــوم

رضـيـــتم الدســتـــور للعـــدل مـقـيـــاس

نشـــوف بالـقـــانون ظالـم ومظلوم

أحـــدٍ يكوح من الدنانيـــر بأكـــيـــاس

وحـــدٍ يقطع من مـــعـــاشـــه ومـــحـــروم

الله أمـــر بالـعـــدل يا طيـب الســـاس

وكل يحب الـعـــدل والظلم مـــذمـــوم

كلمـــة صـراحـــة واضـحـــة مـا بهـا باس

خـــوفك من إللي يطبخ الزاد مـــســـمـــوم

فـعل الرشـــيـــدي والشـــريعـــان نومـــاس

الفـــعل الأكـــشـــر عندكم عنه مـــعلوم

العنجـــري مـــحـــشـــوم عن درب الأدناس

وبربع أحـمـد السـعـدون صـحّـوا من النوم

إللي لثـــوب الكذب بالوجـــه لبّـــاس

الكشف عن مـــثله وشـــرواه مـــحـــتـــوم

اسم الصـبـاحي نفـتـخـر به كـمـا الكاس

بين الأمم نفـــخـــر بحـــاكم ومـــحكوم

وصـــلاة ربي عـــد مـــا هب نسناس
على رســول عن خطاياه مــعــصــوم

ويقول آخر :

قـــال الـذي يا ناس مـــا هو بغلطان
وينك عن إللي يوم الإثنين مــفــجــوع
يوم يخلي بعض الأطفـــال شـيـبـــان
شـفـتـه بعـيني لا تقـولون مـخـدوع
يوم ارتفع بالجـــو يالربع دخـــان
والـناس صـــارت بين دافع ومـــدفــوع
شـــرطة وطوارئ والحـرس يا عـــرب كـــان
يرمي قنابل بعـــدها ســـالت دمـــوع
ســـوى ســـوايا مـــا تحلى بهـــا إنســـان
يرجم ويشـــتم مـــا حـــد قـــال ممنوع
قلنا المســـاجـــد تحـمي الخلق باحـســـان
وأثر المسـاجـد مـا حـدت عـبـد مـدفـوع
لكن صـمـود الشـعب مـا فـيـه خـذلان
لا همـــتـــه شـــرطة ولا مـــوقف يروع
دســتـوره إلي مـــا بغى فـيــه نقـصـان
يضــمن حــقـوق الناس والراس مـرفـوع
مـــا بين شـــورى وبين دســـتـــور شـتـــان
نقـــولهـــا للكل والصـــوت مـــســمــوع
مـــا هو بهـــرج قـــاله فـــلان وفـــلان
ناس النفـــاق بدمـــهـــا دوم مطبـــوع

ويقول الحطيئة في إحدى قصائده :

كنا نحبك قبل يا زاهي أبـــ   حسنة
تايه خذاك الغرور وصديت عن   حسنة

أبوك وعمك نعم راحوا بكل حسنة
تعلن تصرخ تقول هالشعب ماكو وعي
يوم انزلت شرطتك هل كنت كامل وعي
ناصح تعذر لنا وأنته بليا وعي
بتقص لسان الشباب يا منكر حسنة

ويقول آخر :

إللي يحب الشعب يفتح لهم بابه
ويسمع كلام الشعب ويكون لهم بابه
مثلك طبيب والمرض معروف أسـ ـبابه
صرنا فرايس نسر بين مخلب ومنـ ـقار
عم الفساد وانتشر واحنا لحسنا قار[1]
ناس بنسام الجبل وشعبك تقضبه الـ ـقار
أدمي كفوف الشعب دق على الـ ـباب

ويقول آخر في قصيدة «قَسَم الجهرة» :

لقــد عــاهد الشــعب نوابه
إلــى الحــق نمــضــي ولا نــأبــه
فـبـالجـهـرة الشـعب أدى اليـمين
سـنـهـــزم بـالـعـــزم إرهـابـه
فـعـــز البـــلاد ألا لـن يغـيـب
سـنحـــرق بالـنـار حـــجـــابـه
وعــيــد الشــعــوب وعــود المجــد
إلـى العــدل تـفــتـح أبـوابـه
ودســتــوره رغـم كـل الطـغـــاة
ســيـبـقـى مـدى العـمـر مـحـرابـه

---

(١) الاسفلت .

فـوعي الشـعب سـيـاج الأمـاني
به يبلغ الحق أصـحـابه
فـلا عـسكر قـد يخيف الجموع
إذا كـشـر الشـعب أنيـابه
ولا (منحـة) سـوف تغـوي النفـوس
لقـد أدرك الشـعب ألعـابه
فـتـات الدنانيـر تعطي لشـعب
ويسـطـو عـلـى الـكنـز أذنـابه
غـدا تشـرق الشـمس رغم السـحـاب
ونـلـبس لـلعـرس أثـوابه

ويقول مرزوق بن ظالم في قصيدة «الحوار» :

صار الحوار إحوار يلعب بدون إر	باط
توه رضيع اللبن مولود في شهر إشـ	باط
قصاب سن عدته وشد الحوار إر	بـاط
طيب فقير يا شعب سووها فيك	دقّة
صيغة وصايغ ذهب يبغيها خوش	دقّة
صيغت نوازل عليك بالراس من	دقّة
انهض تحرك شعب عزمك يفل إر	باط
تقول الشعب عزوتي وهمي من	همّه
وصديت عن مطلبه ما بديت لك	همّه
كل شي وضح واتضح ما همكم	همّه
دستوره لما انكتب محد رفض أو	ثار
صدر يحضنه ويصير حقه اد	ثار
احذر شباب الوطن لمعزته لو	ثار
حتى الرضيع بالوطن يرضع لبن	همّه

ويقول آخر :

الشعب يصيح بقهر معلوم وش   حدّه
بايق يبوق بالنهار ما نوقفه عند   حدّه
والزاني يزني بشهود ما نقدر إنـ   ـحدّه
صارت نهيبة البلد والبوق صار أ   شكرة[1]
جايك مصخ[2] يا ولد معدوم حتى   شكرة[3]
وإللي يصفعك يمين دور شمال وا   شكره
أصبحنا ديره كلك[4] وكل شيء وصل   حدّه

وآخر يقول :

كأس الألم نشربه لأجل الوطن   حالي
وإللي عشق ديرته حاله مثل   حالي
مو بس فخرنا مضى ، لا فخرنا   حالي
خاب الذي ظننا من قوم ما   كاري
نفدي الأمل بالعمر دوم الفدى   كاري
أرض يضيع العمر بس تبقى أفـ   كاري
دين الوطن مو أجل إنسدده   حالي

المجلس الوطني

بدأ الحوار مع السلطة في نهاية يناير ١٩٩٠ ، وقد عقد الشيخ سعد العبدالله أول لقاءات الحوار مع «الوفد الإسلامي» الذي وضّح أعضائه بأن أي تعديل للدستور يجب أن يمر من خلال المجلس مع حرصهم على تغيير المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع ، أيضاً قابل رئيس الوزراء وفداً شعبياً

---

(١) شديد الوضوح .

(٢) شايك أو الشاي ماسخ .

(٣) سُكر .

(٤) كذب وهراء .

بقيادة النائب المقرب من الحكومة خلف دميثير العنزي ، وفي السابع من فبراير استقبل الشيخ سعد نواب الحركة الدستورية في لقاء كسر الحاجز النفسي ، وحرص أحمد السعدون على تأكيد تمسك أعضاء الحركة بالوحدة الوطنية والحوار ، إلا أنهم لن يقبلوا بأي حل محتمل لا يلبي نقاطهم الأساسية وهي عودة العمل بالدستور ، وإعادة الحياة النيابية ، وعدم المساس بقانون الانتخاب(١) .

لم يظهر ولي العهد أي علامة إيجابية كانت أو سلبية على مطالب النواب ، لكنه أكد لهم أن هذا اللقاء هو الأول وأنه حريص على عقد لقاء آخر لبحث التفاصيل ، وفي الثالث من مارس تم اللقاء الثاني مع نفس المجموعة ، وقد حاول فيه الشيخ سعد تطمينهم إلى قبول السلطة لفكرة وجود مجلس منتخب ، إلا أنه لن يكون مطابقاً للتجربة السابقة التي يعتقد بكثرة سلبياتها ، وعند محاولتهم معرفة المزيد من أفكار الشيخ سعد أكد لهم على أنه يفضل الاستماع أكثر من الكلام ، وأنه في نهاية الأمر مجرد رسول ينقل آراء المواطنين إلى سمو الأمير الذي سيكون القرار النهائي بيده ، وفي نهاية اللقاء أوضح نواب الحركة بأنهم سيرسلون بياناً للصحف حول مجريات هذا اللقاء ، لم يمانع الشيخ سعد ذلك إلا أن الرقيب الحكومي منع نشر البيان في بادئ الأمر ، ثم نشرته صحف الحكومة مع بعض التعديلات ، تبع هذا اللقاء دعوة أخرى لخمسة نواب من الحركة للاجتماع بالشيخ سعد ، وكان محور هذا اللقاء ما يقوم به نواب الحركة من تسجيل وتصوير لقاءاتهم بالمواطنين في دواوينهم الخاصة والتي يغلب عليها طابع الهجوم القاسي على السلطة(٢) .

تيقن النواب من عدم جدية السلطة في الحوار فقرروا العودة إلى بث الحماس في المواطنين من خلال القيام بزيارات مكثفة للديوانيات الخاصة وجمعيات النفع العام تحت غطاء المباركة بحلول شهر رمضان المبارك ، وفي الثاني والعشرين من أبريل أعلنت وسائل الإعلام عن إذاعة الخطاب الأميري السنوي بمناسبة العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك ، وقد ركّز الخطاب على الأوضاع الداخلية والحوار المزعوم بين

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٢٢-٢-٢٠٠٩ .

(٢) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٢٤-٢-٢٠٠٩ .

السلطة ومختلف القوى السياسية ، ثم أكد سموه على حرص السلطة على المشاركة الشعبية قائلاً :

«تأكيداً على دور المشاركة الشعبية في تحمل مسؤوليتها ، ومن موقع المسؤولية التاريخية ، وباسم المصلحة العليا للوطن ، وبعد الاطلاع على الأمر الأميري بحل مجلس الأمة الصادر في ٢٧ شوال ١٤٠٦هـ الموافق ٣ يوليو ١٩٨٦م ، ينشأ مجلس يسمى (المجلس الوطني) يتولى المهام التالية :

١- دراسة السلبيات التي حالت دون استمرار التعاون بين السلطتين ، التشريعية والتنفيذية ، واقتراح القواعد والضوابط التي تكفل المحافظة على وحدة الوطن واستقراره ، متفقاً في ذلك مع روح الشريعة الإسلامية الغراء ، وتأصيلاً لمبدأ الأسرة الواحدة في الكويت ، وتكون هذه الدراسة في جلسات سرية ، ويرفع المجلس تقاريره في هذا الشأن إلى الأمير توطئة لإحالتها إلى مجلس الأمة .
٢- مناقشة مشروعات القوانين التي تُحال إليه من مجلس الوزراء ، وإبداء الرأي فيها خلال شهرين من تاريخ إحالتها إليه ، وللمجلس الحق في اقتراح ما يراه من مشروعات القوانين وإحالتها إلى مجلس الوزراء . وفي جميع الأحوال ، لا تصبح القوانين نافذة إلا بعد التصديق عليها وإصدارها من الأمير .
٣- مراقبة الأجهزة الحكومية ، وذلك بمناقشة الوزراء لاستيضاح الأمور التي تدخل في اختصاص كل منهم .
٤- إبداء الرغبات لمجلس الوزراء في المسائل العامة ، وإذا تعذر الأخذ بهذه الرغبات بيّن مجلس الوزراء أسباب ذلك .
٥- الاطلاع على الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن العام المنقضي ومناقشته وإبداء الرأي بشأنه .
٦- الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة لمناقشتها وإبداء الرأي فيها»[1] .

استقبل نواب الحركة الدستورية هذا الخطاب وما جاء فيه من تأسيس للمجلس

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ -١٩٩٠م ، ص١٥٧ .

الوطني باستهجان شديد وأصدروا ضده بيانا غير موقع بعنوان «توضيحات حول ما يسمى بالمجلس الوطني»[1] وضحوا فيه عدم دستورية هذا المجلس واختلافه الجذري عن مجلس الأمة الموجود في دستور ١٩٦٢ من خلال النقاط التالية :

١- لم يكن هناك أي أساس دستوري بوجود ما يسمى بالمجلس الوطني ، ولا لما يسمى بالفترة الانتقالية ، وهذا يعتبر تعدياً على دستور ١٩٦٢م .

٢- تشكل المواد التي تضمنتها الأوامر دستوراً مؤقتاً موازياً لدستور ١٩٦٢ ، والذي يستهدف تقويضه ليحل محله .

٣- إن مهمة دراسة السلبيات ، واقتراح الضوابط للحياة النيابية التي أنيطت بالمجلس الوطني ، إنما هي جسر يراد به العبور إلى تعديل الدستور .

٤- إن الصلاحيات التشريعية والرقابية التي أنيطت بالمجلس الوطني صلاحيات شكلية ، تجعله أقرب ما يكون إلى مجلس الشورى .

٥- فيما يتصل بالرقابة ، ليس لهذا المجلس المزعوم أي حقوق فيما يتصل باستجواب الوزراء ، أو طرح الثقة بهم ، أو إعلان عدم إمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، أو تشكيل أي لجان تحقيق .

٦- لا يملك هذا المجلس حق إقرار الميزانية ، بل إبداء الرأي فيها .

٧- نسبة التعيين في هذا المجلس ٢٥ : ٥٠ ، وليست كما هي الحال في مجلس الأمة ١٦ : ٥٠ .

٨- ليس لهذا المجلس حق التقاضي أمام المحكمة الدستورية .

٩- ليست هناك إجراءات لحصانة أعضاء هذا المجلس[2] .

لا تجامل على حساب الوطن... قاطع

ومع حلول السادس والعشرين من أبريل ، كان أعضاء الحركة يستعدون لأداء صلاة العيد ثم الاتجاه إلى ديوان السعدون في منطقة الخالدية في حركة ترمز إلى استمرارية احتجاجهم على إجراءات السلطة ، إلا أن قوات الأمن عادت إلى

---

(١) د . فيحان العتيبي ، الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ -١٩٩٠م ، ص١٥٨ .

(٢) د . فلاح المديرس ، الحركة الدستورية في الكويت ، ص٣٤ .

الإجـراءات المشـددة ، فطوقت منطقـة الخـالدية وديوان السـعـدون مما دفع النواب وجماهيرهم للتوجه إلى ديوان النائب السابق صالح الفضالة في منطقة العديلية ، فقامت قوات الأمن باللحاق بهم وتعمدت ترويعهم بالقنابل المسيلة للدموع بلا سبب واضح ، في الوقت نفسـه أعلنت السلطة عن تحـديد يوم ١٠ يونيـو ١٩٩٠ لإجـراء انتخابات المجلس الوطني ، فقرر نواب الحركة التصدي لها بحملة جديدة تهدف إلى مقاطعة هذا المجلس وانتخاباته ، فدشنت الحملة ببيان جاء فيه :

«لقد جاء دستور الكويت الصادر في نوفمبر ١٩٦٢ كاشفاً لا مُقرراً لحق تقرر منذ قرون ، بل ومؤكداً لحق الشعب الكويتي في إقامة دولته القانونية من خلال أحكام ثبتت دعائمها ، فصار حق الكويتيين بأن يعيشوا في ظل دولة قانونية يرتكز على ركيزتين : الأولى هي أصول الإسلام الحنيف والثانية هي أحكام الدستور . والثابت أنه بمجرد إقامةالدولة القانونية يكون قد انقضى الزمن الذي كانت تمارس فيه السلطة باعتبارها حقاً شخصياً لتصبح ظاهرة نظامية لها أشكالها ومضامينها القانونية المحددة في الدستور .

غير أنه مما يثير الأسف ويحز في النفس أن السلطات في الكويت تناست هذه الحقائق فاتخذت منذ عام ١٩٧٦ سلسلة من الإجراءات التي انتهكت حرمة الدولة القانونية وأهدرت مبدأ سمو الدستور ، وهي إجراءات لا تستهدف في واقع الأمر وحقيقته سوى الاستئثار بالسلطة ، وكان آخرها إجراءات ٢٢ أبريل ١٩٩٠ ، وهي الإجراءات التي جاءت صاعقة على رؤوس المتمسكين بأهداف الدستور من شعب الكويت الوفي الأمين ، فتحقق بذلك ما توقعناه وبيناه لسموكم في برقيتنا المرفوعة إليكم بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٠ ، ونحن إذ نأسف لذلك ونعلن موقفنا من هذه الإجراءات المتمثلَ في عدم الترشيح للمجلس الوطني وعدم المشاركة في انتخاباته ، فإننا نسأل الله أن يعين شعب الكويت في محنته ، وهو الشعب المسالم الذي جوزي بعض أبنائه في عيد الله ورسوله والمسلمين بالقمع وبالقنابل الخانقة والمسيلة للدموع .

كما نسأل الذي لا يُسأل سواه أن يأخذ بيد شعب الكويت على جادة الحق وطريق الصواب ودرب تحقيق آماله في أن يعيش في ظل ديموقراطية حقة يجازى فيها الحاكم على عدله بالطاعة والنصرة وينصف فيها المحكوم ، آملين من سموكم إعادة النظر في إجراءات ٢٢ أبريل الماضي بما يكفل العمل بدستور البلاد الصادر في نوفمبر ١٩٦٢ وإجراء انتخابات مجلس الأمة وفقاً للدوائر الانتخابية القائمة وقانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة الحالي» .

أيضاً قام رئيس مجلس الأمة الأسبق عبدالعزيز الصقر وبمشاركة العديد من الشخصيات الاعتبارية بإصدار بيان في ١٦ مايو ١٩٩٠ يعلنون فيه مقاطعة المجلس الوطني وانتخاباته جاء فيه :

«الاتفاق على أن أية مراجعات للمسيرة النيابية واجب مطلوب إذا ما تم وفق القنوات الدستورية المشروعة . وإذا بنا أمام مفاجأة إعلان قيام «المجلس الوطني» الذي يتناقض كلياً مع ما انتهى إليه الحوار مما أصبح معه الدستور معطلاً ، ومما يزج بالوطن والمواطنين في أجواء من الصراع والانشقاق بإدخالهم في مثل هذه التجارب والمغامرات التي تنال من أغلى مقومات وجودنا ألا وهي وحدتنا والثقة في ما بيننا وتعزيز تلاحمنا الصادق والأصيل مع قيادتنا التاريخية .

إن مصطلح «الفترة الانتقالية» لا تعرفه الأنظمة الديموقراطية الحقة ولا تعترف به وهو إجراء تستخدمه كثير من دول العالم الثالث في عهود استعمارها وتستخدمه في ظل حكوماتها الانقلابية والفردية إذ إنه غالباً ما يكون بمنزلة «الستار للمناورة» وهو أمر لم نقره في تاريخنا ولم نمارسه في علاقاتنا ، لذا نجد من الواجب علينا بعد أن حادت الحكومة عن النتائج الحقيقية للحوار واختارت أسلوب المناورة السياسية مع ما ينطوي عليه من خطورة بالغة تتحمل الحكومة وحدها كامل المسؤولية عن النتائج والتفاعلات .

وأمام واجب الشهادة لله والصدق والإخلاص للوطن ولقائده حضرة صاحب السمو أمير البلاد وفقه الله وللإخوة والأخوات المواطنين أن نعلن أننا بعد كل ذلك نجد أنفسنا أمام خيار واحد ألا وهو خيار عدم المشاركة في المجلس الوطني ترشيحاً واقتراعاً وتعاوناً ، التزاماً منا بالعهد والميثاق ووفاء لمنجزات الآباء والأجداد ، وحرصاً على مستقبل الأجيال وصوناً لوحدة الوطن والمواطنين»[1] .

لم تعبأ السلطة بهذه البيانات وبدأت الدعوة لتسجيل المرشحين وتدشين الحملات الانتخابية ، وترشح لهذه الانتخابات ٣٤٨ مرشحاً يتنافسون حسب التقسيم الانتخابي للدوائر الـ ٢٥ ، على الطرف الآخر صعّد نواب الحركة من حملاتهم المعارضة للانتخابات فقامت السلطة بحملة اعتقالات واسعة بداية

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٢٦-٢-٢٠٠٩ .

بالنائب السابق أحمد باقر ، والدكتور أحمد الخطيب ، وأحمد النفيسي ، وعبدالله النيباري ، والدكتور عبدالله النفيسي ومستضيفه النائب جاسم القطامي ، أيضاً تم اعتقال الدكتور أحمد الربعي وصاحب الديوان الذي كان يستضيفه علي بوعركي .

تعرضت السلطة للنقد بسبب هذا الموقف المتطرف فأعلن مجلس الوزراء عن تلقيه تعليمات من سمو الأمير بحفظ القضايا ضد النواب وإطلاق سراحهم ، إلا أنهم لم يقبلوا بهذه الخطوة وأرسلوا للشيخ سعد رسالة يصرون من خلالها على حقهم في المثول أمام القضاء للمحاكمة ، ويطالبونه بمحاسبة وزير الداخلية على هذه الإجراءات القمعية :

«ان العفو السامي يمنح عادة لمن صدرت عليهم أحكام نهائية ونافذة بتجريمهم ، وليس للأبرياء الذين انتهكت حقوقهم وكراماتهم وحرمة منازلهم ولم يتشرفوا بالمثول أمام القضاء .

إن حفظ القضايا الموجهة ضدنا بهذه الطريقة ، سيكون من أثره أن لا تأخذ العدالة مجراها ، وأن لا تمارس سلطة القضاء ، وهي سلطة نعتز بها ، حقها الدستوري في الوقوف في وجه إرهاب السلطة التنفيذية ، والتي مارست مختلف الأعمال الحاطة بالكرامة وعنفها العسكري الذي بني من أموال الشعب الكويتي ضد مواطنين عزل من أبناء هذا الشعب ، كل جريرتهم أنهم يمارسون حقوقهم القانونية والدستورية ويعملون من أجل صيانة مكتسبات شعبهم ووطنهم ، ولا ينوون التخلي عنها» .

على الجانب الآخر من الحراك قامت مجموعة «الوفد الإسلامي» المكونة من قيادات التيار الإسلامي بإرسال رسالة إلى سمو الأمير يؤكدون فيها تمسكهم بدستور ١٩٦٢ وعودة الحياة النيابية كـ حل أمثل للأزمة الحالية ، لكنهم في الوقت نفسه طالبوا سموه باختصار فترة المجلس الوطني[1] مما يعتبر اعترافا مبطنا بوجوده ، أيضاً قام القيادي في حركة الإخوان المسلمين الدكتور إسماعيل الشطي بسحب توقيعه من بيان عبدالعزيز الصقر الداعي إلى مقاطعة المجلس الوطني ، وهذه فقرة من رسالة الوفد الإسلامي المرسل في ١٩ مايو ١٩٩٠ :

«ان خطوة المجلس الوطني أوجدت خلافاً في الرأي ، مما قد يحدث خللاً في

---

(١) د . فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٤٤ .

تماسك الجبهة الداخلية ويزعزع استقرار الأوضاع ، الأمر الذي لا تريدونه ولا ترضونه لشعبكم . فإننا الموقعين أدناه نؤكد لسموكم ما أعلناه سابقاً من حرصنا على مصلحة الكويت والالتزام بدستور البلاد الصادر في عام ١٩٦٢م وعودة الحياة النيابية وفق هذا الدستور .

كما نؤكد لسموكم أن الصيغة التي تؤكد الثوابت أعلاه هي التي تؤدي إلى استقرار الأوضاع وتفي بآمال الشعب وطموحاته .

كما نرجو اختصار مدة المجلس الوطني وسرعة الدعوة لمجلس أمة منتخب وفق دستور ١٩٦٢م»[١] .

وفي الرابع من يونيو ١٩٩٠ أصدرت اللجنة الشعبية للحركة الدستورية وثيقة عنوانها «نداء من أجل الوطن» تحذر المواطنين فيها من المشاركة في انتخابات المجلس الوطني ، وخصوصاً أن السلطة لم تدخر جهداً في حث المواطنين على المشاركة ، فلأول مرة في الكويت يُسمح للعسكريين بالتصويت في الانتخابات بالإضافة إلى التشجيع الإعلامي للمرشحين والناخبين على حد سواء ، أيضاً تغاضت السلطة عن الشراء العلني للأصوات وغيرها من المحفزات الترغيبية[٢] ، أما بيان الحركة الدستورية فقد كان قطعياً من حيث شيطانية هذا المجلس وأهدافه فجاء نصه بالآتي :

«أولاً : إن هذه الانتخابات ستقرر . . . هل نريد كويتنا حرة كريمة متطورة ، يساهم أهلها في إدارة شؤون حياتهم ليضمنوا حقوقهم ويرسموا مستقبلاً زاهراً لأبنائهم يسود فيه القانون وتعم فيه العدالة الاجتماعية؟ أم سنصوت لمستقبل مجهول . . . تكمم فيه الأفواه ، وتجرح به كرامة المواطنين ، وتنهب به ثروات الشعب دون رقيب ، ويفقد الكويتيون فيه وضعهم التاريخي المتميز الذي نشأ مع وطنهم ليصبحوا مثل بعض الدول القريبة المعروفة؟! إذا أردنا كويت الحرية والعدل . . . فلنقف مع الوطن ولنقاطع انتخابات «المجلس الوطني» .

ثانياً : لنتذكر أن المشاركة في «المجلس الوطني» تعني استمرار تعطيل الدستور

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ١-٣-٢٠٠٩ .

(٢) د . فلاح المديرس ، الحركة الدستورية في الكويت ، ص ٣٩ .

ومجلس الأمة للسنوات الأربع القادمة على الأقل ، لنتذكر أن مجلس الأمة وفق دستور (١٩٦٢) هو حق من حقوق شعبنا لا يمكن لأحد منازعتنا فيه . لنقف الآن ونَقُلْ كفى . . . ! نريد مجلس الأمة . . . ونريده الآن . . . ومقاطعتك الانتخابات هي الضمان لعودة مجلس الأمة والحريات العامة والتلاحم لهذا الوطن . . . قاطع انتخابات «المجلس الوطني» .

ثالثاً : الديموقراطية تصحح نفسها من خلال استمرارها . المواطنون في انتخابات مجلس الأمة هم الضابط الأساسي للمجلس ، فكل مجلس يأتي أفضل من الذي سبقه لأن المواطنين يصححون اختيارهم بالتجربة والممارسة المستمرة . . . لكن ، لم يتح لمجلس الأمة الاستمرار لترتقي وتتعمق مسيرة الديموقراطية . بعد مجلس (٦٣) زورت انتخابات (٦٧) ، وبعد مجلس (٧١) حل مجلس (٧٥) ، وبعد مجلس (٨١) حل مجلس (٨٥) . . . صوّت ضد التدخل القسري في مسيرتنا الديموقراطية ، ارفض الحل ، ارفض تعطيل الدستور . . . بمقاطعتك انتخابات «المجلس الوطني» .

رابعاً : لا تدع أحداً يخدعك أو يخجلك بأن يجعلك تذهب وتلقي ورقة بيضاء . . . ذهابك يحدد موقفك ، فلا تجامل على حساب الوطن . . . فموقفك اليوم ستسجله أنت لك أو عليك ما حييت . . . لأنه موقف تجاه وطنك ومستقبل أبنائك وكرامتك الإنسانية . وأنت أيها الأخ الكريم على هذا القدر الكبير من المسؤولية . . . فاعزم . . . وتوكل على الله . . . لا تذهب للانتخاب . . . لا تلق ورقة بيضاء . . . قاطع انتخابات «المجلس الوطني» . . . والله الموفق»[(١)] .

وفي العاشر من يونيو ١٩٩٠ ، تمت انتخابات المجلس الوطني مع اختلاف التقارير حول نسبة المشاركة بين ٦٢٪ حسب المصادر الحكومية ، و٤٢٪ حسب مصادر الحركة الدستورية ، علماً بأن السلطة لم تعلن من النتائج سوى عدد أصوات الفائزين بالمركزين الأول والثاني من كل دائرة ، وفي الثامن والعشرين من يونيو أعلنت السلطة عن تعيين ٢٥ عضواً في المجلس الوطني ، ليكتمل عدد أعضائه الـ ٧٥ ، عقد المجلس

---

(١) جريدة الجريدة الكويتية ، «ديوانيات الإثنين : الحدث ليس بعيدا ولايمكن نسيانه» ، جاسم القامس وضاري الجطيلي ، ٢-٣-٢٠٠٩ .

أولى جلساته في التاسع من يوليو ثم عقد جلسة أخرى في السادس عشر من نفس الشهر .

في تلك الأثناء ، كانت الحكومة العراقية تشن هجوما تدريجياً على دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة متهمة إياهما بإغراق الأسواق النفطية مما يسبب هبوط الأسعار وبالتالي إلحاق الضرر المباشر بالاقتصاد العراقي ، تطورت هذه الاتهامات إلى اتهام الكويت بسرقة النفط العراقي من حقل الرميلة ، فحاولت الكويت بمساعدة بعض الدول العربية تدارك الموقف ورأب الصدع ، إلا أن سيف أغسطس قد سبق عذله ، وسقط فأس الغدر على الرأس .



في جلسة استغرقت تسع ساعات تخللتها استراحتان

المجلس الوطني أقر مشروع اللائحة الداخلية

الرئيس المساعيد: لا فرق بين عضو معين ومنتخب وكلنا نهدف لخدمة الو

اجتماع «المجلس الوطني» برئاسة عبدالعزيز المساعيد
(الرأي العام الكويتية)

الفصل الرابع

الاحتلال

«قطع الأعناق . . . ولا قطع الأرزاق» .

(صدام حسين ، ١٧ يوليو ١٩٩٠)

بينما كانت الأوضاع السياسية في الكويت تغلي من الداخل بسبب حل مجلس الأمة وتعطيل مواد الدستور كانت هناك تطورات كبيرة في الخارج ، ففي شهر أغسطس عام ١٩٨٨ توصل العراق وإيران إلى اتفاقية وقف إطلاق النار مسدلين الستار على حرب دامت لثماني سنوات ، حرب طحنت مئات الآلاف من القتلى والجرحى والأسرى من الطرفين ، وفي العام التالي توفيَ زعيم الثورة الإيرانية روح الله الخميني وبدأت الإدارة الجديدة في إعادة بناء ما أتلفته الحرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، على الطرف الآخر كان العراق يتلفت حوله انتظاراً لمساعدات الدول العربية والخليجية لإعادة إعماره مادياً ومعنوياً .

تنفست الكويت الصعداء بـ انتهاء الحرب وضغوطاتها ، وبادرت لتهنئة العراق الشقيق بهذه النتيجة ، وبدأت بـ جس النبض لفتح ملف ترسيم الحدود بين البلدين ، فقام الشيخ سعد العبدالله بزيارة العراق لبحث هذا الملف الحساس ، إلا أن الجانب العراقي لم يكن جاهزاً للترسيم وكان حاداً في الرد على مطالب الكويت ، بل أنه لّمح إلى عدم اعترافه بتبعية جزيرة وربة للكويت ، أيضاً طالب العراقيون الشيخ سعد بتناصف جزيرة بوبيان والحصول على تسهيلات ومناطق لإقامة قواعد عسكرية مطلة على الخليج ، لم تعجب هذه المطالب الشيخ سعد ، فقرر قطع الزيارة والعودة إلى الكويت ، لكن الرئيس العراقي تدارك الوضع وقام بمراضاته لإكمال الزيارة والبقاء في بغداد .

وفي الثامن عشر من فبراير ١٩٩٠ ، قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بزيارة للعراق وجد فيها الجانب العراقي يقترح عليه توقيع اتفاقية تعاونية وأمنية تهدف إلى ربط الكويت بالعراق وجعل أرض الكويت مسرحاً مفتوحاً للقوات العراقية ، رفض الشيخ صباح هذا المقترح بطريقة دبلوماسية ووضّح للجانب العراقي أن دستور الكويت لا يسمح للأمير أو لأي مسؤول آخر بالتنازل عن الأرض ، لكنه

وعدهم ببحث كل الخيارات التي تعطي للعراق متنفساً بحرياً بعد الانتهاء من ملف ترسيم الحدود[1] .

لم يعبأ العراق بالمباحثات الثنائية بين البلدين ، وقرر طرح المسألة في مؤتمر «مجلس التعاون العربي» المقام في عمّان في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٩٠ ، فأعلن الرئيس العراقي عن امتعاضه من الهيمنة الأمريكية على منطقة الخليج والشرق الأوسط ، ثم عرض على المؤتمر مطالباته الأربع من الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي وهي :

١- تسوية الحدود مع الكويت والتعامل مع حقل الرميلة (الرتقة) حسب القواعد التي حددها القانون الدولي للحقول المشتركة .
٢- موافقة الكويت على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق .
٣- إلغاء الديون الكويتية والسعودية على العراق والمقدرة بـ ٣٠ مليار دولار أمريكي .
٤- تقديم الدعم المالي للعراق[2] .

فوجئ الجانب الكويتي من التوجهات العراقية الجديدة ، فبعث وزير الخارجية الكويتي رسالة إلى نائب رئيس الوزراء العراقي في السابع عشر من مارس ١٩٩٠ جاء فيها :

«إنني قد فوجئت بما قدمتموه لنا من مشروعي اتفاقيتين ذات مضامين أمنية ودفاعية كي تكون محور البحث بيننا ، فقضية ترسيم الحدود باعتبارها مسألة فنية ذات مدلول سياسي ليست بالتي تستحق منا - على أهميتها - كل هذا التأجيل» .

إحنا ما نريد هيجي

ومع بداية أبريل بدأ الرئيس العراقي بحملة تصعيدية ضد إسرائيل هدد فيها بحرق نصف إسرائيل في حال اعتدائها على العراق ، ولمح إلى استعداده لاستخدام الأسلحة الكيماوية عند الحاجة ، وهذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بحملة سياسية وإعلامية دولية ضد النظام العراقي . وفي السابع عشر من نفس

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .

(٢) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص٧٦ .

الشهر بعث وزير الخارجية الكويتي رسالة إلى سعدون حمادي[1] جاء فيها :

«إنه ليسعدني أن ألتقي معكم بالكويت لنعمل سويا على تهيئة نهائية لموضوع ترسيم الحدود في إطار الاتفاقيات المعقودة بين بلدينا الشقيقين ، والذي بلا شك سيمهد الطريق لبحث العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك» .

جاء الرد العراقي على الدعوة بالإصرار على عدم الاعتراف بالاتفاقيات المعقودة بين البلدين ، وعلى وجوب حل مسألة الحدود «في إطار لا ينطلق من الأنانية القطرية بل من اعتبار شبر الأرض العراقي أو الكويت سواء كان في البر أو البحر جزءا من الوطن العربي ، وأن هاجس العراق أن يكون في وضع يستحقه تاريخيا وواقعيا يمكنه من الدفاع عن الأمن القومي في هذه المنطقة»[2] .

وقد ألحق العراق هذا الرد بطلب مباشر إلى سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد للحصول على قرض بقيمة ١٠ مليارات دولار إضافة إلى إسقاط الديون الكويتية على العراق ، إلا أن سمو الأمير اعتذر عن عدم قدرة الكويت على تلبية هذا الطلب وعرض منح العراق ٥٠٠ مليون دولار مقابل الموافقة على تشكيل لجنة لترسيم الحدود ، أيضاً حذر سموه العراقيين من أن إسقاط الديون قد يضر العراق أمام دائنيه الآخرين الذين قد يُعجلوا بمطالباتهم في حال علمهم بعدم قدرة العراق على الإيفاء بجميع التزاماته ، وقد زار المستشار عبدالرحمن العتيقي الرئيس العراقي لـ إيصال هذه الرسالة التي يقول عن ردة فعل صدام حسين عليها :

«كان منفعلا جدا ولأول مرة يكون في حالة انفعال تحس إن واحدا في شيء في داخله يريد يتفجر لكن غير قادر عن الإفصاح عنه»[3] .

وهذا ما جعل العتيقي يقترح طرح الموضوع على دول مجلس التعاون الخليجي ، فرد عليه الرئيس العراقي :

«لا يابه ، إحنا ما نريد هيجي ، إذا كان على إخواننا دول الخليج إحنا نعرف شلون نتصل ، إحنا ما نريد هيجي»[4] .

---

(١) رئيس البرلمان ورئيس الوزراء العراقي السابق .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .

(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

(٤) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

صدام: سنجعل النار تأكل نصف اسرائيل إذا حاولت الاعتداء على العراق

■ لا نحتاج قنبلة نووية فالعراق يملك الكيماوي المزدوج

■ فشل «الكبار» في اللعب ضد العراق عن طريق إيران فتولوا المهمة بأنفسهم



تهديدات صدام حسين لإسرائيل في أبريل ١٩٩٠
(القبس الكويتية)

لو في الجلد ما يتحمل لتحملنا

في هذه الأثناء كان الوضع السياسي في الكويت في غاية التوتر بسبب إعلان السلطة عن إجراء انتخابات «المجلس الوطني» البديل عن مجلس الأمة المنصوص عليه في الدستور، وقد أثارت هذه الخطوة الغضب الشعبي الذي دخل في مواجهات عنيفة مع السلطة أدت إلى أحداث قمعية واعتقالات واسعة لرموز الحركة السياسية الشعبية.

بطبيعة الحال، كانت القيادة العراقية تراقب هذه الأحداث وتخطط للاستفادة منها في المستقبل، وفي الثلاثين من مايو ١٩٩٠، عقد الرؤساء العرب مؤتمراً للقمة في بغداد للتباحث حول التهديدات الأمريكية والإسرائيلية على العراق، وقد حضر أمير الكويت هذا المؤتمر الذي ختمه الرئيس العراقي بكلمة أشار فيها إلى الضرر الذي يتعرض له العراق بسبب عدم التزام بعض الدول العربية بقرارات الأوبك، وكان يقصد دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة من هذا التلميح الذي قال فيه:

«لأنه سادت السوق النفطي نوع من الإرباك... وحصل بيه نوع من عدم الالتزام بقرارات الأوبك... وهذا الارتباك سببه عدم التزام بعض أشقائنا العرب بالذات في مقررات الأوبك... مما أغرق السوق النفطي بما هو فائض عن الحاجة أو على الأقل يعطي مرونة للمشترين... بما يجعله على حساب السعر... وتدنت الأسعار حتى وصلت أحيانا إلى ٧ دولارات...

بما يتعلق بالعراق... وهو ليس الأكبر إنتاجاً... وليس أكبر حصةً في الأوبك... كل انخفاض في البرميل الواحد... دولار واحد - حسب ما قيل لي -

أن خسارة العراق مليار دولار في السنة . . . من هذا نتبين كم هي خسارة الأمة العربية كلها وكل إنتاجها البترولي في السنة . . . ومن هذا يكون السؤال . . . عندما نقول هل الأمة العربية بحال ممكن أن تخسر بـ هفوة . . . . هفوة فني . . . أو غير فني . . . . هذه العشرات من المليارات من غير مسوغ؟

لأن السوق البترولية . . . . أو لنقل استعداد المشترين كانوا على الأقل في هذه السنة مثلاً مهيئين أنفسهم . . . أن خلال السنتين يتحملون سعر يصل إلى ٢٥ دولارا . . . مثل ما عرفنا وسمعنا من الغربيين إللي هم أكبر مشترين لسوق البترول . . .

إذاً هذا النزف الهائل في اقتصادنا هو سببه عدم انتظام الرؤية . . . . أو لنقل عدم رؤية في اللحظة التي نرى فيها شأنا نتعامل به محلياً . . . عدم رؤية الشأن القومي ككل . . . . لأنه لو تحصل رؤية للشأن القومي ككل ومقدار الضرر الذي يصيبه أنا أعتقد أنه سنتردد كثيراً قبل أن نقدم على أن نلحق مثل هذا الضرر العظيم بالاقتصاد القومي . . .

بنفس الصراحة والأخوة والتبسيط المباشر . . . الذي يغنينا عن التقاط ما يراد قوله من خلال التحليل . . . لنقول أنه أحيانا الحرب تصير بالجنود . . . وأحيانا الإيذاء يصير بالتفجيرات . . . وبالقتل . . . وبمحاولات الانقلاب . . . وأحيانا أخرى يصير بالاقتصاد . . .

فنرجو من إخواننا الذين لا يقصدون شن الحرب على العراق أقول ترى هذا نوع من الحرب على العراق . . . ولو في الجلد ما فيه ليتحمل لتحملنا . . . ولكن أعتقد كل إخواننا يعرفون الحال ومطلعين عليه . . . ان شاء الله دائما الحال يصير جيد . . . ولكن أقول أن وصلنا إلى حال لا نتحمل الضغط . . . وأظن كلنا نستفيد . . . والأمة تستفيد . . . من فكرة الالتزام بمقررات الأوبك . . . إن كانت إنتاجاً أو أسعاراً . . . ولنتوكل على الله»[١] .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

وبالرغم من عدم تصريح الرئيس العراقي مباشرة بأسماء الدول التي يعتقد أنها تسبب الضرر على العراق ، قام وزير خارجيته طارق عزيز بالإفصاح عنها في مذكرته الموجهة إلى الأمين العام للجامعة العربية بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٩٠ التي اتهم فيها دولة الكويت والإمارات مباشرة بـ إغراق السوق النفطية ، ثم اتهم دولة الكويت بـ سرقة النفط العراقي من حقل «الرميلة» قائلاً :

«إن العراق يؤمن بأن العرب في كل أقطارهم أمة واحدة ، ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه وإذا ما أصاب أحدهم ضرر أو أسى فإن هذا الضرر والأسى يلحق بهم جميعاً وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ وقد تصرف في ثروته منطلقا من هذه المبادئ» .

«أن المسؤولين في الحكومة الكويت ورغم مواقفنا الأخوية الصادقة في التعامل معهم في جميع القضايا ورغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوي معهم في كل الأوقات سعوا وبأسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التي استمرت ثماني سنوات والتي أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين ومنهم رؤساء دول الخليج أن العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج ومنها بل بصورة خاصة الكويت» .

«وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعي الحكمة والحلم ، وكان استعدادنا لمزيد من التحمل كبيراً لولا انتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكنا السكوت عليه» .

«فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتها المقررة في أوبك بمبررات واهية لا تستند إلى أي أساس من المنطق أو العدالة أو الإنصاف وبذرائع لم يشاركهما فيها أي من الأشقاء من الدول المنتجة» .

«وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الإساءات المتعمدة إساءة أخرى مستهدفة الإضرار بالعراق بالذات ، فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وبخاصة في ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وصارت تسحب النفط منه .

ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمي بالنفط الذي كان جزءا منه ،

النفط الذي تسرقه من حقل الرميلة العراقي ، وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين ، مرة بإضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد ومرة أخرى بسرقة ثروته» .

«في قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين عن هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وفي حضور المعنيين بصراحة وبروح أخوية وكنا نتصور ، وخاصة بعد الأجواء الأخوية الإيجابية التي تحققت في قمة بغداد أن حكومتي الكويت والإمارات سترعويان عن هذا النهج ، لكن الحقيقة المؤلمة هي أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية ومن اتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابيا في ثني الحكومتان عن مواصلة هذه السياسة واستمرارنا فيها بل إن بعض المسؤولين فيهما أطلق تصريحات وقحة عندما لمحنا إلى هذه الحقائق وشكونا منه» .

و«لم يبق أمامنا غير أن نستنتج أن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من آزرها أو دفع إليها إنما ينفذ جراء المخطط الإمبريالي - الصهيوني ضد العراق وضد الأمة العربية» .

«فإلى أي مصير تريد حكومتا الكويت والإمارات أن تجرا الأمة العربية في هذا الظرف الصعب الدقيق والخطر وسياسات وأهداف من تريدان إرضاءها؟» .

«أما بالنسبة لحكومة الكويت فإن اعتداءها على العراق هو اعتداء مزدوج ، فمن ناحية تعتدي عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضينا وحقولنا النفطية وسرقة ثروتنا الوطنية وأن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكري ، ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق انهيار في الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة التي يتعرض فيها إلى التهديد الإمبريالي الصهيوني الشرس وهو عدوان لا يقل في تأثيره عن العدوان العسكري» .

«الحقيقة المرة التي ينبغي أن يعرفها كل عربي هي أن القسم الأساسي مما ذكرنا من المساعدات لايزال مسجلا «دين» على العراق ، ومن ذلك ما قدمته الكويت والإمارات . وقد فاتحنا المعنيين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا «الدين» لكنهم تملصوا من ذلك» .

«لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التي تجنيها من دافعي الضرائب الأمريكان كمساعدة للاتحاد السوفييتي ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية .

وبعد الحرب العالمية أنفقت أمريكا المبالغ الهائلة في إطار مشروع «مارشال» لإعادة بناء أوربا ، وتصرفت بنظرة استراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التي تنتمي إليها والتي شاركتها الحرب ضد عدو مشترك ، فكيف يمكن استمرار اعتبار هذه المبالغ دينا على العراق من أشقائه في أمة العرب»[1] .

في اليوم التالي لهذا الخطاب ، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً في القاهرة أكد فيه وزير الخارجية العراقي ما جاء في خطابه السابق وأضاف عليه مصرحاً :

«إن بلادنا لن تركع أمامكم ، ونساء العراق لن يتحولّن إلى بائعات هوى ، وأطفالنا لن يُحرموا من الحليب»[2] .

حول هذه التصريحات يقول وزير العدل الكويتي السيد ضاري عبدالله العثمان :

«بعد أن أودعت المذكرة في مجلس جامعة الدول العربية فكان فيه اجتماع في ثاني يوم لمجلس الوزراء ، وتم استعراض المذكرة العراقية التي بها تحديد لعناصر معينة ، وكانت في قراءات متعددة للمذكرة ، وكانت لي قراءتي الخاصة من خلال استعراض العبارات التي وردت في المذكرة .

وأذكر في ذلك الوقت بأن المذكرة هذه أعتقد أنها البداية لتحرك معين من النظام العراقي ، والله يستر إلى أي مدى يريدون أن يصلوا في هذا التحرك ، وأنا أعتقد أن النظام العراقي يريد أن يلعب مع الكويت لعبة الذئب والحمل ، وهذه العبارة أتذكر أني قلتها .

الحقيقة أني أتكلم وأنا منزعج جدا ، وأعتقد أن العراق يريد أن يقوم بعمل ما ضد الكويت ، وطبعا أنا استبعدت القضية ، قضية نزاع على الحدود أو نزاع على الجزر ، لكن كنت أتصور أن القضية أكبر من هذا ، أن القضية ليست قضية ما ورد في المذكرة أو قضية نفط ولا قضية مزارع ، القضية أن العراق يريد أن يلعب مع الكويت لعبة الذئب والحمل ، فالذئب يريد أن يلتهم الحمل»[3] .

---

(١) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص٢٦٧ - ٢٧٥ .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .

وبالرغم من هذه المؤشرات المبكرة لـ نوايا عدوانية فإن الحكومة الكويتية ترددت في تصعيد الأمر حيث إن أغلب وزرائها لم يتوقعوا قيام العراق بغزو الكويت ، فهناك من توقع أن العراق سيحتل جزيرتي وربة وبوبيان ، لكن الغزو الكامل لم يكن متوقعاً ، وبين تردد هذا وحذر ذاك ، جاء خطاب صدام حسين في ١٧ يوليو ١٩٩٠ لـ يقشع الغبار عن نواياه العدوانية الصريحة قائلاً :

«إن القوى الإمبريالية والصهيونية لم تستخدم ، في حملتها الأخيرة ، السلاح حتى الآن ، لتقتل به أبناء الأمة ، ولم تهدد بالأساطيل والقواعد الجوية المنتشرة في العالم وفي المنطقة ، كما يفعل عادة مغتصبو الأرض ومنتهكو الكرامة ، والسيادة العربية ، ممن وقفت قمة بغداد في وجههم ، ولكنها بدأت تمارس القتل وإضعاف القدرة ، التي تحمي الكرامة والسيادة ، بأدوات أخرى وبأسلوب آخر ، يناسب اختصاص تلك الدوائر وميدان تأثيرها ، وفق أسلوب أخطر ، من حيث نتائجه ، من الأسلوب الأول المباشر .

إنه الأسلوب الجديد الذي ظهر من بين صفوف العرب ، والذي يستهدف قطع الأرزاق ، بعد أن تم تطويق الأسلوب الأول ، الذي كان ، ومنذ زمن بعيد يستهدف قطع الأعناق» .

«ويتحقق ، عند ذلك ، هدف الحملة ، التي فشل فيها الأعداء بأسلوبهم التقليدي المباشر ، بأساليب جديدة ينفذها عرب أفراد ، وربما دول في المنطقة .

وأعني بذلك السياسة البترولية الجديدة ، التي يتبعها منذ حين ، بعض الحكام في دول الخليج ، تعمداً في تخفيض أسعار النفط ، بدون أي مسوغ اقتصادي ، وعلى الضد من إرادة غالبية المنتجين في الأوبك ، وعلى الضد من مصلحة الأمة العربية» .

«ولأن العراقيين ، الذين أصابهم هذا الظلم المتعمد ، مؤمنون ، بما فيه الكفاية بحق الدفاع عن حقوقهم وعن النفس ، فإنهم لن ينسوا القول المأثور «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» . وإذا ما عجز الكلام عن أن يقدم لأهله ما يحميهم ، فلا بد من فعل مؤثر يعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية ، ويعيد الحقوق المغتصبة إلى أهلها» .

«أيها الإخوة ، عندما نضطر إلى هذا القول ، فإننا نشعر بالتمزق من داخلنا ، ونعايش الحزن إلى أقصى معانيه . إذ إننا لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبة ، والمغتصب فيها بعض العرب وإنما كنا نتمنى أن نركز في حديثنا ، كما هو

شأننا دائماً ، على الحقوق التي اغتصبها الأجنبي ، فحسب .

ولكن أصحاب السوء هم وحدهم ، الذين يتحملون أمام الله وأمام الأمة نتائج سيئاتهم ، التي أظهروا من مخزونها ما لم نعرفه عنهم من قبل . أو كنا نمني النفس بما هو غير هذا .

فهم ، بدلاً من أن يكافؤوا العراق ، الذي قدم لهم ما قدم من زهرة أبنائه ، لتبقى بيوت أموالهم عامرة بالمزيد المضاف مما هو مكتنز ، والذي لولا العراق ، لأصبح بأيد أخرى ، أساؤوا إلى العراق بالغ الإساءة .

وبدلا من أن يكافؤوا العراق على مبادئه في الأخوة ، أساؤوا فهم هذه المبادئ المخلصة ، وغرزوا الخنجر المسموم في الظهر ، في الوقت الذي يواجه فيه العراق الأعداء الأجانب ، ليذود عن الأمة ، ويبعد عنها وعنه طعنات جديدة .

اللهم الهمنا الصبر إلى الحد الذي ليس أمام الصابرين غير ما تعتبره مشروعاً وصحيحاً ، يوم يفقد الصبر قدرة التأثير ، واللهم اقتل بذور الشر داخل نفوس حامليها ، ليتمتع العرب ببذور الخير داخل أنفسهم . اللهم اشهد إنني قد بلغت»[1] .

فور انتهاء الخطاب قام عبدالرحمن العتيقي بمقابلة سمو الأمير وأخبره برأيه فيه قائلاً :

«والله طويل العمر أنا أعتقد أن صدام جاي لنا ، الكلام ماله تهديد للكويت ، وأنا كمواطن عادي بغضّ النظر عن منصبي ، الخطاب واضح وصريح ، الرجل جاي ، يقول قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق»[2] .

أيضاً شعر السفير الكويتي في بغداد السيد خالد البحوه بالخطر بعد هذا الخطاب وأن صدام مقدم على فعل وليس مجرد أقوال ، فقام بإرسال عدة برقيات للكويت يقول عنها :

«أنا لم أستدع ولم يطلب مني الحضور للكويت ، ونعم في برقياتي أكدت على العمل العسكري وخاصة في آخر برقية التي نقلتها عن السفيرة الأميركية جلاسبي أن هناك عملا عسكريا»[3] .

---

(١) الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان آل سعود (مقاتل من الصحراء) .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

رد الكويت على الادعاءات العراقية

وبعد يوم واحد من الخطاب المرعب لصدام قامت الكويت بالرد على ادعاءاته برسالة وجهها وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية قال فيها :

«تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية الموجهة إلى معاليكم» «وما تضمنته تلك المذكرة من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لا تستند على أساس من الواقع ، كما أن ما ورد بها من عبارات لا يتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق» .

«وأنه لأمر موجع أن تعقد الجامعة العربية اجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والإمبريالية للأمة العربية فينتهي الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التي تحمل في طياتها تهديدات لأعضائها» .

«أن الكويت انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي ، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية من دور فعال ومؤثر ، وذلك منذ استقلال الكويت ، خير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية . ومن المعلوم في هذا الصدد أن الكويت تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي ، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها» .

«ان ما يدعو إلى الألم أن تتضمن المذكرة ادعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذي يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق ، وهو موقف التزمت به منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاما بما تمليه واجباتها القومية في إطار الجامعة العربية .

ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومي ، فقد تعرضت لاعتداءات مباشرة استهدفت أبناءها وأراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية ، إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها . وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق» .

«ان ما ورد في المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت ، ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجي والمبرمج تجاه الأراضي العراقية يعد تزييفاً للواقع وعرضاً لحقائق معكوسة ، حيث إن للعراق سجلاً حافلاً في تجاوزاته على الأراضي الكويتية ، وهو سجل مدعم بالوقائع لدي الجهات المعنية .

ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشكلة المعلقة من جرائها ، ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين ، في الوقت الذي سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائي مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له .

وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة المهمة مع العراق وإيمانا من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها انتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق .

فهل يقبل العراق الشقيق بمثل هذا الحكم العربي انسجاماً مع مبادئه وتنفيذاً لروح الميثاق القومي الذي طرحه فخامة الرئيس صدام حسين؟

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عدة منتجين ومستهلكين من داخل «أوبك» وخارجها» .

«وفي ما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي فإنه لا بد من التأكيد هنا أن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية ، وعلى مساحة كافية من الحدود الدولية وفقاً للمقاييس العالمية .

ان عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية ، وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية ، فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية مما يلحق الضرر البالغ في مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية ، على رغم الاعتراضات الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين .

معالي الأمين العام . . . .

ان الكويت في الوقت الذي تبدي فيه استعدادها لدراسة المقترح الذي ورد

ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية ، ترى وبكل إخلاص أن هذا المقترح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية ، لكن الأمر الذي لا تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي هذا المقترح مرافقاً للنيل والإساءة لها وهي التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية»(١) .

كما قامت الكويت في الحادي والعشرين من يوليو ١٩٩٠ بـ إخطار الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن بالتطورات الأخيرة دون طلب أي تحرك أو مساعدة أو تدخل في الموضوع ، فالكويت كانت حريصة على حل الأمور من داخل مظلة الجامعة العربية .

وفي اليوم نفسه ، رد العراق على اقتراح الكويت بتشكيل لجنة للفصل في موضوع الحدود برسالة هجومية جاء فيها :

«نحن نكتم الجرح حرصاً منا على الحفاظ على علاقات الأخوة التي لم يحترموها وعلى المصالح القومية العُليا التي استهزؤوا بها عمداً»(٢) .

ما هي نواياكم؟!

تسارعت الأحداث بعد هذا الرد وتلقت الكويت تأكيدات متضاربة حول نوايا صدام اتجاهها ، فعلى الصعيد العربي ، كانت أغلب التأكيدات تطمئن الكويت وتطلب منها عدم تصعيد الأمر ، أما الجهات الدولية فأكدت أكثر من مرة على نوايا صدام القيام بعمل عسكري ، وفي الخامس والعشرين من يوليو قابلت السفيرة الأمريكية في بغداد الرئيس العراقي للتباحث حول آخر التطورات بشكل عام ، والحشود العسكرية على الحدود الجنوبية بشكل خاص ، وقد كتبت السفيرة في تقريرها عن هذه المقابلة :

«قال صدام بجدية إن العراق يعاني من صعوبات مالية كبيرة ، مع ديون تقدر بـ٤٠ بليون دولار أمريكي ، وهو اليوم بعد انتصاره التاريخي على إيران قد قلب

(١) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص٢٧٦ - ٢٨٠ .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

الموازين لصالح العرب والغرب ، لذلك ، هو بحاجة إلى خطة مارشال ، إلا أنكم - الأمريكان - تريدون بقاء أسعار النفط منخفضة» .

«ثم قال : بالرغم من كل المنغصات التي تحيط بعلاقتنا معكم ، إلا أننا مازلنا نطمح بتطوير هذه العلاقة ، لكن هؤلاء الذين يضغطون لتخفيض أسعار النفط يشنون حرباً اقتصادية على العراق ، والعراق لن يقبل بهذا التعدي على كرامته وازدهاره .

إن الكويت والإمارات هما رأس الحربة في الهجوم على العراق ، والعراق لن يهدد الآخرين ، لكنه في الوقت نفسه لن يسمح للآخرين أن يهددوه ، نحن نتمنى أن لا تسيء الحكومة الأمريكية الفهم ، فالعراق ، وليست أمريكا من قام بالدفاع عن هذه الدول أثناء الحرب ، والجميع يعلم بأن الرأي العام الأمريكي لن يقبل بتقديم ١٠٠٠٠ قتيل في معركة واحدة كما فعل العراق .

ثم تساءل صدام عن معنى تصريحات الحكومة الأمريكية باستعدادها للدفاع عن أصدقائها فرادى أو جماعة؟ إن ذلك يعتبر تحيزاً صارخاً ضد العراق ، فهذه التصريحات تشجع الكويت والإمارات على الاستمرار في سياساتهم المجحفة ، إن حقوق العراق سوف تُستعاد الواحدة تلو الأخرى ، حتى لو استغرق ذلك شهرا أو سنة ، ونتمنى من الحكومة الأمريكية عدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف النزاع .

هو (صدام) يفهم إصرار الحكومة الأمريكية على تأمين تدفقات النفط والحفاظ على أصدقائها في الخليج ، لكنه لا يفهم تشجيعها لهؤلاء الذين يدمرون العراق! نعم هو يؤمن برغبة الحكومة الأمريكية بالسلام ، وهذا جيد ، لكنه يجب أن لا يكون بأساليب لي الذراع ، فالعراقيون أحرار ، ويفضلون الموت على التنازل عن حريتهم ، وسيكون عليهم الرد في حال استخدام الحكومة الأمريكية لهذه الأساليب .

ويقول صدام بأنه يعلم بقدرة أمريكا على إلحاق الضرر بالعراق من خلال الصواريخ والطائرات ، لكن على الحكومة الأمريكية أن لا توصل العراق إلى مرحلة الإذلال ، فالعقلانية يجب أن تحكم ، والعراق لا يعتبر أمريكا عدواً . أما بالنسبة للنزاعات العربية العربية ، فهو يطلب من الحكومة الأمريكية عدم القيام بأي دور حيث إن الحلول يجب أن تأتي من العرب أنفسهم والعلاقات الدبلوماسية الثنائية .

إن العراق يريد الحرية والكرامة وصداقة الولايات المتحدة ، إلا أن السنة السابقة شهدت بعض الحوادث التي تؤكد عدم رغبة الولايات المتحدة بهذه الصداقة ، فكيف نفسر دعواتها لـ موشيه آرنز أثناء أزمة الخليج؟ وكيف نفسر تصريحات وزير الدفاع

الحادة؟ إن العراقيين يعرفون الحرب جيداً ، وهم لا يريدونها ، وأرجو أن لا تجبرونا عليها ، وأن لا تجعلوها الخيار الوحيد لحفظ كرامتنا . . . نحن نريد صداقتكم ، لكننا لن ننحني لكم من أجلها .

لقد راهنت الأكراد في ١٩٧٤ على أنني سأتنازل عن نصف شط العرب لإيران من أجل الحفاظ على ازدهار العراق ، لكنهم لم يصدقوني ، وقد أخطؤوا في ذلك ! حتى الآن ، المشكلة الوحيدة مع إيران هي شط العرب ، ولو كان التنازل عن نصفه سينقذ العراق من الوضع الحالي فلن أتردد في التنازل عنه» .

ثم قامت السفيرة بشكر صدام على هذا الحديث الصريح وعبرت له عن رغبة الرئيس بوش بعلاقات طيبة مع العراق وأوضحت له أن هجوم الإعلام الأمريكي على العراق ليس له علاقة بالحكومة الأمريكية ، ثم بدأت السفيرة الأمريكية بالتساؤل قائلة :

«أليس من حق الولايات المتحدة أن تهتم بتصريحات الرئيس العراقي ووزير خارجيته حول اعتبار التحركات الكويتية بمثابة الحرب العسكرية؟ خصوصاً بعدما علمنا بوجود وحدات من الحرس الجمهوري على الحدود الكويتية؟ أليس من حقنا أن نسأل - كـ أصدقاء وبلا تحدٍّ - هذا السؤال البسيط ، وهو ما هي نواياكم؟» .

فأجاب صدام بالإيجاب ، ووافق السفيرة على «أحقية الولايات المتحدة بالتساؤل حول نواياه ، وخصوصاً أن الحفاظ على أمن المنطقة هو أحد واجبات العراق كدولة عظمى ، لكن كيف يمكننا أن نُفهمهم (الكويت والإمارات) بعمق معاناتنا؟ إن سوء الحالة المالية وصل إلى مرحلة الاضطرار لقطع رواتب الأرامل واليتامى» ، في هذه اللحظة خرّ المترجم العراقي وكُتاب الرئيس بالبكاء !

ثم أكمل صدام قائلاً : «صدقيني ، لقد حاولنا كل شيء ، البعثات الدبلوماسية ، كتابة الرسائل ، وطلبنا من فهد التوسط في الأمر ودعم المباحثات الرباعية (المملكة العربية السعودية ، العراق ، الكويت ، الإمارات) إلا أنه اقترح مباحثات على مستوى وزراء النفط فوافقنا على اتفاق جدة رغم عدم رضانا الكامل عنه ، وبعد ذلك بيومين خرج علينا وزير النفط الكويتي معلناً رغبته في تعطيل هذا الاتفاق خلال الشهرين القادمين ، أما بالنسبة للإمارات ، فقد رجوت زايد لتفهم مشاكلنا (أثناء ترفيهه في الموصل بعد مؤتمر بغداد) ، وقد وعدني خيراً حتى عودته إلى أبو ظبي ، ولم نجد بعد ذلك غير التصريحات السيئة لوزير نفطه»!

بعد ذلك ، ترك صدام الغرفة لتلقي مكالمة هاتفية من الرئيس المصري محمد حسني مبارك ، وفور عودته للغرفة أخبر السفيرة بأن الكويتيين قد وافقوا على التفاوض ، وأن ولي العهد الكويتي سيقابل عزت إبراهيم في الرياض ثم سيأتي إلى بغداد يوم السبت ، أو الأحد ، أو الإثنين الثلاثين من يوليو .

«لقد أخبرت مبارك بأن لا شيء سيحدث حتى انعقاد الاجتماع ، ولا شيء سيحدث أثناء انعقاده أو بعده إذا أعطانا الكويتيون بعضاً من الأمل» ، فأبدت السفيرة سعادتها لسماع هذه الأخبار السارة وودعت الرئيس .

وقد ألحقت السفيرة تقريرها بالملاحظة التالية :

«حول مسألة الحدود ، أشار صدام إلى اتفاقية ١٩٦١ وتحديدها لـ«خط شرطة الحدود» ، وقد أخبر الكويتيون مبارك (صدام يتكلم) بأن العراقيين تجاوزوا هذا الخط بعشرين كيلومتراً ، فردت عليه السفيرة بأنها قد خدمت في الكويت قبل عشرين سنة ، ومنذ ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، نحن (الحكومة الأمريكية) لا نتخذ مواقف متحيزة حول هذه الشؤون العربية»[1] .

نحن حاضرون

بعد يومين من هذا اللقاء ، قامت السفيرة الأمريكية بزيارة السفير الكويتي في بغداد ، وحذرته من نوايا صدام وخطورة الوضع ، أيضا أكدت الاستخبارات الفرنسية هذا الخبر للسفير الكويتي في باريس طارق الرزوقي ، الذي قام بدوره بالحضور إلى الكويت لإبلاغ سمو ولي العهد بالأمر في ٣٠ يوليو ١٩٩٠ حيث قال :

«ان الحشود العراقية يزداد عددها وأنه من المحتمل أن تقوم بعملية وأنه لا يمكن تركها في مواقعها الحالية فـ إما أن تتحرك وترجع إلى الوراء وإما أن تتقدم إلى الأمام»[2] .

وقد أكد السفير الكويتي في واشنطن سعود ناصر الصباح بأن الجهات الأمريكية

---

(١) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 90BAGHDAD4237

ملاحظة : الترجمة ليست حرفية وخضعت لتطويع الكاتب من أجل تقريب المعنى .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

كانت تطلعه على خطورة الموقف وعن استعدادها للتحرك في هذا الموضوع قائلاً :

«كنت على اتصال دائم مع وزارة الخارجية الأميركية ، مع وكالة الاستخبارات الأميركية ، مع البيت الأبيض ومع وزارة الدفاع حول هذه الأمور وأقولها بكل أمانة بأن جميع هذه الأجهزة كانوا يطلعوني أولاً بأول بكل ما يحدث من تصعيد ومن حشود عراقية على الحدود التي تلت تقديم هذه المذكرة ، وكنت على اتصال دائم مع حكومتي في هذا الموضوع» .

«وكانوا الأميركان على استعداد وعرضوا علينا كما عرضوا على الإمارات ، لو تذكرون بأن التهديد كان موجها ضدنا وضد الإمارات ، بأن قوات ٨٧ جاهزة للانتقال للكويت ، طبعا تقييم الإخوان والمسؤولين في الكويت بأن هذا الموضوع فيه نوع من المخاطرة السياسية ، لأننا لا نستطيع أن نستدعي قوات أمريكية في هذه الظروف لوجود تأكيدات عربية ، وفيه رأي عام كويتي ، هذا الأمر يحتاج إلى نوع من التريث ومزيد من التشاور .

إحنا - أي الأمريكان - كأصدقاء وحلفاء لكم مستعدون بإرسال قوات إلى الكويت فورا ، لكن أحب أن أؤكد شيئا واحدا أن الأمريكان عرضوا علينا إرسال قوات ، ولكن إحنا بالظروف اللي كنا فيها يمكن ما كنا نستطيع أن نقبل فيها .

أنا - أي مساعد وزير الدفاع لشؤون التخطيط بول ولفوبش - ليس سياسيا ، أنا مخطط عسكري ، وإحنا نشوف الوضع العسكري القائم على الخريطة أمامنا ، الوضع العسكري لا يبشر بخير ، ولذلك يجب أن تتخذوا التدابير اللازمة عربيا أو إذا أردتم نحن حاضرون .

ويضيف سعود الصباح أن دولة الإمارات العربية المتحدة قبلت إرسال قوات إليها ، وإن تكن رمزية» .

«ففي ٢٥ يوليو ١٩٩٠ أعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة أرسلت طائرتين قادرتين على تزويد الوقود جوا - طائرتي صهاريج - إلى الإمارات» .

«وفي ٣١ يوليو ١٩٩٠ قال جون كيلي - وزير الخارجية المساعد لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا - يجري حاليا في الخليج تدريبات على إعادة التزود بالوقود جواً مع دولة الإمارات العربية ويتضمن ذلك استخدام ناقلات كي سي ١٣٥ وطائرتي شحن سي ١٤١ مزودة بمعدات للصيانة» .

«وفي ١ أغسطس ١٩٩٠ نشرت جريدة الواشنطن بوست الأميركية أن جون

كيلي أضاف أن الولايات المتحدة مستمرة في تدريباتها الجوية المشتركة مع الإمارات»[1] .

ما في أمر مقلق!!

أيضا تلقت القيادة السياسية تحذيرات شعبية بشأن تهديدات العراق ، كان أحدها للسيد فيصل الدويش (أحد أعضاء الوفد الشعبي الكويتي للعراق) حيث التقى بوزير الخارجية وقال له :

«طال عمرك الوضع في منتهى الخطورة ، وأنا أفضل أنك تستعين بأصدقائك ما استطعت ، والكويت ترى إذا عرف صدام إنها ما هي بلقمة سايغة يبي يحسب ألف حساب» .

كما ذكر جزءا من حديثه مع وزير الخارجية يوم الأربعاء ١ أغسطس ١٩٩٠ :

«يا صباح ، البلد سوف يضيع ، قال لي ليه؟

قلت يا طويل العمر على حدودك حسب وكالة الأنباء واللي جايين ما بين ٣٥ ومائة ألف عسكري يتأهبون لدخول البلد .

وكان رد وزير الخارجية ما فيه أمر مقلق»[2] .

ونستطيع هنا أن نلخص الطلبات العراقية من الكويت كما عرضتها جريدة الواشنطن بوست الأمريكية بعددها بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٠ بالآتي :

- عشرة مليارات دولار كمساعدة .
- مليارين وأربعمائة مليون دولار كتعويض عن النفط المسروق من حقل الرميلة .
- إلغاء ديون الحرب والتي تقدر بـ عشرة مليارات دولار .
- تخلي الكويت عن حقل الرتقة .
- إبرام عقد إيجار طويل المدى يسمح للعراق بالسيطرة على جزيرة بوبيان[3] .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

بهذا يتضح لنا وجود مؤشرات مبكرة نسبياً لاحتمال قيام العراق بعمل عدواني اتجاه الكويت ، إلا أن القيادة السياسية لم تحسن قراءة ما بين السطور ، أيضا نلاحظ وجود بعض المساحات الفارغة في الأحداث ، فقد أكد السفير سعود الناصر على وجود عرض أمريكي للدفاع عن الكويت ، بينما «نفى كل من الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية ، وسليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية وجود مثل هذا العرض الأميركي .

وأضافا أنه ليس من المستبعد أن يكون سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية - الشيخ سعود الصباح - قد نقل هذا العرض إلى مستويات أعلى بالنظر إلى أهميته»[1] .

وقد أفاد وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد :

«لم يقدم عرض أميركي في هذا الموضوع حتى نرفضه ، لم يعرض علينا هذا الموضوع ولا أذكره في حياتي أن عرضوا علينا الموضوع ، لكن لسؤالك لم يطلب الأميركان فرقة ونحن قلنا لا ، يمكن أشياء تتصل بين السفير وسمو ولي العهد وأنا مشغول في زحمة العمل يمكن ما يكون لي علم في الموضوع هذا» .

وأفاد سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية :

«من جانبنا لم يحدث رسمياً حسب علمي كوزارة الخارجية بأن نقترب من الأميركان أو أي دول أخرى ، لم يطرأ حديث على الاستعانة بالأجنبي وكان التركيز على الاستعانة بالجامعة العربية ، لم يكن هناك على الأقل بوزارة الخارجية ما يشير إلى مثل هذه الاتصالات بشأن إجراء ترتيبات مع الولايات المتحدة .

وعند سؤاله ، ما وصلكم طلب من أميركا ، من السفير ، عرض؟

أجاب :

من زاويتي ولم أسمع أيضا حتى على مستوى أكبر أو من خلال وزارة الدفاع ، لم تتوفر لي أي معلومة ، لم يكن هناك أي عرض حول الموضوع ، لم يكن هناك أي تفكير أو عرض من الولايات المتحدة أو الدول الكبرى لتدخل في هذا الشأن»[2] .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

كلنا مخطئون... ما في أحد بريء

كان خضوع القيادة الكويتية لـ جرعات التخدير العربي واضحاً ، وقد أرسلت الكويت بعض مسؤوليها لزيارة الدول العربية وعاد جميعهم بوعود وتطمينات مباشرة من القادة العرب (الرئيس المصري مبارك ، والرئيس اليمني على عبدالله صالح ، وملك الأردن حسين ، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات ، ووزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير سعود الفيصل) ، وقد نقل الفيصل للقيادة الكويتية نصائح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بعدم تصعيد الأمر واستفزاز العراق ، أما عن أسباب عدم اتخاذ القيادات الحكومية الكويتية للتدابير اللازمة فجاءت أقوالهم بالآتي :

- ضاري العثمان وزير العدل والشؤون القانونية :

«أنا أعتقد عدوان من هالنوع لا يمكن بأي حال من الأحوال من خلال فهمي المحدود بطبيعة الأعمال العسكرية بأن يواجه من قبل الكويت والقوات المسلحة الكويتية وحتى السعودية ، يعني القوة العراقية لا يمكن مجابهتها من قبل الكويت ولا حتى من قبل المملكة العربية السعودية ، إننا نحن مهما حاولنا نجهز قواتنا فراح تكون النتيجة بالنسبة للكويت مكلفة وباهظة وقاسية جدا .

لو هيئت القوات الكويتية لتتوقع هجوما محتملا من العراق آخذا بالاعتبار الوضع الجغرافي للعراق والكثافة السكانية لها والوضع الجغرافي للكويت والكثافة السكانية لها ، لما كان هناك صمود أكثر من خمسة أيام هذا في حالة إذا كانت الجاهزية الكويتية عالية .

أنا شخصيا بالرغم من أنني كنت من أكثر المتشائمين وممن كانوا يتوقعون أن العراق سيتجاوز الحد المألوف بالنزاعات الحدودية بس مع ذلك لو قالوا لي والله تتخذ قرارا باستدعاء القوات الأمريكية ، أنا سأقول لا ، لأنه مو معقول أن كل هذا التراث من العلاقات سينسف بين ليلة وضحاها ، ويقدم العراق على ما أقدم عليه الخيار العسكري ما كان واردا إطلاقا كان الخيار الوحيد في ذلك هو الخيار السياسي والخيار السياسي ضمن جامعة الدول العربية»(١) .

---

(١)جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

«كلنا مخطئون ، مافي أحد بريء» هكذا قال السيد ضاري العثمان :

«إذا أردنا أن نمارس التقييم الأمين والموضوعي والتاريخي والمجرد ، فعلينا أن لا نبدأ بـ ٢-٨ حيث كنا حلقة من حلقات مسلسل مرعب بدأ من وقت ما تسلم صدام حسين السلطة بدأ من وقت ما كنا نروج أشرطة صدام حسين لما كان يقوِّم هذيله ويعدمهم ، وكنا إحنا نستانس .

هذي الحقيقة ، فلذلك لما تجيب مسؤول سنة ١٩٩٠ لا تنسى أنه تربى ١٢ سنة أو أكثر أو أقل في ظل المدرسة الأخلاقية التي أوجدها صدام حسين بالمنطقة ، هذه الحقيقة»[1] .

- عبدالرحمن العوضي وزير الدولة :

«تساءلنا ، وتناقشنا بشكل تفصيلي يوم الأحد لدرجة ما كنا نعتقد أن هذا سوف يهاجم ، هناك تساؤل لكن أستبعد أنه يهاجم ، أن هذا من ضمن تهديدات صدام العادية لنا ، بدأها بخطاب ، وبالتالي ما كان نتوقع أنه يهجم ، للضغط عليها»[2] .

«يا معود ، خلو الموضوع لا تصعدونه ، حتى جيشنا المسكين كان محكورا في معسكرات حتى ما أعطي فرصة إنه يكون في حالة هجوم ، وجيشنا أعطي إجازة ، لأن القرار كان سياسيا ولم يكن قرارا عسكريا ، القرار السياسي كان رافضا مبدأ الحرب ، مو قابل أن الحرب واقع»[3] .

- سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية :

«في وزارة الخارجية لم يطرأ حديث عن الاستعانة بالأجنبي ، وكان التركيز على الاستعانة بالجامعة العربية ، وكان أسبق من هذا الرأي هو حل هذا الإشكال حل سياسي ، أنا في تصوري أن لو الكويت بادرت وطلبت من فرنسا والصين وغيرها بهذه القوات لكان مبرر واضح للعراق بأن يقول «والله جابوا لنا

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .

(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

استعمار» ، يعني الحكومة لو أقدمت على هذا العمل لخلق انشقاق كبير ليس داخل المجتمع الكويتي ، لكن حتى ضمن أوساطك الخليجية والعربية .
إنت نفسك كدولة لا يمكن أبدا بأي شكل من الأشكال أن تمتلك قوة رادعة للعراق ، لأن ذلك الوقت مليون تحت السلاح ونصف مليون مستعدين للقتال ، جيشك في ذلك الوقت وكما يؤكد لي ليلة صباح الخميس اللواء الصانع أن ما يتجاوز ٧ إلى ٨ آلاف»[١] .

- وزير الخارجية الشيخ صباح :
«يعني ما كنت يوم من الأيام أتصور أن العراق بده يعمل بغض النظر عن أي مذكرة حصلت ، لكن قلت يمكن يحصل بوبيان ووربة يحتلها ، ولكن أن يصل أن يحتل بلداً بكاملها ، واللي ما حطيتها في ذهني ، فكذلك قد يكون أنا بتصوري غلط ، لكن هذا كان إحساسي ، إحساسي مو أن يسوي شيء ، يسوي يمكن ما مو سيصل إلى الكويت .
أنه يدخل رأسا إلى الكويت ويضمها التاسعة عشر بالسرعة بهذا الشكل ، لا كنا متوقعين يدخل ٣ كيلو يأخذ النفط مال الرتقة ، يأخذ الجزيرة مالت وربة وبوبيان ، ينزل فيها ، كل هذا كنت متوقعه ، لكن ما توقعت يوم من الأيام أن يصل إلى الكويت ، لكن ما كنا يوم من الأيام أفكر في أن العراق سيصل إلى هذا الحد»[٢] .
أيضا جاء في أقوال الشيخ صباح :
«والله مالنا بد من هذا (أي الأسلوب العربي الدبلوماسي) ما في خيار لك أكثر من هذا ، يعني قد يكون كانت نياتنا حسنة ، صحيح عندنا السلاح موجود ، لكن سلاحنا كله في المراكز ، ما طلعوه برة بناء على تعليمات الإخوان كلهم مصر والسعودية والأردن ، أرجوكم أن لا تعملوا استنفار بالجيش»[٣] .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .
(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .
(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

- سمو ولي العهد الشيخ سعد :

«أنا راح أقول لك الانطباع إللي كان عندي أنا ، أنه إذا حصل هجوم عراقي فقط فيكون محدود في أماكن معينة بأحد حقول نفط في الرتقة ، يزيد ويحتل جزيرة بوبيان إنما ما تصورت في بالي بأنه سيحتل الكويت ، وأنا قلت أكثر شيء هو بيعمله أنه يعسكر هناك ويساوم .

إحنا كل الانطباع عندنا أنه نوع من حرب الأعصاب والنرفزة للكويت .

ويضيف سموه أنه عندما بلغه نبأ اختراق القوات العراقية الحدود الكويتية من قبل وزير الدفاع - الشيخ نواف - اتجه إلى غرفة العمليات ، وظل الحاضرون في هذا الاجتماع يتابعون - عن طريق الأجهزة سير القوات العراقية ، سرعة دخول القوات العراقية تعدت النقاط التي كنت أنا أتوقع أن يتوقفوا عندها ، وعندما وصلت قالوا إن القوات العراقية متجهة إلى الجهراء ، قلت ترى المكان هذا ساقط ننتقل الآن إلى مقر الدفاع الجوي أو نروح قصر الشعب»[1] .

يعرفون كل دبيب حركاتنا

وفي الأيام الأخيرة من شهر يوليو ١٩٩٠ ، زار الكويت بعض الصحافيين لتغطية الأزمة وكانوا يرغبون بزيارة منطقة حقل «الرميلة» لنقل صورة المنطقة المتنازع عليها ، إلا أن وزارة الدفاع الكويتية رفضت ذلك خوفاً من تفسير العراق لهذا الأمر بأنه تصعيد واستفزاز ، وفي الثامن والعشرين من يوليو ، أعلنت كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة في مؤتمر الأوبك عن تخفيض إنتاجهما من النفط تحقيقاً لرغبة العراق بزيادة الأسعار ، إلا أن العراق لم يكتف بذلك ، فتم الاتفاق على عقد مؤتمر جدة في الحادي والثلاثين من يوليو ، وقد ترأس الشيخ سعد العبدالله وفد دولة الكويت في هذا الاجتماع الذي طلب فيه العراقيون ١٠ مليارات دولار بالإضافة إلى تنازل الكويت عن بعض الأراضي المتنازع عليها .

لم تكن للوفد العراقي رغبة حقيقية في حل النزاع وتعامل مع الكويتيين بجفاء ، بل إنهم تجاهلوا الكويت تماماً في هذه المحادثات ولم يهتموا إلا بالطرف السعودي ، أيضاً رفض الوفد العراقي إصدار بيان مشترك حول المؤتمر وأصرّوا على أن يصدر كل

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .



ولي العهد وعزة ابراهيم تعانقا بحضور الملك فهد .. والفيصل عاد من القاهرة للقيام بدور توفيقي

حوار جدة متعدد المراحل

■ الشيخ سعد: اللقاء خطوة اساسية للتوصل الى حل نهائي وعادل لجميع المشاكل









حوار «جدة» في الأول من أغسطس ١٩٩٠
(القبس الكويتية)

اشاد بامير البلاد لحرصه على تعميق روح الاخوة الاسلامية

مبارك يدعو لتصفية الخلافات دون دماء



● الفيصل يرافق الرئيس المصري لدى حضوره لافتتاح المؤتمر

أهم عناوين الصحف الكويتية للأول من أغسطس ١٩٩٠
(القبس الكويتية)

طرف بيانه منفرداً ، وبذلك فشلت آخر محاولة سلمية لاحتواء الأزمة .

وبعيداً عن اجتهادات القيادات السياسية حول أسباب فشل الكويت في التعامل مع الأزمة ، كشفت الآراء الفنية للقيادات الميدانية عن اختراق عراقي كامل للإعلام والأمن الكويتي :

أولاً، الاختراق الإعلامي:

أفاد يوسف السميط مدير عام وكالة الأنباء الكويتية (كونا) :

«للأسف كان هناك اختراق لكثير من المؤسسات الإعلامية ومكاتب الوكالة من قبل تنظيمات عراقية وأردنية ، والأحكام الجنائية التي صدرت بحق مراسلينا في بعض المكاتب توضح ذلك» .

وأفاد حمد الرومي وكيل وزارة الإعلام :

«للأسف كان الإعلام العراقي مسيطرا سيطرة تامة على معظم الصحف المحلية لدرجة أن الملحق الإعلامي بالسفارة العراقية بالكويت حامد الملا كان يداوم في بعض الصحف يومياً ، وكانت بعض المقالات ترسل من وزير الإعلام العراقي ، وللأسف تتصدر الصفحات الأولى لبعض الصحف المحلية ، وكان يقدم هدايا مغرية ، وسبق أن نبهنا وزارة الخارجية لنشاطه أكثر من مرة ، وكان الرد يأتي بتهدئة الأوضاع» .

ويقول السيد سليمان ماجد الشاهين وكيل وزارة الخارجية :

«ألا يمكن للصحافة التي ارتهنت تقريبا كلها للإعلام العراقي من خلال رشاوى ومن خلال شراء صحف وتوزيع وكل الوسائل ، أذكر قبل الاجتياح طلبت من السفير العراقي لأن جاؤونا مجموعة من الإخوان الأدباء وقالوا لنا ما يمر ست أسابيع أو شهر إلا دعينا إلى مؤتمر في العراق ، ووصلنا إلى حد والله قاعدين يزاولون علينا ضغوط ، إذا تعذر علينا حضورنا اتهمونا بالعمالة إلى إيران ، والتالي جاؤوا وبلغوا الشيخ صباح هذا الموضوع» .

ويظهر من ذلك أن «هناك اختراق لكثير من المؤسسات الإعلامية ومكاتب وكالة الأنباء الكويتية (كونا) من قبل تنظيمات عراقية وأردنية ، رغم سلامة وإخلاص

أصحاب ومديري هذه المؤسسات» ، أيضا «كان الإعلام الكويتي يكيل المديح للعراق ويحول أخطاءه إلى انتصارات وإيجابيات في المواقف الداخلية والخارجية»[1] .

ثانياً، الاختراق الأمني:

«كان العراق يعرف كل شيء عن الكويت وعن تحركاتها وتصرفاتها وذلك عن طريق عناصر تعمل داخل الكويت تحت علم السفارة العراقية وبصفتها الدبلوماسية وساعد في ذلك أنه في فترة الحرب العراقية الإيرانية أعطت الكويت العراق تسهيلات أرضية - في الشعيبة والأحمدي - لاستقبال السلاح لدعم الجبهة العراقية .

واستمرت هذه التسهيلات بعد توقف الحرب ، فـ استغل العراق هذه التسهيلات لإدخال عناصر إلى الكويت دون المرور بسفارة أو قنصلية الكويت لدى العراق ، وهذه العناصر كانت استخباراتية وليست عسكرية ، وكانت في صورة مجموعات تتغير على فترات لتحل مجموعة جديدة محل المجموعة السابقة ، وسكتت الكويت على ذلك ولم تعترض .

ولعل أوضح مثال للاختراق الأمني ما ذكره السيد رشيد العميري وزير النفط السابق من أنه عقد اجتماعا سرياً مع هشام ناظر وزير النفط السعودي في فندق ريجنسي بالكويت بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٩٠ ، وبعد انتهاء الاجتماع غادر هشام ناظر متوجها إلى بغداد ، فوجد أن المسؤولين العراقيين لديهم جميع تفصيلات هذا الاجتماع السري .

هذا الاجتماع كان غير معلن وسري ولم تتناوله وكالات الأنباء والصحافة» .

ويقول العميري عن ذلك الاجتماع : «قعد معاي حوالي ٦ ساعات وسافر إلى بغداد» ، «بس نحن الحقيقة كنا مخترقين ، بأن تفاصيل الاجتماع هذا وصلت ، إشلون وصلت ما أستطيع أن أجاوب عليه ، كل تفاصيل آبارنا وإنتاجها ووضعها كانت معلومة لدى العراقيين من خلال الموظفين سواء كانوا من العراقيين أو

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

الفلسطينيين أو من الناس المتعاونين مع النظام العراقي ، كانوا ينقلون لهم أول بأول ، فنحن كنا مخترقين»[1] .

ويضيف السيد إبراهيم البحوه سفير الكويت لدى العراق :

«إنهم (أي العراقيين) يعرفون كل دبيب حركة من حركاتنا ومن اتصالاتنا ، العناصر التي كانت تعمل في الكويت تحت علم السفارة وبحكم أنها دبلوماسية كانت عناصر أمنية ، كانت العناصر التي تعمل في الجانب العراقي تدخل - الكويت - مباشرة دون المرور على السفارة الكويتية أو القنصلية لأخذ الفيز ، الاستخبارات العسكرية - العراقية - تبعث مندوبا بقائمة تقول إن هؤلاء سوف يحلون محل المجموعة التي كانت في الشهر الماضي ، طبعا رُتَب وأسماء لا نعرف هل هم حقا ما يقولون .

وفوجئت بأن المذكرات تأتي لي من الاستخبارات العسكرية العراقية ، ولا يفترض بالدبلوماسية أن تتعامل مع الجانب العسكري ، فطلبت الخارجية العراقية وقلت لهم إن هذا الشيء لا بد أن ينظم بالأسلوب والعرف المتبع ، فقال لي ماذا تريد؟

فقلت أريد أن تأتي مذكرات الفيز عن طريق وزارة الخارجية ، ظل يماطل إلى فترة ، ثم قالوا لي هذا اتفاق بيننا قبل أن تتولى أنت هذه المهمة ، والاتفاق قائم في ظروف الحرب وسوف يستمر ، وأعتقد أن وجهة النظر الكويتية كانت مطابقة لهذا الرد واستمر هذا الشيء»[2] .

الأمة العربية، القومية العربية

هكذا نستطيع أن نلخص حالة المعسكر الكويتي في يوم ١ أغسطس ١٩٩٠ بـ خمسة نقاط رئيسية هي :

أولاً : عدم توقع للعمل العسكري ، أو على الأقل عدم توقع الاجتياح الكامل للكويت .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

(٢) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

ثانياً : محاولة حل الأزمة بالطريق الدبلوماسي .
ثالثاً : عدم تدويل الأزمة خارج النطاق العربي .
رابعاً : تجنب أي عمل استفزازي قد يعرقل الطريق الدبلوماسي .
خامساً : وجود اختراق إعلامي وأمني عراقي في الكويت بـ علم كامل من قيادات الحكومة الكويتية[1] .

وتشير التقارير إلى أن «حجم الحشود العراقية على الحدود الكويتية في ٣٠ يوليو ١٩٩٠ ، ١٠٠ ألف مقاتل ، ٣٠٠ دبابة ، ٣٠٠ قطعة من المدفعية الثقيلة» .

أما الأسباب التي جعلت القيادة الكويتية تستبعد الخيار العسكري فكانت الآتي :

أولا : المواجهة العسكرية مع العراق لم تكن ممكنة ، بالنظر إلى محدودية إمكانات الجيش الكويتي الذي لم يجاوز عشية الغزو ثمانية آلاف مقاتل ، فالمواجهة كانت عملية انتحارية لا جدوى منها .
ثانياً : لم تكن هناك - في ذلك الوقت - أي اتفاقية أمنية بين الكويت وأي دولة أخرى ، ذلك أن اتفاقية ١٩ يونيو ١٩٦١ بين الكويت وبريطانيا قد ألغيت سنة ١٩٧١ .
ثالثاً : ولو أن الكويت استعانت بقوات أجنبية ، لما كان من الممكن جلب هذه القوات ووضعها في الموقع الملائم في الوقت المناسب بالنظر إلى ضخامة القوات العراقية التي كانت محتشدة على الحدود العراقية الكويتية .
رابعاً : الأفكار التي كانت تعيشها الكويت آنذاك حكومة وشعبا (الأمة العربية ، القومية العربية ، عدم الانحياز) والتي كانت تتعارض مع الاتجاه نحو السعي إلى طلب دعم عسكري خارجي ، وبصورة خاصة الدعم العسكري غير العربي .
خامساً : الخشية من استثارة النظام العراقي ، والرغبة في عدم اعطائه الذريعة للقيام بأي عمل عسكري .
سادساً : الرغبة في إعطاء الفرصة للحل الدبلوماسي للأزمة ، وفي الحفاظ على

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٢ ، ٣٠-٧-٢٠٠٧ .



الأمير: نتمنى للجميع الاستقرار والسلام

مفاوضات متنقلة بين الكويت وبغداد

الشيخ سعد: الكويت راغبة في الحل وفق مسؤوليتها الوطنية والتزامها القومي



النيات الحسنة







الخميس ٢/٨/١٩٩٠ - العدد ٦٥٥٠

القبس

الشيخ سعد يبرق إلى خادم الحرمين والأمير عبدالله

تقدير كويتي للجهود السعودية لاحتواء الخلاف الطارئ مع العراق



المحادثات بين ولي العهد وعزة ابراهيم



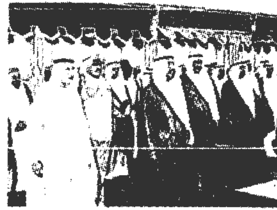
خادم الحرمين والشيخ سعد والأمير عبدالله يتوجهون الى حفل العشاء التكريمي الليلة قبل الماضية



الشيخ سعد ووزير الدولة للشؤون الخارجية والعمل خلال المحادثات

الشيخ سعد التقى الأمير عبدالله





عناوين الصحف الكويتية في الثاني من أغسطس ١٩٩٠
(القبس الكويتية)

علاقات الكويت بالدول العربية الصديقة التي تساند هذا التحرك السلمي وتضغط على الكويت للقبول به ، وبعبارة أخرى التخوف من أن تجد الكويت نفسها وقد انعزلت عن سائر الدول العربية والخليجية .

سابعاً : عدم فعالية اتفاقية الدفاع العربي المشترك في نطاق جامعة الدول العربية ، وضعف هذه الجامعة ذاتها وتراخي التعاون بين أعضائها ، على خلاف الحال سنة ١٩٦١ أثناء أزمة عبدالكريم قاسم[١] .

حرمنا من أن نشرف بهذا الدور

بطبيعة الحال ، أدت هذه النقاط مجتمعة إلى الأسلوب الكارثي الذي تعاملت فيه القيادة السياسية مع أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، فقد بدأت القوات العراقية في اختراق الحدود الكويتية في الساعات الأولى من ذلك اليوم ، ولم تواجه هذه القوات أي مقاومة جدية من وحدات الجيش الكويتي ، وقد أكد الرئيس العراقي «انه هو من وضع خطة الغزو العراقي للكويت ، وان إتمام غزو الكويت جاء خلال ساعتين ونصف الساعة كما كان مقدراً سلفاً ، وقال صدام انه كان يجب ألا يستغرق الأمر أكثر من ساعة»[٢] ، وعن أسباب عدم قدرة القوات الكويتية على صد العدوان يقول نائب رئيس أركان الجيش الكويتي - أثناء الغزو- الفريق ركن جابر الخالد الصباح :

«نسجل أولا نقطة للاستخبارات العسكرية ، وأنها كانت أول من نبه للخطر ، ففي مساء ١٥-٧-١٩٩٠م الساعة ١١ مساءً تقريبا اتصل بي المقدم الغربللي ، وقال لي ان هناك مذكرة عراقية سوف ترفع إلى جامعة الدول العربية تتهم الكويت اتهامات باطلة ، وان وراء هذه المذكرة ما وراءها ، إذ تمثل تحولا كبيراً في موقف العراق من الكويت» .

«وقد اتصلت بالقيادة السياسية وأبلغتها بشأن المذكرة ، وذكرت أنه من المستحيل أن تتحول العلاقة بين الكويت والعراق فجأة من (مع) إلى (ضد) أو (على خلاف) دون أن يكون هناك هدف معين يسعى إليه النظام العراقي» .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

(٢) لجنة الترجمة والإعداد ، شهادة صدام حسين للتاريخ ، ص٦١ .

«فأرسلت برقية بإيقاف الإجازات ، وأبلغت بالإجراء الذي اتخذته ، وجاءني الأمر بأن أعيد الحالة كما كانت ، وقيل لي ان هذه المعركة سياسية تقيّد أي إجراء عسكري تمرّ فيه ، مرّت فترة ١٥ إلى ١٦ يوما في رحلة تصاعدية ، هم يحشدون ويصعدون ، ونحن لم نحرك ساكنا ، وكل ما نعمله أننا عندما نجتمع في اجتماعات القيادة نرفع تقاريرنا ، ونطلب إليهم أن يسمحوا لنا بأن نعمل شيئا ، أقل شيء وهو الوقوف أمام هذا الحشد الهائل الذي يتكون في شمال البلاد ، ولكن كانت هناك توجيهات كثيرة من دول شقيقة وصديقة تبلغ القيادة السياسية بعدم التحرش أو اتخاذ إجراء من شأنه إثارة العراقيين حتى لا يتخذ ذلك ذريعة لهم .

وأصبحنا في وضع نصرّح فيه ونتساءل : هل القيادة السياسية أدرى مناً بما ينبغي أن نتخذه؟ ولكننا كنا جميعا على يقين من أن هناك شيئا سيحدث ، وقد أعطينا القيادة إيجازا بأن العراق إذا لم يفعل شيئا فسوف يحتل العشرة كيلومترات من الحدود شمالاً» ، «وهذا معناه أن الكويت ستصبح ساقطة وستكون تحت مرمى النيران» ، «فاحتلال الكويت بالمفهوم السياسي هو احتلال متر أو احتلال الكويت ككل» .

«وكان الرد صريحاً وواضحاً : لا تثيروا العراقيين ، حتى كلمة «العدو» لم تستعمل ، مع العلم أننا في المصطلح العسكري نضع مصطلح العدو للجهة المقابلة ، فلم يكونوا راضين حتى عن المصطلح» ، «وخلال ٥ أو ٦ اجتماعات كانت القيادة العسكرية تصرّ على أن تعطى واجبا ، على الأقل الانتشار حتى داخل معسكراتنا ، ولم تكن القيادة السياسية توافق على طلبنا تحريك صواريخ معينة (إل تو) من اللواء ١٥ إلى اللواء ٦ ، ورفض ذلك ، وقيل ولا حتى صاروخ على سيارة ، يجب أن لا تعطي عذرا للعراقيين للقول ان الكويت تتحرك» .

«أنا كعسكري أقول ان من حق المدني أن يزعل من جيشه وأن يلومه ، وينبغي ألا نسلبه هذا الحق ، غير أن المطلوب هو أن تكون الحقائق واضحة ، وأننا لم نخذله ، ولكن القرار السياسي هو السبب»(١) .

---

(١) اللواء ركن سالم السرور ، معركة الجسور وتحرير الكويت ، ص٥٩ - ٦٩ .

ويضيف الفريق جابر الخالد في مقابلة مع جريدة الوطن :

«كلمة انهيار غير مقبولة بحق الجيش الكويتي ، لأنه لم يكن في حالة استعداد حتى يمكن أن تنطبق عليه أي درجة من درجات الانكسار أو الانهيار ، فالقوات المسلحة لم تستلم أوامر القتال إلا في عشية الغزو في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وتحديدًا في الساعة ٢,٣٠ مساء - صباحاً .

وبإضافة الوقت اللازم للتعميم على الوحدات ، وهو في حدود ٣٠ دقيقة ، كانت أوامر القتال الفعلية في متناول الوحدات العسكرية المختلفة في حدود الساعة الثالثة صباحا ، ولذلك لا يمكن أن نقيس ما حدث لقواتنا بمصطلحات مثل الهزيمة والانهيار ، فهذه يمكن اطلاقها على قوات مسلحة اتخذت درجات استعدادها القتالي وقامت بالانفتاح لمواجهة العدو ، وكقيادة عسكرية أتحمل مسؤوليتي بما حدث في الثاني من أغسطس ، ولكن هناك حدود للمسؤوليات»[١] .

أما اللواء الركن فالح عبدالله الشطي فيقول :

«منذ ١٨-٧-١٩٩٠م بدأ انتشار القوات العراقية على الحدود الكويتية ، تخللها رفع الحالة بين الجيش الكويتي ودعوة المجازين ، ولكن صدر أمر بتنزيل الحالة وعدم دعوة المجازين»[٢] .

ويقول العقيد الركن أحمد خالد الوزان :

«بإجراء شخصي مني - على الرغم من التهدئة - قمت بتهيئة كتيبتي من كافة الأمور الإدارية ، كنت قد عبأت اللواري والشاحنات وحملتها بأغراضي حتى صندوق الثلج كنت قد حملته معي ، وكانت الأمور الإدارية جاهزة ما عدا الذخيرة التي لم تكن من صلاحيتي ولا هي بإمكاناتي ، وأمرها عند آمر اللواء الذي رفض أن نعبئ الذخيرة إلا بأمر منه» ، و«كانت تعبئة دبابة تستغرق حوالي ست ساعات ، أما تعبئة المدرعات فكانت تستغرق حوالي عشر ساعات ، وكان أكثر الناس بالمعسكر مجازين

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٣ ، ٣١-٧-٢٠٠٧ .

(٢) اللواء ركن سالم السرور ، معركة الجسور وتحرير الكويت ، ص٧١ .

وقد التحق بعضهم بالمعسكر ، وكان الموجودون بالمعسكر يضاعفون جهودهم كل واحد عن عشرة»[1] .

ويقول العقيد المتقاعد فهد خليل الحشاش عن هدف الجيش الكويتي :

«نحن كنا مطالبين بخطة الدفاع عن الدولة بوقف الجيش العراقي لمدة ١٢ ساعة يمكن خلالها التحرك على كافة المستويات الإقليمية والعربية والدولية واستنفار كافة طاقات الدولة وتحرك الجيران وتوفير إمكانية التفاوض ، ولكننا حرمنا من هذه الميزة التي كانت في إمكاناتنا والتي عشنا عمرنا كله نعمل من أجل الوفاء بها والقيام بواجبنا المفروض علينا في الدفاع عن البلد الذي أقسمنا على القيام به ، وحرمنا من أن نشرف بهذا الدور ، وهذا ما أثر كثيراً في الضباط الذين كانوا بالجبهة جميعهم وكذلك في الأفراد»[2] .

أما العقيد الركن علي ملا محمد علي حيدر فيصف مشهد دخول القوات العراقية بالآتي :

«كان وقوفنا في وجه هذه الجحافل بمثابة انتحار إذا قورنت أعدادنا بأعداد العراقيين ، لكن الذي سهل الموقف علينا أن الظروف خدمتنا كثيراً لأن هذه القوات المعادية كانت الأوامر لديها بالتجاوز»[3] .

أيضاً يقول اللواء الركن فالح عبدالله الشطي عن المواجهة :

«في الصباح اشتبكت الطائرات الكويتية مع الطائرات العراقية وقد أسقطت عدداً من طائرات العدو ، كما اشتبكت الدبابات الكويتية مع القوات العراقية المتقدمة والتي لم تعر أي اهتمام لما تتعرض له من قواتنا وإنما تمضي إلى أهداف مرسومة مسبقاً»[4] .

---

(١) اللواء ركن سالم السرور ، معركة الجسور وتحرير الكويت ، ص٩٧ - ٩٨ .

(٢) اللواء ركن سالم السرور ، معركة الجسور وتحرير الكويت ، ص١٠٩ .

(٣) اللواء ركن سالم السرور ، معركة الجسور وتحرير الكويت ، ص٩٢ .

(٤) اللواء ركن سالم السرور ، معركة الجسور وتحرير الكويت ، ص٧٥ .

البلد الصغير، المسالم الأمين

هكذا تمكن الغزاة من السيطرة على الكويت خلال سويعات قليلة ، سويعات تبعثرت فيها ٢٥٠ سنة من الاستقلال السياسي ، كان لذلك المشهد مهابة تهز كل ذي عقل ووجدان ، ومن سخريات القدر أن يأتي وصف هذه اللحظات على لسان أحد جنود الاحتلال الذي كتب في مذكراته :

«انني هنا في الكويت ، هذه المدينة الجميلة ، جميلة بطبيعتها ، وجميلة بأهلها ، فأهلها أناس مسالمين بطبيعتهم ولكن تغيرت عليهم الأحوال ، فإنهم عندما يتوقفون للتفتيش في السيطرة يبدون لك المودة والكلام الجميل ويجاملوك ليس حبا فينا ولكن خوفا منا ، ولكن لو كان الأمر بيدهم لشربوا من دمائنا ، وهذا أمر طبيعي ولو كنت مكانهم لفعلت أكثر من هذا الذي يتمنوه لنا ، اليوم . . هنا رأيتهم يخرجون من ديارهم وهم يحملون ما خف من أمتعتهم ليذهبوا إلى أماكن أكثر أمنا في السراديب ، انهم ومع أطفالهم ونسائهم يكن قلب الظالم لهم بالشفقة ، ترى على وجوههم الذعر الكبير ، الله يحميهم»[١] .

وبالرغم من هول الصدمة ، وفشل القيادة السياسية في صد العدوان ، فإن الشيخ سعد تمكن من اتخاذ قرار حكيم بالتوجه إلى قصر دسمان ، وإجبار سمو الأمير على الخروج من الكويت عبر حدودها مع المملكة العربية السعودية ، وفور عبوره الحدود وقف للحظة ، و«ظل ينظر إلى الخلف نحو دولته وهو يحاول الاتصال بمدينة الكويت لمعرفة ما يجري هناك»[٢] ، إلا أن ما كان يجري فيها لم يكن ليسرّه ، فقد أحكم الغزاة سيطرتهم على البلاد بكل مرافقها المدنية والعسكرية .

وفي الصباح جاء صوت الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح إلى شعبه منادياً :

«أيها الشعب الكويتي العظيم وأبناء شعبنا الوفي

إخواني وأخواتي

إن الوطن العزيز يواجه أوقاتاً عصيبة ، إن كويت المحبة والسلام ، تواجه غزواً وحشياً من أعداء المحبة والسلام ، إن كويت العروبة والإسلام ، تتعرض لعدوان غادر لم نكن أبداً نتوقع حدوثه من أخوة لنا ، وقفنا بشرف معهم ، في محنتهم ، وكان

---

(١) د . يوسف عبدالمعطي ، قراءة في مذكرات جندي عراقي ، الطبعة الرابعة ، ص١٥ .

(٢) روبرت ليسي ، المملكة من الداخل ، ترجمة خالد العوض ، الطبعة الثالثة ، ص٢١٥ .

جزاؤنا أن أرسلوا جيوشهم ودباباتهم إلى ديارنا الآمنة ، لا لصد عدوان على الأمة العربية ، بل لغزو أبناء الكويت وأطفالها ونسائها ، أرسلوا جحافلهم ومدرعاتهم إلى شوارع الكويت ، البلد الصغير ، المسالم الأمين ، يسفكون الدم على أرضه التي كانت دائما ، أرض السلام والتآخي والتعايش ، لجميع العرب والمسلمين .

إخواني وأخواتي

لقد واجهت الكويت عبر تاريخها الطويل محنا قاسية ، ومحاولات غاشمة للغزو والعدوان ، وكلها باءت بالفشل ، بفضل الله وكريم عنايته ورعايته ، وبتماسك أهل الكويت وتلاحمهم واستعدادهم للموت في سبيل أرضها الطيبة .

إخواني وأخواتي

إن رجال جيشكم البواسل يصدون العدوان ، ويردون الغزاة على أعقابهم ، فلنقف جميعاً من ورائهم يداً واحدة ، وقلبا واحداً ندافع عن كويتنا الحبيبة ونحميها بأرواحنا وقلوبنا ، ندافع عن ديرتنا ، وموطن آبائنا ، ومثوى جدودنا ، ومستقبل أطفالنا ، وسنمضي بعون الله وتأييده وراء قائدنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ، نرد المعتدين ونحاربهم في كل مكان من كويتنا الحبيبة ، حتى نطهر أرضنا الطيبة من غدرهم وخيانتهم ونردهم على أعقابهم خاسرين .

ولسنا وحدنا في المعركة ضد العدوان والمعتدين ، فإخواننا العرب معنا ، وإخواننا المسلمون معنا ، والعالم كله يقف إلى جانبنا يدين العدوان الغاشم على الكويت ويشجبه ويستنكره .

وفوق هؤلاء جميعاً ، الله معنا وهو القائل في كتابه الكريم ﴿ولاَ تَهِنُوا ولاَ تَحْزَنُوا وأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ صدق الله العظيم ، ﴿وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته» .

بضعة أيام... أو بضعة أسابيع

أما العراق ، فقد برر غزوه للكويت بالبيان التالي :

«بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هو زَاهِقٌ﴾

صدق الله العظيم

الله أكبر . . . الله أكبر . . . الله أكبر . . . أيها الشعب العراقي العظيم ، يا درة

تاج العرب ورمز عزتهم واقتدارهم وعِقال رؤوسهم ، أيها العرب الغيارى المؤمنون بأن أمة العرب أمة واحدة ، وأن حالها ينبغي أن يكون واحداً عزيزاً كريماً ، وأن الدنس والخيانة والغدر يجب ألا تتصل بصفوفهم ونواياهم ، أيها الناس حيثما كان العدل والانصاف ديدنكم . . .

لقد خسف الله الأرض بقارون الكويت وأعوانه بعد أن جانبوا القيم والمبادئ التي دعا الله لتسود بين الناس ، وبعد أن خانوا وغدروا بالمعاني القومية ، وشرف ومعاني العلاقة بين من يتولون أمرهم من الناس ومع العرب أيضاً ، فأعان الله الأحرار من بين الصفوف ليقوضوا النظام الخائن في الكويت والضالع في مخططات الصهيونية والأجنبية ، وبعد أن أطاح بنظام حكمهم فتية آمنوا بربهم فزادهم هدى . . .

ناشد الأحرار[1] من أبناء الكويت العزيزة القيادة في العراق لتقديم الدعم والمساندة لدرء أي احتمال لمن تسول له نفسه التدخل من الخارج في شؤون الكويت ومصير الثورة فيها ، وناشدونا المساعدة في استتباب الأمن لكي لا يصيب أبناء الكويت سوء . . .

وقد قرر مجلس قيادة الثورة الاستجابة لطلب «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» والتعاون معها على هذا الأساس ، تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم ، وسننسحب حالما يستقر الحال وتطلب منا «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» ذلك ، وقد لا يتعدى ذلك بضعة أيام أو بضعة أسابيع . . .

إننا نعلن بصوت وإرادة كل شعب العراق ، شعب القادسية والبطولات والأمجاد ، بأن قواتنا المسلحة بكل صنوفها ، والجيش الشعبي الظهير القوي لها ، وجماهير شعب العراق من زاخو إلى الفاو ، المسندة بإيمان لا يتزعزع بالله وبالعروبة وفي عمقهم كل جماهير الأمة العربية وكل المناضلين والشرفاء العرب ، سيكونون صفاً من الفولاذ الذي يَكسِر ولا يُكسر . . .

إننا نعلن ذلك لمن تسول له نفسه التحدي ، وسنجعل من العراق الأبي ومن الكويت العزيزة مقبرة لكل من تسول له نفسه العدوان ، وتحركه شهوة الغزو والغدر ، وقد أعذر من أنذر ، والله أكبر ، وليخسأ الخاسئون» .

---

(١) من الواضح هنا استغلال العراق للاضطرابات السياسية في الكويت وحراك «دواوين الإثنين» في تبرير غزوه للكويت ، لكن الواضح أيضاً هو عدم ضلوع رموز هذا الحراك بالغزو حيث لم يتعاون أي منهم مع الحكومة العراقية لتبرير هذا الغزو .

مرّت أحداث ذاك اليوم ثقيلة على الكويت، وبدت الصورة قاتمة من جميع الجهات، حيث كان اهتمام المجتمع الدولي منصباً على قضية توحيد ألمانيا وكيفية معالجة تبعات هذا القرار، هذا ما جعل الإدارة الأمريكية تسند قضية العراق وتهديداته إلى «موظفيّ الصف الثاني» في الخارجية الأمريكية، وبالرغم من ذلك، أعلنت الولايات المتحدة أنها «ستقوم، إما وحدها وإما بالتعاون مع الآخرين، بالتحرك لضمان إخراج الاحتلال العراقي من الكويت. كان ذلك موقفاً فريداً لأن الولايات المتحدة لم يكن لديها التزامات قائمة بأمن الكويت ولم يصدر عنها قبل الغزو ما يشير إلى اهتمام أمريكي جدّي بمصير الكويت»[1]، وقد أصدر مجلس الأمن في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ قراره ٦٦٠ الذي ينص على:

إن مجلس الأمن، إذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ آب - أغسطس ١٩٩٠.

وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت.

وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩ و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة.

١- يدين الغزو العراقي للكويت.

٢- يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فورا ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت توجد فيها في ١ آب - أغسطس ١٩٩٠.

٣- يدعو العراق والكويت إلى البدء فورا في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.

٤- يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات أخرى لضمان الامتثال لهذا القرار.

أعلنت السلطات العراقية أن ما يحصل في الكويت هو شأن داخلي ولن تسمح لأي جهة خارجية بالتدخل فيه، وفي الرابع من أغسطس ١٩٩٠ أُعلن عن تشكيل

---

(١) دينيس روس، فن الحكم، ترجمة هاني تابري، ص٩٨ ص٩٦.

«حكومة الكويت الحرة المؤقتة» برئاسة العقيد علاء حسين علي الخفاجي وثمانية من رفاقه ، وكان جميع هؤلاء من عناصر الجيش الكويتي ، ثم أعلنت السلطات العراقية عن طلب حكومة الكويت المؤقتة الاندماج مع العراق في الثامن من أغسطس ، ليعود «الفرع إلى الأصل» وتصبح الكويت المحافظة التاسعة عشرة للعراق .

لم يعد هناك شيء اسمه الكويت

لم تكن الطريقة التي سيواجه فيها العالم هذا العدوان واضحة منذ البداية ، فحسابات كل دولة تختلف عن الأخرى من حيث الخسائر والأرباح في ميزان المصالح ، وبعد أن نجحت الحكومة العراقية في ضم الكويت لها رسمياً ، بدأت بإعادة تنظيم قواتها على الحدود الكويتية السعودية ، وقد تأكد الملك فهد بن عبدالعزيز من ذلك خلال مباحثاته مع وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني الذي عرض عليه صوراً التقطتها الأقمار الاصطناعية للقوات العراقية الموجودة على الحدود السعودية ، وقد علّق الجنرال نورمان شوارزكوف على هذه الصور قائلاً :

«هذه كما تبدو أفضل الوحدات في الجيش العراقي . كانت واقفة تستعد للتسليح ، وتعبئة الوقود ، والتجهيز على الطريقة التي تعلموها من معلميهم السوفيات . لقد رأيناها تعيد تجميع نفسها خلال الحرب العراقية الإيرانية . قد تكون مستعدة للهجوم أو قد لا تكون . لكنها أبداً لم تكن في وضع دفاعي . كانت الدبابات باتجاه الجنوب» .

ثم تحدث ديك تشيني مخاطباً الملك فهد :

«إذا طلبت منا المجيء فسنأتي . وعندما تطلب منّا المغادرة إلى بلادنا فسنرحل ، لن نطلب قواعد دائمة» .

تحفظ الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي على هذا العرض وقال : « يجب أن نكون حذرين في عدم الاستعجال باتخاذ القرار» .

««مثل الكويتيين» ردّ عليه فهد بشكل ساخر ، «لم يستعجلوا في اتخاذ القرار والآن لم يعد هناك شيء اسمه الكويت» .

«ما زال هناك كويت» ، أصر عبدالله .

«ومناطقها» ، ردّ عليه فهد ، «تتألف من غرف فنادق لندن والقاهرة وغيرها من الأماكن» .

استسلم هنا الأمير عبدالله ، وأعطى الأمراء الموجودون للملك موافقتهم ، ثم التفت الملك إلى تشيني وتكلم بكلمته الأولى والوحيدة باللغة الإنجليزية ، «أوكي» قال الملك»[1] .

هكذا أعلن الملك فهد في خطابه للأمة في الثانية ظهراً من التاسع من أغسطس عن شكره للولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الشقيقة والصديقة التي أبدت استعدادها للدفاع عن المملكة العربية السعودية ، وفي اليوم التالي أعلنت جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والمملكة المغربية عن موافقتها على إرسال قواتها للمشاركة في الدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت إن لزم الأمر .

استشعر الرئيس العراقي خطورة الموقف وجديته ، فأعلن في الخامس عشر من أغسطس عن مبادرة «حسن نية» اتجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وكانت هذه المبادرة تعتمد على ثلاث نقاط رئيسية هي :

١- إقرار العراق باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥وما تضمنه من أسس ومبادئ لترسيم الحدود .

٢- انسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية من جانب واحد اعتباراً من ١٦-٨-١٩٩٠ .

٣- بدء التبادل الفوري الشامل لجميع أسرى الحرب في التاريخ نفسه[2] .

وبهذا تنازل الرئيس العراقي عن كل ما حققه من مكاسب - إن وجدت - خلال حربه لثماني سنوات مع إيران ، والتي كان أحد أسبابها الرئيسية عدم قبول العراق بشروط اتفاقية الجزائر .

مواقف الحكومات والشعوب العربية

كانت قرارات مجلس الأمن تتوالى للتضييق على العراق وإجباره على الخروج من الكويت ، فأصدر المجلس القرار ٦٦١ القاضي بفرض حصار اقتصادي على العراق ، ثم القرار ٦٦٢ القاضي بعدم الاعتراف بانضمام الكويت للعراق ، ومن بعده

---

(١) روبرت ليسي ، المملكة من الداخل ، ترجمة خالد العوض ، الطبعة الثالثة ، ص٢٢٤ .

(٢) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص٨٣ .

القرارات ٦٦٤ إلى ٦٧٧ التي تدين هذا العدوان من جوانب عدة .

ورغم هذا الإجماع الدولي على إدانة العدوان ، جاءت مواقف بعض الدول العربية على نحو مفاجئ ، فقد حاول الرئيس العراقي في الثاني عشر من أغسطس ربط انسحابه من الكويت بانسحاب «إسرائيل» من فلسطين ، وبذلك خلط الأوراق وشتت انتباه الشعوب العربية عن الحلول الواقعية للقضية ، كان العاهل الأردني الملك حسين بن طلال أول المؤيدين للغزو العراقي للكويت ، وقد برر موقفه للوفد الكويتي الذي زاره خلال الاحتلال بالنقاط التالية :

١- لو أن الكويت أسقطت الديون ودفعت لصدام المال الذي طلبه وتساهلت قليلا في قضية الحدود لما حصل الاجتياح .
٢- شكا من المعاملة التي عومل بها قبل الغزو حين زار الكويت طالبا المساعدة لإنعاش الاقتصاد الأردني فقد قيل له (كما زعم) لماذا تبني الجامعات وتنفذ برامج التنمية؟
٣- شكا من حملات التجريح في الصحف الكويتية .
٤- رفض الاجتياح العراقي للكويت ورفض الوجود الأجنبي في الجزيرة العربية .
٥- وجوب عودة الشرعية إلى الكويت[١] .

كانت هذه مواقف ملك الأردن في اجتماعه مع الوفد الكويتي ، لكن مواقفه الواقعية كانت أكثر شراسة في الدفاع عن العراق وغزوه ، وهذا ما جعل المملكة العربية السعودية تقرر وقف ضخ النفط السعودي إلى الأردن ، وتطالب الحكومة الأردنية بدفع ٤٦ مليون دولار قيمة البترول السعودي ، كما قامت المملكة السعودية بطرد ٢٠ دبلوماسياً أردنيا من الرياض[٢] .

أما الموقف الفلسطيني فكان أسوأ بكثير من نظيره الأردني ، فالكويت كانت الحاضنة الأولى للجالية الفلسطينية التي تقدر أعدادها بـ ٤٠٠ ألف فلسطيني في

---

(١) سلسلة عالم المعرفة ، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) ، ص٣٦٤ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢-٨-٢٠١١ ، ص٧٩ .

العام ١٩٩٠ ، ومن الكويت انطلقت «منظمة التحرير الفلسطينية» بقيادة ياسر عرفات الذي وصف «مبادرات صدام حسين بربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب الإسرائيلي والسوري من لبنان ، بأنها جاءت لتضع المنظمة في إطار الحل الصحيح والمشرف كما أن عملية الغزو تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية داخل العائلة العربية . ودعا بيانه إلى انتفاضة شعبية عارمة تنادي بسقوط الأنظمة الرجعية والخائنة»[1] .

وبالنسبة للجمهورية العربية اليمنية فتجسد موقفها من خلال مواقف مندوبها في مجلس الأمن ، حيث «تغيب عن التصويت عندما طرح القرار ٦٦٠ بإدانة العراق ، وصوت ضد قرار عقوبات العراق مرتين ، وامتنع عن التصويت خمس مرات في كل قرار كان يمثل إدانة أو فرض عقوبة على العراق» ، بطبيعة الحال كانت أغلب الجماهير العربية تسير في نفس الفلك الذي تسير فيه قياداتها ، إلا أن موقف رئيس المجلس النيابي اليمني عبدالله بن الأحمر كان شاذاً ، فقد أسس الأحمر بالتعاون مع بعض رؤساء القبائل «لجنة شعبية لمناصرة الكويت» للرد على موقف اليمن الرسمي والشعبي[2] .

لم تختلف مواقف الجماهير السودانية عن شقيقتها اليمنية ، فقد باركت الغزو العراقي للكويت منذ ساعاته الأولى ، وقامت الحكومة السودانية بمساندة العراق من خلال تنظيم المظاهرات وفتح باب التطوع للمجاهدين السودانيين ، أيضاً هاجمت هذه الجماهير كل من أيّد الكويت في محنتها ، خصوصاً المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ، وقد تماثل الموقف الموريتاني مع الموقف اليمني والسوداني في تأييد العراق ، أما تونس والجزائر وليبيا ، فلم تكن لها مواقف واضحة منذ البداية ، إلا أنها هاجمت بشراسة تهديدات دول التحالف باستخدام القوة ضد العراق ، واعتبرت ذلك اعتداء على الأمة العربية ، انعكست هذه المواقف المتناقضة على موقف الأمين

---

(١) سلسلة عالم المعرفة ، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) ، ص٣٥٩ .

(٢) سلسلة عالم المعرفة ، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) ، ص٣٧٦ - ٣٧٧ .

العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي ، الذي قال في كتاب استقالته الصادر في الخامس من سبتمبر ١٩٩٠[١] :

«لقد التزمت الصمت ، كل هذه الأيام ، وعلى مثل الجمر ، منذ الثاني من (آب) أغسطس المنصرم ، من دون إخلال بواجبي القومي . فأجريت عديد الاتصالات . وأصدرت عديد الرسائل ، عربياً ودولياً ، علناً وسراً ، وشاركت في كل الاجتماعات المشتركة . وذلك تحاشيا لتعميق الخلافات القائمة داخل الأسرة العربية ، آملاً أن تسفر الجهود المبذولة عن الحل السياسي ، الكفيل ، وحده ، بإنقاذ وحدة الصف العربي ، ومصير الأمة .

ولكن ، اليوم ، وقد أصبح من الواضح ، أن العمل العربي مقدم على انقسام خطير ، وربما لمدة طويلة ، أجدني مضطراً للكلام» .

«الأمر ، بلغ ، اليوم ، ذروة الخطورة . ولذلك ، قررت أن أعلن قلقي على أملنا القومي ، من المخاطر المحدقة به ، وأنهي الاضطلاع بمسؤوليتي ، كأمين عام لجامعة الدول العربية . ذلك أنه كان لي أمل ، حتى هذه الأيام الأخيرة ، في إمكان الحل السلمي ، على رغم الصعوبات . ولكن ، اتضح لي ، الآن ، ان هذا الحل ، لم يعد مجدياً ، حتى لو تم الاهتداء إليه ، وقبلت به جميع الأطراف العربية المعنية ، والسبب هو إصرار جهات أجنبية على استعمال القوة ، وأولاً ، وأساساً ، القضاء على قوة عربية ، بإمكانها أن تحد من أطماع إسرائيل بالتوسع والهيمنة على المنطقة .

أقول ذلك من دون تزكية لكل التصرفات العراقية ، منذ أشهر ، وبخاصة بعد قمة بغداد . الناجحة . وآخرها اجتياح الكويت ، عسكرياً وما نتج منه ، خصوصا من احتجاز للمدنيين الأجانب . ودونما ارتياح إلى إعلان العراق امتلاكه السلاح الكيماوي ، والحال ، أن إسرائيل تملك منذ مدة طويلة السلاح النووي ، الذي هو أخطر ، ولكنها لم تعترف بحيازتها هذا النوع من السلاح الفتاك .

لكل هذه الاعتبارات ، أجدني ، اليوم ، مضطراً إلى أن أنهي المسؤولية ، التي حاولت الاضطلاع بها ، بكل أمانة ، وبكل حماسة» .

«ومن حق الكويت علينا ، اليوم ، أن نكون إلى جانبها . كما أن من حق المملكة العربية السعودية علينا ، أن نشد أزرها في ما تعتقد أنه خطر ، يهدد أمنها . ولكن ،

---

(١) سلسلة عالم المعرفة ، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) ، ص٣٨٠ - ٣٨٨ .

من حق العراق ، أيضاً ، علينا ، ألاّ نتركه عرضة لأشرس عدوان جماعي أجنبي ، لا يهدف إلى الذود عن الشرعية الدولية ، بل إلى مآرب معروفة ، حاجات في نفوس آل يعقوب .

إن جامعة دولنا ، تواجه ، اليوم ، انقساماً خطيراً ، بسبب ما حدث في الكويت ، ولأن الدواء ، يوشك أن يكون أشد من الداء ، بل يخشى أن يكون قاتلاً ، إذ أن الدمار يهدد ، اليوم ، المنطقة كاملة ، وكذلك القضية المركزية ، قضية الشعب الفلسطيني ، والانتفاضة المجيدة الباسلة ، وقضية لبنان الجريح ، التي تراجعت في سلم الأولويات العربية والعمل العربي المشترك ، ولم تعد تحظى بأي اهتمام»[١] .

أمام هذا التشرذم العربي حاول الرئيس الليبي معمر القذافي انقاذ الموقف بمبادرة قدمها في الأول من ديسمبر ١٩٩٠ طالب فيها «بإحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت وانسحاب القوات الأمريكية من السعودية ، وفك الحصار عن العراق ، ووضع نظام داخلي للحكم في الكويت ، ووضع سياسة نفطية لا يجوز الخروج عنها وتسوية مسألة الديون والتعويضات ، وتمكين العراق من جزيرة بوبيان»[٢] .

وقد اتخذت حركة الإخوان المسلمون في مصر وحركة حماس في فلسطين موقفاً مشابهاً ، فاقترحت الأولى إرسال قوات إسلامية لحفظ السلام بين العراق والسعودية إلى أن يتم التوصل إلى حل سلمي للأزمة ، أما الثانية فوجهت دعواتها للعراق من أجل منح الشعب الكويتي الأمن والحماية لأنفسهم وأموالهم بالعدل ، كما دعت إلى التحكيم الإسلامي أو العربي في قضية الحدود والديون الكويتية على العراق .

سلب، نهب، وقتل

في الكويت ، كانت القوات العراقية تعيث في الأرض فساداً وإفساداً ، فبدأت بالسرقات المنظمة والقائمة بتعليمات رسمية من رأس النظام ، نجد ذلك جلياً في الكثير من الوثائق التي تركها الجيش العراقي خلفه ، كانت هذه السرقات تتم بكتب

---

(١) الموقع الإلكتروني لصاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان آل سعود (مقاتل من الصحراء) .

(٢) سلسلة عالم المعرفة ، الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية) ، ص٣٩٠ ص٤٠٣ ص٤٠٠ .

رسمية موجهة من وزارة إلى أخرى تحت عنوان «نقل مواد» ، وكانت هذه الكتب تُصاغ بالشكل التالي :

«تنسب نقل جميع الموجودات وبكافة أنواعها من جامعة الكويت والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية ورياض الأطفال الفائضة عن الحاجة من محافظة الكويت إلى ما يقابلها في محافظات القطر الأخرى وبشكل عاجل» .

«نوافق على نقل المواد الطباعية والإذاعية والتلفزيونية من الكويت إلى بغداد وتسليمها إلى مؤسسات وزارة الثقافة والإعلام نرجو اتخاذ ما يلزم وتسهيل مهمة النقل ودمتم» .

«بناء على دراسة حاجة محافظة الكويت للمراكز الصحية تقرر غلق المراكز الصحية المدرجة بالقائمة المرفقة طيا وبعد المداولة مع السيد وزير الصحة ارتأى نقل الأجهزة والمستلزمات والأثاث والأدوية إلى بغداد راجين الموافقة على ذلك مع فائق التقدير»(١) .

شملت هذه السرقات جميع مرافق الدولة العامة والخاصة ، هذا وتولت عصابات أخرى من الجنود سرقة ممتلكات المواطنين الخاصة ، حيث كتب أحدهم في مذكراته :

«الجو كان بارداً والغيوم تتجمع ودقائق تأمل إلى الوراء ، فجأة أتى إلى مخيلتي ذلك الشاب وهو يترجاني في أن أترك سيارته التي حجزتها منه لأنه لم يراجع لتغيير لوحة سيارته لكن ما باليد حيلة لقد ذهبت سيارته إلى أدراج الريح ، بل إلى أدراج الجيش ، إني أعاني بسبب هذا الموقف لأني لم أتذكر في يوم من الأيام في حياتي ظلمت شخصا لكن لا أعرف ماذا جرى لي ، هل هو عقاب من الله لكي أكون ظالماً ثم يحاسبني الله في ظلمي؟»(٢) .

لم تقتصر انتهاكات الجيش العراقي على السرقات المنظمة ، فقد تميز تعاملهم مع الشعب الكويتي بالوحشية المفرطة ، فالعقوبات تبدأ من القتل وتُخفف بالتعذيب ، يظهر ذلك جلياً في الاجتماع الذي عقده علي حسن المجيد (على كيماوي) مع

---

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، من سرق الكويت؟ ، قراءة في الوثائق العراقية ، ص٤٨ ص٥٠ ص٥١ .

(٢) د . يوسف عبدالمعطي ، قراءة في مذكرات جندي عراقي ، الطبعة الرابعة ، ص١٧ .

الدكتور سبعاوي إبراهيم مدير جهاز المخابرات ، وفيه تم نقاش أساليب التعامل مع الكويتيين حيث تشير المادة الرابعة في محضر النقاش إلى أن «كل شخص يعبث في الأمن ويسبب إيذاء للمسيرة الأمنية وبالتالي يسيء لمبادئ الحزب والثورة فإن المادة القانونية في الحالات الاعتيادية تحكمه أكثر من سنة فيجب أن يُقتل في الظرف الحالي ومن كان حكمه أقل من سنة يُنظر فيه مع العلم بأن كافة الكويتيين شاركوا في إيذاء العراق سابقاً» .

المادة السادسة : «اعتباراً من ٢٥-٨ كل شخص سياسي يلقى القبض عليه في الأسبوع الأول تحجز عائلته أما في الأسبوع الثاني فيتم حجز العائلة وتهدم داره بعد قطع التيار الكهربائي وعدم إخراج أي مادة من الدار وبعدها يقرر مصير العائلة . أما العائلة التي تخبر عن أحد أفراد أسرتها تعفى من كل العقوبات ويكون الجرم شخصيا» .

المادة السابعة : «جميع الأعداء المسيسين السابقين واللاحقين يجب قطع رؤوسهم وأن نتفنن في إلحاق الأذى بهم» .

المادة الحادية عشرة : «يجب المحافظة على أموال المواطنين وعدم التصرف بها ولا يجوز الخطأ حتى إذا كانت نسبته ١٪ أما بالنسبة للواجبات المكلفين بها واحتمال حدوث حالات خطأ فيسمح بنسبة ٩٠٪ والعشرة بالمائة تضمن عدم التصرف خارج إرادتنا»[١] .

وتشير وثيقة أخرى إلى الأسلوب الذي كانت تتعامل به القوات العراقية مع المتظاهرين الكويتيين كالآتي :

١ - التقرب إلى منطقة المظاهرة بهدوء - بهدوء - بهدوء والترجل من العجلات في مكان مناسب .

٢ - التقرب إلى المتظاهرين من الخلف قدر الإمكان وغلق الطرق المحتملة لانسحابهم .

٣ - يتم الانفتاح بالنسق والرمي عليهم بوقت واحد (الرمي صليا) للبنادق والرشاشات وكذلك لاستخدام مدافع SPG9 والقاذفات الخفيفة وقاذفات اللهب لغرض قتل جميع المتظاهرين ليكونوا عبرة لكل الخارجين .

---

(١) علي عبداللطيف خليفوه ، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية ، ص١٧٦ ص١٧٧ .

٤- يمنع اقتراب أي شخص من المدنيين باتجاه الذين تم قتلهم إلا بعد إشعاركم من قبلنا(١) .

قلة فقط..تعتبر الكويت بلداً يستحق أن نحارب من أجله

حاولت القيادة العراقية مسح الهوية الكويتية ووجودها من خلال تغيير أسماء المناطق الكويتية وإجبار المواطنين على تغيير أوراقهم الرسمية وتبديل لوحات سياراتهم مع الإصرار على التعامل بالدينار العراقي وإلغاء الدينار الكويتي ، رغم ذلك لم تنجح هذه الممارسات في الفت من عزيمة الصامدين من الكويتيين ، بل على العكس من ذلك ، مارس هؤلاء مختلف أساليب المقاومة المدنية كالامتناع عن الذهاب للعمل وتوزيع المنشورات والتكبير من فوق أسطح المنازل .

أيضاً كان للمقاومة العسكرية دور مهم في إقلاق السلطات العراقية ، فقد ابتكر المقاومون العديد من الحيل العسكرية لمقاومة الاحتلال واستهداف قواته ، وأشارت الوثائق العراقية إلى قتل العديد من الجنود العراقيين ثم حرقهم ورميهم في حاويات القمامة ، أيضاً أشارت هذه الوثائق إلى إطلاق النار على نقاط التفتيش ونصب كمائن للجنود بالإضافة إلى وضع السم في طعامهم ، وكان للمرأة الكويتية دور بارز في المقاومة حيث شاركت في شقيها المدني والعسكري(٢) .

شكل تماسك وصمود الشعب الكويتي في الداخل حجر الأساس الذي بنت عليه السلطة في الخارج حملتها لتحرير الكويت ، فمنذ يومها الأول في الطائف كانت الحكومة الكويتية ترسل الوفود الشعبية والرسمية إلى مختلف دول العالم للحديث عن قضية الكويت وحشد الحشود لإعادتها ، هذه العملية لم تكن سهلة ، فكثير من الشعوب لم تسمع بالكويت من قبل ، وكان على الوفود الكويتية اقناع القوى الرسمية والشعبية في هذه الدول بعدالة قضية الكويت وضرورة إنقاذها ، لكن فكرة الحرب والتضحية بالأبناء من أجل بلد آخر لم تكن سهلة التقبل ، ويقول دينيس روس عن ذلك :

---

(١) علي عبداللطيف خليفوه ، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية ، ص١٧٩ .

(٢) علي عبداللطيف خليفوه ، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية ، ص٩٩ ص١٠٤ ص١٢١ ص١٣٧ ص٢٤٩ .

«أن قلة فقط كانت تعتبر الكويت بلداً يستحق أن نحارب من أجله . لذلك كانت المعارضة الداخلية عقبة كبرى أخرى ينبغي على الإدارة التغلب عليها لتتمكن من تحقيق هدفها بإجبار العراق على التخلي عن الكويت»[١] .

وفي الرابع والعشرين من سبتمبر ١٩٩٠ ، ألقى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة أشار فيه إلى قضية الكويت قائلاً :

«أقول إنه لن يكون هناك تسوية ما لم يقبل العراق قرارات مجلس الأمن . نعم ، عليه الانسحاب من الكويت . إن سيادة هذا البلد غير قابلة للتفاوض ، شأنها شأن سيادة أي بلد . لنفكر في هؤلاء الرجال والنساء الذين يعيشون في ظل الاحتلال الأجنبي أو الذين عليهم اختيار المنفى ، وفي الشعوب المجاورة التي في حال تساهلنا تصبح خاضعة لرغبة التوسع لفرد واحد أو لدولة محاربة . في المقابل ليؤكد العراق نيته في سحب جنوده ، وليطلق الرهائن ، وكل شيء يصبح ممكناً .

في مرحلة ثانية ، هكذا أرى الأمور ، سيكون المجتمع الدولي الذي عاقب الاعتداء قادراً أيضاً على ضمان تحقيق الانسحاب العسكري ، وإعادة سيادة الكويت والتعبير الديمقراطي لاختيار الشعب الكويتي . هنا تبدأ المرحلة الثالثة التي ينتظرها الجميع من دون أمل كبير ، إذ تبدو اليوم صعبة المنال ، أو نتخوف منها ، لأنها ستكون صعبة الاختيار .

إنها اللحظة التي ستحل فيها دينامية حسن الجوار ضمن الأمن والسلام لكل طرف محل المواجهات التي تمزق الشرق الأوسط»[٢] .

مؤتمر جدة

تابعَت القيادة الكويتية هذا الخطاب بتمعن ، وقد دقّت عبارة «التعبير الديمقراطي لاختيار الشعب الكويتي» ناقوس الخطر ، حيث إنها تدل على أهمية استخدام مصطلح «الديموقراطية» في تسويق الخيار العسكري لتحرير الكويت لدى الشعوب الغربية وحكوماتها ، فهذه الشعوب لن تقبل التضحية بأبنائها وأموالها من أجل تحرير

---

(١) دينيس روس ، فن الحكم ، ترجمة هاني تابري ، ص١٠٢ .

(٢) موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، ص٢٨٣ .

دولة صغيرة تحكمها مشيخة ديكتاتورية ، لذلك قررت السُلطة التأكيد على أن شرعيتها مستمدة من الاختيار الشعبي وليس الفرض والجبر ، هذا ما جعلها تعلن عن إقامة مؤتمر شعبي تحت عنوان «التحرير . . شعارنا ، سبيلنا ، هدفنا» ، ويكون الهدف منه تجديد ممثلي الشعب الكويتي بيعتهم لسمو الأمير حتى يطمئن العالم إلى تمسك الكويتيين بقيادتهم السياسية .

عُقد المؤتمر في مدينة جدة السعودية من الثالث عشر إلى الخامس عشر من أكتوبر ١٩٩٠ ، وكان الخلاف الأول على «شخص» من سيلقي كلمة الشعب الكويتي فيه ، فوقع خيار السلطة على السيد يوسف الحجي (وزير الأوقاف السابق وأحد زعماء الإخوان المسلمين) ، إلا أن قيادات حركة «دواوين الإثنين» من المعارضة رفضت هذا الاختيار وأصرت على أن يقوم رئيس مجلس الأمة المنحل أحمد السعدون بإلقاء هذه الكلمة ، وبعد شد وجذب بين الطرفين تم الاتفاق على أن يقوم السيد عبدالعزيز الصقر (أول رئيس مجلس أمة كويتي) بإلقاء الكلمة ، أيضا برز خلاف آخر بسبب إصرار المعارضة على تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وهذا ما رفضته السلطة بحجة عدم إرباك عملية التحرير ، فطرحت خياراً آخر وهو تشكيل لجنة شعبية وافقت عليها المعارضة .

أما الخلاف الأخير والأهم فكان يدور حول محتوى كلمة سمو الأمير في المؤتمر ، فأصرّت المعارضة على تضمين هذه الكلمة وعداً بالعودة إلى الديموقراطية والعمل بدستور ٦٢ بعد التحرير والعودة إلى الكويت ، إلا أن السلطة رفضت هذه الفكرة ، فهددت المعارضة بالانسحاب من المؤتمر وعقد مؤتمر آخر توضح فيه نقاط الاختلاف مع السلطة ، وبهذا وافقت السلطة مضطرة على هذا الطلب حيث جاء في كلمة سموالأمير(١) :

«لقد عاش الكويتيون منذ القدم في أجواء الحرية ، والتزموا الشورى ، ومارسوا الديموقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه ، وإذا ما اختلفت اجتهاداتهم بشأن أمر من الأمور المتعلقة بترتيب البيت الكويتي ، فإنهم يكونون أشد تلاحما وإصرارا وتآزرا في مواجهة الأخطار التي تهددهم .

تلك أيها الإخوة الحقيقة الساطعة التي لم يدركها النظام العراقي ، فقد أخطأ في

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص١٢٨ .

فهم طبيعة الجبهة الداخلية الكويتية ، فظن أن ما طرحه بعض المواطنين المجتهدين من آراء لترتيب أوضاع البيت الكويتي باعثه خلافات وتناقضات بين أبناء الوطن الكويتي الواحد» .

ثم ألقى عبدالعزيز الصقر كلمة «الشعب الكويتي» مؤكداً تمسكهم بدستور ٦٢ والقيادة الشرعية للبلاد ، وموضحاً أن علاقة الشعب الكويتي بأسرة الصباح «لم تكن يوماً موضع جدل لتؤكد ، ولا مجال نقض لتجدد ، ولا ارتبطت بموعد لتمدد ، بل هي بدأت محبة واتساقا ، واستمرت تعاوناً واتفاقاً ، ثم تكرست دستوراً وميثاقاً . ولقد أثبت الشعب الكويتي ، في أصعب الظروف وأشدها خطراً ، وفاءه بوعده والتزامه بكامل دستوره وعقده ، حين تمسك بشرعيته ووقف وقفة الرجل الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده ، فسجل بذلك رائعة نادرة في التاريخ ، كسب بها احترام العالم ، وأجهض من خلالها أحلام الغزاة . بل إني لأؤكد أن الإجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عاملاً حاسماً في تحقيق الإجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت» .

وفي ختام المؤتمر أصدر المؤتمرون بياناً يحتوي على أهم القرارات المُتخذة وكان آخرها القرار الآتي :

«نؤكد أننا بعد أن يتحقق لنا نصر الله على الفئة الباغية ونحرر أرضنا من رجس احتلال النظام العراقي الآثم - سنقوم بعون الله وتوفيقه بإعادة بناء كويتنا الحبيبة . .كويت المستقبل . . كويت الأسرة الواحدة . . على أساسين رئيسيين :

أولهما : أن مجتمعنا يقوم على ثوابت أساسية أهمها إسلامية العقيدة والتمسك بها ، فالبيت الكويتي الجديد يجب أن يركز على إسلامية التربية والخلق والممارسة لتنشئة جيل مؤمن بربه ، مدرك لعظمةالإسلام وصلابته في الحق وسماحة الإسلام في التعامل بين الخلق ، متفهم لمعانيه ومواقفه في هذا وذاك . منفتح على العالم ، مقبل على مبتكراته ، يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويحسن التعايش مع الآخرين وأفكارهم .

كما يقوم على الانتماء العربي تاريخا ومشاعر ومصالح عليا ، إنساني النزعة يرفض الظلم ويدينه ويؤيد الحق وينتصر له ، منارة فكر وحضارة وعطاء ، يسهم بخيره في تقدم ونماء الأشقاء والأصدقاء وسائر الشعوب ، مؤمن بدوره الإنساني والحضاري .

ثانيهما : تمسك الشعب الكويتي بوحدته الوطنية ونظامه الشرعي الذي اختاره

وارتضاه والمعتمد على الشورى والديموقراطية والمشاركة الشعبية في ظل دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٢م والذي يعتبر الدرع الواقية والضمانة الأساسية لسلامة المجتمع .
والله أكبر ، والمجد للكويت ، والله على ما نقول شهيد»(١) .

جميع الوسائل اللازمة

كان تفوق التيار الإسلامي واضحاً من الصيغة التي خرجت فيها قرارات المؤتمر ، فـ إسلامية التربية جاءت متقدمة على الانتماء العربي ، والثوابت الإسلامية جاءت قبل الدستور ، والشورى سابقة على الديموقراطية ، بينما يضع دستور ١٩٦٢ الانتماء العربي قبل الإسلام كمصدر للتشريع وليس فيه ذكر للشورى .

على الطرف الآخر من العالم ، وبعيداً عما يحدث في جدة ، كانت الجهود الأمريكية تجري على قدم وساق للحصول على موافقة الدول الكبرى على تشكيل تحالف دولي قادر على استخدام الخيار العسكري ضد العراق في حال إصراره على عدم الخروج من الكويت ، ويقول دينيس روس عن تلك المرحلة :

«نقطة الانطلاق الحقيقية لتشكيل التحالف الذي ينشده الرئيس كانت الحصول على موافقة السوفيات . صحيح أنهم كانوا في مرحلة انحدار ، لكن دولتهم كانت لاتزال قوة عسكرية كبرى والراعية الأولى للعراق .

لم يكن ممكناً حصول إجماع دولي من دون السوفيات . فإذا ما عارض السوفيات هدفنا فإن ذلك سيوفر حماية لصدام حسين ويؤمن له غطاءً ، وسيعطي للقوميين العرب سبباً للبقاء على الحياد وللفرنسيين عذراً لاتخاذ موقف وسط بيننا وبين السوفيات»(٢) .

ويفسر المحللون هذه المرونة السوفيتية في الموافقة على تشكيل التحالف بعدة أسباب أهمها إخفاء القيادة العراقية خطتها في غزو الكويت عنهم ، وهذا ما أظهر الاتحاد السوفييتي كـ«آخِر من يعلم» بنوايا ومخططات حلفائه ، أما السبب الثاني فهو رغبة الاتحاد السوفييتي بالتأكيد على انتهاء الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية بعد التوافق على توحيد ألمانيا .

وبالرغم من هذه المرونة ، فإن القيادة السوفييتية أصرت على عدم استخدام كلمة

---

(١) د . فلاح المديرس ، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت ، الطبعة الثانية ، ص٤٦ .

(٢) دينيس روس ، فن الحكم ، ترجمة هاني تابري ، ص١٠٥ ص١٠٦ .

«القوة» في قرار مجلس الأمن الذي سيتيح لقوات التحالف القيام بعمليات عسكرية ضد العراق ، واستبدلت هذه الكلمة بعبارة «تستخدم جميع الوسائل اللازمة» ارضاء للسوفيات ، ووافق عليها مجلس الأمن في قراره ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ ، حيث نصت المادة الثانية منه على الآتي :

«يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ، ما لم ينفذ العراق في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، أو قبله ، القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملاً ، كما هو منصوص عليه في الفقرة (١) أعلاه ، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابها في المنطقة» .

تمت الموافقة على القرار بأغلبية ١٢ صوتاً مقابل عدم موافقة كوبا واليمن ، وامتناع الصين ، وقد وصف وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الجهد المبذول في انتزاع هذه الموافقات :

«اجتمعتُ شخصياً بكل نظرائي من الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، في عملية معقدة اضطررت فيها للمسايرة وانتزاع الآراء والتهديد وأحياناً شراء الأصوات . فهذه هي الأساليب السياسية في عالم الدبلوماسية»[١] .

المحاولة الأخيرة

لم يُظهر العراق أي إشارة إيجابية اتجاه القرار ، فأعلن الرئيس الأمريكي مبادرة جديدة يزور فيها وزير الخارجية الأمريكي بغداد ، ويزور فيها طارق عزيز واشنطن ، فوافق العراق عليها ، إلا أنه حدد الثاني عشر من يناير ١٩٩١ كموعد لها ، وهذا ما رفضته الولايات المتحدة بسبب قرب الموعد من المهلة المحددة في قرار مجلس الأمن ، وبعد شد وجذب بين الطرفين ، تم عقد اللقاء في جنيف في التاسع من يناير ١٩٩١[٢] .

بدأ جيمس بيكر اللقاء بتحذير طارق عزيز قائلاً : «إذا بدأ الصراع فإنه سيكون

---

(١) دينيس روس ، فن الحكم ، ترجمة هاني تابري ، ص١١٣ .

(٢) خضعت بعض اقتباسات اللقاء إلى تدخل الكاتب لإضافة بعض الفواصل حتى تصبح الفقرة أكثر وضوحاً .

ضخماً ولن يكون فيتنام أخرى ولن نضع جيوشنا في موقف لا تستطيع فيه انجاز العمل وإذا بدأت الحرب فإنها ستحارب من أجل نهاية سريعة وحاسمة» .

وإذا «استعملت الأسلحة الكيماوية والبايولوجية ضد قواتنا فإن الشعب الأمريكي سيطلب بالثأر ولدينا استخدام لمثل هذه الأسلحة فإن هدفنا لن يكون فقط تحرير الكويت ولكن سيكون أيضاً الإطاحة بالنظام الحالي» .

«الحرب ستدمر كل شيء كافحتم من أجله في العراق . وبفضل عدم رغبتكم في إنهاء عدوانكم على الكويت فسوف يحول العراق إلى دولة ضعيفة جداً ومتخلفة»[١] .

رد عليه عزيز : «نحن نقود البلاد منذ (٢٢) عاماً ومتوسط العمر في القيادة العراقية هو في الخمسينات أنا عمري (٥٥) عاماً ورئيسي عمره (٥٤) عاماً وأعتقد أنك تتفق معي بأن هذا السن هو سن النضوج والحكماء» .

«اننا نعرف بالضبط ماذا لديكم هناك ونعرف الكفاءة والقوة التدميرية لكل سلاح أمريكي موجود في المنطقة نحن حكومة نشيطة تشتغل كثيراً نقرأ ونحلل ونتابع وقد أثبتنا ذلك في حالات غير قليلة» .

«هذا جزء من عملنا اليومي ونشاهد بعض النقاشات على التلفزيون الأمريكي بعضنا يفهم الإنكليزية بشكل متواضع مثلي ونعرف ما يدور في الكونغرس الأمريكي»[٢] .

«وأقول لك بدون تبجح ورغم ما يتضمنه كلامك حول هذا الموضوع من إهانة . . أقول لك إن القيادة الحالية ستبقى في حكم العراق الآن وفي المستقبل والذين سيختفون عن المسرح السياسي ليس القيادة العراقية وانما بعض حلفائكم في المنطقة»[٣] .

«أقول لك بكل صدق وبدون ادعاء بأن (١٩) مليون عراقي ومنهم القيادة العراقية مقتنعون انه إذا ما نشبت الحرب بيننا وبينكم فإننا نحن الذين سننتصر أقول هذا بدون غرور . . هذه هي قناعتنا»[٤] .

---

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز – جيمس بيكر ، ص ٨ .

(٢) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز – جيمس بيكر ، ص ١١ .

(٣) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز – جيمس بيكر ، ص ١٣ .

(٤) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز – جيمس بيكر ، ص ١٤ .

«لم يساهم العراق في قتل مواطن أمريكي ولم يساهم العراق في تهديد أية مصلحة أمريكية والآن نجد أنفسنا وجهاً لوجه لنقاتل بعضنا البعض سنقتل الكثير منكم وتقتلون الكثير منا هذه لم تكن رغبتنا» .

«قام الإيرانيون بهجوم على البصرة بـ ٤٠٠ ألف شخص - ٤٠٠ ألف شخص مصممون على الموت كنا نقاتل أربعاً وعشرين ساعة في النهار وكنا نقتل منهم الآلاف والآلاف كل يوم وتأتينا موجة بعد موجة» ، «الخطر لم يكن علينا فقط ولكن على أولئك أيضاً الذين جئتم لحمايتهم ولو لم ننجح لكنتم الآن أرسلتم قواتكم لمواجهة إيران وليس العراق أعتقد انك تقر بهذه الحقائق»[١] .

«العراق بلد يمتلك ثروات كبيرة من جميع الأنواع ليس فقط النفط ونحن لدينا اقتصاد نشيط ونحن نشتغل في الليل والنهار وننتج وليس هناك أي سبب كي يصل العراق إلى حافة الانهيار الاقتصادي ولكن حكام الكويت السابقين أوصلوا العراق إلى حافة الانهيار الاقتصادي» .

«في قمة بغداد الرئيس صدام حسين تحدث مع كل القادة العرب بحضور الملك فهد وجابر وزايد وقال إن ما تقوم به بعض الدول بإغراق السوق بالنفط هو حرب على العراق والذي ليس في نيته شن الحرب عليه أن يتوقف عن هذه السياسة هذا كلام موثق بالصوت والصورة» .

«حكومة الكويت وحكومة الإمارات لم يوافقوا على القمة وعقدوا اجتماعاً لوزراء النفط وقرروا العودة إلى معايير الإنتاج السابقة ولكن وزير النفط الكويتي صرح بعد الاجتماع مباشرة وقال اننا سنعود إلى موقفنا بعد شهرين وهذا يعني استمرار الحرب ضد العراق»[٢] .

«هذه الأنظمة في الخليج الغنية جداً بشكل غير معقول لم تكتف بغناها ولكن أرادت تدمير بلد مثل العراق» ، «ان ما حصل في ٢ آب هو عمل دفاعي من جانبنا . نحن أردنا أن نحمي بلادنا وضربنا الذين تآمروا علينا»[٣] .

«نحن كنا مقتنعين بأن هناك تحالفاً بين الولايات المتحدة واسرائيل ، وحكام

---

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ١٦ .

(٢) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ١٩ .

(٣) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٢٠ .

الكويت السابقين لتدمير العراق ، وقد ضربنا أحد أطراف هذا التحالف وهو الذي باستطاعتنا أن نضربه مباشرة ، ومن هنا يأتي الربط ومن هنا يأتي وصفنا لعملنا بأنه دفاعي ونحن مقتنعون بذلك»[1] .

رد بيكر : «شركاؤنا في التحالف من الدول العربية ، قلتم لهم حتى الصباح الباكر ، إنه ليست لديكم أية رغبة بغزو الكويت وهذه حقائق يجب أن نفكر فيها»[2] .

«أعتقد أن الكويت كانت كريمة جداً في دعمها المالي للعراق في حربه ضد إيران ، في منتصف تموز كان هناك اقتراح في الأوبك حول أسعار النفط وقد وافقت الأوبك على سعر ٢١ و٢٢ دولاراً ، لا يمكن أن نقبل وكذلك المجتمع الدولي غزواً عسكرياً واستبعاد المواطنين نتيجة خلاف اقتصادي وخاصة وأن الكويت قدمت مساعدة للعراق أثناء الحرب»[3] .

هنا رد عزيز على نقطة شركاء التحالف من الدول العربية والمقصود بها الرئيس المصري حسني مبارك فقال : «أعرف الرئيس مبارك جيداً كنت قد التقيت معه في الصباح ووجدته يجهل التاريخ ، ماذا جرى في المنطقة ماذا كان عليه الحال في العشرينات والخمسينات والستينات وكانت المعلومات التي تقال له كلها مفاجآت وشعوري كدبلوماسي أنه عندما يقترح شخص من هذا النوع التوسط في قضية فإن هذه الوساطة ستكون متسمة بالخربطة» .

«السيد الرئيس خرج من الاجتماع يضحك ويقول له أخي حسني لا تدع الكويتيين يطمئنون لا تدعهم يطمئنون» ، «بعده جاء الملك حسين جرى نفس الحديث معه الملك حسين استنتج استنتاجاً مختلفاً الرئيس لم يقل له ماذا سنفعل ولكن الملك حسين ذكي ويعرف تاريخ المشاكل ويفهمنا تماماً لذلك عندما ذهب إلى الكويت قال لهم ان الوضع خطير جداً ولكنهم لم يهتموا بتحذيراته مع الأسف أن

---

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٢٦ .

(٢) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٣٢ .

(٣) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٣٣ .

الرئيس مبارك لم يتصرف بدقة سواء كان بنية سيئة أو لأسباب أخرى لا تخفى عليكم»[١] .

بيكر : «صدقني اني أعرف من محادثاتي الشخصية مع بعض هؤلاء بعد ما حدث في ٢ آب بأن الكويتيين والمصريين والسعوديين وغيرهم كانوا يعتقدون أنه كان هناك تأكيد من حكومتكم بأن عملاً عسكرياً لن يتخذ ضد الكويت وأنا أقبل ما ستقوله وأرجو أن تفهم أن اخوتك العرب في المنطقة الذين كنت تتعامل معهم يعتقدون أنهم ضللوا» .

عزيز : «ان موقفهم الآن يوضح أسباب قولهم هذا لذلك أعطيك مثلاً عن دولة أخرى ، الملك حسين الذي لا يؤيدنا في كل ما نقوله ولكنه لا يفتري علينا ، الآن مبارك وفهد وحكام الكويت السابقون هم في المعسكر الآخر»[٢] .
«النظام السابق في الكويت كان عملاقاً اقتصادياً وكان يستطيع وقد فعل أن يهدد العراق في أمنه ووجوده»[٣] .

بيكر : «أريد أن أسألك هل رأيت تقرير منظمة العفو الدولية حول احتلالكم للكويت»؟

عزيز[٤] : «هذا التقرير مليء بالافتراءات أنا أعرف أن بعض الأحداث قد وقعت

---

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٣٤ .

(٢) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٣٦ .

(٣) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٣٧ .

(٤) أفصح طارق عزيز في مقابلة تلفزيونية على قناة العربية (عُرضت في أبريل ٢٠١٣) بأن صدام كان لديه طموح الزعامة ، وأنه أخطأ بدخوله للكويت ، فكان عليه أن ينتظر لمدة ستة أشهر على الأقل قبل اتخاذ القرار ، وقال عزيز بأنه أخبر صدام في الثالث عشر من يوليو ١٩٩٠ بأن احتلال الكويت سيؤدي إلى مواجهة (حرب) مع الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن صدام أصر على رأيه في احتلال الكويت ، وهو (أي صدام) كان يعاني من الأمراض النفسية والجسدية في الفترة التي اتخذ فيها قرار احتلال الكويت . =

هناك في المدينة بسبب التغيير الذي حصل ووجود عدد كبير من الأجانب وهذا يحصل عندكم عند انقطاع القوة الكهربائية تماماً الذي حصل في نيويورك ليلة واحدة عام ١٩٧٧ حصلت أعمال قتل ونهب وأنتم بلد متحضر فكيف إذا ما حصل تغير في السلطة في منطقة سكانها في ذلك الوقت أقل من ربع الأجانب .

ان الكويتي الذي يملك قصراً جميلاً ومليئاً بالتحف ترك خادماً هندياً وذهب يصيف بالرفييرا الفرنسية وتغيرت السلطة فالهندي يستطيع أن يأخذ ما يشاء» .

«هل تعرف أنه في النظام السابق للكويت هناك ثلاث درجات للمواطنة مثل ما موجود في جنوب أفريقيا التي يطبق العالم المتحضر العقوبات عليها ولكن منظمة العفو الدولية لم تشر إلى ذلك في تقاريرها ومن المؤسف أنكم ترسلون أبناءكم كأمة ديمقراطية للدفاع عن نظام من هذا النوع»(١) .

«عندما تنشب الحرب بين بلد عربي ومسلم وقوى أجنبية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وآخرين فإن المقاتلين لن يتذكروا أنهم يقاتلون من أجل قرارات الأمم

انذار أميركي حاسم لصدام

مهلة للعراق تنتهي مساء اليوم للانسحاب الفوري من الكويت ودون شروط

واشنطن تطلب انسحابا عراقيا من مدينة الكويت خلال ٤٨ ساعة ومن الكويت في سبعة أيام



البيت الابيض يرفض خطة سوفياتية اخرى معدلة لا تلبي الشروط المطلوبة

واهم دول التحالف تؤيد الانذار الاميركي وتعتبره غير قابل للتفاوض

الإنذار الأخير

(البيان الإماراتية)

= وقال عزيز بأنه كمواطن عراقي لا يحترم الكويت ولا يحبها ، فالكويت عراقية ، ولم يعترف بها أي حاكم عراقي منذ أيام فيصل الأول ، وهي تتآمر على العراق من خلال إغراق أسواق النفط ، لذلك أيدت الشعوب العربية احتلال الكويت فهم لا يحبونها ، وأضاف بأن السفيرة الأمريكية جلاسبي لم تحرض صدام على غزو الكويت أو توحي له بعدم اكتراث الإدارة الأمريكية لهذا الأمر .

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٤٤ .

المتحدة ، هذا اهتمام جدي في زمن السلم وخاصة بين السياسيين والدبلوماسيين والقانونيين ولكن عندما يدخل الناس في معركة وتشتعل النيران وتسيل الدماء فإن الناس تعود إلى أصولها وأحياناً تتصرف بدافع الغريزة»[١] .

«الحشد الذي جمعتموه لن يلغي الحقيقة الكبيرة من أن الحرب ستكون بين العراق والولايات المتحدة ، صحيح هناك بريطانيون ولكن عددهم قليل وفرنسيون أقل والآخرون أقل أما المصريون والسوريون وغيرهم من العرب والمسلمين فقد تقول لكم قيادتهم بأنهم سيشاركون معكم ولكن في منطقتنا الجندي لا يقاتل بالأوامر وانما يقاتل بدافع الاقتناع»[٢] .

«لم يحصل في تاريخ المنطقة أن نظاماً سياسياً دخل معركة مع اسرائيل والولايات المتحدة وخسر سياسياً ، خذ تجربة عبدالناصر عام ١٩٦٧ هزم هزيمة عسكرية كبيرة وغير مبررة نحن نعرف كعرب نعرف أنها غير مبررة واستقال ولكن الجماهير أعادته إلى السلطة»[٣] .

«إذا وقعت العمليات العسكرية فإن جميع الأطراف في المنطقة ستشترك فيها ، وإذا اشتركت هذه الأطراف فبعد فترة من الزمن ستتوقف الحرب ، بعد سنة أو سنتين أو ستة أشهر ، أنا لا أجادل على الزمن ، أنتم تظنون أنها ستكون قصيرة ، ونحن مصممون وواثقون أنها ستكون طويلة»[٤] .

عاصفة الصحراء

بهذا فشل اللقاء في تغيير مواقف الفريقين ، وفي الثاني عشر من يناير ١٩٩١ ، ومع اقتراب موعد انتهاء المهلة ، سعت الإدارة الأمريكية إلى انتزاع موافقة الكونجرس على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، علما بأن الكونجرس الأمريكي لم يوافق على أي تدخل عسكري منذ بداية حرب فيتنام عام ١٩٦٤ ، وقد جاء تصويت مجلس الشيوخ بـ ٥٢ صوتاً موافقاً ، و٤٧ صوتاً غير موافق على استخدام القوة ضد

---

(١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٤٧ .

(٢) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٤٨ .

(٣) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٤٩ .

(٤) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، نصوص الحرب طارق عزيز - جيمس بيكر ، ص ٥٧ .

العراق ، أما مجلس النواب فصوّتَ بـ ٢٥٠ صوتاً موافقاً مقابل ١٨٣ صوتاً غير موافق على استخدام القوة ضد العراق ، مع التشديد على أن هذه الموافقة مقرونة بشرطين أساسيين هما :

١- استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية والسلمية المتاحة قبل استخدام القوة العسكرية .

٢- سيسحب الكونجرس دعمه لهذا القرار في حال استمرار الحرب لفترة طويلة أو تعرض القوات الأمريكية لخسائر فادحة[١] .

استمر العراق في عناده حتى انتهاء المهلة ، فبدأت قوات التحالف هجومها الجوي على العراق في السادس عشر من يناير ١٩٩١ في عملية أطلق عليها اسم «عاصفة الصحراء» ، كانت المعركة الجوية أسهل من المتوقع بسبب التفوق الفضائي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية مقارنة بتواضع القدرات العراقية ، وفي الثامن عشر من الشهر ذاته حاول الرئيس العراقي خلط أوراق المعركة بإطلاق صواريخه على مدينتي تل أبيب وحيفا الإسرائيليتين ، كان الهدف من هذه الخطوة إدخال إسرائيل في المعركة مما سيثير الشعوب العربية ويجعلها تضغط على حكوماتها لسحب قواتها المشاركة في التحالف ، والوقوف إلى جانب العراق ضد الـ«العدو الصهيوني» ، إلا أن هذه الخطة باءت بالفشل ، حيث منعت الولايات المتحدة إسرائيل من الرد ، وقد خصص الكونجرس الأمريكي مبلغ ٦٥٠ مليون دولار أمريكي كمساعدات - تعويضية - لإسرائيل مقابل التزامها بعدم الرد[٢] .

أيضاً حاولت القوات العراقية الرد على الهجوم بإطلاق صواريخها على المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وقطر ، وفي التاسع والعشرين من يناير نجحت هذه القوات في اختراق الحدود السعودية واحتلال مدينة الخفجي الشرقية ، إلا أن هذا الاحتلال لم يدم لأكثر من يومين بعد نجاح القوات السعودية المُدعمة بالقوات القطرية والأمريكية بطرد الجيش العراقي من الخفجي وأسر أعداد كبيرة من جنوده .

---

(١) موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) .

(٢) ستيفن داجت وجاري جي باجليانو ، حرب الخليج الثانية . . . التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء ، ص١٦ .



"صباح النصر" التحية المتبادلة بين الكويتيين بعد تحرير بلادهم



تحرير الكويت في ٢٦ فبراير ١٩٩١
(الشرق الأوسط)

استمرت الحرب الجوية لمدة أربعين يوماً ، كانت خلالها القوات العراقية عاجزة تماماً عن الرد على ما تتلقاه من ضربات ، وهذا ما تسبب في انهيار معنويات الجيش العراقي إلى الحد الذي كتب فيه أحدهم رسالة إلى والدته قال فيها :

«أماه

أخبريني ، هل ما زال والدي على قارعة الطريق ينتظرني ، كي باسمي يناديني

أماه

أبلغيهم سلامي حتى أن أراكم ثانية وإن لم أراك فإني حتما في جهنم وسوف لن تريني فالطريق بيننا مختلف ، والله لا يرحم المتكبرين ، وإن لم تستطيعي رؤيتي ، فهذا وعدا من الله ، والله ليرحم بالمصلين يوما لهم ويوما إلى بعد حين .

أماه

بربك لا تترحمي علي عند ربي ، وتستغفرين لي ذنوبي فإنك تؤذيني ، فربي سبحانه وتعالى منذ يوم ولدت وحتى هذا اليوم عن تعبي أبا يوما يرحمني ويغنيني .

أماه

بربك ارحميني»[1] .

وبهذا عوّضت القوات العراقية عجزها في صد هجوم التحالف بشن حملات اعتقال عشوائية للكويتيين المدنيين ، أيضا قامت هذه القوات بزراعة الألغام ونشرها على مساحات كبيرة من الأراضي الكويتية ، ولم يكن ذلك كافياً ، ففي الثالث والعشرين من فبراير قامت الفرق المختصة من القوات العراقية بتفجير وحرق ١١٦٤ بئر نفط كويتية ، وقد كلفت هذه الجريمة الكويت خسائر مالية وبيئية ضخمة .

وفي الرابع والعشرين من فبراير ١٩٩١ ، بدأت القوات البرية للتحالف بالهجوم على القوات العراقية التي أعلنت انسحابها من الكويت بعد يومين ليكون السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ اليوم الرسمي لإعلان تحرير الكويت وعودتها إلى حاكمها الشرعي الشيخ جابر الأحمد الصباح[2] .

في اليوم التالي للتحرير ، أصدر الشيخ جابر الأحمد مرسوماً أميرياً يعلن فيه تطبيق الأحكام العرفية في الكويت لمدة ثلاثة أشهر يكون فيها الشيخ سعد العبدالله حاكماً عسكرياً على البلاد ، وفي الثاني من مارس أصدر مجلس الأمن القرار ٦٨٦ المتعلق بوقف الأعمال العسكرية ضد العراق ، وجاء فيه النص التالي :

«وإذ يحيط علماً برسالتي وزير خارجية العراق ، المؤرختين في ٢٧ شباط /فبراير ١٩٩١ ، اللتين تؤكد إحداهما موافقة العراق على الامتثال التام لجميع القرارات المذكورة أعلاه (s/22275) ، وتنص الأخرى على نيته لإطلاق سراح أسرى الحرب على الفور (s/22273) .

وإذ يلاحظ توقف عمليات القتال الهجومية التي تقوم بها قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملاً بالقرار ٦٧٨ (١٩٩٠)» .

«وإذ يتصرف بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

١- يؤكد استمرار السريان الكامل لمفعول وأثر كافة القرارات الاثني عشر المذكورة أعلاه .

---

(١) د . يوسف عبدالمعطي ، قراءة في مذكرات جندي عراقي ، الطبعة الرابعة ، ص ٢٦ .

(٢) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، تدمير آبار نفط الكويت حقائق من الوثائق العراقية ، ص١٢ .

٢- يطالب بتنفيذ العراق لقبوله كافة القرارات الاثني عشر المذكورة أعلاه وأن يضطلع العراق بصفة خاصة بما يلي :

أ - أن يقوم على الفور ، بإلغاء إجراءاته الرامية إلى ضم الكويت .

ب - أن يقبل من حيث المبدأ مسؤوليته ، بموجب القانون الدولي ، عن أية خسارة أو ضرر أو أضرار ناجمة بالنسبة للكويت ودول ثالثة ورعاياها وشركاتها نتيجة لغزو العراق للكويت واحتلاله غير الشرعي لها .

ج- أن يقوم على الفور ، وتحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية ، أو جمعيات الصليب الأحمر أو جمعيات الهلال الأحمر ، بإطلاق سراح جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين احتجزهم العراق وأن يعيد أية جثث للموتى من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة الذين احتجزهم على ذلك النحو .

د- أن يبدأ على الفور في إعادة كافة الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق وأن ينتهي من إعادتها في أقصر فترة ممكنة»[١] .

وقد قُدرت خسائر الكويت من الأرواح والمواد[٢] بالجدول التالي[٣] :

الحالة	العدد
قتلى	١٠٠٠ (٤٤٪عسكريون و٥٥٪مدنيون)
تعذيب	١٥٠٠٠ ضحية للتعذيب
اغتصاب	١٠٠٠ ضحية
أسر	٦٠٥ أسرى
ألغام	١٧٠٠ إصابة مات منهم ٤٨٠
سرقة سيارات	٥٠٠ ألف سيارة وحافلة
تكاليف نزع الألغام	٧٦٠ مليون دولار

---

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين ، ص١٣٥ ص١٣٦ .

(٢) أرقام تقريبية .

(٣) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص١١٩ .

أما تكلفة العمليات العسكرية للدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت والتي شاركت فيها قوات من ٢٥ دولة، فقد تم تقديرها بـ ٥٤ بليون دولار[١]، وقد تكفلت بدفع هذه التكاليف الدول التالية حسب الجدول :

الدولة	المبلغ (بليون دولار أمريكي)	النسبة من المجموع
الكويت	١٦,٠٥٩	٣٠٪
المملكة العربية السعودية	١٦,٨٥٤	٣٢٪
الإمارات العربية المتحدة	٤,٠٨٨	٨٪
ألمانيا[١]	٦,٤٥٥	١٢٪
اليابان	١٠,٠١٢	١٩٪
كوريا الجنوبية	,٢٥١	٠٪
دول أخرى	,٠٣٠	٠٪
المجموع	٥٣,٤٦٨	١٠٠٪

[illegible]

الدولة	نوعية القوات المشاركة
الولايات المتحدة الأمريكية	540 ألف جندي و6 حاملات طائرات [illegible] 4000 دبابة 1700 مروحية و1800 طائرة مقاتلة
بريطانيا	43 ألف جندي، 6 مدمرات، 4 فرقاطات، 4 كاسحات ألغام، 168 دبابة من طراز تشالنجر، 300 عربة مدرعة، 70 طائرة مقاتلة من طراز تورنادو وهارير وجاكوار
فرنسا	18 ألف جندي، 60 طائرة مقاتلة من طراز ميراج 2000 وميراج ف 1 و120 طائرة مروحية 40 دبابة، 3 مدمرات و4 فرقاطات
ألمانيا	43 قاذفة منها 18 طائرة من طراز ألفا جيت و212 جندياً تمركزوا في تركيا خلال الحرب و5 كاسحات ألغام وسفينتا امداد
إيطاليا	3 فرقاطات و4 كاسحات ألغام و10 طائرات من طراز تورنادو
كندا	مدمرتان و12 طائرة نقل من طراز C 130 و24 قاذفة من طراز 18 _ CF و4500 جندي ومستشفى ميداني
بلجيكا	فرقاطة، كاسحتا ألغام، سفينتا انزال و6 طائرات نقل من طراز C 130
نيوزيلندا	50 جندياً من الهيئة الطبية وطائرتان من طراز C 130
بولندا	سفينة مستشفى
النيجر	500 جندي
رومانيا	180 خبيراً في الحرب الكيماوية

الدولة	نوعية القوات المشاركة
كوريا الجنوبية	5 طائرات من طراز 130 _ C ووحدة طبية
هندوراس	150 جندياً
هنغاريا	وحدة طبية
تشيكوسلوفاكيا	200 متخصص في الحرب الكيماوية
بنجلاديش	6000 جندي
أفغانستان	300 جندي
	أما الدول العربية المشاركة
المملكة العربية السعودية	118 ألف جندي و550 دبابة و180 طائرة من طراز F 15 وتورنادو
جمهورية مصر العربية	40 ألف جندي منهم 5000 من القوات الخاصة فضلاً عن دبابات قتال وعربات مدرعة وكاسحات ألغام
الكويت	11 ألف جندي وطائرات وصواريخ وزوارق [illegible] ووحدات مسلحة ودبابات
عمان	25 ألف جندي و63 طائرة و4 سفن مزودة بصواريخ اكزوسيت
قطر	سرب من طائرات ميراج F 15 [illegible] فضلاً عن وحدات برية [illegible] مع القوات العراقية في الخفجي
سوريا	17 ألف جندي و300 دبابة من طراز T_62
الإمارات العربية	40 ألف جندي و80 طائرة و200 دبابة
البحرين	400 جندي و36 طائرة 63 طائرة

مساهمات الدول في قوات «التحالف» المشاركة في تحرير الكويت
(الوطن الكويتية)

(١) ستيفن داجت وجاري جي باجليانو، حرب الخليج الثانية . . . التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، ص٣١ .

(١) تكفلت ألمانيا واليابان هذه المبالغ الضخمة بسبب تحريم دساتيرها المشاركة في الأعمال العسكرية .

أنا أتحمل المسؤولية!!

بعد عودة الشرعية للكويت ، وعودة العمل بدستور ١٩٦٢ ، وعودة مجلس الأمة في العام ١٩٩٢ ، قام المجلس بتشكيل لجنة لتقصي «الحقائق حول أسباب الغزو العراقي للكويت وكيفية التعامل معه» ، وقد حددت اللجنة لنفسها مناطق التحقيق بالنقاط التالية :

أولا : الأسباب التي أدت إلى كارثة ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

ثانياً : تحديد مواطن الخلل في مختلف الأجهزة السياسية والعسكرية .

ثالثاً : حقيقة الإجراءات التي تم اتخاذها صبيحة ذلك اليوم إزاء الهجوم العراقي على الكويت .

رابعاً : استظهار وجه القصور ومواطن المسؤولية عن أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠ .

خامساً : الخطوات الوقائية التي تم اتخاذها بعد التحرير لتفادي تكرار مثل هذه الكارثة[1] .

وبعد أن قامت اللجنة بأعمالها توصلت إلى النتائج التالية :

«أقر المسؤولون أن غزوا جزئيا كان متوقعا ، كاحتلال جزيرتي وربة وبوبيان ، وجزء من الساحل الشمالي ، وحقل الرتقة الكويتي ، وان كانوا لم يتوقعوا الاجتياح الكامل الذي حدث في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ويجمع المسؤولون الذين استمعت اليهم اللجنة ، أن العدوان الجزئي كان متوقعا منذ أن قدم العراق مذكرته الأولى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية في ١٥ يوليو ١٩٩٠ .

رابعا : إذا كانت الحكومة قد توقعت فعلا العدوان الجزئي ، فقد كان في وسعها أيضا توقع ما هو أبعد من ذلك ، وهو الاجتياح الكامل لأرض الكويت ، وذلك في ضوء المعطيات التالية :

١- التوتر الكامن في العلاقات بين البلدين بسبب ادعاءات العراق الحدودية ، وهو توتر امتد عبر سنوات عديدة .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ١ ، ٢٩-٧-٢٠٠٧ .

٢- الضغط العراقي للحصول على مساعدات مالية الذي تزايد منذ مؤتمر قمة بغداد ١٩٩٠ .

٣- التهديدات العراقية الصريحة منذ ١٥ يوليو ١٩٩٠ .

٤- التقارير الاستخباراتية - يراجع التقرير العسكري - والتحذيرات الكثيرة للحكومة احتمالات الغزو العراقي ، والتي وردت من شخصيات رسمية وغير رسمية قبل ١٥ يوليو ١٩٩٠ وبعده .

٥- عدم صدور أي بادرة من النظام العراقي في الفترة من ١٥-٧ إلى ١-٨ تدل على الاستجابة الجدية للوساطة العربية ، وبصورة خاصة رفضه اقتراح الكويت تشكيل لجنة من أطراف عربية تنظر في أوجه الخلاف بين الدولتين .

٦- شخصية صدام حسين التي تؤمن بالعنف كوسيلة لتحقيق الأهداف .

٧- كما انه مما كان يرجح اتجاه العراق نحو العدوان العسكري الظروف الاقتصادية القاسية التي كان يعيشها العراق بسبب حربه مع إيران وزيادة أعباء الديون ، بالإضافة إلى طبيعة نظام الحكم في بغداد ، وعدم قدرته على استيعاب الطاقة البشرية الكبيرة التي تضمها قواته المسلحة في المجال المدني .

خامساً : اطمأنت الحكومة تماما إلى الوساطات العربية التي أكدت لها أن النظام العراقي لن يقوم بأي عدوان .

وعلى هذا الأساس اختارت البديل السياسي ، وسارت فيه إلى نهايته ، إلى أن كان اجتماع جدة في ٣١-٧ ، ١-٨ الذي لم يسفر عن شيء . وفيما بين فشل هذا الاجتماع واختراق الحدود ، وهي فترة تقاس بالساعات ، لم يكن لدى القيادة السياسية الوقت الكافي لاختيار بديل آخر ، فكان الاجتياح الكامل وسقوط جميع مؤسسات الدولة في غضون ساعات .

سادساً : يبدو أنه حتى بعد فشل اجتماع جدة وعودة الوفد الكويتي إلى البلاد في مساء يوم ١-٨ لم يكن الاجتياح العراقي متوقعا لدى القيادة الكويتية ، فلدى عودته إلى الكويت ، دعا سمو ولي العهد ورئيس مجلس

الوزراء إلى اجتماع لمجلس الوزراء يعقد في الساعة التاسعة من صباح يوم ٢-٨ ، كما طلب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية من وكيل وزارة الخارجية الالتقاء بالسفير العراقي لدى الكويت في صباح اليوم ذاته للتباحث حول موضوع جانبي وفرعي .

أي أن الحكومة لم تعتبر فشل اجتماع جدة فشلا للعمل الدبلوماسي .

ولم يحدث ، منذ بداية الأزمة ، وحتى ساعة اختراق القوات العراقية الحدود الكويتية ، أن طلبت حكومة الكويت عونا عسكرياً خارجياً ، خليجيا ، أو عربياً ، أو أجنبيا ، ولم يحدث أن اتخذت إجراء ما ، عسكرياً أو مدنياً ، لمواجهة عدوان محتمل .

ولم تفق الحكومة إلا بعد أن تم اختراق الحدود فعلا ، فكان طبيعي أن تصاب بالارتباك والهلع ، وكان ذلك واضحا في اجتماع مجلس الوزراء ليلة ٢-٨ في الجيوان ، الذي حضره سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء ممن أمكن دعوتهم لحضور هذا الاجتماع ، ومن الطريقة التي غادر بها المسؤولون أرض الكويت باتجاه النويصيب ثم الخفجي .

وعلى ذلك لم تضع أي خطة عسكرية تكون جاهزة عند الاقتضاء ، أو أي خطة عسكرية بديلة في حالة عدم نجاح الخطة الأصلية يقول سمو ولي العهد إنه في فجر يوم ٢-٨ بعد أن بلغه نبأ الاجتياح العراقي ، وانتقل من الجيوان إلى مقر الدفاع الجوي في صبحان «طلعت قواتنا بالليل وطيارينا صحيناهم من فرشهم» .

وإذا كان قرار سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بالذهاب إلى قصر دسمان واصطحاب سمو أمير البلاد إلى خارج البلاد هو من أفضل وأسلم القرارات التي كان ممكن اتخاذها في ذلك اليوم والتي أدت إلى انقاذ الشرعية .

سابعاً : كان من الممكن أن تلجأ الحكومة إلى الخيار العسكري ، ولا نعني بذلك الاعتماد على القوة العسكرية الذاتية للكويت فقط ، فهي لم تكن تتناسب البتة مع الحشود العسكرية العراقية ، لا من حيث العدد ولا من حيث العتاد ولا من حيث الخبرة ، ولكنها كانت تكفي لو تم إدارة الأزمة

بالأسلوب السليم لتأخير الاجتياح العراقي ولو إلى حين .

وفي تقييم الأجهزة الغربية والمحلية أنه لو كانت هناك استعدادية قتالية لدى القوات المسحلة الكويتية لكان باستطاعتها تأخير تقدم القوات العراقية لمدة يومين والعمل كأسلاك شائكة ، بما يعطي الكويت الوقت الكافي لأن تستدعي قوات شقيقة وصديقة تصل لمساعدة الكويت ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، وصدرت الأوامر للقوات المسلحة بالتصدي للغزو العراقي ، بعد عدة ساعات من اختراق الحدود ، وفي وقت لم تكن فيه جاهزية القوات المسلحة كاملة للقيام بمهامها القتالية وهو ما أدى إلى سقوط الدولة بالكامل بجميع مؤسساتها .

وصحيح أيضا ان الاستعانة بالعون العسكري العربي لم يكن ليسعف ، فالعلاقات العربية - العربية في ١٩٩٠ لم تكن كما كانت عليه في سنة ١٩٦١ والوساطات العربية التي كانت تدعو إلى التهدئة ، تنبئ بذاتها بأن الدول العربية لم تكن ترغب في أن تخوض وحدها غمار حرب ضد العراق لاتعرف عواقبها .

ومع ذلك فإن دعوة الدول العربية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الأزمة ، كان من الممكن أن تكون لها جوانبها الإيجابية ، السياسية والعسكرية ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، واقتصر تحرك الحكومة في إطار جامعة الدول العربية - على العمل السياسي ، كما أنه كان من الممكن ، فور التهديدات العراقية بدءا من ١٥ يوليو ١٩٩٠ الطلب من الولايات المتحدة المشاركة في رد العدوان .

وتطمئن اللجنة في ذلك إلى ما أفاد به الشيخ سعود الصباح سفير الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية من أنها كانت على استعدادا لهذه المشاركة إذا طلبت منها الكويت ذلك ، وهو ما لم يحدث ، خاصة وأن الكويت قد نجحت أثناء الحرب العراقية الإيرانية في حماية ناقلات النفط الكويتية التي كانت تتعرض لاعتداءات مستمرة في الخليج برفع العلم الأميركي عليها وذلك بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية .

ثامناً : ولا تقتنع اللجنة بما ردده المسؤولون أمامها من أن تقييم الخيار السياسي ، واستبعاد الخيار العسكري ، لم يكن فقط بسبب التطمينات العربية ، بل

كان أيضا بسبب المواقف المبدئية للكويت منذ استقلالها ، من حيث إيمانها بالقومية العربية ، ومبادئ عدم الانحياز ، وان الرأي العام الداخلي ما كان ليقبل الاستعانة بقوات أجنبية ، وأن ذلك كان من شأنه أن يحدث انشقاقا داخليا وخليجيا لا تقتنع اللجنة بشيء من ذلك ، فالمفروض أنه عندما يكون الوطن في خطر ، أن تتوارى الشعارات لتحل محلها الوسائل الكفيلة بدرء الخطر ، فلحماية التراث الوطني تباح كل الوسائل التي يقرها القانون الدولي للدفاع عن النفس .

أما الرأي العام الداخلي فقد كان مغيبا بسبب حل المجلس النيابي وفرض الرقابة على الوسائل الأهلية للإعلام منذ سنة ١٩٨٦ ولم تكن تتوافر للرأي العام ، كما توافرت للسلطة التنفيذية ، المعلومات عن حجم الحشود المرابطة على حدوده ، ومدى المخاطر التي توشك أن تتعرض لها البلاد وهذا الرأي العام الذي تقول الحكومة إنها أدخلته في الاعتبار وأنه كان من أسباب تفضيلها للبديل السياسي ، هو ذاته الذي لم تعتد به الحكومة ولم تضعه في اعتبارها عندما أقدمت على حل مجلس الأمة حلا غير دستوري في سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٨٦ .

تاسعاً : ان علاقة الكويت بالعراق قبل وبعد ١٥ يوليو ١٩٩٠ لم تبن على أسس علمية ، ولم تضع الحكومة في الاعتبار ان العلاقات الدولية انما تستهدف أولاً تحقيق المصالح الوطنية السياسية والاقتصادية ، كما تراها الدولة صاحبة الشأن وليس كما يراها الآخرون ، وحتى الأعمال الإنسانية التي تقوم بها الدولة ، كتقديم المساعدات العينية والمنح النقدية والقروض الميسرة ، لا تستهدف فعل الخير في ذاته ، ولا تنتظر الدولة المانحة عنها ثوابا أخرويا ، بل هي وسائل لغايات أبعد ، تصب كلها في مجرى المصالح الوطنية وكان على الحكومة في الكويت أن تدرك أن ما قدمته للنظام العراقي من مساعدات مختلفة الأنواع أثناء حربه مع إيران ، وقبل هذه الحرب وبعدها ، لم يكن من المؤكد أن يؤثر في العراق إيجابا بحيث يغير من سياسته تجاه الكويت ، تلك السياسة التي يعود تاريخها إلى عدة عقود مضت ، والتي اصطبغ بها تفكير قادته سواء في ظل النظام الملكي ، أو في ظل أنظمته المتتابعة منذ سنة ١٩٥٨ ، على اختلاف مبادئها وبرامجها .

عاشراً : ان سياسة الكويت في علاقتها بالعراق ، بل وبالدول الأخرى بصورة عامة ، يجب أن تقوم على استشراف المستقبل في ضوء الحاضر المعاش ، وفي ضوء معطيات الماضي ، مع دراسة جميع الاحتمالات المستقبلية دراسة علمية كافية ، ووضع البدائل المختلفة لمواجهة جميع الاحتمالات بما يحقق الأهداف الوطنية وفي مقدمتها الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه ويدخل في ذلك دراسة طبيعة النظام العراقي ومبادئه وأهدافه ووسائله لتحقيق هذه الأهداف ، وكذلك دراسة شخصية قادته السياسيين وعاداتهم وطبائعهم وطموحاتهم ، والمفروض أن تستعين الحكومة في ذلك بمؤسسات تضم خيرة الخبراء في مجال العلوم السياسة والعلاقات الدولية وعلم النفس ، وهم متوافرون في الكويت بفضل الله .

أحد عشر : تستفاد من أقوال سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء أن أجهزة نقل المعلومات ، لم تنل عناية الحكومة إلا بعد التحرير ، فقد ذكر سموه أنه «فيما يتعلق بأجهزة نقل المعلومات للسلطات المختصة بالكويت وبناء هذه الإدارة على أسس علمية يعني هذه واردة عندنا وبدئ باتخاذ الخطوات الخاصة بإعادة تدريب وتوظيف العناصر والكوادر التي تتواجد فيها المواصفات الخاصة للعمل في هذه الإدارة» .

وعندما سئل لماذا لم تترك قبل مغادرة الكويت قيادة بديلة كان جوابه «أي قيادة تترك هي طامة» ، وأنه تحمل مسؤولية تعريض الكويت للغزو العراقي ونتائجه ، وعندما سُئل عما إذا كانت قد وصلت معلومات استخبارية عن احتمالات الغزو كان جوابه «أنا قلت إني أنا أتحمل المسؤولية أكثر من هذا تبوني أقولكم؟» وواضح من أقواله أن الحكومة كانت ليلة الغزو في اضطراب كامل ، وأنها فقدت القدرة على التصرف»[1] .

وترى اللجنة :

«أن السلطة التنفيذية لم تقرأ بصورة صحيحة موقف العراق تجاه الكويت أثناء

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

الحرب العراقية الإيرانية وبعدها ولم تتوقع الاجتياح الكامل برغم امكانية هذا التوقع .

واختارت الحل السياسي واستبعدت تماما الخيار العسكري إلى أن وقع الغزو .

ولم تطلب في الوقت المناسب العون العسكري من أي دولة خليجية أو عربية أو أجنبية ، برغم العرض الأميركي بتقديم المساعدة ، وهو ما فعله المغفور له الشيخ عبدالله السالم سنة ١٩٦١ .

وحل مجلس الأمة في سنة ١٩٨٦ وفرض الرقابة على الصحف ، أدى إلى تنامي المطالبة بالعودة إلى العمل بدستور سنة ١٩٦٢ مما أوحى إلى النظام العراقي بوجود انشقاق في الجبهة الداخلية يسهل له عملية الغزو .

والدولة كانت مخترقة - من قبل الجانب العراقي - أمنيا وإعلاميا مما سهل عملية الغزو .

التغييب التام للرأي الشعبي ، حيث كان هناك تعمد لتغييب الخطر والمعلومات والتحركات والحشود العراقية عن الشعب الكويتي .

أن الحكومة لم تضع خططا بديلة وفي الدراسات المقارنة ما يعرف في مجال العلوم السياسية بـ إدارة الأزمات حيث يضع المسؤولون السياسيون دراسات وخططا لتقليل الخطر عن الكيان السياسي ، وهذا عكس ما فعلته الحكومة في مجال التهديدات العراقية .

لا يبدو منطقيا أو مقنعا التوجه الذي قامت به الحكومة بالاعتماد الكلي والوثوق الأعمى بالتطمينات الرسمية من قادة الدول الشقيقة خاصة في ضوء استمرار الحشود العراقية - وتناقض التطمينات من الدول الشقيقة مع التقارير السرية التي نقلت للحكومة من عدة جهات غير عربية تؤكد عزم العراق على شن عدوان على الأراضي الكويتية .

لم تقم الحكومة حتى باتخاذ أبسط الاحترازات الأمنية للتوقع الأسوأ ، وهو أبسط ما كان يجب أن يقوم به صناع القرار وهم يواجهون خطرا حقيقيا من طرف عرف بعدوانه وطباعه العدوانية ، ليس هذا فحسب ، بل لقد قامت القيادة السياسية بخفض الجاهزية والاستنفار العسكري ، فأصدرت تعليماتها للقيادة العسكرية بخفض حالة الاستنفار العام ، كما أعطيت تعليمات لإعطاء إجازات الضباط ، وذلك لعدم استفزاز العراق .

تتحمل الحكومة ككل وخاصة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الإعلام ووزير الدفاع ووزير الداخلية يتحملون مسؤولية التقصير وقصور الجاهزية ، وعدم اتخاذ أبسط التجهيزات والاستعدادات الأمنية المدنية والعسكرية للتعامل مع التهديدات العراقية التي استمرت طوال اسبوعين كاملين من ١٥ يوليو إلى ١ أغسطس ١٩٩٠ .

لقد كان الاعتداء العراقي مبيتا ومخططا ، وتم الإعداد له منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، وكان عدوانا محضا لم تقم دولة الكويت بأي عمل يبرره من قريب أو من بعيد ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وعلى ضوء ما تقدم فإن التقصير في مواجهة العدوان العراقي يقع بالدرجة الأولى على عاتق السلطة التنفيذية وبالتالي فهي تتحمل المسؤولية للأسباب التالية :

أولاً : لم تقرأ الخطر والتهديدات العراقية الموجهة ضد الكويت قراءة صحيحة .

ثانياً : لم تتعامل مع الخطر تعاملا صحيحا .

ثالثاً : لم تتخذ أبسط الإجراءات المطلوبة – كالدعوة لإجراء مناورات كما فعلت دولة الإمارات العربية المتحدة – والاستفادة من العرض الأميركي .

رابعاً : قللت من الخطر الماثل أمام الكويت واستبعدت حتى التجهيز والإعداد الدفاعي والعسكري ، وذكرت تقليلا للخطر بأنه «سحابة صيف» .

خامساً : غيبت المشاركة الشعبية والرأي العام وتعمدت إخفاء أخبار الأخطار العراقية في أجهزة الإعلام الرسمية .

سادساً : فشلت في مساعيها السياسية التي كانت المحور والمسار الوحيد الذي اتخذته دون غيره من المسارات ولو من باب الاحتياط .

وتقع المسؤولية كاملة على الحكومة ، وبسبب تغييب وجود مجلس أمة وسلطة تشريعية لتتحمل المسؤولية مع السلطة التنفيذية – القائمة والمسؤولة عن إدارة دفة الأزمة – فإن القيادة السياسية ممثلة بمجلس الوزراء فقط دون غيره تتحمل كل التبعات التي ترتبت على الغزو العراقي لدولة الكويت وذلك لعدم قدرته على قراءة الأزمة ، والتعامل معها والتصدي ولو بالطرق البسيطة والمتواضعة لدرء أو حتى لتأخير تقدم القوات العراقية ، بما يكفي من وقت»[1] .

---

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ، «ذكرى ١٧ عاما على الغزو الغاشم» ، الحلقة ٤ ، ١-٨-٢٠٠٧ .

خاتمة

هكذا عجز «آل صباح» عن الحفاظ على حكمهم للكويت بعد مئتين وأربعين عاماً من الحكم المتواصل، لكنهم تمكنوا من تدارك هذا العجز سريعاً، ونجحوا في استعادة الحكم بعد سبعة أشهر من فقدانه، إلا أن هذا النجاح لم يأت بلا ثمن، ولم يأت بلا ثمن «باهظ» أيضاً، حيث أصبحت الكويت (حكومة وشعباً) في مواجهة مباشرة مع استحقاقات جديدة، محلية وإقليمية ودولية، ويبقى السؤال الأهم.. كيف ستتعامل كويت (ما بعد التحرير) مع هذه الاستحقاقات؟

هل ستتمكن الأسرة الحاكمة من إعادة بسط سيطرتها على الدولة التي فقدتها خلال أقل من ٢٤ ساعة؟ وكيف ستتعامل حكومة ما بعد التحرير مع الشعب الجريح بشكل عام، والمعارضة السياسية المتمثلة في حراك «دواوين الإثنين» بشكل أخص؟ كيف ستفي السلطة بكل الوعود التي قطعتها على نفسها من منفاها الإجباري أثناء الاحتلال، سيما وعود «مؤتمر جدة» المتعلقة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ الذي أوقفت العمل به في العام ١٩٨٦؟

وعلى الجانب الآخر، أصبح كاهل الحكم في الكويت مثقلا بالفواتير الخارجية، ففي عالم السياسة لا توجد خدمات «مجانية»، وحكومات الدول التي ضحّت بأموالها وأبنائها من أجل تحرير الكويت كانت تترقب وفاء حكومة الكويت في دعم «مصالحها»، وبطبيعة الحال اختلفت هذه «المصالح» من دولة إلى أخرى، بل إن بعضها تضارب مع الآخر أحيانا، فكيف تعاملت الكويت معها؟ وكيف تأقلم السياسي الكويتي مع تضارباتها؟

وفي الوقت نفسه، كان لزاما علينا أن نسأل عن الكيفية التي ستتعامل بها الكويت مع عراق ما بعد الاحتلال؟ وخصوصا في حال استمرار سيطرة «حزب البعث» على السلطة، فهل سيكف هذا النظام عن التحرش بالكويت والمطالبة بضمها؟ أيضاً لا ننسى الإشارة إلى الدمار الذي أصاب علاقة الكويت بالحكومات العربية التي أيدت الاحتلال العراقي وعارضت الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحريرها، فكيف سيكون التعامل معها داخل أروقة الجامعة العربية؟ وما هي المساحة

المتبقية للمؤمنين بمبادئ «القومية العربية»؟

وعلى ذكر «القومية العربية» ، يحق لنا أن نتساءل عن الدور الذي ستلعبه التيارات السياسية (التقليدية) في كويت ما بعد التحرير ، وهل ستتمكن هذه التيارات من الحفاظ على هوياتها «الأممية» السابقة؟ أم أنها ستحاول إعادة اكتشاف وتقديم نفسها بحلّة أكثر انسجاماً وواقعية مع المعطيات الجديدة ، معطيات تعطي الأولوية للقضية المحلية على حساب المشاريع الإقليمية .

تساؤلات كثيرة ، وتحديات كبيرة ، تنتظر الكويت في القادم من الأيام ، سيجد القارئ الإجابة التفصيلية عنها في الجزء الثالث من هذه السلسلة . . . «الكويت : من التحرير إلى الاحتلال» .